المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2008

التقرير الإقتصادي و المالي

الموقع الإلكتروني : http://www.finances.gov.ma

العنوان : شارع محمد الخامس, الحي الإداري, الرباط – المغرب

الهاتف : 01 72 67 37 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 37 (0) (00212)

فهرس

مقدمة عامة 5

الجزء الأول : دينامية الاقتصاد العالمي والفرص المتاحة للاقتصاد الوطني 9

1. تطور النمو في الأقطاب الرئيسية للاقتصاد العالمي 10

1.1. سلوك إيجابي للنمو في أمريكا اللاتينية مقابل تباطؤ اقتصادي في الولايات المتحدة 10

2.1. دينامية النمو في منطقة آسيا 11

3.1. انتعاش النشاط الاقتصادي في أوروبا وآثاره على منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط 11

2. اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي: الوضعية الراهنة والآفاق المستقبلية 13

1.2. العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي 13

2.2. فرص اندماج دول جنوب المتوسط 16

3.2. اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة 19

4.2. توجه جديد للمغرب نحو القارة الإفريقية 20

3. استقطاب وتحرر متزايد للاقتصاد الوطني 21

1.3 . اعتراف دولي متزايد بجهود الإصلاح المبذولة 22

2.3 . تطور إيجابي لاستقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة 23

3.3. استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : آفاق وسبل التقوية 25

الجزء الثاني : إنجازات الاقتصاد الوطني 29

1. التطورات الهيكلية للاقتصاد الوطني 29

1.1.استقرار المناخ الماكرو اقتصادي 29

2.1.صمود الاقتصاد الوطني في وجه الأزمات 30

3.1.دورة جديدة لنمو الأنشطة غير الفلاحية 31

4.1.انبثاق قطاعات حيوية محركة للنمو الاقتصادي 32

5.1.تحسن المبادلات الخارجية 33

6.1.تحسن قدرة التمويل لدى الاقتصاد المغربي 35
7.1. تحسن سوق الشغل 36
2. إنجازات الاقتصاد الوطني خلال سنة 2006 36
1.2. نمو اقتصادي قوي خلال سنة 2006..... 37
2.2. تمويل الاقتصاد 45
3. الأسس البنيوية للنمو الاقتصادي 49
1.3. تحفيز الاستثمار وتطوير القطاع الخاص 50
2.3.تثمين الرأسمال البشري 59
3.3. الحكامة الجيدة كقاطرة للنمو الاقتصادي 63
4.3. الحكامة الترابية 65
4. الرهانات الاقتصادية على المدى المتوسط 66
1.4. تعزيز المكتسبات وتحسين النمو الاقتصادي 66
2.4. تحسين التنافسية الاقتصادية..... 67
3.4. تقليص الاختلالات الاجتماعية والمجالية 68
4.4. الاستفادة من الانتقال الديمغرافي..... 68
الجزء الثالث: السياسة الاقتصادية والاجتماعية..... 73
1. تعزيز السياسات القطاعية لخدمة النمو..... 73
1.1. نحو الإسراع في تنفيذ السياسات القطاعية المتجددة..... 73
2.1. تطوير القطاعات الموجهة نحو التصدير..... 77
3.1. دعم البنيات اللوجستيكية 82
4.1. تحسين التزويد بالطاقة..... 85
5.1. ترشيد قطاع الماء..... 86
6.1. نحو عصرنة التجارة الداخلية..... 87
2. مواصلة تحديث القطاع المالي..... 87

1.2. إصلاح وتحديث القطاع البنكي..... 88
2.2.تحديث النصوص المنظمة لسوق الرساميل..... 89
3.السياسة الاجتماعية 90
1.3.محاربة الفقر..... 90
2.3.متابعة إنجاز الميثاق الوطني للتربية والتكوين..... 92
3.3. الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصحة 94
3. 4. وضع نظام للحماية الاجتماعية 94
5.3. التأهيل الحضري وإنعاش السكن الاجتماعي..... 95
الجزء الرابع : المالية العمومية..... 101
1.التطورات الحديثة للمالية العمومية وتعزيز المنجزات 101
1.1.تحسن ملموس للموارد الجبائية..... 102
2.1.موارد غير جبائية مهمة رغم تطورها غير المستقر 106
3.1. النفقات العمومية 107
4.1.عجز الميزانية وتمويله 110
1 .5.تقليص حجم الدين العمومي..... 110
2.التدابير والإصلاحات المتخذة في المجالي المالي والجبائي 113
1.2.تعزيز الموارد الجبائية 113
2.2.تدابير توسيع الوعاء الضريبي..... 114
3.2.تدابير ذات طابع اجتماعي لدعم التشغيل 115
4.2.تدابير التبسيط والتنسيق والترشيد 115
5.2.إصلاح الجباية الجمركية..... 116
6.2.ترشيد النفقات..... 117
3. البرمجة المتعددة السنوات للفترة 2008-2010..... 120
1.3. المجال الاقتصادي والميزانتي على المدى المتوسط..... 120

2.3. الإطار الماكرواقتصادي في أفق 2010 124

4. مشروع قانون المالية لسنة 2008 128

1.4. السياق الماكرواقتصادي لقانون المالية لسنة 2008 128

2.4. تدابير السياسات الجبائية والم زانتية 134

3.4. تقديرات المداخيل والنفقات العمومية برسم السنة المالية 2008 137

قائمة المبيانات 143

قائمة الإطارات 144

ملحقات إحصائية 144

مقدمة عامة

تطور الاقتصاد الوطني في محيط دولي تميز بنمو قوي بمختلف أقطابه، مما كان له أثر إيجابي على أدائه خلال سنة 2007، وذلك بالرغم من الظروف المناخية الصعبة وارتفاع أسعار النفط، وهوما تؤكده مجموعة من المؤشرات الماكرواقتصادية. ولقد ساهمت الجهود التي ما فتئت السلطات العمومية تبذلها في سبيل عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني وجعله أكثر تنافسية وقدرة على مواجهة متطلبات الاقتصاد العالمي في هذا التحسن.

وقد مكنت هذه الدينامية من تدعيم وتسريع مسلسل التحديث والتنمية الذي تشهده بلادنا خلال السنوات الأخيرة وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والمغاربة، حيث عرفت المؤشرات الماكرواقتصادية تحسنا ملموسا صاحبه تعزيز التوازنات الأساسية. وهكذا، تدعم النمو وانخفض معدل البطالة نسبيا كما تواصل التحكم في التضخم. وتمكن المغرب بذلك من بلوغ مستوى نمو اقتصادي جديد سيكون مرشحا للارتفاع بالتأكيد، إذا صاحبه انخراط متزايد في مسلسل الإصلاحات.

وتؤكد مختلف التوجيهات والمبادرات الملكية السامية التي جاءت في خطاب العرش الأخير بقوة على هذا الالتزام. فقد تم التركيز على تعزيز المكتسبات التي حققتها بلادنا وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات وكذا فتح أوراش حيوية جديدة. وجاء في مقدمة التوجيهات الملكية دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المبادرة الخاصة لتوفير فرص الشغل المنتج. كما ستولى عناية خاصة لقطاع العدل خلال المرحلة القادمة باعتباره محورا أساسيا لتطوير وإنعاش الاستثمار. وبالنسبة للتربية والتكوين، فإن النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع على المستوى الكمي، تستدعي بذل المزيد من العطاء لتحسين جودة التعليم بهدف ملاءمته مع حاجيات الاقتصاد الوطني.

وتتطلب التنمية البشرية المستدامة وضع آليات تستهدف المناطق والقطاعات التي تعرف تمركزا كبيرا للساكنة الفقيرة، مما يشكل دعامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، كما تستدعي كذلك إشراك هاته الفئات في إنجاز المشاريع التنموية. وفي هذا الصدد، تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا للرؤية الاستراتيجية التي يراهن عليها المغرب من أجل التغيير نحو الأفضل.

وفي نفس السياق، يجسد برنامج تحدي الألفية روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث يروم تحقيق نمو اقتصادي جيد ودعم التشغيل من أجل محاربة الفقر. وقد استهدف هذا البرنامج القطاعات الأساسية التي توفر فرص نمو مهمة كالفلاحة والصيد والصناعة التقليدية، واستفاد من هبة مالية تقدر بحوالي 700 مليون دولار من قبل هيئة تحدي الألفية، وهو أعلى مبلغ قدمته هذه الهيئة لحد الآن، ويرجع ذلك للإشعاع الذي أصبحت بلادنا تحظى به في المحافل الدولية.

كما كان حصول المغرب على "درجة الاستثمار" من طرف مؤسسة Fitch rating ونجاح إصدار القرض السندي في السوق الدولية دليلا على الثقة التي يحظى بها المغرب من قبل المجموعة الدولية.

وتؤكد المؤشرات السالفة الذكر على نجاعة توجه المغرب نحو الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والذي أصبح مهيكلا في إطار أقطاب جهوية. وفي هذا الإطار، فإن الانفتاح المغربي على المحيط الجهوي والدولي يعزز حظوظه في أن يشكل قاعدة مهمة للاستثمار والإنتاج والتصدير.

ويقدم الجزء الأول من التقرير الاقتصادي والمالي تحليلا لهذه التغيرات ولتطورات الاقتصاد العالمي. وتشكل الخلاصات الرئيسية لهذا الجزء، بما تطرحه من تحديات، منطلقا لقياس الانجازات الجيدة التي حققها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة وكذا مناسبة لاستعراض الجهود التي يجب بذلها في مجال إنعاش الاستثمار ودعم الجهاز الإنتاجي وتثمين العنصر البشري وتوفير فرص الشغل. وهكذا سيتطرق الجزء الثاني من التقرير للإنجازات الاقتصادية المسجلة، كما يحلل أسس النمو الاقتصادي وكذا الرهانات والإكراهات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

ويحاول الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي تقييم السياسات العمومية عبر دراسة الإكراهات التي تعيق تحقيق الأهداف المسطرة والاستفادة من فرص التقدم والازدهار المتاحة.

ويتطرق الجزء الرابع من التقرير للسياسة المالية المنتهجة من قبل الحكومة بهدف دعم النمو وتقليص الفوارق الاجتماعية. كما يستعرض الإصلاحات التي همت الميزانية ويبين هامش التحرك اللازم لمواجهة إكراهات التنمية البشرية. و في هذا الإطار، تم اعتماد رؤية على المدى المتوسط للفترة 2008-2010 لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2008 وذلك عبر الإدماج التدريجي للبرمجة المتعددة السنوات.

الجزء الأول
دينامية الاقتصاد العالمي والفرص المتاحة للاقتصاد الوطني

الجزء الأول : دينامية الاقتصاد العالمي والفرص المتاحة للاقتصاد الوطني

سجل النمو الاقتصادي العالمي، من جديد، أداء جيدا في سنة 2006. ويرجع ذلك أساسا لتحسن أداء الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى انتعاش النشاط الاقتصادي في مناطق أخرى من العالم وخاصة في منطقة الأورو واليابان. وفي هذا السياق، عرف النشاط الاقتصادي في بلدان الاتحاد الأوروبي تحسنا ملموسا. وتعزى هذه التطورات الإيجابية، بشكل خاص، إلى مسلسل الاندماج التجاري والمالي الذي بدأ منذ أكثر من عقد. ويعكس هذا الاتجاه تعزيزا لأقطاب التنمية الاقتصادية على مستوى العالم والتي تنعكس إيجابيا على اقتصاديات البلدان المجاورة.

ويواصل المغرب تقوية مسلسل الاندماج العالمي والإقليمي. كما تتواصل الإصلاحات بوتيرة متسارعة بهدف تحسين تنافسية بلادنا واستقطابها للاستثمارات. وقد تم استقبال دينامية الإصلاحات التي قام بها المغرب بشكل جيد على الصعيد الدولي كما يشهد على ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اتجاه بلدنا، مما يبين الثقة التي يحظى بها اقتصادنا ومؤسساتنا. ويمكن ملاحظة هذه الانعكاسات الايجابية من حيث جذب الاستثمارات الخاصة والعامة، وولوج السوق المالية الدولية بنجاح والحصول على المساعدة الأميركية من حساب تحدي الألفية.

وبجانب دينامية الإصلاحات، فإن تنفيذ سياسات قطاعية طموحة (مخطط "انبثاق"، المخطط الأزرق...)، وإنجاز عدة مشاريع هيكلية، مثل ميناء طنجة المتوسط، يهدف إلى تجهيز البلد بالبنى التحتية لربطه بالخطوط الرئيسية للتجارة العالمية، من أجل تحسين قدرته التنافسية والرفع من صادراته.

ويطمح المغرب في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي إلى اندماج عميق في إطار السياسة الجديدة للجوار التي تمنح، طبقا لمبدأ التمايز، إمكانية التعامل مع كل بلد من الشركاء وفقا لخصائصه ولالتزاماته الإستراتيجية، مما يشكل إجابة أولية على الوضع المتقدم. ويعتبر تسارع وتيرة الإصلاحات في المغرب وإبرام عدة اتفاقيات (اتفاق السماء المفتوحة، التعاون في مجال الطاقة...) مؤشرا على التقدم الملموس نحو الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي.

وينتظر أن يؤدي دخول اتفاق أكادير، بين أربع دول عربية، حيز التنفيذ منذ مارس 2007، إلى تسريع دينامية الاندماج الإقليمي وإعطاء مصداقية أكبر لمسلسل الشراكة الأورومتوسطية.

وتوجد فرص حقيقية لتعزيز الاندماج المغاربي في قطاعات الطاقة والمعادن، والبحث العلمي، ومياه الشرب، والصناعة التقليدية، وتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، فإن العبر المستخلصة من التجارب الأجنبية فيما يخص الاندماج المالي، تبين أن هذا الأخير يشكل رافعة قوية في بناء المغرب العربي الكبير ولسد غياب الرؤية الإستراتيجية التي تؤخر تفعيل هذا البناء.

وبعد سنة واحدة من تنفيذ اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة، عرفت الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية في القطاعات الواعدة نموا ملحوظا. كما تدعمت الشراكة بين المغرب وعدد من البلدان الإفريقية بشكل قوي يؤشر على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية على مستوى القارة.

وفيما يتعلق بجاذبية الاقتصاد الوطني، مكنت جهود الإصلاحات بالمغرب من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أضحى المغرب يشكل محطة للتصدير نحو الأسواق الخارجية.

ولتدعيم المكتسبات وتحسين صورة المغرب وجاذبيته للاستثمارات الخارجية، يتعين مواصلة الإصلاحات في جميع الميادين، وخاصة التربية والتكوين، والعدل، والحكامة الجيدة، وإصلاح الإدارة والحد من التفاوت وعدم المساواة.

1. تطور النمو في الأقطاب الرئيسية للاقتصاد العالمي

يبين تطور الاقتصاد العالمي ظهور دينامية جديدة للعولمة تستند إلى تكثيف المبادلات التجارية وتدفق من الاستثمارات بين الأقطاب الجهوية وكذلك داخل نفس الأقطاب.

وفي هذا السياق، سجل الاقتصاد العالمي أداءا متميزا للسنة الثالثة على التوالي. فقد بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام العالمي 5,4% بعد 4,8% سنة 2005[1]. وظل النشاط الاقتصادي موجها بشكل جيد في الولايات المتحدة، رغم علامات التباطؤ الملحوظ في السداسي الثاني، في حين عرف انتعاشا ملحوظا في منطقة الأورو وفي اليابان، مستفيدا من الاستئناف التدريجي لعناصر الطلب المحلي وتحسن الصادرات.

ومن جانبها، سجلت الاقتصاديات الصاعدة والنامية معدلات نمو استثنائية، بـ8,1% في المتوسط، بفضل التزايد القوي للمبادلات التجارية وتعزيز التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة الموجهة لها. وبوجه خاص، يبدو أن النمو في إفريقيا يظل قويا، في حوالي 5,6% في سنة 2006. ومع ذلك، فإن هذا المعدل يبقى غير كاف لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه المنطقة.

وفيما يخص آفاق سنة 2007، يتوقع أن يتباطأ نمو الناتج الداخلي الخام العالمي بشكل طفيف إلى 5,2%، ارتباطا بتباطؤ النمو الأمريكي، دون تأثير واضح لهذا الأخير على باقي الأقطاب الإقليمية الأخرى.

وبالإضافة إلى الشكوك المتعلقة بمدى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، يبقى هذا السيناريو الوسط مرهونا بتطور مسار أسعار المواد الأساسية، خاصة النفط، وبكيفية تعديل الاختلالات المالية والنقدية الدولية.

1.1. سلوك إيجابي للنمو في أمريكا اللاتينية مقابل تباطؤ اقتصادي في الولايات المتحدة

انتعش النشاط الاقتصادي الأمريكي في الربع الأخير، بعدما عرف تباطؤا في منتصف سنة 2006، بسبب التراجع القوي في سوق العقارات، حيث أنهى السنة بنسبة نمو 2,9% بعد 3,1% في سنة 2005. وتدعم النشاط الاقتصادي نتيجة المساهمة الإيجابية للتجارة الخارجية، وتحسن أداء الاستهلاك الخاص، بفضل انخفاض أسعار الطاقة وانتعاش سوق الشغل.

وفي هذا السياق، سجلت اقتصاديات أمريكا اللاتينية نموا بـ5,5% في سنة 2006، أي بزيادة نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع العام السابق. وكانت معدلات النمو متجانسة إجمالا عبر البلدان، حيث بلغت 4,8% في المكسيك و4% في الشيلي و3,7% في البرازيل. أما في الأرجنتين وفنزويلا، فقد تجاوزت نسبة النمو 8%.

وقد تم تحقيق هذه النتائج الجيدة، بفضل تحسن أداء الصادرات، ارتباطا بدخول العديد من الاتفاقات التجارية داخل وخارج المنطقة حيز التنفيذ خلال الفترة الأخيرة. وقد سجلت صادرات أمريكا اللاتينية نموا بـ21,4% في سنة 2006، نتيجة انتعاش طلب الاستيراد الموجه من قبل الولايات المتحدة والبلدان الصاعدة في آسيا.

وينبغي التأكيد على أن قوة النشاط في هذا المنطقة لم تؤد إلى ضغوط تضخمية. فقد انخفض معدل التضخم إلى أقل من 6%، مواصلا بذلك الانحدار المسجل منذ سنة 2003، مستفيدا من ارتفاع قيمة العملات المحلية مقابل الدولار واعتماد سياسات نقدية حذرة.

[1] المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي – 2007.

وسجل عجز الميزانية في المنطقة 2% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط، على الرغم من سياق الاستحقاقات الانتخابية في بعض البلدان. وعلاوة على ذلك، ظل الميزان الخارجي في غالبية البلدان في وضع ملائم، بفضل انتعاش تحويلات الأموال من طرف العمال المهاجرين، خاصة القادمين من الولايات المتحدة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية. ونتيجة لذلك، تحسن ميزان المدفوعات، حيث سجل فائضا بـ1,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 1,4% سنة 2005.

وفيما يخص التوقعات، ينتظر أن ينخفض نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1,9% سنة 2007، بفعل أزمة القروض العقارية وأثرها السلبي على استهلاك الأسر. وينتظر أن ينعكس هذا التباطؤ على النمو في منطقة أمريكا اللاتينية، حيث سيسجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ5%. غير أن هذا التأثير سيختلف حسب البلدان، بحيث سيكون قويا في المكسيك (85% من الصادرات إلى الولايات المتحدة)، في حين سيكون محدودا نسبيا في الأرجنتين والبرازيل والشيلي، نظرا لكون التجارة الخارجية متوازنة بين بلدان آسيا والاتحاد الأوروبي والقارة الأمريكية.

ومع ذلك، فإن الخطر الرئيسي الذي يتهدد الآفاق الاقتصادية للمنطقة يتعلق أساسا بتطور الأسواق المالية الدولية، حيث أظهرت الاضطرابات في أسواق السندات أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية لا تزال تخضع لتقلبات أوضاع الأسواق المالية الدولية. علاوة على ذلك، وفي سياق اعتدال النمو، فإن وضعية الميزانية في غالبية بلدان المنطقة يمكن أن تتعرض إلى ضغوط، مما قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الاقتصادية الكلية.

2.1. دينامية النمو في منطقة آسيا

يظل النمو في منطقة آسيا مرتبطا بالتجارة الخارجية وهو يعكس سرعة اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. وتفسر هذه الدينامية أساسا باعتماد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تقوم على تشجيع الصادرات والتكامل العمودي لسلاسل الإنتاج بين دول المنطقة. فبالإضافة إلى الدور الذي تقوم به اليابان، ساهم صعود الصين في التقسيم الدولي للعمل في آسيا وإعطاء دفعة جديدة للتكامل الإقليمي، حيث أصبحت الصين حلقة الوصل بين البلدان الآسيوية وأوروبا والولايات المتحدة. وقد سجلت صادرات السلع الصينية ارتفاعا بـ27% في سنة 2006، متجاوزة بذلك صادرات الولايات المتحدة منذ السداسي الثاني.

وقد استفاد الاقتصاد الياباني من دينامية النشاط الاقتصادي في آسيا، حيث نما الناتج الداخلي الخام الياباني بـ2,2% سنة 2006 بعد 1,9% سنة 2005. كما استفادت الشركات اليابانية من المنافذ الخارجية نتيجة للانتعاش التجاري الذي عرفته المنطقة. كما أن ظهور علامات انتعاش الطلب المحلي في بداية سنة 2006، دفع السلطات النقدية ابتداء من يوليوز إلى التخلي على سياسة معدلات الفائدة السلبية.

وعلى العموم، سجل الناتج الداخلي الخام لبلدان آسيا النامية نموا بـ9,8% سنة 2006 بعد 9,2% سنة 2005، رغم وجود تباينات بين البلدان. فقد حققت اقتصاديات الصين والهند معدلات نمو قوية بـ11,1% و9,7% على التوالي.

وتبقى معدلات التضخم في حدود 4% في معظم بلدان المنطقة. غير أن النمو القوي للإئتمان وارتفاع أسعار الأصول في بعض البلدان، دفع السلطات المعنية إلى تشديد سياساتها الاقتصادية. ففي الهند، أرغم ظهور علامات التضخم البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة والحد من الإقراض العقاري.

3.1. انتعاش النشاط الاقتصادي في أوروبا وآثاره على منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

حققت منطقة الأورو معدل نمو بلغ 2,8% سنة 2006، حيث دخلت في مرحلة النمو جيد. ويعزى هذا الأداء إلى انتعاش الاستهلاك والاستثمار الخاص، في ظل ظروف مواتية للتمويل، وتحسن سوق الشغل. وقد ساهمت الصادرات بشكل إيجابي في النمو، حيث تم تعويض الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع قيمة الأورو بتباطؤ تكاليف وحدة العمل في المنطقة.

كما أن تحسن النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، إضافة إلى الضغوط على أسعار الاستهلاك (أقل بقليل من عتبة 2% المحددة من طرف البنك المركزي الأوروبي)، قد شجع السلطات النقدية على رفع معدلاتها الرئيسية. وفيما يخص المالية العمومية، تقلص عجز الموازنة في منطقة الأورو بشكل ملحوظ ليسجل 1,6% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2006 مقابل 2,6% سنة 2005، بفضل ارتفاع إيرادات الضرائب والجهود المبذولة فيما يتعلق بتدبير الميزانية.

بيد أن هذا الأداء يحجب تباينات قوية داخل المنطقة. فقد انتعش النمو الاقتصادي بشكل واضح في ألمانيا مسجلا 2,9%، وهي أعلى نسبة منذ سنة 2000، وذلك بفضل الآثار الإيجابية للإصلاحات الهيكلية المعتمدة في السنوات الأخيرة. من جهته، يواصل الاقتصاد الإسباني تحقيق معدلات نمو مرتفعة (3,9%)، مستفيدا من تنامي استهلاك الأسر، نتيجة استمرار خلق فرص الشغل وانخفاض نسبة التضخم وديناميكية الائتمان، إضافة إلى انتعاش الصادرات داخل المنطقة[2]. في حين، يظل النشاط الاقتصادي في فرنسا ضعيفا، حيث لم يتعد نمو الناتج الداخلي الخام الفرنسي 2% متجاوزا فقط إيطاليا (1,9%) والبرتغال (1,3%).

وقد انعكس انتعاش النشاط في منطقة الأورو في سنة 2006 بشكل إيجابي على معدلات النمو في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وكذا معظم شركاء الاتحاد الأوروبي جنوب المتوسط. فقد عرفت البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي تسارعا في وتيرة النمو، بفضل انتعاش الطلب الخارجي وقوة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وحققت دول البلطيق (لاتفيا واستونيا وليتوانيا) معدلات نمو مرتفعة (11,9%، 11,2% و7,5% على التوالي)، بينما سجلت بولونيا نموا بـ6,1%. في حين سجلت رومانيا وبلغاريا معدلات نمو مرتفعة (7,7% و6,1% على التوالي).

وفي تركيا، ظلت وتيرة النمو مرتفعة (6,1% في سنة 2006)، مع تباطؤ التضخم بشكل واضح وتحسن قوي للمالية العمومية. ومع ذلك، يبقى الاقتصاد التركي متأثرا بالمخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين العمومي في المدى المتوسط.

وباستثناء لبنان، ظل الوضع الاقتصادي في بلدان جنوب المتوسط الشريكة للاتحاد الأوروبي إيجابيا على العموم سنة 2006. وارتفع الناتج الداخلي الخام لمصر بنسبة 6,8% في سنة 2006، بفضل دينامية العائدات السياحية وتحويل الأموال من طرف العمال المهاجرين. ومن جانبه، تزايد الناتج الداخلي الخام لتونس بنسبة 5,3%، ارتباطا بدينامية الصادرات المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي[3]. من جهته، بلغ النمو في موريتانيا مستوى قياسيا (11,4%)، بفضل بدء استغلال النفط. أما ليبيا، فقد سجلت نسبة نمو بـ5,6% في سياق مواصلة مسلسل الانفتاح الذي انطلق منذ 2003.

في حين، شهد الاقتصاد الجزائري تراجع وتيرة النمو إلى 3,6% سنة 2006، متأثرا بانخفاض إنتاج المواد الهيدروكربونية. ومكن تراكم احتياطيات البلاد من العملة الصعبة من تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية، ومن إطلاق استثمارات مهمة في البنية الأساسية بمبلغ 115 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، هناك مخاطر عديدة يمكن أن تؤثر على نمو النشاط الاقتصادي في المنطقة. حيث يشكل عدم الاستقرار في أسعار النفط مصدر صعوبة كبيرة بالنسبة إلى البلدان المستوردة. يضاف إلى ذلك المخاطر الجيوسياسية، خصوصا أن استراتيجيات التنمية في غالبية بلدان المنطقة ترتكز على جدب رأس المال الأجنبي وتنمية قطاع السياحة.

[2] تشكل 70% من المنافذ للسلع الإسبانية
[3] يظل الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس

وعلى العموم، ظل المحيط الدولي سنة 2006 ملائما بالنسبة للاقتصاد الوطني. فعلى الخصوص، مكن انتعاش النمو في أوروبا، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، من تدعيم الطلب الخارجي الموجه لبلدنا، حيث تزايد بـ7,1% مقابل 6% سنة 2005.

2. اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي: الوضعية الراهنة والآفاق المستقبلية

شكل التعاون الاقتصادي والتجاري دائما ركيزة عمل هامة لإستراتيجية انفتاح المغرب منذ انضمامه إلى الغات سنة 1987. فقد عمد المغرب إلى إبرام العديد من اتفاقيات التبادل الحر من أجل ترسيخ اندماجه في محيطه المباشر، وكذا تعزيز الروابط الاقتصادية مع أهم محركات الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت 90% من المبادلات الخارجية للمغرب تتم حاليا ضمن إطار التبادل الحر، فإن نسبة مهمة منها تتم مع الاتحاد الأوروبي. وتشكل إرادة المغرب لاحتلال وضعية متقدمة في إطار علاقاته مع الشريك الأوروبي ضمانة إضافية لمصداقية الإصلاحات التي يقوم بها، وكذلك رافعه قوة لإعادة تموضع الاقتصاد المغربي في المحيط الجنوب- متوسطي. وفي هذا السياق يندرج الهدف الرامي إلى الإرتقاء بالمغرب ليصبح محطة تصدير متميزة ووجهة رئيسية للاستثمار الخارجي المباشر بالمنطقة.

1.2. العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي

تعززت الروابط بين المغرب والاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاقية الشراكة. ومقارنة مع بقية بلدان جنوب المتوسط، تعرف المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي نموا متواصلا، مما سمح للمغرب برفع حصته في التجارة الإجمالية للاتحاد الأوروبي من 0,243% سنة 2000 إلى 0,294% سنة 2005، وبذلك يحتل المغرب المرتبة 28 بين الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي. وقد بلغت هذه الحصة 0,329% مع ذلك، لا تزال هذه النسبة ضعيفة مقارنة مع المستويات التي وصلت إليها بعض بلدان أمريكا اللاتينية، كالبرازيل (1,8%)، أو بعض بلدان آسيا مثل كوريا (2,4%) والهند (1,8%) وهونغ كونغ (1,4%)).

من جهة أخرى، يعتبر المغرب المستفيد الرئيسي في المنطقة من المساعدات الأوربية، حيث حصل على 1600 مليون أورو ما بين 1996 و2006. وقد تم تقديم 70% من هذه المبالغ عند نهاية دجنبر 2006. وارتفعت وتيرة تقديم هذه المساعدات منذ سنة .2002. وبلغت حوالي 250 مليون أورو مقابل 220 مليون أورو سنة 2005.

ومع ذلك، فلازالت وضعية التكامل الاقتصادي والتجاري بين المغرب والاتحاد الأوروبي دون المستوى المطلوب. ويمكن أن تشكل خطة العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي، التي تندرج ضمن السياسة الأوروبية للجوار، محركا قويا للرقي بالعلاقات المغربية الأوروبية.

1.1.2. التقرير المرحلي لبرنامج عمل المغرب والاتحاد الأوروبي

رحب المغرب بالسياسة الأوروبية للجوار وحدد مع الاتحاد الأوروبي برنامج عمل سيقوم الاتحاد الأوروبي من خلاله بتقديم مساعدات تقنية لفائدة الإصلاحات التي يقوم بها المغرب تكون على نفس مستوى المساعدات التي حصل عليها الأعضاء الجدد في الإتحاد للإرتقاء إلى المكتسبات الأوربية.

ويتمحور برنامج العمل حول ستة محاور رئيسية، يرتكز كل واحد منها على إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى. وتشمل إجراءات المدى القصير العناصر ذات الصلة بتبادل الخبرات والتجارب وكذلك تعزيز القدرات في المجالات القانونية والمعيارية. أما إجراءات المدى المتوسط فتتكون من عناصر أكثر هيكلة، تهدف إلى الاستفادة من مختلف الإصلاحات ذات الطبيعة الاقتصادية والمؤسساتية، فضلا عن المواءمة مع المعايير والضوابط الأوروبية.

تطورات ملموسة لبرنامج العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي

سجل برنامج العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي تطورات إيجابية، تعكس التقدم التدريجي للمغرب في اتجاه تبني المعايير الأوروبية.

فالتقدم الملموس في المجال السياسي وتطبيق الأسس الديمقراطية، يضفي على المغرب صورة ايجابية لدى شركائه. إضافة إلى ذلك، تحققت العديد من الإنجازات الهامة على مستوى تحديث وتأهيل النسيج الإنتاجي من أجل إعداده جيدا لمواجهة تحديات التبادل الحر، تقوت تدريجيا مكونات نمو الاقتصاد الوطني وتهييئه للتبادل الحر. وهكذا، تمكن المغرب من تحسين نموه و قدرته على امتصاص الأزمات الخارجية. كما بذلت مجهودات كبيرة على مستوى التحرير الاقتصادي الذي سيتعزز بتسريع تحرير كل من تجارة الخدمات والمواد الفلاحية ومنتجات الصيد البحري.

أما على مستوى التعاون، فقد تحققت تطورات ملموسة مكنت من تعزيز الحوار والتنسيق حول بعض القضايا الحساسة كالأمان في مجال الطاقة والهجرة ومكافحة الإرهاب.

الدعم المالي لسياسة الجوار

تم تحديد أسس التعاون المالي بين المغرب والتحاد الاوروبي للفترة 2007-2010 من خلال الأداة الأوروبية للجوار والشراكة التي تم إحداثها في إطار السياسة الاوروبية للجوار والتي عوضت برنامج "ميدا".

وبرسم برنامج الإرشاد الوطني للفترة 2007-2010، سيستفيذ المغرب من غلاف مالي يقدر بـ682 مليون أورو أي بمعدل سنوي بلغ 170 مليون أورو مقابل 140 مليون أورو خلال الفترة 1996-2006 في إطار برنامج "ميدا".

ويقسم هذا الغلاف المالي على خمس محاور كالتالي :

- المجال الاجتماعي وجانب التنمية البشرية : 296 مليون أورو أي 43%.
- المجال الاقتصادي : 215 مليون أورو أي 32%.
- الدعم المؤسساتي : 93 مليون أورو أي 14%.
- دعم قطاع البيئة : 50 مليون أورو أي 7%.
- جانب الحكامة وحقوق الانسان : 28 مليون أورو أي 4%

استمرار بعض الاختلالات

تشكل العراقيل التي تحد من حرية تنقل الأشخاص مصدرا لصعوبات كبيرة. وبالتالي، فإن تبني سياسة بناءة للهجرة في سياق التكامل الديمغرافي تستحق أن توضع ضمن أولويات وانشغالات الطرفين.ويعتبر المشكل الفلاحي أحد العراقيل الكبرى التي تعوق العلاقات التجارية الثنائية، بالنظر إلى ارتفاع معدلات الحماية المقررة في إطار السياسة الفلاحية الموحدة. ومن شأن تقدم المفاوضات مع الشريك الأوربي أن يؤدي إلى تليين الشروط الخاصة بولوج السلع المغربية إلى أسواق الاتحاد، خاصة تلك المتعلقة بنظام الحصص والرفع من صادرات بعض المواد الفلاحية المغربية.

ومن جهة أخرى، يجب تدعيم المساعدات المالية الأوربية على غرار تلك الممنوحة لدول أوروبا الوسطى والشرقية، وذلك بهدف دعم دينامية الاندماج الإقليمي والتقارب مع المعايير الأوربية.

2.1.2. تطور علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي نحو مرتبة متقدمة

توطدت فكرة احتلال المغرب لمركز متقدم في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي (مكانة متميزة أفضل من الشراكة وأقل من الانضمام) مع انطلاق السياسة الأوروبية للجوار. ويعتبر تعدد الفرص التي يتيحها انتقال المغرب إلى مرحلة جديدة في شراكته مع الاتحاد الأوربي فرصة مهمة لتقوية دينامية تنميته الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تحديد المركز المتميز يجب ألا يرتكز فقط على اعتبارات السوق، ولكن يجب أن تقوم أيضا على تعدد شبكات التضامن المالي والتكنولوجي الضرورية للحد من الفجوة وتسريع عملية التقارب الاقتصادي.

الاندماج من خلال البرامج والانضمام إلى الوكالات الأوروبية

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات، فالمشاركة في الوكالات والبرامج الأوربية سيكون وسيلة فعالة لتسريع عملية الانتقال. ويتعلق الأمر ببرنامج إطار خاص بالمنافسة والابتكار وجزئه الخاص بالمبادرة وروح المقاولة، وبرنامج دعم الاستراتيجية الخاص بتقنيات الإعلام والاتصال، وبرنامج ماركو بولو الخاص بالنقل، وبرنامج الصحة العمومية 2007-2013 وكذا برنامج الجمارك 2013 والبرنامج الضريبي "فيسكاليس" 2013.

وعلى المغرب، الذي يشارك فعليا في بعض البرامج، أن يستغل الفرص المتاحة لتمديد مشاركته في بعض الهيئات الأوربية كملاحظ. ولا يجب أن تقتصر هذه المشاركة على العمل الثقافي فقط، بل يجب توسيع نطاقها لتشمل مجالات إستراتيجية أخرى. إن اعتماد برامج للتعاون تهدف إلى اطلاع المغرب واستيعابه لعمل هذه الوكالات، سيشكل بداية ضرورية لتوجه جيد من شأنه تقوية فرص إبرام اتفاق المشاركة في أعمال مختلف الوكالات الأوربية[4].

و يشارك المغرب حاليا في الوكالة الأوروبية المكلفة بأمن الشبكات والمعلومات، والوكالة الأوروبية للسلامة الجوية، والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية والوكالة الأوروبية للبيئة. وبالانتقال إلى وضعية متميزة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، ستتدعم حظوظ المغرب في الانضمام إلى الوكالات الأخرى، التي لا تضم حاليا سوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل المركز الأوربي لتطوير التكوين المهني، ومكتب التنسيق في السوق الداخلية، والمكتب الأوربي للتنوع النباتي.

عمليات التوأمة: عامل آخر للتقارب المؤسساتي

يشكل تعزيز عمليات التوأمة أفقا جديدا في مجال التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي لأنها ستتيح إقامة علاقات وثيقة ودائمة بين الإدارات المغربية ونظيراتها في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الاتجاه، وقع الطرفان ثلاثة عقود توأمة مؤسساتية في نوفمبر 2005 في مجالات البيئة والتجارة الخارجية والسلامة البحرية.وتندرج هذه العقود، التي تدشن الانطلاقة الفعلية لسياسة الجوار، في إطار برنامج دعم اتفاقية الشراكة الممول من طرف الاتحاد الأوروبي بميزانية أولية تقدر بـ5 ملايين أورو، تعززت بـ15 مليون أورو إضافية.

تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة

يرتبط المغرب حاليا بأوروبا عبر أنبوب غاز المغرب-أوروبا ومن خلال الربط البيني في مجال الكهرباء. ولتفعيل هذا التعاون، فالمغرب مطالب بتعبئة الإرادة الأوروبية من أجل خلق تدبير التموين الطاقي في إطار سوق إقليمية للكهرباء والغاز الطبيعي، وبالتالي الاستفادة من فرص التبادل مع بلدان المنطقة الأورومتوسطية.

[4] تتطلب المساهمة في الوكالات والبرامج الأوروبية تقديم مبالغ مالية تحتسب على أساس المعايير المعتمدة من طرف كل وكالة. انظر إلى تصريح اللجنة المصادق عليه من طرف مجلس الاتحاد الأوربي في 5 مارس 2007 : أوربا الموسعة- الجوار، إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب.

إن شبكة الاندماج الطاقي بين دول جنوب وشرق المتوسط، التي تمتد من تركيا إلى المغرب، يمكن ربطها مع الاتحاد الأوربي لتنسيق نقل الكهرباء عبر الربط بين إسبانيا والمغرب أو عن طريق الربط بين اليونان وبلغاريا. وسيؤدي هذا الترابط إلى خلق نواة قطب متوسطي في مجال الطاقة، كما سيعزز تجارة الطاقة الإقليمية في شمال إفريقيا والحوض المتوسطي.

تجارة الخدمات وحق التأسيس

وفي مجال تجارة الخدمات وحق التأسيس، عقد الاتحاد الأوروبي أربع اجتماعات جهوية مع بعض بلدان المتوسط الشريكة للاتحاد وذلك بهدف مناقشة مشروع اتفاق الاطار الخاص بتحرير الخدمات وحق التاسيس في منطقة البحر الابيض المتوسط. وتندرج هذه الاجتماعات في إطار تطبيق توصيات المؤتمرالخامس الأورو متوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في مراكش يوم 24 مارس 2006. وقد التزم الوزراء المجتمعون باستكمال منطقة التبادل الحر "أورومید" عبر انطلاق المفاوضات حول تجارة الخدمات وحق التأسيس في أفق 2010.

وخلال هذه المرحلة، لم يتم الحسم بعد في بعض نقاط نص الاتفاق والمتعلقة على الخصوص بـ :
- منح حق الدولة الأكثر امتيازا العام مقارن مع باقي الشركاء الدوليين؛

- منح حق الدولة الأكثر امتيازا الجهوي للدول الشريكة المتوسطية؛

- الالتزامات المتعلقة بالإصطفاف التنظيمي على مستوى بعض الخدمات. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التباين المسجل على مستوى التنمية بين الجانبين وكذا تغطية مختلف طرق التزويد بالخدمات.

2.2. فرص اندماج دول جنوب المتوسط

وفقا للالتزامات التي تعهدت بها بلدان العالم الثالث المتوسطية في إطار إعلان برشلونة سنة 1995، خاصة الجانب المتعلق بالاندماج الإقليمي، شرع المغرب في إبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع تركيا وكل من مصر وتونس والأردن في إطار إعلان أكادير.

وتنم هذه الاتفاقيات على وجود فرص هامة لتكثيف التدفقات التجارية وتحسين قدرة المنطقة على جلب الاستثمار الخارجية المباشرة. فمن شأن هذه الاتفاقيات أن تدعم التكامل داخل الفروع والمساهمة في ظهور أنواع جديدة من التخصصات الصناعية. وفي السياق ذاته، يشكل اتساع حجم السوق عاملا حاسما في التأثير على استقرار الشركات العالمية الكبرى في المنطقة.

1.2.2. دخول اتفاقية التبادل الحر مع تركيا حيز التنفيذ

تنص اتفاقية التبادل الحر مع تركيا، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من يناير 2006، على الولوج الفوري للمنتجات الصناعية المغربية إلى السوق التركية، في حين يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على استيراد المنتجات التركية تدريجيا على مدى عشر سنوات. وبخصوص المنتجات الزراعية، ينص الاتفاق على تقديم الطرفين لتنازلات على بعض قوائم المنتجات، مع إمكانية تحسين هذه التنازلات تدريجيا. وعلى مستوى قطاع الخدمات، تعتزم الدولتان تدعيم تعاونهما من أجل تشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات الثنائية وتعزيز مواصلة التحرير التدريجي لتجارة الخدمات.

وتوفر اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا العديد من الفرص الايجابية. فإضافة إلى إمكانية زيادة حجم المبادلات التجارية وتعزيز تدفقات الاستثمارات التركية المباشرة تجاه المغرب، من شأن هذه الاتفاقية أن تدعم ولوج المنتجات المغربية المتوجهة نحو أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال النظام الأورومتوسطي الخاص بالتراكم القطري لقواعد المنشأ. كما أنها ستشكل حلقة وصل هامة في مسلسل الاندماج على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط ودرعا واقيا من التهديدات الناجمة عن الارتفاع القوي للمنافسة الأسيوية، خاصة الصينية.

ولقد ارتفع الحجم الإجمالي للتبادل التجاري بين البلدين سنة 2006 بنسبة 52% ليصل إلى 6,6 مليار درهم. وبذلك انتقلت حصة تركيا في إجمالي التجارة المغربية من 1,5% سنة إلى 2,1% سنة 2006. ويعود انتعاش التبادل التجاري بين البلدين إلى النمو القوي للواردات المغربية القادمة من تركيا التي بلغت 5,5 مليار درهم سنة 2006 مقابل 3,56 مليار درهم سنة 2005. وفي المقابل، ارتفعت الصادرات المغربية نحو تركيا بـ44% في 2006 مسجلة 1,1 مليار درهم مقابل 773 مليون درهم سنة 2005.

ومن شأن استمرار هذه الدينامية التجارية بين الشريكين أن تؤدي إلى تقسيم إيجابي للأرباح الناتجة عن المبادلات. فقد يشكل تحسين الميزة التنافسية للمقاولات الوطنية في بعض القطاعات المهمة، مثل النسيج والملابس، من خلال التموين بأسعار رخيصة، واحدا من الجوانب الإيجابية لاتفاقية التبادل الحر. كما ستتعزز الشراكة مع المقاولات التركية كما يدل على ذلك مشاركتها الفعالة في طلبات العروض الدولية التي يطلقها المغرب. فالعديد من الشركات التركية تقوم بانجاز مشاريع في المغرب، خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية.

وسيسرع ترشيح تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من التقارب الاقتصادي بينها وبين الدول الأعضاء من خلال ظهور تخصصات صناعية جديدة. ومن شأن التوجه التكنولوجي الذي تنهجه تركيا أن يدعم القطاعات ذات المردودية العالية، مما سيسمح بتحرير بعض قطاعات الإنتاج التي تعتمد على كثرة اليد العاملة. وبالتالي، فيمكن للمغرب أن يشكل وجهة متميزة للمستثمرين الأتراك الذين يمكن أن يجعلوا من المغرب محطة لانطلاق صادراتهم نحو الولايات المتحدة وغيرها من البلدان العربية والإفريقية، بالنظر إلى اتفاقيات التبادل الحر القائمة.

ويفترض تفعيل الفرص التي تمنحها اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا مراعاة الإجراءات المصاحبة لها في مجالات الإعلام والإمداد والجوانب القانونية والمؤسساتية. فلا يكفي تخفيض التعريفات الجمركية وحده لخلق دينامية تجارية تمكن الفاعلين التجاريين في البلدين من استغلال الفرص التجارية الممنوحة في إطار التبادل الحر.

2.2.2. بدء تنفيذ اتفاقية أكادير

يهدف اتفاق أكادير المبرم بين المغرب وتونس ومصر والأردن، إلى تسريع عملية الإندماج الإقليمي بين بلدان جنوب-جنوب. ويتوخى إزالة الجزء الرئيسي من الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الثنائية، في أفق إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية بحلول سنة 2012. فالمنتجات الصناعية تستفيد من الإعفاء الكلي من الرسوم بمجرد دخول الاتفاق حيز تنفيذ. أما المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة، فسيتم تحريرها وفقا للبرنامج التنفيذي المتعلق بإنشاء المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة. في حين سيتم التفاوض بشأن تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء وفقا لمقتضيات اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات.

وبعد توقيعه في فبراير سنة 2004، دخل اتفاق أكادير فعليا حيز التنفيذ في مارس سنة 2007. وسيسمح اتفاق أكادير دينامية تجارية بين البلدان الموقعة عليه كما سيدعم استقطاب المنطقة للاستثمارات الدولية، وذلك من خلال القضاء على جزء من العقبات الهيكلية التي تعيق لتوسيع هذه السوق المشتركة الجديدة التي تضم حوالي 120 مليون مستهلك ويقدر إجمالي ناتجها المحلي الخام بـ150 مليار أورو.

ولتقييم المخاطر على الاقتصاد المغربي من تنفيذ هذا الاتفاق، تم اعتماد آلية لمراقبة الواردات. ويتعلق الأمر بمراقبة مستوى واردات منتجات معينة للتمكن من توقع الضرر المحتمل على الإنتاج المحلي، خاصة المنتجات الفلاحية مثل الأرز وزيت الزيتون والسكر والطحين والورق وأنواع العصير.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التبادل التجاري بين الدول الأربع لا يتجاوز حاليا 4% من تجارتها الخارجية. ورغم أن المبادلات الخارجية للمغرب مع البلدان الثلاثة ارتفعت بنسبة 29% سنة 2006، فلا زالت قيمتها هامشية، حيث لم تتجاوز 4,4 مليار درهم. كما أن حصة البلدان الثلاثة من التجارة الخارجية للمغرب لم تتجاوز 1,4% سنة 2006 مقابل 1,2% سنة 2005 (نسبة 0,7% لفائدة مصر و0,6% لتونس و0,1% فقط بالنسبة للأردن). ويحقق الميزان التجاري المغربي فائضا مع الأردن (168,5 مليون درهم)، في حين يسجل عجزا مع كل من مصر وتونس بـ1,5 مليار درهم و393 مليون درهم على التوالي.

ويفسر ضعف المبادلات التجارية للمغرب مع البلدان الأخرى الموقعة على الاتفاق بوجود عدة قيود ذات طابع هيكلي يجب تجاوزها. ويتعلق الأمر خصوصا بضعف تنوع الهياكل الإنتاجية، وضعف المواءمة بين الإجراءات التجارية، والقواعد والمعايير التقنية، وكذا ضعف شبكات النقل ما بين هذه الدول.

وفي ظل هذه الظروف، يتطلب تعزيز الاندماج الإقليمي تقوية التعاون بين الشركات المصدرة في هذه الدول من أجل حسن استغلال الفرص التجارية المتوفرة في الأسواق الخارجية، خاصة أسواق الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض، يجب دعم إنشاء اتحادات للمصدرين تمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة في البلدان الموقعة على الاتفاق من زيادة حجمها وقدراتها اللازمة لولوج الأسواق الرئيسية ومواجهة المنافسة الأجنبية، من خلال تزويد هذه المقاولات بالموارد البشرية والمالية الضرورية لدعم تنافسيتها وتعزيز تموضعها في الأسواق المربحة.

علاوة على ذلك، فإن نظام تجميع قواعد المنشأ الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، قد يسفر عن مزايا كبيرة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، خصوصا من حيث حرية الوصول إلى مصادر التمويل بأقل التكاليف. وبصفة خاصة، ستمكن المقاولات المغربية من الاستفادة من وارداتها من المدخلات، دون إعاقة ولوجها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

و من المفيد لدول المنطقة أن تنضم سائر البلدان العربية المتوسطية إلى اتفاق أكادير، ولا سيما الجزائر التي تربطها علاقات جيدة مع الاتحاد الأوربي بموجب اتفاقية الشراكة. وسيشكل هذا التوسع مرحلة إضافية لإنهاء إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، كما سيشكل أحد عوامل إعادة تفعيل مسلسل بناء اتحاد المغرب العربي.

3.2.2. سبل إحياء اتحاد المغرب العربي

أصبح الاندماج المغاربي ضرورة اقتصادية ملحة ضمن إطار من التكامل. وإضافة إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة، يشكل إحياء اتحاد المغرب العربي عاملا أساسيا لتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقوية قدرات المنطقة على جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة، من خلال آثاره الإيجابية على الاستقرار الإقليمي وتوسيع حجم السوق التي تضم 80 مليون مستهلك.

وبالرغم من وجود تكامل واضح بين الاقتصاديات المغاربية حاليا، لا زالت المبادلات الاقتصادية والتجارية ما بين دول المغرب العربي تتسم بضعف مستواها مقارنة بمبادلاتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي. حيث لا تتجاوز 2% من إجمالي تجارتها الخارجية التي تبلغ 137 مليار دولار، مقابل 66% مع الاتحاد الأوروبي و13% مع باقي البلدان الصناعية و19% مع بقية العالم.

ويشكل التعاون بين المقاولات الخاصة في البلدان المغاربية إحدى السبل الممكنة لإحياء اتحاد المغرب العربي. ويتعلق الأمر في الواقع بخيار أظهر نجاعته في العديد من مشاريع الاندماج الإقليمي. وقد بدأ هذا النوع من التعاون بين المغرب وتونس من خلال إنشاء الاتحاد المغاربي للمقاولين في فبراير2007 بمبادرة من جمعية رجال الأعمال التونسيين وكذلك من خلال مشروع منتدى فكري تم اقتراح إنشائه بمناسبة انعقاد اجتماع اللجنة العليا المشتركة في شتنبر 2006، تتجلى مهمته في وضع رؤية للشراكة بين المغرب وتونس خلال الخمس سنوات القادمة. كما تم ولأول مرة، تنظيم معرض الجزائر بالدار البيضاء في يونيو 2007، أنشئ على إثره الاتحاد المغاربي للمعارض.

وسيشكل الاندماج المالي دعامة أساسية للاندماج الاقتصادي المغاربي، خاصة عبر آليات تعزيز الصادرات داخل المنطقة وإنشاء مؤسسات مالية مخصصة لتمويل المشاريع البناءة الكبرى. وتندرج في هذا الاتجاه الجهود المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي نظم لقاءين في كل من الجزائر والرباط تمحورا حول مسألة الاندماج المالي في المنطقة، كما سيعقد لقاء ثالث مخصص للاستثمارات في تونس خلال نوفمبر2007.

وعلى هامش مؤتمر الرباط المنعقد في دجنبر 2006، عقدت لجنة الخبراء اجتماعين خصصا لمتابعة وتحليل التوصيات المعتمدة خلال المؤتمر. وهمت هذه التوصيات تسهيل تمويل التجارة الخارجية والاستثمار المغاربيين، ومواءمة أنظمة الأداء والقوانين البنكية، وتقوية التعاون بين الفاعلين في القطاع المالي وإنشاء بوابة إلكترونية تسهل الإطلاع على القوانين والمعلومات المالية.

وتستطيع دول المغرب العربي الاستفادة من التجارب الإقليمية فيما يخص الاندماج المالي.. فتجربة الاتحاد الأوروبي مثلا، تبين أن الاندماج المالي التدريجي يمكن أن يكون مثمرا رغم تباين الظروف الاقتصادية والأنظمة القانونية للدول الأعضاء. وقد أوضحت تجربة بلدان مجلس التعاون الخليجي أن الاندماج المالي والنقدي يمكن أن يتحقق عندما يطبق بين بلدان ذات مستويات متقاربة نسبيا في الموارد والهياكل الاقتصادية.

ويمكن أن يشكل اتخاذ بعض التدابير على المدى القصير حافزا قويا للاندماج المالي. ويتعلق الأمر أساسا بتخفيض الحواجز المالية التي تعوق التبادل التجاري بين دول المنطقة، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية التي تطبق على العمليات البنكية الخاصة بالتجارة، فضلا عن تخفيض التكاليف وعدد آليات تمويل المبادلات.

وإضافة إلى ذلك، يجب تحسين ظروف النقل الذي يعتبر عاملا أساسيا وحاسما في تنشيط المبادلات. وإذا كان من الصعب حاليا تعزيز شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية بين دول المغرب العربي، فمن الواجب الاهتمام بالنقل البحري والجوي لدعم التحسن الملحوظ حاليا، على غرار اتفاقية السماء المفتوحة التي أبرمت بين الخطوط الجوية التونسية والخطوط الملكية المغربية في دجنبر سنة 2006.

3.2. اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة

دخلت اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة حيز التنفيذ في فاتح يناير2006. وتهم هذه الاتفاقية جميع المجالات تقريبا، خاصة ولوج أسواق المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات. وعلاوة على ذلك، يشمل الاتفاق الملكية الفكرية، والصفقات العمومية، والاستثمار، والشفافية، وحماية الشغل والبيئة.

و هكذا و بعد سنة من دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ، سجلت المبادلات التجارية بين البلدين إرتفاعا ملموسا بنسبة 30% لتصل إلى 11,3 مليار درهم. و أنتقلت حصة الولايات المتحدة في المبادلات الخارجية من 3% إلى 3,5% ما بين 2005 و 2006.

وبلغت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة 2,1 مليار درهم، وشملت أساسا الأجهزة الكهربائية والملابس ومعلبات المواد الغذائية، والأحذية والفاكهة وبعض أنواع المكسرات. وفي المقابل، سجلت الواردات المغربية القادمة من الولايات المتحدة نموا سريعا لتصل إلى 9,14 مليار درهم تكونت على الخصوص من الطائرات، والحبوب، والآلات، والبلاستيك والمواد الكيماوية. وبذلك وصل العجز التجاري مع الولايات المتحدو الأمريكية إلى حوالي 7 ملايير درهم.

مبيان 1 : توزيع الإستثمارات المباشرة الأمريكية في المغرب حسب أهم القطاعات

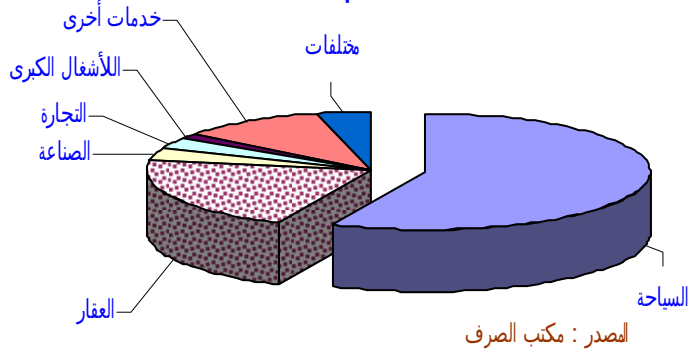

المصدر : مكتب الصرف

وتنحصر أهم النتائج الايجابية التي ينتظرها المغرب من اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة خصوصا في تدفق الاستثمارات.

فقد سجلت الاستثمارات والقروض الخاصة الأمريكية الموجهة نحو المغرب ارتفاعا قويا خلال سنة 2006، حيث بلغت 2,6 مليار درهم [5]. وهمت الاستثمارات الأمريكية عدة قطاعات كالمالية، والقطاع الكهربائي والالكتروني، والهندسة والسياحة والنسيج.

4.2. توجه جديد للمغرب نحو القارة الإفريقية

اختار المغرب خلال العقد الماضي تعزيز الروابط الاقتصادية مع إفريقيا عن طريق التفاوض وإبرام العديد من الاتفاقات التجارية من النوع التقليدي أو ذات الطابع التفضيلي مع 17 بلدا إفريقيا. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز حصة المغرب من السوق الإفريقية وكذا تنويع نطاق الأسواق الخارجية أمام المنتوجات الوطنية.

وقد أصبحت الاستثمارات المغربية الخاصة أكثر انتشارا في إفريقيا، خاصة في قطاعات المعادن والمالية والأشغال العمومية والنقل والاتصالات. فعلى مستوى القطاع المالي، يلاحظ وجود قوي للمجموعات المصرفية المغربية في إفريقيا، خاصة البنك المغربي للتجارة الخارجية، والبنك الشعبي والتجاري وفا بنك، الذي يتوفر على مساهمات إستراتيجية في بعض بنوك الدول الإفريقية كالسنغال[6] وغينيا والكونغو والغابون ومالي ومؤخرا في تونس.

ومن جانبها، تسجل شركة أونا حضورا إفريقيا ملحوظا في قطاع التعدين من خلال فرعها "مناجم" في كل من غينيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر. وتتواجد مجموعتا "الشعبي" و"التازي" العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ساحل العاج ومالي والسنغال وغينيا. وتساهم الخطوط الملكية المغربية في رأسمال كل من الشركة الجوية الموريتانية والشركة الجوية السنغالية بـ51%، كما وقعت مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الوسطى برتوكول اتفاق على إنشاء شركة طيران شبه إقليمية تسمى الشركة الجوية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الوسطى.

وفي مجال الاتصالات، تملك اتصالات المغرب 50% من رأسمال الاتصالات الموريتانية، كما قامت بشراء 51% من رأسمال شركة أوناتيل، الفاعل التاريخي في مجال الاتصالات ببوركينافاس، خلال دجنبر 2006، وكذلك 51% من رأسمال اتصالات الغابون في فبراير 2007.

[5] معطيات مؤقتة خاصة بمكتب الصرف

[6] منذ يوليوز 2006، فتح "التجاري وفا بنك" ثلاث وكالات بالسينغال ويعتزم فتح عشر وكالات في أفق سنة 2008.

ومن الضروري أيضا الإشارة إلى التطور التدريجي لأنشطة إتحاد تقنيات الإعلام والاتصالات وتصدير الخدمات على مستوى أسواق إفريقيا الغربية التي أصبحت تمثل حاليا 36% من حصة التجارة الخارجية. وتتشكل صادرات أعضاء الاتحاد أساسا من مجموع الوسائل المعلوماتية والالكترونية المستخدمة في التحويلات المصرفية بطريقة آلية، وتستهدف بصفة خاصة السوق الغابونية والكامرونية، متبوعة بنشر ودمج شبكات الاتصالات. ومن أجل تعزيز فرص تصدير منتجاته، أبرم الاتحاد خلال يوليوز 2007 اتفاقية شراكة مع نظيره السنغالي، كما يهدف إلى خلق شراكات مع منظمات أرباب العمل المختصة في نفس القطاع في كل من الغابون وساحل العاج والكاميرون.

وعلى مستوى قطاع الماء، وبعد حصوله على عقد للمساعدة التقنية في مشروع تزويد العاصمة الموريتانية بالماء الصالح للشرب بشراكة مع الشركة الفرنسية "Canal de Provence"، حظي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب خلال السنة الجارية بعقد تدبير الشركة الوطنية للمياه بالكاميرون لمدة 10 سنوات.

ويمتلك المكتب الوطني للكهرباء جزء من رأسمال الشركة السنغالية للكهرباء، كما خلقت "كوماناف" مشروع مشترك مغربي - سنغالي لاستغلال الخط البحري الرابط بين داكار وزيغينشور. كما تنشط العديد من الشركات المغربية الأخرى في الأسواق الإفريقية على مستوى بعض القطاعات مثل صناعة الأدوية "فارما غرب إفريقيا" والصيد البحري والفلاحة والتوزيع.

نحو تعزيز موقع المغرب في إفريقيا

إدراكا منه لأهمية مساهمة الجميع في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في إفريقيا وسعيا منه لبعث إشارة قوية لشركائه الأفارقة، عمد المغرب، خلال مؤتمر القمة الأورو- إفريقية المنعقد بالقاهرة سنة 2000، إلى إلغاء ديونه المستحقة على البلدان الإفريقية الأقل تقدما موازاة مع إعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق المغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لإعلان باريس الخاص بالأساليب الجديدة للمساعدات والإلتزامات مع الشركاء على الصعيد العالمي (غلين إيغلز، مونتيري...)، من المتوقع الرفع من قيمة المساعدات الحكومية لدعم التنمية في إفريقيا خلال السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يلعب المغرب دورا هاما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية في إطار التعاون الثلاثي لضمان فعالية المساعدات.

وإذا كانت العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من ضعف البنى التحتية الضرورية لرفع التهميش عن للمناطق المحرومة، فالمغرب يمكن أن يساعد هذه الدول من خلال نقل الخبرات والمعرفة في مجالات الحكامة و وتزويد القرى بالكهرباء وبالماء الصالح للشرب والتطهير وبناء الطرق القروية.

وفضلا عن ذلك، على المغرب أن يحسن تمثيليته في المؤسسات والمنظمات الإفريقية من أجل تعزيز الحوار الاقتصادي والسياسي والثقافي. ومن شأن تقوية الروابط بين الغرف التجارية والتمثيليات الدبلوماسية أن يعطي دينامية أكبر لهذه الشراكة.

3. استقطاب وتحرر متزايد للاقتصاد الوطني

لقد دخل المغرب خلال السنوات الأخيرة مرحلة جديدة في مسلسل تطوره الاقتصادي والاجتماعي، الذي تميز أساسا باستقرار الإطار الاقتصادي واستقطاب جيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة واندماج متزايد في الاقتصاد العالمي.

1.3 . اعتراف دولي متزايد بجهود الإصلاح المبذولة

يأتي تحسين استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لمسلسل الإصلاحات الذي باشرته السلطات العمومية والذي هم أساسا تأهيل الإطار الماكرو اقتصادي، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وحركية القطاع المالي وعصرنة الإدارة بالإضافة إلى خوصصة الشركات العمومية. وصاحب هذه الإصلاحات إنجاز مشاريع مهمة (ميناء طنجة المتوسطي، الطريق المتوسطية...)، وتطبيق سياسات قطاعية هادفة (مخطط "انبثاق"، المخطط الأزرق...).

وقد دعم المغرب أيضا اندماجه في الاقتصاد العالمي، كما يشهد على ذلك تحرير الاقتصاد وانفتاحه المتزايد على الخارج. وهكذا وصلت نسبة المبادلات الخارجية للدول التي وقع معها المغرب معاهدات التبادل الحر إلى 61% سنة 2006 بالنسبة للواردات و77% بالنسبة للصادرات. وبالنسبة لمعدل الانفتاح، فقد انتقل من 44% سنة 2000 إلى 55% سنة 2006.

كما تحسن تصنيف المغرب تدريجيا من طرف الوكالات الدولية للتنقيط. فبالإضافة إلى وكالة " ستاندارآند بورز" التي أكدت سنة 2007 أن الوضعية الائتمانية المغرب للأمد الطويل مستقرة إلى إيجابية (BB+) ، فإن وكالة "فيتش ريتينغ " منحت للمغرب خلال أبريل 2007 "رتبة الإستثمار" والتي تدل على التطورات الفعلية المنجزة من طرف بلادنا فيما يخص الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحكم في الإطار الماكرواقتصادي وتحسين وتيرة النمو الاقتصادي.

ويترجم هذا التصنيف أيضا الثقة التي تتمتع بها بلادنا من طرف المجتمع المالي الدولي. وهو ما يشهد عليه نجاح الإصدار الثاني لسندات الدين في يونيو 2007 بمبلغ 500 مليون أورو[7].

كما قوبلت الجهود المبذولة من طرف المغرب فيما يخص الإصلاحات بهبة أمريكية بـ697 مليون دولار، ممنوحة من طرف حساب تحدي الألفية (MCA). واعتبرت بلادنا من بين الدول الستة عشر المستحقة لهذه الإعانة المالية الأمريكية من بين 66 بلدا مرشحا. وقد برهن المغرب، حسب هذه المؤسسة (MCA)، عن حكامة جيدة (مراقبة الرشوة، فعالية الحكومة، حرية التعبير...)، واقتصاد أكثر تحررا (نوعية المساطر، الآجال والتكاليف المرتبطة بإنشاء المقاولات...)، وكذا اهتمام كبير بالتنمية البشرية (نسبة الناتج الداخلي الخام المخصص للتعليم الابتدائي العمومي، نسبة استكمال طور السلك الابتدائي، نسبة التلقيح...).

من جهته، أشار المنتدى الاقتصادي العالمي "FEM" في تقريره الأخير حول التنافسية العالمية إلى التطورات التي حققها المغرب على مستوى مختلف المكونات الأساسية للتنافسية، مثل البنية التحتية، والمؤسسات، والادخار الوطني، وسعر الصرف الحقيقي وأيضا الإجراءات المتخذة من أجل إنشاء المقاولات. فيما عبر تقرير "مؤسسة إيرتاج" "Heritage Foundation" و"يومية وول ستريت" حول الحرية الاقتصادية على المستوى الدولي، عن التطورات المهمة المنجزة من طرف المغرب، خصوصا على مستوى مناخ الأعمال والنظام النقدي.

أما فيما يخص الإصلاحات المسهلة لإنجاز المشاريع، فقد احتل المغرب المرتبة الأولى، حسب البنك الدولي والشركة المالية الدولية، في منطقة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA). ويأتي هذا التباين نتيجة للتطورات المهمة المنجزة من طرف المغرب، خاصة على صعيد تخفيض الرأسمال الأدنى المطلوب لإنشاء مقاولة من 100.000 إلى 10.000 درهم، تسهيل عملية تحويل الملكية بتخفيض حق التحويل من 5% إلى 2.5% من قيمة البضائع. وتبسيط الإجراءات الضريبية.

[7] أنظر التفاصيل في الجزء الرابع من التقرير

ويتعين أن تتواصل هذه الجهود ببلادنا بواسطة تسريع الإصلاحات الإقتصادية، والمؤسساتية والقطاعية خصوصا في مجال القضاء، والتربية والتكوين، والابتكار، والبحث والتطوير، والشفافية، ومحاربة الرشوة، ومرونة سوق الشغل.

2.3 . تطور إيجابي لاستقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب ازدهارا مهما خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 2,9 مليار درهم سنة 1996 إلى 5 ملايير سنة 2000 لتتضاعف خمس مرات إلى 25,5 مليار سنة 2006. وقد تجاوزت، خلال التسعة أشهر الأولى من 2007، 20,7مليار درهم. ونتيجة لذلك، تحسنت نسبة هذه الاستثمارات في التكوين الخام للرأسمال الثابت وفي الناتج الداخلي الخام، حيث انتقلت من 5,9% سنة 2000 إلى 15,5% سنة 2006 بالنسبة للتكوين الخام للرأسمال الثابت، ومن 1,4% إلى 4,4% بالنسبة للناتج الداخلي الخام. وتمكن المغرب بفضل هذا التطور من تحسين تصنيفه على الصعيد الجهوي فيما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليصبح منذ سنة 2000 واحدا من بين الدول الثلاث الأوائل في إفريقيا الأكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات (الأول سنة 2003) ويستقبل 9% كمعدل من الاستثمارات المتوجهة إلى منطقة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED"، يحتل المغرب مرتبة أحسن من بعض الدول، كالجزائر، ومصر، والهند، واندونيسيا وتركيا. كما أن بلادنا لها ترتيب جيد على الصعيد الدولي (43 مقابل 67 سنة 2004) فيما يخص المداخيل الفعلية للاستثمارات. ويحتل أيضا موقعا أحسن من الدول الناشئة مثل بولونيا (57)، ومصر (66) وتونس (77).

إضافة إلى تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، توجد مجموعة من العوامل التي تحدد التدفق المتزايد للاستثمارات نحو المغرب. ويتعلق الأمر هنا أساسا بمختلف الإصلاحات المنجزة من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وتحويل الدين الخارجي إلى استثمارات، خوصصة المؤسسات والشركات العمومية. وهكذا استقطبت بلادنا في سنة 2005، 54 مشروعا مقابل 32 سنة 2004. أما بالنسبة لفروع الشركات المتعددة الجنسيات، فقد وصل عددها 363 (295 سنة 2004)، مقارنة مع 273 في تونس و271 بمصر.

ومن جهة أخرى، فقد انفصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدريجيا عن عمليات الخوصصة. حيث تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خارج مداخيل الخوصصة، بمعدل 6,4 مليار درهم خلال الفترة 1995-2000 إلى 12,1 مليار درهم بين 2001 و2006.

مبيان 2 : تدفق الإستثمارات الخارجية المباشرة

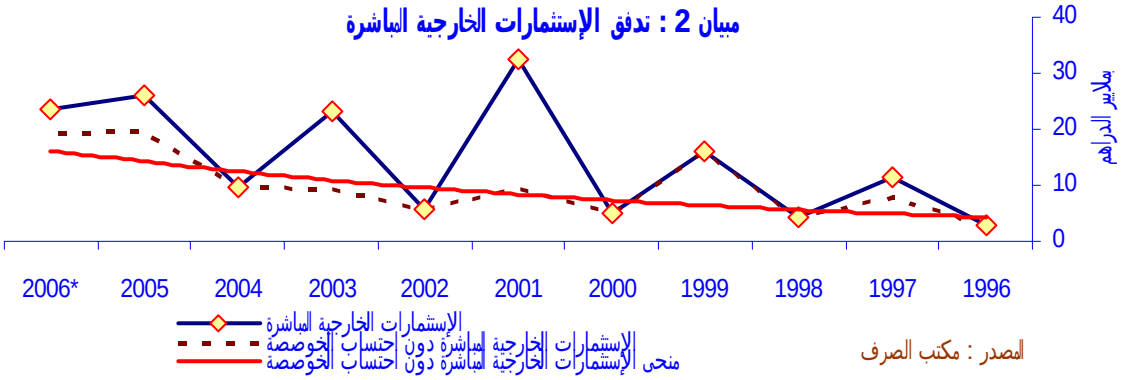

المصدر : مكتب الصرف

وحسب التوزيع الجغرافي، يعتبر الإتحاد الأوروبي المصدر الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب. إذ ناهزت حصته 87% من مجموع الاستثمارات الواردة على بلادنا خلال الفترة 2000-2006. وتمثل فرنسا واسبانيا لوحدهما 75,5% من هذه الاستثمارات. في حين تبقى الاستثمارات الأمريكية ضعيفة في حدود 2,7% . كذلك الشأن بالنسبة للدول العربية، بالرغم من التدفقات الواردة من الإمارات العربية المتحدة التي تجاوزت 700 مليون درهم سنويا منذ 2005.

مبيان 3 : توزيع الإستثمارات الخارجية المباشرة في المغرب حسب أهم الدول خلال الفترة 2000-2006

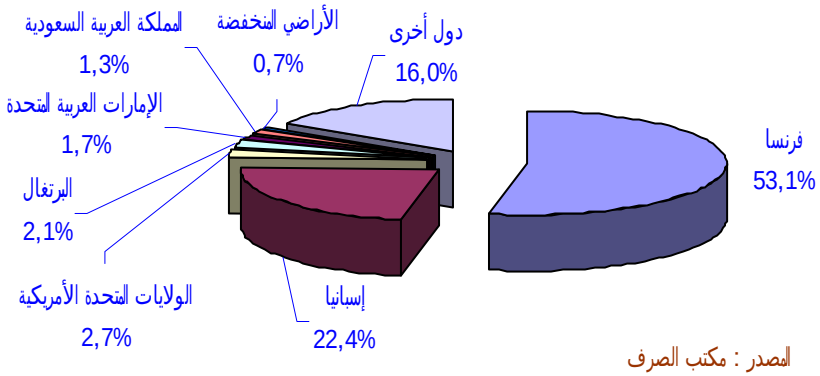

المصدر : مكتب الصرف

أما على الصعيد القطاعي، فقد همت هذه الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة كلا من قطاع الاتصالات والصناعة والعقار. وتمكن قطاع الاتصالات من استقطاب أهم نسبة خلال الفترة 2000-2006 (35% من المجموع)، بفضل خوصصة اتصالات المغرب.

مبيان 4: تطور نسبة أهم القطاعات في الإستثمارات الخارجية المباشرة

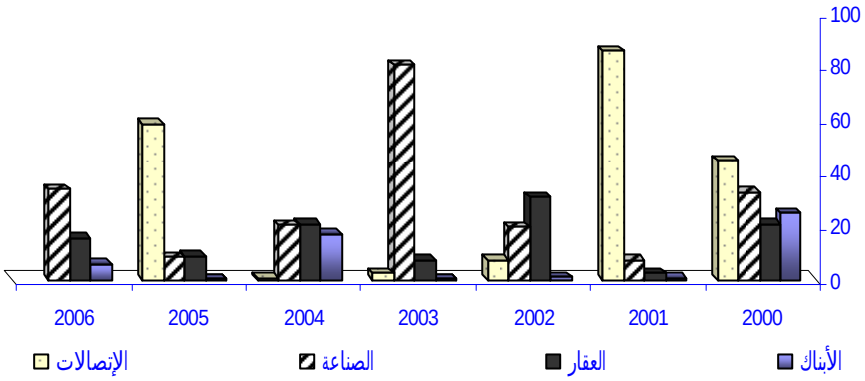

المصدر : مكتب الصرف

ويحتل القطاع الصناعي الصف الثاني (28,2%)، نتيجة خوصصة شركة التبغ، وسوناسيد (صناعة الحديد)، وسيور (صناعة الإسمنت)، وسوماكا (السيارات). ومن جهته، يأتي قطاع العقار في المرتبة الثالثة بفضل حركية هذا القطاع منذ 2002. وتجدر الإشارة هنا إلى المكانة المتنامية لقطاع السياحة منذ 2004، الذي أصبح منذ 2006 القطاع الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية في المغرب.

3.3. استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : آفاق وسبل التقوية

سيتمكن المغرب بفضل الإصلاحات المنجزة وكذا آفاق ازدياد انتقال الشركات إلى الخارج التي خولت تقسيما عالميا جديدا للشغل، من تسريع استقطابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يعزى هذا التفاؤل أيضا إلى اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة، الذي من شأنه أن يجعل من المغرب أرضية جهوية للاستثمارات كما سيمكنه من تحويل التكنولوجيا والمهارات.

من جهة أخرى، فقد اختير المغرب من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED" من بين الدول السائرة في طريق النمو المستقطبة مستقبلا للاستثمارات في مجال البحث والتنمية خلال الفترة 2005-2009. وسيعرف هذا النشاط في المستقبل تدويلا مهما[8]، حسب هذه المؤسسة. وتجدر الإشارة هنا إلى الثقة التي حظي بها المغرب من طرف المجتمع الدولي فيما يخص آفاق تطوره الإقتصادي، خصوصا مناخ الأعمال، نتيجة الخروج الناجح إلى السوق المالية الدولية في يوليوز الماضي.

وتبين لنا الدروس المستخلصة من التجارب الدولية كيف ساهم الاستثمار في التعليم والتكوين المهني في جعل دولة ايرلندا مركز استقطاب للاستثمارات الأجنبية. وستمكن المبادرات الوطنية لتكوين 10.000 مهندس سنويا في أفق 2010 و3.300 طبيب سنويا إلى غاية 2020 من تمكين بلادنا من موارد بشرية مؤهلة تساهم من رفع تحديات التنافسية والتنمية.

إطار 1: التكوين في خدمة استقطاب الاستثمارات : التجربة الايرلندية

عرفت ايرلندا، منذ أواسط التسعينيات، تدفقا هاما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تضاعفت خمس مرات خلال الخمس السنوات الأخيرة، منتقلة من 4 ملايير إلى 20 مليار دولار. ويعزى هذا التدفق إلى سياسة نشيطة اتخذت منذ أواخر الثمانينات في الميدان الضريبي (تخفيض الضريبة على الشركات) والصناعي (التوجه نحو قطاعات المعرفة) والتربية والتكوين المهني خصوصا. ومكنت الجهود المبذولة في التربية والتكوين من تطوير الكفاءات في محيط اجتماعي ملائم بعد الميثاق الاجتماعي لسنة 1987. وينطلق ارتباط نظام التعليم بتفعيل الاستثمار في الرأسمال البشري من التعليم الأولي إلى التعليم العالي والتكوين المستمر.

ويوفر نظام التربية بايرلندا لسوق الشغل أكثر من 35.000 حامل شهادة سنويا منذ 1992، وازداد عدد الطلبة المسجلين بالمدارس العليا والتكنولوجيا والهندسة بـ35%. وهكذا فقد تمكن 100% من التلاميذ الذين أتموا تعليمهم الابتدائي من متابعة دراستهم الثانوية، وقدر عدد السكان الذين بلغوا على الأقل التعليم العالي بـ40%، وهي نسبة أكبر من المملكة المتحدة (31%) وألمانيا (23%). وترتبط النسبة المرتفعة لحاملي الشهادات العليا بايرلندا أساسا بمجانية التعليم العالي منذ 1995، وهذا يتكون هذا النظام من حوالي 20 مؤسسة ممولة من طرف الدولة (7 جامعات و13 مؤسسة للتكنولوجيا) ذات توجه مهني جيد.

ودعمت سياسة التكوين بايرلندا أيضا بالحاجة إلى الخبرات، من طرف الشركات الأجنبية، خصوصا المستويات المتوسطة (باكالوريا+سنتين أو ثلاث سنوات) ويعتبر تميز ومردودية سياسات التربية نتيجة لتلبية حاجيات الشركات، عن طريق إحداث فروع تكنولوجية مهنية متوفرة خصوصا في الثانويات التقنية الجهوية والمؤسسات التكنولوجية، وكذلك بإحداث جامعات جديدة مفتوحة على الشركات مثل ليمريك (Limerick) ودوبلان (Dublin). وقد مكن التعاون المكثف بين الشركات والنقابات لإحداث برامج التكوين من تحسين تأهيل قدرات وإنتاجية اليد العاملة.

وهكذا، لعبت سياسة التربية والتكوين المهني بايرلندا دورا مهما في جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل المنهجية التشاركية والمتكاملة مع السياسات البنيوية الأخرى التي ترمي إلى مسايرة الموارد للحاجيات من حيث الكمية والجودة. كما حسن التأهيل الجيد لليد العاملة حاليا استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصيدلة والصحة والمعلوميات والبحث والتطوير وكذا الخدمات المالية.

[8] استقطب المغرب مجموعة من المراكز في مجال البحث والتطوير خصوصا في قطاعات المعلوماتية والالكترونية على غرار « SQLI » بفرنسا في 2003، و « Eolane Electronics manufacturing Services » في 2004، و « STMicroelectronics » في كل من هولاندا وسويسرا.

ويتبين مما سبق أن مسلسل العولمة يبرز أهمية الأقطاب الجهوية كمحركات للدينامية الاقتصادية. ففي أغلب المناطق الجغرافية التي تم التطرق إليها، شكل دور التجارة الجهوية محددا أساسيا للنمو الاقتصادي. وتتمثل أهمية الاندماج الجهوي في دوره كقاعدة خلفية فيما يتعلق بتدعيم تنافسية المقاولات، وكذا كأداة لامتصاص الصدمات الخارجية في حالة تغير الظرفية.

وقد عرفت البلدان الصاعدة في آسيا، كما في أمريكا اللاتينية وأوروبا، كيف تضع أشكالا للتعاون الاقتصادي والتجاري تمكن من استغلال المستويات المختلفة للمزايا التفضيلية المتاحة. في حين أن مساهمة الاتحاد الأوروبي فيما يخص تطوير بنيات إنتاجية مندمجة حول محيطه الجنوبي ظلت محدودة، عكس ما حصل في بلدان شرق أوروبا.

من جهة أخرى، تشكل العراقيل التي يعرفها الاندماج المغاربي خسارة كبيرة لبلدان المنطقة وكذا للاتحاد الأوروبي. أما محاولات الاندماج الجهوي الأخرى، كاتفاقية أكادير فقد تدعم المبادلات بين الأطراف الموقعة وتعطي الانطلاقة لدينامية جهوية حقيقية شريطة تحسن الإطار التشريعي. ويشكل نجاح الاندماج الجهوي مقدمة لاندماج ناجح في ميدان المبادلات والاستثمارات الدولية. وتعتبر تجربة الصين في هذا الباب نموذجا يحتذي به. فقد لعبت التجربة المكتسبة على صعيد أسواق آسيا النامية دورا أساسيا في تمكين المقاولات الصينية من اختراق الأسواق الدولية، وذلك في قطاعات ترتكز حاليا على العلامات التجارية الصينية.

وموازاة مع مواصلة اندماجه في المنطقة الأورومتوسطية وتعميق علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن للمغرب أن يستفيد من هذه التجربة لاستغلال الفرص التي تمنحها الأسواق الأفريقية. وتحقق المقاولات المغربية المتواجدة في هذه الأسواق نتائج جيدة. وإضافة إلى وجود عدة معاهدات واتفاقيات تجارية تفضيلية غير مستغلة بالكامل، يمكن أن تشكل الأسواق الإفريقية محطة بإمكان المقاولات المغربية الاستفادة منها. كما بإمكان هذه الأخيرة أيضا أن تلعب دور الوساطة لفائدة المقاولات الدولية، من أجل الوصول لأسواق تعتبر خطرة من الناحية الاقتصادية، وذلك في إطار تعاون ثلاثي.

وفي الختام، يعتبر المحيط الدولي للمغرب ملائما، حيث يوفر فرصا أكثر من المخاطر التي يمكن مواجهتها عبر تسريع وتيرة الإصلاحات واعتماد سياسات قطاعية متناسقة من أجل رفع التنافسية وتعزيز إمكانيات النسيج الإنتاجي الوطني.

الجزء الثاني
إنجازات الاقتصاد الوطني

الجزء الثاني : إنجازات الاقتصاد الوطني

عرفت المؤشرات الماكرو اقتصادية خلال السنوات الأخيرة تحسنا مهما، حيث تعزز النمو الاقتصادي وتم تحقيق فائض في الحساب الجاري والتحكم في التضخم وضبط عجز الميزانية وانخفاض مستمر للدين العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام. وتترجم هذه النتائج مجهودات السلطات العمومية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمحورت هذه السياسات على الخصوص حول تحسين مناخ الأعمال ودعم القطاعات الواعدة وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق نمو قوي ومستدام وقادر على توفير فرص الشغل.

فقد تمكن المغرب بفضل نهج سياسة ماكرواقتصادية سليمة والانعكاسات الايجابية للإصلاحات المعتمدة خلال السنوات الأخيرة من تحقيق تقدم مهم على مستوى قدرات الاقتصاد الوطني. ويبرهن تسارع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية وصمود الاقتصاد الوطني في وجه الأزمات الخارجية والداخلية على تنوع مصادر النمو وانبثاق قطاعات واعدة جديدة. وقد أدت دينامية الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع الواردات نتيجة انتعاش الاستثمار المنتج وكذا نتيجة التفكيك الجمركي وارتفاع استهلاك الأسر.

وتعزز الادخار الوطني بفضل ارتفاع تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج التي ساهمت في تحسين ظروف الادخار المالي وتطهير المالية العمومية، مما مكن الادخار الوطني منذ سنة 2001 من تغطية مجموع الاستثمارات وتوفير قدرة على تمويل الاقتصاد بلغت 2,9% في المتوسط.

وتعكس الانجازات التي حققها الاقتصاد الوطني خلال سنة 2006 الآثار الإيجابية لتحسن المحيط الماكرو اقتصادي وأهمية الإصلاحات التي قامت بها بلادنا وترسيخ أسس صلبة الاقتصاد الوطني.

ولدعم هذه الانجازات وتوفير شروط نمو قوي ومستدام ورفع رهان التشغيل ومحاربة الفقر، تواصل الدولة المجهودات التي بذلتها في هذا الإطار. هكذا، ونظرا لضيق الإمكانيات التي توفرها الميزانية وضعف قدرة القطاع العمومي على توفير فرص الشغل، يبدو من الضروري تطوير القطاع الخاص والجهاز الإنتاجي خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك بهدف إنعاش الاستثمار وتوفير المزيد من فرص الشغل. كما تم إعطاء اهتمام أكبر لتثمين العنصر البشري وتدعيم الحكامة لرفع الإنتاجية.

فضلا عن ذلك، تبقى العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية المهمة مطروحة وتستدعي جيلا جديدا من الإصلاحات بهدف تحسين معدل النمو والاستفادة من النمو الديمغرافي ومواصلة تحسين التنافسية الاقتصادية لبلادنا.

1. التطورات الهيكلية للاقتصاد الوطني

1.1. استقرار المناخ الماكرو اقتصادي

تميزت السنوات الخمس الأخيرة بتحقق نمو اقتصادي مرتفع وأقل تذبذبا كما تم تدعيم استقرار الإطار الماكرو اقتصادي، حيث بلغ معدل التضخم 1,7% ولم يتجاوز عجز الميزانية 3% وتم ضبط المديونية العمومية في حدود 57%، وجاوز فائض الحساب الجاري 2% واستمر تحسن احتياطات الصرف.

وتعززت دينامية النمو عبر مواصلة الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الرامية إلى تحرير أكبر للاقتصاد الوطني وتسهيل تأهيله وتحسين تنافسيته قصد تمكينه من اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي. وهكذا تمكن الاقتصاد الوطني من تطوير القدرة على مقاومة التقلبات عبر تعزيز الأنشطة غير الفلاحية واستقلالها

نسبيا عن التقلبات المناخية. وقد تحسن الناتج الداخلي الخام، دون احتساب الفلاحة والصيد البحري، تدريجيا ليصل إلى 6,2% سنة 2006 مقابل 3,1% سنة 2002 وهو أحسن إنجاز خلال هذه العشرية.

وترجم الأثر الإيجابي لهذا النمو، موازاة مع التدابير الفعالة المتخذة في مجال إنعاش التشغيل على هذا الأخير، حيث تراجع معدل البطالة من 12,5% سنة 2001 إلى 9,7% سنة 2006.

فقد أدى تحسن النمو والتشغيل إلى تحسن المستوى المعيشي للمواطنين حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام الفردي منتقلا من 15.800 درهم سنة 2001 إلى 20.400 درهم سنة 2006. كما تحسن مؤشر التنمية البشرية نسبيا بـ1,4% خلال هذه الفترة وانخفض معدل الفقر تدريجيا وبلغ 14,2% سنة 2004 حسب الإحصاء الأخير للسكان المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

وتحسنت القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة التحكم في التضخم في حدود 2% في المتوسط خلال هذه الفترة بفضل تحمل السلطات العمومية لعبء ارتفاع أسعارالحبوب والسكر والمواد النفطية في السوق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، يعزى ارتفاع دخل المواطنين إلى التدابير المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي، ويتعلق الأمر على الخصوص برفع قيمة الحد الأدنى للأجور بـ10% ومراجعة أجور الموظفين وتعزيز التغطية الصحية الأساسية والرفع من التعويضات العائلية وكذا إعادة النظر في الضريبة على الدخل، ونشير كذلك إلى المساهمة الايجابية لتطور القروض الصغرى في تحسين دخل الساكنة.

2.1. صمود الاقتصاد الوطني في وجه الأزمات

تميز المغرب خلال السنوات الأخيرة بارتفاع متزايد لناتجه الداخلي الخام الحقيقي والذي انتقل من 3% ما بين 1990 و1998 إلى أكثر من 5% ما بين 1999 و2006، مما مكن من ارتفاع مهم للقدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الناتج الداخلي الخام الفردي بـ5,2% في المتوسط[9].

ويدل الأداء الجيد للاقتصاد الوطني على قدرة هذا الأخير على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وبالتالي على الاستمرار في تحسين وتيرة نموه. هكذا، ورغم سنوات الجفاف والتي أثرت على المحصول الزراعي واستهلاك الأسر القروية، فقد سجل النشاط الإجمالي نموا إيجابيا بفضل تطور الأنشطة غير الفلاحية. وقد صاحب هذا التطور تراجع تذبذب نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث عرف تقلصا خلال الفترة 1999-2006 ليصل إلى 2,8 نقطة مقابل 6,7 نقطة ما بين 1990 و1997.

مبيان 5 : معدل نمو الناتج الداخلي الخام

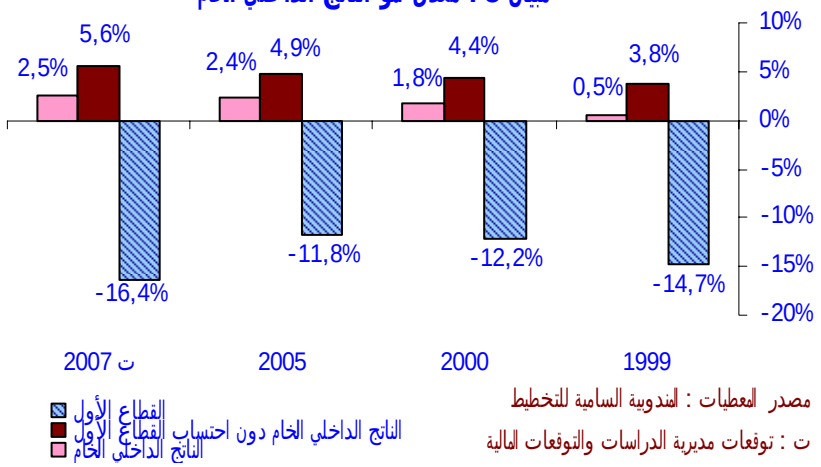

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

ت : توقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية

[9] بالدرهم الجاري

ويفسر تراجع تأثير القطاع الأول على باقي مكونات الاقتصاد أساسا بانخفاض حصة محصول الحبوب في القيمة الإجمالية لإنتاج القطاع الأولي. فقد انتقلت حصة المحصول الزراعي بالأسعار الثابتة 1980، من ثلث الإنتاج الإجمالي للقطاع الأول في بداية سنوات الثمانينات إلى حوالي 25% في المتوسط خلال الفترة 1998-2004. وموازاة مع ذلك، سجلت الزراعات الموجهة للتصدير خصوصا الحوامض وزراعات الخضر وتربية المواشي بعض الارتفاع خلال السنوات الأخيرة.

مبيان 6 : تطور نمو الإنتاج القطاع الأول حسب الأسعار الثابتة (أساس 1980)

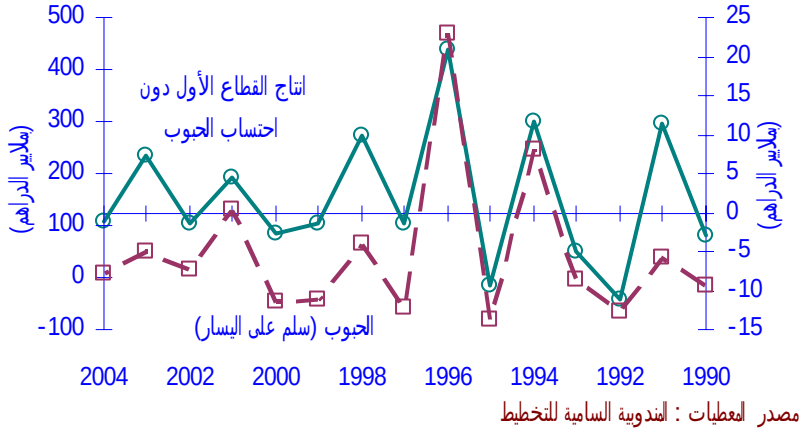

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

وتمكن قطاع السياحة كذلك من الصمود في وجه الأزمات التي طبعت الفترة 2001-2006. ويتعلق الأمر على الخصوص بهجمات 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية والحرب في العراق سنة 2003 والهجمات الإرهابية لـ 16 مايو 2003 بالدار البيضاء. وهكذا انتقل عدد السياح من 4,6 مليون سائح سنة 2001 إلى حوالي 6,6 مليون سائح سنة 2006 وهو ما يعادل ارتفاعا سنويا بـ7% مقابل 3,2% على المستوى العالمي. وبعائدات بلغت 52,5 مليار درهم سنة 2006 أي بارتفاع بلغ 16,1%، أصبح قطاع السياحة يشكل أول مصدر للعملة الصعبة متقدما على عائدات تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج. وقد تم تحقيق هذه النتائج بفضل إحداث خطوط جديدة للنقل الجوي مع أهم الأسواق الباعثة للسياح ودخول شركات جديدة للنقل الجوي بالمغرب ووضع إطار قانوني ملائم.

وتمكن الاقتصاد المغربي كذلك من مواجهة المنافسة المتزايدة للبلدان الآسيوية خصوصا بعد تفكيك الاتفاق المتعدد الألياف سنة 2005 وتأثيره على صناعة النسيج خصوصا بعد اعتماد الإستراتيجية الثلاثية المحاور : إنعاش السياسة التسويقية والتجارية، دعم الشراكة والاستثمارات وتطوير المواد الأولية. فقد حققت صادرات هذا القطاع نموا بـ 13,2% سنة 2006، وهو ما يعادل حوالي 30,3 مليار درهم.

ومكنت مواجهة هذه العوامل الخارجية السلبية باستراتيجيات مختلفة الاقتصاد من المرونة اللازمة لدعم مقاومته ورد فعله تجاه الظروف الطبيعية الصعبة وعوامل الظرفية الوطنية والدولية.

3.1. دورة جديدة لنمو الأنشطة غير الفلاحية

سجلت الأنشطة غير الفلاحية منحى تصاعديا، حيث انتقلت إلى حوالي 4,2% خلال الفترة 1999-2003 لتنتقل إلى حوالي 5,2% في المتوسط السنوي ما بين 2004-2006.

مبيان 7 : تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي دون احتساب القطاع الأول
بالأسعار الثابتة (أساس 1998)

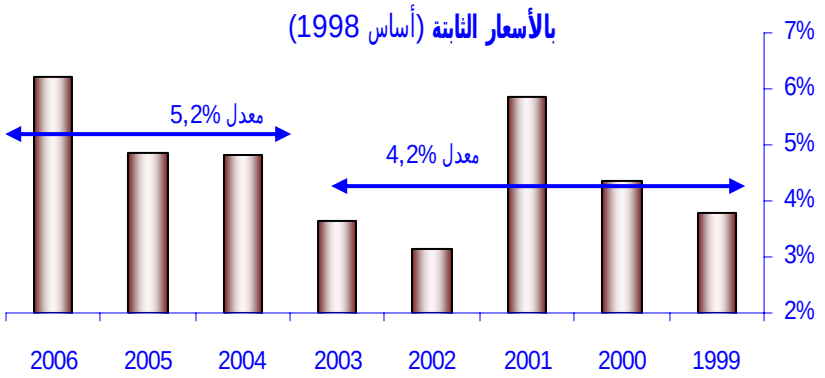

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

وصاحب هذا الصعود إلى دورة جديدة للنمو تحول كامل في البنية القطاعية بتعزيز حصة الخدمات وهو ما يدل عليه تحسن القيمة المضافة للقطاع الثالث الذي أصبح يشكل 50,4% من الناتج الداخلي الخام الاسمي سنة 2006 مقابل 46,2% سنة 1998. وصاحب ذلك ارتفاع طفيف لحصة أنشطة القطاع الثاني في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت 24,8% سنة 2006 مقابل 24,6% سنة 1998 في الوقت الذي استمر فيه تراجع القيمة المضافة للقطاع الأول، حيث مثل 14% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 17,9% سنة 1998.

4.1. انبثاق قطاعات حيوية محركة للنمو الاقتصادي

عرفت الأنشطة القطاعية دينامية مهمة، حيث بلغ معدل نمو القطاعين الثاني والثالث 4,2% و4,6% خلال الفترة 2002-2006 مقابل 3,6% و5,1% على التوالي خلال الفترة 1999-2001. وتميزت الفترة الأخيرة كذلك بانبثاق أنشطة اقتصادية شكلت المحرك الأساسي للنمو. ويتعلق الأمر على الخصوص بالخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الشخصية والبناء والأشغال العمومية والبريد والاتصالات والأنشطة المالية والتأمينات والسياحة.

وهكذا، فقد عرفت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية نموا بـ6,5% خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى تطبيق برامج استثمارية ضخمة وتسريع أشغال إنجاز البنيات التحتية وتهيئة المناطق السياحية. كما استفاد القطاع من تسريع تطبيق الإستراتيجية الجديدة للإسكان خصوصا برنامج السكن الاجتماعي.

وبالنسبة لقطاع البريد والاتصالات، وبعد الارتفاع الكبير في قيمته المضافة بـ41,7%خلال الفترة 1999-2001، فقد حافظ القطاع على دينامية جيدة مسجلا ارتفاعا بـ9,2% خلال الفترة 2002-2006. وتعزى هذه الدينامية خصوصا إلى الأداء الجيد للتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال التي تدعمت بتحرير القطاع.

وبخصوص السياحة، فقد عرف نشاطها، منذ سنة 2004، منحى تصاعديا دعمته التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية والمهنيين في إطار إستراتيجية 2010. وهكذا، سجلت القيمة المضافة للقطاع الفنادق والمطاعم ارتفاعا بـ4,9% ما بين 2002 و2006 مقابل 3,3% خلال الفترة 1999-2001. بالإضافة إلى ذلك، سجل الحساب المكوكي (Compte satellite) تحسنا مهما للناتج الداخلي الخام السياحي الذي بلغ 30 مليار درهم سنة 2003 أي 6,3% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي، وارتفعت قيمته المضافة بـ15% ما بين 2001 و2003 مقابل 5,2% ما بين 1998 و2001.

وعرفت السنوات الأخيرة كذلك ظهور خدمات حديثة نسبيا. ويتعلق الأمر بالخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الشخصية من جهة والخدمات المالية وخدمات التأمينات من جهة أخرى والتي عرفت تطورا ملحوظا. فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذين القطاعين على التوالي بـ6% و5,4% ما بين 2002 و2006.

كما سجلت القيمة المضافة للتجارة ارتفاعا ملموسا منتقلة من 2,6% خلال الفترة 1999-2001 إلى 4,2% خلال الفترة 2002-2006. وعرف نشاط قطاع النقل ارتفاعا بلغ 4,9% مقابل 5,4%. وقد استفاد هذا القطاع من الدينامية التي عرفتها باقي القطاعات وانتعاش النقل الجوي والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحرير النقل الطرقي للبضائع وإعادة هيكلة بعض المقاولات العمومية خصوصا الخطوط الملكية المغربية والشركة الوطنية للملاحة والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

بالنسبة للصناعة، دون احتساب تكرير البترول والصناعات الإستخراجية، فقد تعزز نموها خلال هاتين الفترتين مسجلة معدلات نمو بلغت 3,3% و3% على التوالي.

مبيان 8 : مساهمة أهم القطاعات في النمو الإقتصادي الحقيقي

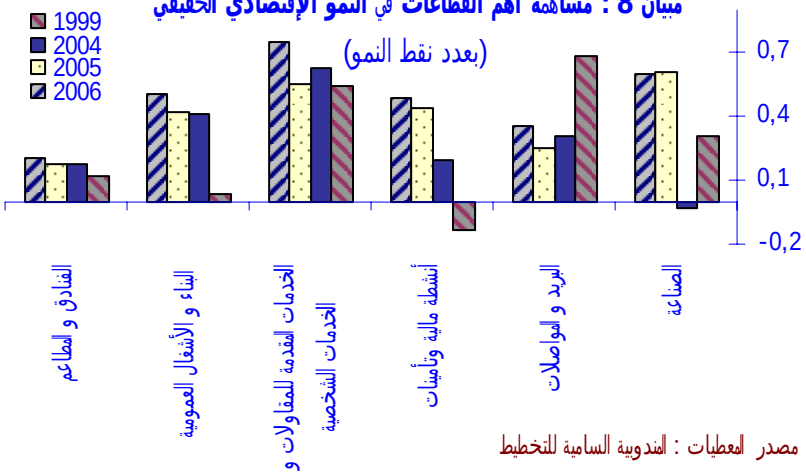

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

وإجمالا، تمكن الاقتصاد المغربي من تحقيق تحولات هيكلية وزيادة مساهمة القطاعات التي تشغل أكبر عدد من اليد العاملة المؤهلة. وسمحت الإصلاحات الرامية إلى تحرير بعض القطاعات ودعم الاندماج الجهوي وتحسين مناخ الأعمال وتطوير القطاع المالي من انبثاق قطاعات جديدة محركة للنمو الاقتصادي. وقد ساعد في تحقيق هذه الدينامية المسجلة انتعاش الطلب الداخلي وانخفاض أسعار الفائدة والتحكم في التضخم وكذا انتعاش الطلب الخارجي نظرا لاستهداف المغرب لمهن عالمية جديدة.

5.1. تحسن المبادلات الخارجية

سجلت الصادرات خلال السنتين الأخيرتين ارتفاعا بـ12,7% بفضل دينامية النشاط العالمي الذي تمثل في الطلب القوي الموجه للمغرب وحيوية القطاع الصناعي والتحسن الملحوظ للمواد العالية التقنية خصوصا الأسلاك والخيوط الكهربائية والمكونات الإلكترونية والمواد الفوسفاطية. كما استطاعت قطاعات تقليدية كالنسيج والألبسة التكيف مع المعطيات الجديدة للأسواق العالمية عبر التموقع في أسواق أكثر مردودية بالنسبة للمنتجات المغربية. ونسجل في هذا الصدد التحسن الكبير في مبادلاتنا التجارية مع إسبانيا (النسيج) والهند وباكستان (المعادن).

كما نمت صادرات الخدمات بشكل جيد خصوصا على مستوى الاتصالات والخدمات المقدمة للمقاولات ارتباطا مع تطوير قطاع ترحيل الخدمات. ومن شأن الاتفاق الموقع بين الدولة والمهنيين أن يوفر المزيد من الدعم لهذه الأنشطة.

وعرفت الواردات الإجمالية من جهتها ارتفاعا سنويا بـ9,7% ما بين 1999 و2006 كنتيجة لمجهود الاستثمار وتأهيل الجهاز الإنتاجي ودينامية الاقتصاد الوطني. وساهم كذلك ارتفاع أسعار النفط وكذا سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنهجها الدولة في ارتفاع الواردات. كما ساهم التفكيك الجمركي وانتعاش الاستثمار في نمو واردات مواد التجهيز التي سجلت ارتفاعا سنويا بـ7,9%. وبالنسبة لمقتنيات أنصاف المواد (المواد الكيماوية والبلاستيكية والحديد والصلب...) والتي تمثل المواد الأولية الأساسية للإنتاج المحلي، فقد سجلت نموا مهما بلغ 9,9% ما بين سنة 1999 و2006 بفضل انتعاش الاقتصاد المغربي.

فضلا عن ذلك، ساهم التحسن المهم لاستهلاك الأسر في ارتفاع الواردات من المواد الاستهلاكية والتي بلغ معدل نموها السنوي 11,4% من حيث الحجم، في حين ارتفعت قيمتها بـ7,2% خلال نفس الفترة.

وارتباطا بالارتفاع الحاد في أسعار النفط، والتي انتقلت من 18 دولار للبرميل الواحد سنة 1999 إلى 64,3 دولار للبرميل سنة 2006، ارتفعت واردات مواد الطاقة (النفط، الغاز، الغازوال، الفيول والفحم) بـ22,5% خلال نفس الفترة وقد كان هذا الارتفاع نتيجة تصاعد الواردات بـ4,9% من حيث الحجم وبـ32% من حيث القيمة.

وضعية خارجية قوية رغم ارتفاع العجز التجاري

كان للدينامية التي يعرفها الاقتصاد الوطني وتطور القطاعات الاجتماعية والاستقرار السياسي الأثر الجيد على صورة المغرب في الخارج ترجمها منح المغرب "رتبة الإستثمار" من طرف وكالة التنقيط الدولية " فيتش ريتينغ" في أبريل 2007.

وعزز هذا الوضع الثقة في المنتوج المغربي سواء من طرف السياح الأجانب أو المغاربة القاطنين بالخارج أو من طرف المستثمرين الأجانب. وقد بلغ عدد السياح الأجانب 6,6 مليون سائح، والذي تزايد بحوالي 60% منذ سنة2001.

مبيان 9 : تطور متوسط مداخيل الأسفار، تحويلات المهاجرين، والإستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)

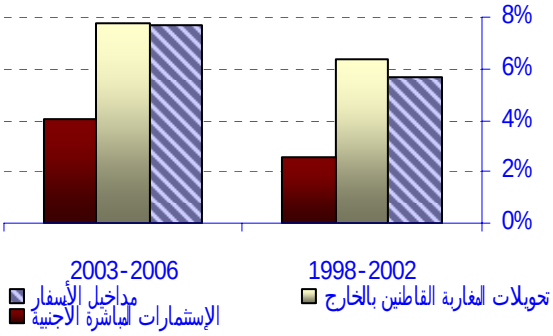

مصدر المعطيات :مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط

وبلغت تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج نحو أرض الوطن 47,8 مليار درهم. في ما بلغ التدفق السنوي للاستثمارات الخارجية خارج عمليات الخوصصة، 23 مليار درهم سنة 2006. وهكذا، فقد استفاد الاقتصاد الوطني من تدفق مهم للعملة الصعبة معززا الوضعية الخارجية الإجمالية لمبادلاتنا الخارجية.

فقد سجل الحساب الجاري لميزان الأداءات فائضا سنويا متوسطا بـ2,9% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2006 بالرغم من تدهور عجز الميزان التجاري ومعدل التغطية.

مبيان 10 : تطور معدل تغطية الميزان التجاري، وتحويلات المهاجرين ومداخيل الأسفار

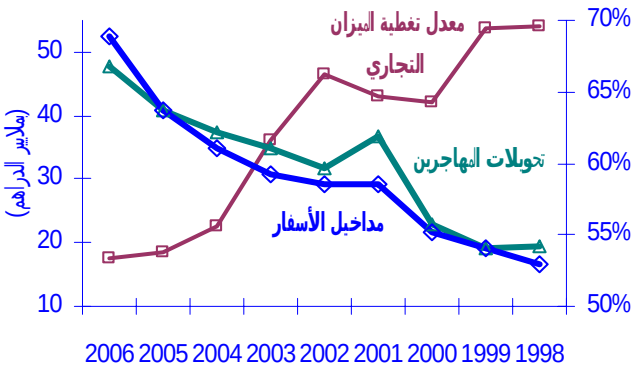

مصدر المعطيات :مكتب الصرف
وزارة الاقتصاد والمالية

وقد عززت هذه القدرة على التمويل مع التدفق المهم للاستثمارات الأجنبية الوضعية الخارجية للمغرب. وبذلك، بلغت الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب حوالي 174 مليار درهم عند نهاية سنة 2006. وقد تم تسجيل هذه النتائج الجيدة في ظل مناخ تميز على الخصوص باستمرار المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط وتقلبات سعر صرف الدولار.

6.1. تحسن قدرة التمويل لدى الاقتصاد المغربي

عرفت السنوات الأخيرة تحسنا مستمرا للاستثمار كما يدل على ذلك ارتفاع التكوين الخام للرأسمال الثابت بـ9,3% خلال الفترة 2002-2006 مقابل 5,6% ما بين 1999 و2001. وهكذا بلغ معدل الاستثمار الخام 31,6% سنة 2006 مقابل 25,9% سنة 2002. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى تأهيل الجهاز الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية وديناميةإحداث المقاولات والتدابير المتخذة لإنعاش الاقتصاد وكذا انخفاض أسعار الفائدة وتقليص الرسوم الجمركية عند استيراد مواد التجهيز والنصف المصنعة.

وصاحب هذه الدينامية المجهودات المبذولة من طرف القطاعين العمومي والخاص معززة بسياسات قطاعية ملائمة وبالدعم المالي لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الاستثمارية.

موازاة مع ذلك، سجل الادخار الوطني تصاعدا مهما بفضل محيط ماكرواقتصادي جيد وتزايد تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وتحسن شروط الادخار المالي وتطهير المالية العمومية. وهكذا تحسن الادخار الوطني بـ4,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام، حيث انتقل من 30,4% سنة 2001 إلى 34,5% سنة 2006. حيث مكن منذ سنة 2001 من تغطية مجمل الاستثمارات وتوفير قدرة على تمويل الاقتصاد تعادل 2,9% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2006 مقابل حاجة إلى التمويل بلغت 0,6% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1997-2000. ويدل هذا الفائض على وجود قدرات يمكن استغلالها لرفع الاستثمار وتدعيم النمو الاقتصادي.

مبيان 11 : تطور الإستثمار والإدخار بالنسبة للناتج الداخلي الخام

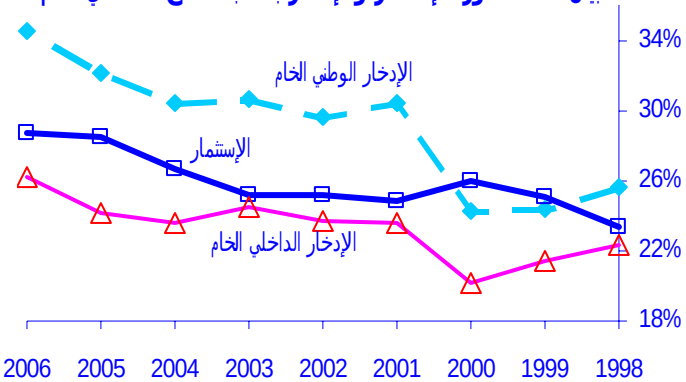

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

وقد عرف مكونا الادخار الوطني تحسنا ملحوظا، فقد بلغ الادخار الداخلي 26,2% من الناتج الداخلي الخام مقابل 20,1% سنة 2000، في حين انتقل الادخار الخارجي من 4,1% إلى 8,2% من الناتج الداخلي الخام وذلك أساسا بفضل تزايد تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

وبخصوص الادخار المالي، فقد بلغت حصته في الادخار الوطني 47% في المتوسط خلال الفترة 2001-2006 مع مستوى قياسي بلغ 65% سنة 2005. فقد سجل الادخار المالي سنة 2006 ارتفاعا بحوالي 109 مليار درهم وهو مستوى معادل لذلك المحقق خلال سنة 2005.

7.1. تحسن سوق الشغل

لقد كان لتحسن النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة والتدابير المتخذة لصالح إنعاش التشغيل أثر إيجابي على مؤشرات التشغيل. وقد هدفت هذه التدابير بالأساس إلى تحسين تنظيم وتدبير سوق الشغل عبر إصدار مدونة الشغل. فبالإضافة إلى "مقاولتي" والقروض الصغرى والموجهين لإنشاء المقاولات، تم وضع العديد من البرامج من قبيل "تأهيل" الذي يستهدف الشباب العاطل من حاملي الشهادات و"إدماج" الذي يعتبر آلية لتوفير الشغل الأول داخل المقاولة.

وهكذا، ارتفعت الساكنة النشيطة المشغلة البالغة 15 سنة فأكثر بـ2,2% وهي نسبة أكثر من نسبة الساكنة النشيطة (1,7%)، وبلغ معدل نشاط الساكنة 51,3% سنة 2006 مقابل 50,9% سنة 2002، في حين بلغ معدل التشغيل 46,3% سنة 2006 محققا بذلك تحسنا بـ1,2 نقطة مقارنة مع المعدل المسجل سنة 2002.

وقد استفاد توفير مناصب الشغل خصوصا من دينامية قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات. لكن، ورغم النمو الذي تحقق في القطاعين الصناعي والأول، فقد كان توفيرهما لفرص الشغل ضعيفا.

التطور القطاعي للقيمة المضافة وللتشغيل خلال الفترة 2002-2006

المتوسط السنوي	معدل نمو القيمة المضافة بـ%	معدل نمو التشغيل بـ%	الخلق الصافي لمناصب الشغل بالآلاف	%حصص الخلق الصافي لمناصب الشغل بـ
القطاع الأول	7,5	1,7	66,5	32,1
القطاع الصناعي	3,3	1,5	8,3	4,0
البناء والأشغال العمومية	6,5	6,1	39,2	18,9
الخدمات	4,9	2,5	93,4	45,0
المجموع	**5,0**	**2,2**	**207,4**	**100,0**

وهكذا، فقد انخفض معدل البطالة بشكل واضح ليستقر في 9,7% سنة 2006 على المستوى الوطني (15,5% في الوسط الحضري و3,7% في الوسط القروي). واستفاد من هذا التراجع في معدل البطالة خصوصا الشباب الحضري البالغ ما بين 25 و34 سنة (21,2% أي بتراجع 5 نقاط مقارنة مع سنة 2002) وحاملو الشهادات (20,8% أي بتراجع 4,8 نقطة) والنساء (20,9% أي بتراجع 3,3 نقطة). ورغم هذا التحسن، يبقى معدل البطالة مقلقا بين هذه الفئات الثلاث.

2. إنجازات الاقتصاد الوطني خلال سنة 2006

لقد شكلت 2006 سنة الإنجازات المهمة، حيث سجل الاقتصاد الوطني نتائج جد إيجابية من حيث معدل النمو الاقتصادي وترسيخ التوازنات الاقتصادية الكبرى، بفضل التنوع الكبير للنسيج الإنتاجي ونجاعة الإصلاحات المتبعة.

فبالإضافة إلى إنجازات القطاع الفلاحي الذي ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الحقيقي، تعزز النشاط الاقتصادي أيضا بالأداء الجيد للقطاعات غير الفلاحية الذي يندرج ضمن استمرارية الدينامية الملاحظة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعد مؤشرا على الانتقال إلى مرحلة جديدة من النمو ابتدأت منذ سنة 2004.

وعلى مستوى الطلب الداخلي، فقد استمر في دعم نمو الاقتصاد الوطني بالرغم من ظهور بعض التوترات التضخمية مستفيدا من تحسن القدرة الشرائية للمواطنين ومن جهود الاستثمار المبذولة من طرف كل من القطاع العمومي والخاص.

ومن جهته، ساهم الطلب الخارجي إيجابيا في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للسنة الثانية على التوالي. وتعزى هذه النتيجة إلى الوتيرة المتسارعة لصادرات السلع والخدمات التي فاقت بشكل كبير وتيرة تزايد الواردات. وترجم هذا التطور بتحقيق فائض في ميزان الأداءات للسنة السادسة على التوالي وبالمستوى الجيد للموجودات الخارجية مستفيدا من تحسن المداخيل السياحية وتحويلات المغاربة القاطنين في الخارج وكذا انتعاش الاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة.

1.2. نمو اقتصادي قوي خلال سنة 2006

سجل الاقتصاد الوطني، في ظل محيط دولي مشجع، نتائج جيدة خلال سنة 2006 من حيث النمو وترسيخ التوازنات الماكرواقتصادية الكبرى. وهكذا ارتفع الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ8% مقابل 2,4% سنة 2005. وتفسر هذه النتيجة بالمساهمة الموجبة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي لكن بدرجات متفاوتة. وتظهر البنية القطاعية لدينامية النمو المساهمة الملموسة لمجمل الأنشطة.

مبيان 12 : نمو الناتج الداخلي الخام حسب الأسعار الثابتة

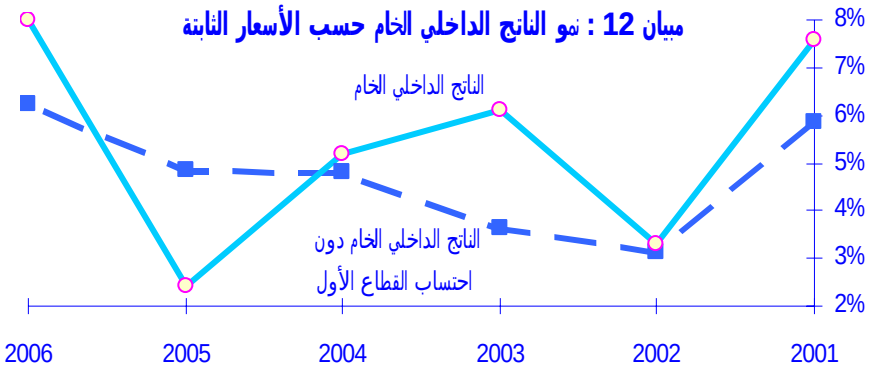

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

فبالإضافة إلى الأداء الجيد للقطاع الفلاحي الذي ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الحقيقي، يعزى معدل النمو خلال سنة 2006 إلى تحسن القطاعات غير الفلاحية بفضل انتعاش القطاع الصناعي والبناء والأشغال العمومية والسياحة والنقل والاتصالات.

1.1.2. النمو القطاعي

مساهمة موجبة للقطاع الأولي في النمو الاقتصادي

تميزت سنة 2006 بتساقطات مطرية مهمة ترجمت بتحقيق إنتاج زراعي قدر بحوالي 92 مليون قنطار، أي بزيادة بـ114,6% مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق.

وتعزى أيضا دينامية نشاط القطاع الفلاحي إلى تحسن إنتاج باقي الزراعات خاصة زراعة الخضر وزراعة أشجار الفواكه. وبذلك، سجل إنتاج البواكر ارتفاعا بـ11,4% ارتباطا أساسا مع تزايد إنتاج الطماطم بـ11% وإنتاج الخضر المختلفة بـ13,9%. في حين، عرف إنتاج البطاطس ارتفاعا طفيفا بـ2%. ومن جهته، تزايد إنتاج الحوامض بـ6,2% وإنتاج الزيتون بـ7% مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق.

كما تطور نشاط تربية الماشية بشكل إيجابي ارتباطا بوفرة الغطاء النباتي والتموين المنتظم للسوق بعلف الماشية. وساهمت بشكل واسع في هذا الإنجاز كذلك التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية والتي تمحورت حول التأطير الصحي للقطيع من خلال حملات التلقيح وتحسن الشروط الصحية.

وسجلت بذلك القيمة المضافة للقطاع الفلاحي برسم نهاية سنة 2006 ارتفاعا بـ25% بعد تراجع بـ13,9% خلال سنة 2005.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، تراجع حجم الإنتاج الوطني لمختلف أنواع الصيد بـ6,1% سنة 2006 مقابل انخفاض طفيف سنة 2005 (-0,8%). وتفسر هذه النتيجة بتقلص حجم إنتاج كل من الصيد البحري الساحلي والتقليدي وكذا الصيد في أعالي البحار بـ18% و16% على التوالي.

كما انخفضت القيمة الإجمالية لهذا الإنتاج بـ1,7% بسبب تراجع قيمة إنتاج الصيد في أعالي البحار بـ10% بعد ارتفاع بـ143,2% سنة 2005. في حين تزايدت قيمة إنتاج الصيد الساحلي والتقليدي بـ6% مقارنة مع سنة 2005 بفضل الإنتاج الجيد للأخطبوط (وهو نوع ذو قيمة تسويقية عالية) وكذا تزايد قيمة الأسماك البلاجية. وبذلك، تراجعت القيمة المضافة للصيد البحري[10] بـ15,7% سنة 2006 مقابل ارتفاع بـ16,6% سنة 2005.

كما ارتفعت صادرات الصيد البحري خاصة مبيعات الأسماك الطرية والمعلبة والقشريات والرخويات. وإجمالا، بلغت مساهمة القطاع الأول في النمو الاقتصادي 2,5 نقطة مقابل مساهمة سلبية سنة 2005 (1,7- نقطة).

دينامية القطاعات غير الفلاحية

بلغت وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأول[11] سنة 2006 ما يناهز 6,2%مقابل 4,9% سنة 2005، مدعمة أساسا بأنشطة القطاع الثالث (التسويقية وغير التسويقية)، حيث انتقلت وتيرة النمو من 5% سنة 2005 إلى 5,5% سنة 2006. كما تزايد النشاط الصناعي بـ4,7% برسم نهاية سنة 2006.

توسع كبير في نشاط البناء والأشغال العمومية

واصلت أنشطة البناء والأشغال العمومية المنحى الإيجابي الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة مستفيدة من انطلاق عدة مشاريع ضخمة وتسريع أشغال البنيات التحتية وتهيئة المناطق السياحية (تهيئة المحطات السياحية في إطار المخطط الأزرق وميناء طنجة المتوسطي وبرنامج الطرق السيارة،....). كما استفاد القطاع أيضا من تفعيل الاستراتيجية الجديدة للسكن خاصة برنامج السكن الاجتماعي.

وهكذا، تضاعفت وتيرة نمو مبيعات الإسمنت منتقلة من 5% سنة 2005 إلى 10,4% سنة 2006. وفي نفس المنحى، عرفت الصناعات الحديدية الأساسية تحسنا، وهو ما يؤكده ارتفاع رقمها الاستدلالي للإنتاج بـ6,6% سنة 2006.

وقد تعزز هذا التطور بطلب الأسر المقيمين وغير المقيمين المتزايد على السكن وبالشروط التشجيعية للاقتراض نظرا لخلق صندوقين للضمان لتمويل السكن الاجتماعي، وهو ما مكن من تسهيل الحصول على الملكية. فقد بلغت القروض المقدمة للعقار من طرف الأبناك 73 مليار درهم سنة 2006، أي بارتفاع بـ28,3% بعد 24,9% خلال السنة الماضية. كما تزايدت حصتها في مجمل القروض المقدمة من طرف الأبناك لتصل إلى 22% سنة 2006 بعدما كانت في حدود 14,7% سنة 2001.

[10]: من الآن فصاعدا، سيتم حساب القيمة المضافة لقطاع الصيد بشكل مستقل عن النشاط الفلاحي في إطار الحسابات القومية الجديدة (1998).
[11]: الناتج الداخلي الخام دون القطاع الأول أي دون احتساب القطاع الفلاحي والصيد البحري.

وإجمالا، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية بـ8,6% سنة 2006 مقابل 7,3% سنة 2005، مساهما بـ0,5 نقطة في النمو الاقتصادي الحقيقي بعد 0,4 نقطة سنة 2005.

ارتفاع الإنتاج الصناعي

واصل النشاط الصناعي (دون احتساب نشاط تكرير النفط) منحاه الإيجابي سنة 2006 مستفيدا من قوة الطلب الخارجي في وضع تميز بدخول اتفاقيات التبادل الحر حيز التطبيق والتدابير الحمائية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في فرض نظام الحصص على الواردات الصينية. فقد ارتفعت قيمته المضافة بـ3,9% بعد 4,1% سنة 2005، أي بمساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مماثلة لسنة 2005 (0,6 نقطة).

ويؤكد ذلك تحسن الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي سنة 2006 بـ3,7 % مقابل 2,5 % سنة 2005. ويرجع ذلك إلى الدينامية الإيجابية التي ميزت كل فروع النشاط ولكن بشكل متباين.

فقد كانت وتيرة النمو مرتفعة على الخصوص بالنسبة للصناعات الحديدية والكهربائية والإلكترونية بـ 8% مقابل 3,4% سنة 2005 بفضل تزايد مواد النقل المركبة (16%). كما سجلت صناعات النسيج والألبسة والجلد ارتفاعا بـ 1,2% مقابل تراجع بـ2,4% سنة 2005 نظرا لانتعاش قطاع النسيج والجلد بـ 1,4% و2,8% على التوالي. أما الصناعات الغذائية، فقد ارتفعت بـ 2,3% وهو مستوى مماثل تقريبا للمستوى المسجل سنة 2005.

في حين، تباطأ نشاط الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية سنة 2006 إلى 2,4% مقابل 3% سنة 2005 تبعا للأداء غير المشجع لمواد الكيمياء العضوية والمعدنية، خاصة الحامض الفوسفوري الذي استقر إنتاجه بين سنة 2005 و2006 حسب المكتب الشريف للفوسفاط وبعض أنواع الأسمدة الكيماوية. وهكذا، لم يرتفع الرقم الاستدلالي للإنتاج في هذا الفرع إلا بـ 0,8% سنة 2006 بعد نمو بـ2,9% خلال سنة مضت. في حين، سجلت ارتفاعات ملموسة على مستوى صناعة الإسمنت (+10,4%) والورق (+8%).

ارتفاع الطلب على الطاقة

ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية حسب المكتب الوطني للكهرباء بـ8,1% سنة 2006 بعد 8,8% سنة 2005 في وضع تميز بطلب متزايد على الطاقة الكهربائية الذي انتقل من 8,2% سنة 2005 إلى 9,2% سنة 2006 تبعا لتزايد المبيعات لكل من الأسر والمقاولات بـ15% و11,6% على التوالي. وقد تعزز هذا الإنجاز بارتفاع واردات الطاقة الكهربائية من الجزائر وإسبانيا بـ149,1% وتحسن إنتاج ذوي الامتياز بـ7,6%. كما بلغت واردات المواد النفطية والمحروقات 44,9 مليار درهم، أي بارتفاع بـ13,7%، أي ما يعادل 7,8% من الناتج الداخلي الخام.

أداء جيد لنشاط التصدير للمكتب الشريف للفوسفاط

لقد عقد المكتب الشريف للفوسفاط شراكات دائمة مع مجموعات دولية في إطار إستراتيجيته التنموية المنفتحة على الخارج من أجل تعزيز موقعه القيادي على مستوى السوق الدولية، مما ترجم بتحسن نشاطه التصديري.

وهكذا، وحسب إحصائيات المكتب الشريف للفوسفاط، ارتفعت قيمة صادرات الفوسفاط والحامض الفوسفوري والأسمدة سنة 2006 بـ10,6% و3,3% و19,2% على التوالي في ظرفية تميزت بمستوى مرتفع للأسعار في الأسواق الدولية. وبالتالي، حقق المكتب الشريف للفوسفاط رقم معاملات عند التصدير بلغ 17,5 مليار درهم، أي بارتفاع بـ8,1% مقارنة مع سنة 2005.

تطور إيجابي لأهم أنشطة القطاع الثالث

سجلت القيمة المضافة للقطاع الثالث سنة 2006 معدل نمو بلغ 5,5% مقابل 5% خلال السنة الماضية بفضل الأداء الجيد لقطاع التجارة الداخلية والسياحة والنقل والاتصالات. وبذلك انتقلت مساهمته في النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 2,8 نقطة سنة 2006 مقابل 2,5 نقطة خلال السنة السابقة.

فقد استفاد القطاع السياحي من التطور الإيجابي للسياحة الدولية والذي تجاوز المعدل حسب المنظمة العالمية للسياحة. وهكذا، حققت وجهة المغرب إنجازا جيدا من حيث عدد السياح الذي بلغ 6,56 مليون سائح منهم 3,6 مليون سائح أجنبي، أي بارتفاع بـ12,2% بعد 6,2% سنة 2005. ويعزى هذا التحسن إلى تزايد عدد السياح الفرنسيين (+8,4%) والإسبان (+16,1%) والبلجيكيين (+11,8%) والإنجليز الذي حقق أقوى ارتفاع (+40,9%). أما عدد المغاربة القاطنين بالخارج الذين زاروا المغرب خلال سنة 2006، فقد بلغ 2,98 مليون شخص، أي بتزايد بـ7% مقارنة مع سنة 2005.

ميان 13 : تطور أعداد الوافدين من الجالية المغربية بالخارج و المداخيل

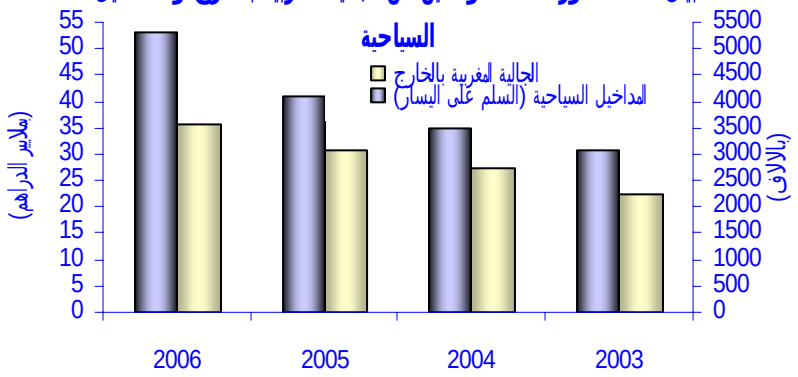

مصدر المعطيات : مكتب الصرف و وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

كما بلغ عدد المبيتات السياحية في الفنادق المصنفة 16,3 مليون ليلة سنة 2006، أي بارتفاع بـ7% مقارنة مع سنة 2005. وتشكل كل من أكادير ومراكش الوجهتين المفضلتين لدى السياح، حيث ارتفعت المبيتات السياحية بها بـ11% و7% على التوالي. كما ترجم تحسن النشاط السياحي كذلك بارتفاع معدل الملء بنقطتين منتقلا من 47% سنة 2005 إلى 49% سنة 2006.

وتشكل هذه النتائج ثمرة للجهود المبذولة لتطوير القطاع عبر نهج استراتيجية من طرف السلطات العمومية تمحورت حول توقيع اتفاقيات مع المتعاملين السياحيين في الأسواق الاستراتيجية (9 اتفاقيات استهدفت السوق الفرنسية و8 للسوق الإنجليزية و6 للسوق الألمانية و5 للسوق الإسبانية). كما تم خلق خطوط جوية مع أهم الأسواق الباعثة للسياح. واستفاد النشاط السياحي أيضا من تحرير الأجواء المغربية (المصادقة على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي في دجنبر 2006) وبداية عمل شركتين بتكلفة منخفضة (Atlas blue et jet4you)، مما مكن من مضاعفة الخطوط الجوية في اتجاه المغرب. وبذلك، ارتفع عدد المسافرين الدوليين الذي عبروا مطارات المملكة بـ19% ليبلغ 8,5 مليون مسافر. ويفسر هذا التطور في جزء منه ارتفاع القيمة المضافة لقطاع النقل بـ6,2% سنة 2006 مقابل 5% سنة 2005.

وبذلك فقد أسفرت دينامية القطاع السياحي على ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الفنادق والمطاعم بالأسعار الثابتة بـ8,7% سنة 2006 مقابل 8,1% سنة 2005. واستقرت مساهمته في النمو الاقتصادي في نفس المستوى بين سنة 2005 و2006 أي 0,2 نقطة.

ومن جهة نشاط قطاع الاتصالات، ارتفع عدد المنخرطين في الهاتف النقال سنة 2006 ليصل إلى 16 مليون منخرط، أي بزيادة بـ29% مقارنة مع سنة 2005. وبلغ عدد المنخرطين في الانترنت 399.720 منخرط مرتفعا بـ52,4% بفضل الانخراط المتزايد في النوع ADSL بـ57,6%. وقد صاحب هذا النمو المتسارع لهاذين القطاعين تراجع في عدد المنخرطين في الهاتف الثابت بـ5,6% مقارنة مع سنة 2005 ليبلغ 1.266.119 منخرط. وبالتالي، سجلت القيمة المضافة لقطاع البريد والاتصالات ارتفاعا بـ10,3% سنة 2006 بعد 8,3% خلال السنة الماضية، مساهما بذلك في النمو الاقتصادي بـ0,4 نقطة سنة 2006 مقابل 0,3 نقطة سنة 2005.

كما تطورت الأنشطة البنكية والتأمينات بصفة ملحوظة. ويعزى ذلك إلى الانعكاسات الإيجابية للإصلاحات في النظام البنكي وإلى دينامية سوق البورصة. وبذلك ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بـ9,5% سنة 2006 مقابل 9,2% سنة 2005. وبلغت مساهمته في النمو الاقتصادي 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 و2005.

أما الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الشخصية، فقد عرفت انتعاشا بفضل الانعكاسات الإيجابية لمخطط "انبثاق" (ترحيل الخدمات « offshoring » والتسويق الإلكتروني télémarkating والتكوين،...). وبذلك تزايدت قيمتها المضافة بـ6% سنة 2006 مقابل 4,5% سنة 2005 وبلغت مساهمتها في النمو الاقتصادي 0,8 نقطة سنة 2006 مقابل 0,5 نقطة سنة 2005.

2.1.2. تطور مكونات الطلب

يفسر النمو الاقتصادي المسجل سنة 2006 بالإضافة إلى المساهمة الموجبة للاستهلاك النهائي خاصة استهلاك الأسر المقيمة بتزايد الاستثمارات بوتيرة متسارعة وبالأداء الجيد للصادرات.

تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي بقوة الاستهلاك الداخلي النهائي

ساهم الاستهلاك الداخلي النهائي بـ2,9 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقابل نقطة واحدة سنة 2005 بفضل دينامية استهلاك الأسر من جهة واستهلاك الإدارات العمومية من جهة أخرى.

وتعززت نفقات الأسر سنة 2006 بـ3,9% بالأسعار الثابتة مقابل 1,1% سنة 2005 مستفيدة من ارتفاع الدخل في الوسط القروي ومن تحسن سوق الشغل (حيث بلغ معدل البطالة 9,7% سنة 2006 مقابل 11,1% سنة 2005) ومن تزايد تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج (+17,5%). وبذلك بلغت مساهمتها في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 2,2 نقطة مقابل 0,6 نقطة فقط سنة 2005.

كما ارتفع حجم نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية بـ3,8% مقابل 2,2% سنة 2005، مساهما في تكوين الثروة الوطنية بـ0,7 نقطة مقابل 0,4 نقطة خلال السنة الماضية.

مبيان 14 : مساهمة عناصر الطلب في النمو الإقتصادي الإسمي (بعدد نقط النمو)

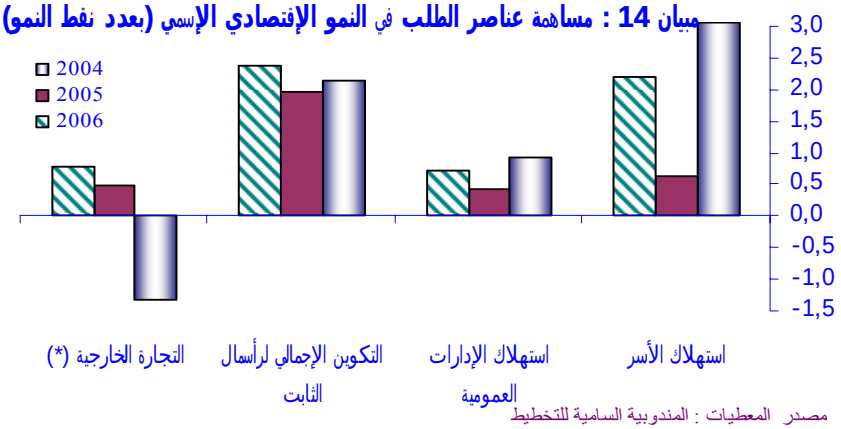

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط
(*) دون إحتساب تجارة المنطقة الحرة

تحسن الاستثمار

عرف الاستثمار دينامية كبيرة، حيث سجل التكوين الخام للرأسمال الثابت بالأسعار الثابتة ارتفاعا بـ8,3% بعد 7,4% سنة 2005. وبلغت مساهمته في النمو الاقتصادي الحقيقي 2,4 نقطة مقابل 2 نقط سنة 2005، مما ترجم بمعدل استثمار خام بلغ 31,6% سنة 2006.

وتعزز هذا المنحى بفضل المشاريع المعتمدة الكبرى للبنية التحتية في مختلف القطاعات وبالجهود المتكاملة لكل من القطاع العمومي والقطاع الخاص. فقد صادقت اللجنة الوزارية للاستثمار على عدة مشاريع بغلاف مالي إجمالي ناهز 61 مليار درهم، أي بارتفاع بـ300% مقارنة مع سنة 2005. وقد همت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى المشاريع السياحية والفندقية والاتصالات وصناعات النسيج والسيارات وتجهيز الطائرات.

كما واصلت الدولة مجهوداتها الاستثمارية وهو ما يؤكده ارتفاع نفقات الاستثمار في الميزانية العامة للدولة إلى 23,4 مليار درهم، بزيادة بـ14,2% مقارنة مع سنة 2005. وقد تعزز استثمار القطاع العمومي أيضا باستثمار المقاولات العمومية والجماعات المحلية.

وبالنسبة لمداخيل الاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة، فقد بلغت 29,3 مليار درهم، بتزايد بـ3,4% مقارنة مع سنة 2005. كما قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ25,5 مليار درهم، بانخفاض بـ2,5% مقارنة مع سنة 2005 التي شكلت سنة استثنائية من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شكل قطاع الصناعة والسياحة والعقار أهم القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمارات (80,8% من المجموع).

مساهمة موجبة للطلب الخارجي في النمو الاقتصادي الحقيقي

للسنة الثانية على التوالي، ساهمت التجارة الخارجية للسلع والخدمات بشكل إيجابي في نمو الناتج الداخلي الخام (+0,8 نقطة مقابل +0,5 نقطة سنة 2005). وتعزى هذه النتيجة إلى تسارع وتيرة نمو حجم صادرات السلع والخدمات بـ10,5% سنة 2006 متجاوزة بشكل كبير وتيرة تزايد الواردات (6,7%).

تطور مشجع لمبادلات السلع

موازاة مع دينامية النشاط الاقتصادي، بلغت واردات السلع 209,8 مليار درهم، بارتفاع بـ13,8%. وساهمت واردات سلع التجهيز التي تزايدت بـ21,4% بفضل تحسن الاستثمارات، بـ32,4 % في ارتفاع الواردات الإجمالية للسلع. كما ساهمت مشتريات أنصاف المواد التي ارتفعت بـ20,6% وخاصة الحديد والصلب والمواد الحديدية الأساسية ومواد البلاستيك التي صاحبت انتعاش نشاط البناء والأشغال العمومية بـ33,1% في نمو الواردات. وبلغت قيمة مشتريات مواد الاستهلاك 40,7 مليار درهم، مسجلة تزايدا بـ8,4%. وارتفعت فاتورة الطاقة بـ5,4 مليار درهم، أي 13,7% ممثلة 21,4% من الإجمالي المستورد وسجل السعر المتوسط للطن المستورد الواحد تزايدا بـ18,4%.

وعرف القطاع التصديري تطورا إيجابيا في مجمل مكوناته. فبرسم نهاية سنة 2006، بلغ إجمالي الصادرات 111,9 مليار درهم، أي بارتفاع بـ12,7%.

وهكذا، ارتفعت مبيعات قطاع الصناعات الغذائية بـ8,9 % وخاصة منتجات البحر (13,6%). كما ربح قطاع النسيج رهان تفعيل مخطط جديد للانطلاق عبر إيجاد منافذ جديدة، مدعما كذلك بإدخال نظام الحصص على المنتجات الصينية من طرف الاتحاد الأوروبي. وبذلك، تزايدت مبيعات الملابس الجاهزة بـ15,6%.

وسجلت مبيعات المكتب الشريف للفوسفاط تطورا إيجابيا، حيث ارتفعت صادرات الفوسفاط بـ10,6% وصادرات الحامض الفوسفوري والأسمدة بـ8,7%. كما تزايدت صادرات المكونات الإلكترونية بـ13,7% ومبيعات مواد التجهيز بـ41,6% لتبلغ على التوالي 6,2 و12 مليار درهم عند نهاية دجنبر 2006.

إطار 2 : تطورات الرصيد التجاري حسب أهم الشركاء التجاريين

قدر عجز الميزان التجاري بـ 95,3 مليار درهم، أي 16,6% من الناتج الداخلي الخام وارتفع معدل تغطية الصادرات للواردات بـ0,2 نقطة مسجلا 54% في 2006. وحسب التوزيع الجغرافي، مازال العجز التجاري كبيرا مع الاتحاد الأوروبي (25 عضوا)، بالرغم من تراجع العجز التجاري مع إسبانيا إلى 977 مليون درهم مقابل 1,6 مليار درهم سنة 2005 وتحسن الرصيد التجاري مع انجلترا بـ8% الذي استمر في تحقيق فائض بلغ 2,3 مليار درهم سنة 2006. وتدهور العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي بـ15,5% ليبلغ 28 مليار درهم.

وتفسر هذه النتيجة بتفاقم العجز التجاري مع فرنسا (3,7- مليار درهم، أي +2%) وإيطاليا (7,9- مليار درهم، أي +28,1%) وألمانيا (6,6- مليار درهم، أي +15,5%).

مبيان 15 : نسبة أهم الدول الأوربية من رصيد الميزان التجاري

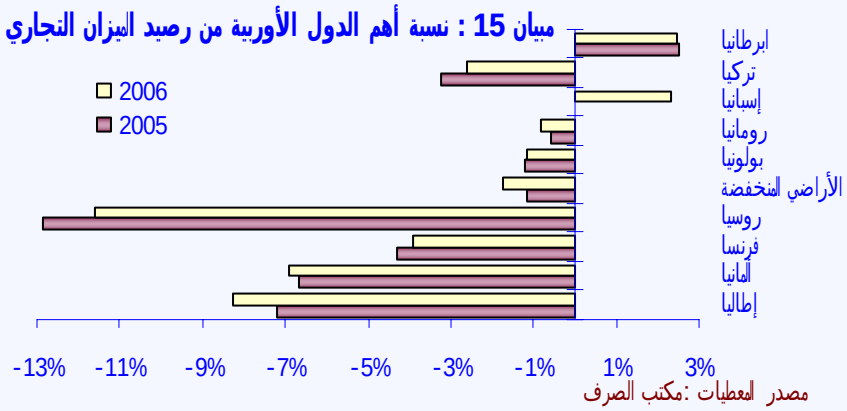

مصدر المعطيات :مكتب الصرف

وعلى مستوى باقي دول أوروبا، تم تسجيل تراجع العجز التجاري مع روسيا بـ31,6% ليهبط إلى 7,8 مليار درهم وتفاقمه مع تركيا بـ+57,9% ليصل إلى 4,4 مليار درهم. فقد ارتفعت الصادرات المغربية نحو تركيا بـ41,2% بوتيرة أقل من وتيرة واردات المغرب من تركيا (54,3%).

وقد عرف الرصيد التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية عجزا بـ7 مليارات درهم. وتعزى هذه الوضعية إلى التأثير المزدوج لكل من انخفاض صادرات المغرب نحو الولايات المتحدة بـ 17,2%لتصل إلى 2,1 مليار درهم (تضم أساسا الفوسفاط (40%) والملابس الجاهزة (10,3%)) وارتفاع واردات المغرب من هذا البلد بـ49,7% لتبلغ 9,1 مليار درهم وتشمل بالخصوص الطائرات (23,8%) والذرة (16,9%)).

أما المبادلات التجارية مع بلدان المغرب العربي، فقد أسفرت عن عجز بلغ 4,3 مليار درهم. فقد تراجع العجز التجاري مع تونس بـ40,8% ليصل إلى 392,9 مليون درهم. أما الميزان التجاري مع موريتانيا، فقد عرف فائضا بـ265,1 مليون درهم، أي بتزايد بـ31,8%. في حين، تدهور العجز التجاري مع الجزائر (3,5- مليار درهم، أي +29,1%) وليبيا (3, 629- مليون درهم، أي+37,2%).

مبيان 16 : نسبة أهم الدول غير الأوربية من رصيد الميزان التجاري

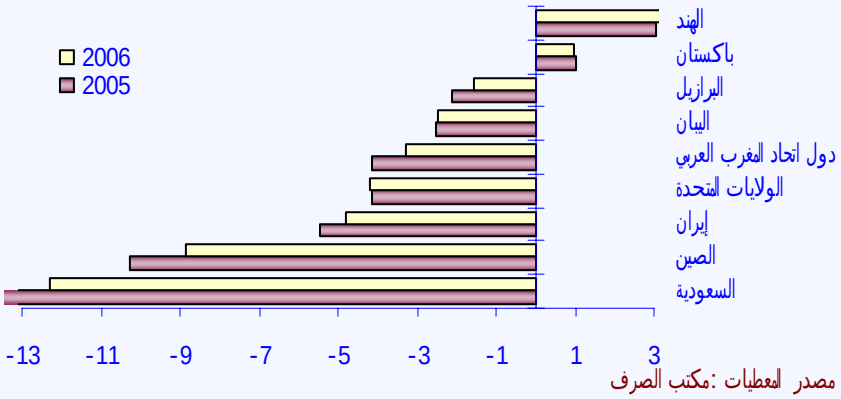

مصدر المعطيات :مكتب الصرف

أما المعاملات التجارية مع البلدان الموقعة لاتفاق أكادير، فقد عرف الميزان التجاري مع الأردن فائضا قدر بـ 168,7 مليون درهم ، أي بتزايد بـ71,2%. في حين، تفاقم العجز التجاري مع مصر بـ25% ليرتفع إلى 1,5 مليار درهم.

أما بخصوص أهم الشركاء التجاريين الآخرين للمغرب، فقد تفاقم العجز التجاري مع المملكة العربية السعودية (13,5- مليار درهم، أي +17,7%) والصين (10,1- مليار درهم، أي +16%). في حين، تراجع العجز التجاري مع باقي دول أمريكا خاصة كندا والبرازيل بفضل انتعاش مبيعات المغرب نحو هاذين البلدين. أما الميزان التجاري مع الهند، فقد حقق فائضا بلغ 3 مليار درهم، بارتفاع بـ16,5% نظرا للأداء الجيد للنشاط التصديري للقطاع المعدني.

تحسن فائض ميزان الخدمات

حقق ميزان الخدمات فائضا بلغ 47,1 مليار درهم (8,2% من الناتج الداخلي الخام)، أي بارتفاع بـ24,8% مقارنة مع سنة 2005. ويعزى هذا التطور إلى تزايد المداخيل السياحية بـ28,1% لتبلغ 52,5 مليار درهم (أي 9,1% من الناتج الداخلي الخام) متجاوزة للسنة الثانية على التوالي منذ 1999 مداخيل تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

ويفسر هذا التوجه أيضا بتحسن جزء من عائدات خدمات الاتصال بـ16,6% والتي بلغت 3,4 مليار درهم ومن جهة أخرى بارتفاع مداخيل الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات بـ10,1% (12,2 مليار درهم)، المتعلقة أساسا بإنتاج الأفلام الأجنبية بالمغرب وعمليات مراكز الاتصال (Centres d'appels) وتلك المرتبطة باستعمال التقنيات الحديثة للإعلام.

استمرار تحقيق فائض في الحساب الجاري للسنة السادسة على التوالي

أسفر رصيد العمليات الجارية للسنة السادسة على التوالي عن تحقيق فائض قدر بـ16,3 مليار درهم (أي 2,8% من الناتج الداخلي الخام)، بارتفاع بـ62,9% مقارنة مع سنة 2005. فقد تم تعويض العجز التجاري بالتطور الإيجابي للخدمات (دون احتساب عوامل الإنتاج) والتحويلات الجارية.

كما حققت التحويلات الجارية سنة 2006 فائضا قدر بـ55,5 مليار درهم، بارتفاع بـ16,3% بفضل تعزيز التحويلات الجارية الخاصة ومنها على وجه الخصوص تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج. حيث بلغت هذه الأخيرة سنة 2006 ما يناهز 47,9 مليار درهم (8,3% من الناتج الداخلي الخام)، أي بارتفاع بـ17,5% مقارنة مع سنة 2005.

لقد عرف رصيد الدخل عجزا سنة 2006 بلغ 3,7 مليار درهم مقابل 2,7 مليار درهم سنة 2005 بسبب ارتفاع النفقات برسم دخل الاستثمارات الخاصة بـ20,7% لتبلغ 6 مليارات درهم، ارتباطا بارتفاع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب.

في حين، تم التخفيف من هذه الوضعية بفائض رصيد دخل الاستثمارات والاقتراضات العمومية (+1,7 مليار درهم) الناجم من جهة عن ارتفاع موارد التوظيفات العمومية في الخارج بـ14,9% لتبلغ 5,9 مليار درهم نتيجة تعزيز الموجودات الخارجية وارتفاع معدلات الفائدة في السوق الدولية ومن جهة أخرى عن تزايد أعباء فوائد الدين العمومي الخارجي بـ8,2% لتبلغ 4,3 مليار درهم مقابل 4 مليارات درهم سنة 2005.

تعزيز الوضعية الخارجية

تميزت الوضعية الخارجية الإجمالية بتعزيز الموجودات الخارجية الصافية بـ25 مليار درهم لتبلغ 190,8 مليار درهم وتحقيق فائض في حساب العمليات المالية قدر بـ 12,3 مليار درهم سنة 2006. كما حققت العمليات المالية الخاصة فائضا في حدود 10,5 مليار درهم بفضل الأداء الجيد للمداخيل المتعلقة بالاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة التي بلغت 29,3 مليار درهم (5,1% من الناتج الداخلي الخام)، أي بارتفاع بـ3,4% مقارنة مع سنة 2005.

وحققت أيضا العمليات المالية للقطاع العمومي فائضا قدر بـ1,8 مليار درهم بعد عجز بلغ 1,7 مليار درهم خلال السنة السابقة. وقد نتجت هذه الوضعية عن التأثير المزدوج لكل من ارتفاع الاقتراضات الخارجية للقطاع العمومي بـ8,7% لتصل إلى 16,1 مليار درهم وتقلص تسديدات الدين الأساسي بـ13,4% لتبلغ 14,3 مليار درهم.

2.2. تمويل الاقتصاد

لقد عرف القطاع المالي تحولا مهم يهدف أساسا إلى عصرنة القطاع وتطويره حتى يصبح أداة فعالة لتعبئة وتوجيه الادخار نحو تمويل الاستثمارات. وذلك من أجل ضمان نمو قوي ومستدام يتماشى وطموحات المغرب فيما يخص خلق الثروات وخفض البطالة ومحاربة الفقر .

وقد تميزت إصلاحات القطاع خصوصا بعمقها سواء على مستوى سبل تمويل الخزينة العامة أو الرفع من صلابة وأمن ونجاعة النظام البنكي وكذا تعزيز طابعه التنافسي أو على مستوى سوق الرساميل عن طريق وضع إطار قانوني عصري يهدف إلى شفافية ونزاهة السوق وكذا إلى تنوع وتوفير المنتجات المالية.

وبالرغم من هذه الإصلاحات، تجب الإشارة إلى أن حجم الادخار الطويل الأمد يبقى دون التطلعات كونه غير كاف لتمويل الاستثمارات المنتجة، حيث لم يصل بعد التمويل المباشر لأسواق السندات دون احتساب عمليات الخوصصة إلى المستوى المطلوب.

1.2.2. ظروف تمويل ملائمة في ظل وفرة السيولة

استفاد النشاط الاقتصادي سنة 2006 من التطور الإيجابي لظروف التمويل حيث فاقت الموجودات الخارجية انتشار النقد المتداول وتحسن الوضعية الصافية للخزينة العامة، الشيء الذي ساهم في ارتفاع فائض سيولة النظام البنكي والذي وصل في معدله اليومي إلى 6,8 مليار درهم بدل 3,1 مليار سنة 2005 .

وحسب بنك المغرب فإن الوضعية البنيوية لسيولة البنوك، والمحسوبة على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع، بلغت 44,7 مليار درهم عوض 35,6 مليار درهم سنة 2005. كما بلغ المستوى المتوسط للاحتياط النقدي 39 مليار درهم ليمثل16,5 % من الودائع تحت الطلب، وبالتالي فإن فائض سيولة البنوك بلغ 5,7 مليار درهم مقابل 1,2 مليار سنة 2005.

ومن أجل ضبط السوق النقدية، وأمام مخاطر التضخم نتيجة تراكم الموجودات السائلة من طرف الفاعلين الاقتصاديين لمواجهة تكاليف الطاقة وارتفاع الضريبة على القيمة المضافة، فضل بنك المغرب خلال شهر أبريل 2006 اعتماد تقنية سحب السيولة لمدة 7 أيام عن طريق طلبات العروض بسعر 2,5%. وأمام تزايد مخاطر التضخم الذي وصل إلى 3,3% نتيجة انتعاش الطلب الكلي وارتفاع الموجودات المخصصة لانجاز المعاملات، الناجم عن الارتفاع في المجمع النقدي M3، رفع بنك المغرب خلال شهر دجنبر سعر فائدة سحب السيولة بـ 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,75 %.

وإجمالا، تمكن البنك المركزي من امتصاص 3,8 مليار درهم كمعدل أسبوعي بواسطة سحب السيولة لمدة 7 أيـــام بسعر فائدة 2,5% و 2 مليار درهـــم كمتوسط يومي عن طريق تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة بسعر فائدة 2,25%.

وقد ترتب عن هذه الوضعية ارتفاع طفيف لأسعار الفائدة للأجل القصير، بينما حافظت باقي الأسعار على منحى انخفاضي. وهكذا تراوح المعدل اليومي لسعر الفائدة بين البنوك ما بين 2,19% وما يزيد عن السعر الأقصى لتدخلات بنك المغرب(4,25 %) ليبلغ 4,37%. غير أن هذه المعدلات بلغت في متوسطها السنوي 2,58% سنة 2006 مقابل 2,78 % سنة 2005 .

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع البنكية، فقد سجلت ارتفاعا تراوح مابين 17 نقطة أساس بالنسبة للحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني والودائع لـ6 و 12 شهرا لتصل على التوالي إلى 1,68% و 3,67 % و25 نقطة أساس بالنسبة للحسابات على الدفاتر لدى البنوك التي وصلت إلى 2,53% . وبالنسبة لسندات الخزينة لأجل سنتين أو أقل، فقد ارتفع سعر الفائدة المتعلق بالسندات لمدة 26 أسبوعا بـ14 نقطة أساس. بالمقابل سجلت أسعار الفائدة على سندات المدى الطويل تراجعا مهما خصوصا بالنسبة لإصدارات 30 سنة ، مما أدى إلى استواء منحنى أسعار الفائدة.

ولم يؤثر ارتفاع أسعار فوائد المدى القصير على أسعار الفائدة المدينة المطبقة من طرف البنوك و التي استمرت في التراجع. فقد بلغت الكلفة المتوسطة للقروض البنكية 7,08 % سنة 2006 بدل 7,59% سنة 2005 و 7,86 % سنة 2004. كما بلغ متوسط كلفة القروض الممنوحة من طرف شركات التمويل 11,53 % مقابل 11,63 % سنة 2005 .

2.2.2. تدفقات الادخار الطويل الأمد دون المستوى المنشود

بلغ الادخار الوطني الخام 198,3 مليار درهم، بارتفاع قدره 18 % بعد أن كان 10,4 % سنة 2005، ممثلا بذلك 35,5 % من الناتج الداخلي الخام ومغطيا 109 % من مجموع الاستثمارات مقابل 106,3 % سنة 2005.

بالموازاة مع ذلك، عرفت تدفقات الادخار المالي بعض الركود حيث بلغت 108,7 مليار درهم سنة 2006 وهو قريب نسبيا من مبلغ 108,4 مليار درهم المسجل سنـة 2005، في حين أن حصته من الادخار الوطني تراجعت من 65 % إلى 55 % . كما طرأت تغييرات مهمة على مستوى بنيته وذلك لفائدة الموجودات السائلة وتوظيفات المدى القصير والتي هيمنت سنة 2006 على 68,3 % من الادخار المالي مقابل 52,1% سنة 2005 ، مسجلة بذلك تزايدا قدره 74,3 مليار درهم بدل 56,5 مليار سنة 2005.

مبيان 17 : بنيـــة الإدخار المالي

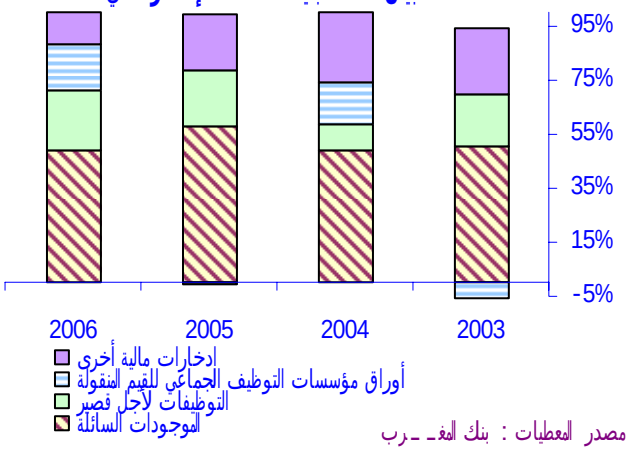

مصدر المعطيات : بنك المغـرب

بالإضافة إلى ذلك، تزايد حجم سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بـ 18 مليار درهم في الوقت الذي لوحظ فيه انخفاض توظيفات المدى المتوسط بـ 510 مليون درهم .

أما فيما يخص الادخار الطويل الأمد، فقد ارتفع الادخار المؤسساتي بـ 12,1 مليار درهم، أي بوتيرة اقل مقارنة مع السنة الماضية (+14 مليار درهم)، وذلك ارتباطا بتراجع وتيرة ارتفاع الاحتياطات التقنية لمؤسسات التقاعد والاحتياط الاجتماعي من 10,4 مليار درهم سنة 2005 إلى 5,4 مليار سنة 2006. في المقابل ارتفعت الاحتياطات التقنية لشركات التأمين من 3,6 مليار درهم سنة 2005 إلى 6,7 مليار درهم سنة 2006 .

وسجلت تدفقات الاكتتاب في سندات الشركات تراجعا ملموسا مقارنة مع السنة الفارطة حيث انتقلت من 36,4 الى 13,8 مليار درهم سنة 2006 . ويعزى هذا الانخفاض إلى تقليص إجمالي المساهمات في الرأسمال الذي بلغ 23,9 مليار درهم سنة 2006 عوض 41,5 مليار درهم سنة 2005 التي شهدت الرفع من رأسمال إحدى الشركات التابعة لمجموعة "فيفندي" بقيمة 18 مليار درهم. وقد شملت هذه التدفقات 13.863 شركة مقابل 11.425 سنة 2005. كما أن عدد الشركات الجديدة التي تم إحداثها وصل إلى 11.101 وحدة.

3.2.2. التزايد الملحوظ لتمويلات شركات القروض

مواكبة مع الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي وفي سياق تميز بانخفاض ملموس لأسعار الفائدة، بلغت تمويلات شركات القروض 351,6 مليار درهم، أي 61,1 % من الناتج الداخلي الخام، مسجلة بذلك زيادة قدرها 16,4% بعد 12,8% سنة 2005.

خص هذا التطور كلا من القروض البنكية (85,1% من مجموع القروض) وقروض شركات التمويل التي سجلت كل منهما ارتفاعا يقارب 17% مقابل 12,5 % و10,8 % على التوالي سنة 2005. واستمرت سلفات جمعيات القروض الصغرى في الارتفاع، خاصة بعد رفع المبلغ الأقصى للقروض من 30.000 إلى 50.000 درهم ، مسجلة بذلك مبلغ 3,5 مليار درهم أي ما يمثل ضعف إنجازات 2005.

وهكذا، بلغت القروض المقدمة من طرف البنوك سنة 2006 حوالي 327,3 مليار درهم مقابل 278,1 مليار درهم سنة 2005 أي ما يعادل 56,9 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2006 مقابل 53,2 % سنة 2005. وبذلك تزايدت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف البنوك بما يفوق 49 مليار درهم سنة 2006 وبـ57 مليار درهم دون احتساب الديون المعلقة الأداء. ويعزى ذلك إلى ارتفاع القروض العقارية وقروض الاستهلاك وكذا قروض التجهيز بـ 28,2% و24,4% و21,8% على التوالي سنة 2006 مقابل 24,7% و12,5% و15% سنة 2005 .

تقوية قروض التجهيز والعقار

ارتفعت قروض التجهيز بـ 21,8% سنة 2006 مقابل 15% سنة 2005. وقد ارتفعت حصتها من مجموع القروض المقدمة من طرف البنوك من 23,4% سنة 2005 الى 24,2 % سنة 2006. كما بلغت قروض الخزينة 97,8 مليار درهم مسجلتا بذالك ارتفاعا قدره 24,9% مقابل 16,4% سنة 2005، ممثلة بذلك حصة 30% من مجموع القروض الموزعة مقابل 28,2 % خلال السنة السابقة. و ترتبط هذه الدينامية لقروض الخزينة بتسارع النشاط الاقتصادي غير الفلاحي الذي أدى إلى ارتفاع حاجيات الشركات من رأس المال الجاري.

وموازاة مع ذلك، مثلت القروض العقارية 22,4% من مجموع القروض الموزعة مقابل 20,6% سنة 2005 . ويعزى ارتفاع قروض السكن إلى عدة عوامل، خاصة منها تراجع أسعار الفائدة (1,2% كسعر حقيقي). وقد تعزز هذا الارتفاع، المدعم في البداية بزيادة الطلب، بتخفيف ملموس لشروط عرض البنوك الذي ترجم بالزيادة في مدة القرض (التي قد تتعدى 20 سنة) وتقليص الإلزامات المتعلقة بالإسهامات الخاصة وبمضاعفة الصيغ المقترحة على صعيد معدلات الفائدة.

ومن جهة أخرى، يعزى ارتفاع قروض الاستهلاك إلى تنوع العروض البنكية وارتفاع الطلب الناتج عن انخفاض نسبة البطالة وتحسن القدرة الشرائية للأسر وتزايد عرض المنتجات ذات التركيبة التقنية العالية التي شجعت على استهلاك السلع الدائمة.

تطهير واضح لحصيلات البنوك وتحسن ملموس للقروض على المدى الطويل

أدى تحسن عملية تدبير المخاطر إلى انخفاض ملموس للديون المعلقة الأداء التي تمثل 10,9% سنة 2006 من محفظة قروض الأبناك و 7,4% دون اعتبار البنوك العمومية المتخصصة مقابل 15,7% و9,4% سنة 2005 على التوالي.

وإضافة إلى ذلك، عرفت تركيبة الوساطة البنكية ارتفاعا للقروض على المدى المتوسط والطويل من 43% سنة 2005 إلى 47% في نهاية سنة 2006، وذلك بفضل تقوية حصة القروض على المدى الطويل والتي ارتفعت في ظرف سنة واحدة من 21,5% إلى 25,8% سنة 2006. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع قروض السكن والتجهيز الناجم عن انخفاض أسعار الفائدة، حيث تراوحت الأسعار المطبقة على قروض السكن والإنعاش العقاري بين 6% و8% فيما يخص 50% من هذه القروض وما فوق 8% بالنسبة لحوالي 30% منها.

4.2.2. التمويل المباشر للاقتصاد

اللجوء المتزايد للشركات لسوق البورصة

تميزت سنة 2006، بالموازاة مع التوسع النسبي لتمويلات الاقتصاد من طرف مؤسسات القروض، بتزايد ملحوظ للنشاط بالسوق الأولية. فقد بلغ حجم الإصدارات عبر الطلب العمومي للادخار ببورصة الدار البيضاء 8,8 مليار درهم أي بزيادة قدرها 5,4 مليار درهم (+159%) بالنسبة لسنة 2005 . وخص هذا الارتفاع كلا من إصدارات سندات الرأسمال والإصدارات بقسم الاقتراض.

وشكلت إصدارات سندات الرأسمال ما مجموعه 2,7 مليار درهم، خصت 2,4 مليار درهم منها الزيادات في رأس المال بالاكتتابات النقدية مقابل 1,2 مليار درهم سنة 2005 و 521 مليون درهم سنة 2004. وقد استفاد القطاع البنكي أساسا من هذه الاكتتابات بنسبة 79%، خاصة وأن القرض العقاري والسياحي قام في إطار إعادة هيكلته بزيادة في رأس المال بـ1,85 مليار درهم. كما استفاد قطاع السياحة بحوالي 11% من هذه الاكتتابات وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ6% والتقنيات الحديثة للإعلام بـ3%.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفع حجم إصدار سندات الاقتراض من طرف الشركات المسجلة بالبورصة بـ1,2 مليار درهم سنة 2006. وبلغت قيمة الاقتراض سنة 2006 ما مجموعه 2,9 مليار درهم مقابل 1,8 مليار درهم سنة 2005. وقد نتج ذلك عن إطلاق أربعة إصدارات خلال سنة 2006. وقد بلغت قيمة هذه الإصدارات ما بين 25 مليون درهم و1,5 مليار درهم بفوارق متوسطة وصلت إلى 66 نقطة أساس سنة 2006 مقابل 54 نقطة أساس سنة 2005.

وباحتساب الشركات غير المسعرة في البورصة، بلغت سندات الاقتراض سنة 2006 ما يساوي 4,1 مليار درهم بزيادة تقارب 30%. وقد قامت شركة "أونا" بإصدارين بحجم إجمالي بلغ 2,5 مليار درهم منها 1,5 مليار بسعر فائدة 5,45% لمدة 10 سنوات ومليار واحد بسعر فائدة 4,27% لمدة 5 سنوات. وبلغ حجم إصدار سندات المكتب الوطني للسكك الحديدية 1,3 مليار درهم لمدة 15 سنة منها 800 مليون درهم بسعر فائدة 4,25% والباقي تضمنه الدولة بفائدة 3,70%. في حين بقيت إصدارات أوراق الخزينة ضعيفة.

دور غير كافي للسوق المالية

على المستوي الماكرو اقتصادي، يتبين تحسن نسبة إصدارات السندات في التكوين الخام للرأسمال الثابت من سنة لأخرى لتمثل 7% مقابل 2,9% سنة 2005، فيما ارتفعت نسبة هذه الإصدارات من الادخار الوطني الخام من 2,6% سنة 2005 إلى 6,1% سنة 2006. وعلى الرغم من ذلك، تبقى دينامية السوق المالية غير كافية لتعبئة وتوجيه الادخار نحو توظيفات الأمد الطويل، حيث تمت 78% من تدفقات التمويل المعبئة من طرف الشركات بواسطة إصدار السندات خارج سوق البورصة. غير أن الزيادات النقدية في رأس المال مثلت 18,6% من تدفقات تمويل الشركات عن طريق إصدار السندات مقابل 3,4% في المتوسط خلال الفترة 2001- 2005.

إنجازات مهمة لرأسمال الاستثمار

نظرا لأهميته في تحسين الإنتاجية وتدعيم النمو الاقتصادي، أصبح تطور سوق رأسمال المخاطرة يشكل محور اهتمام السلطات العمومية فيما يخص تقوية دور القطاع المالي وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد . فمنذ دخول القانون رقم 41-05 الخاص برأسمال المخاطرة حيز التطبيق، عرف القطاع تطورا ملحوظا تمثل في خلق 6 صناديق جديدة سنة 2006 مقابل 11 صندوقا في الفترة 1992-2005، مما يرفع مجموع عدد هذه الصناديق إلى 17. وبالرغم من أن هذا العدد يبقى أقل منه في الدول المنافسة أو ذات نفس مستوى النمو، فان الدينامية المعتمدة سمحت بتعبئة 2.458 مليون درهم ليصل مجموع المبالغ المعبئة 4.469 مليون درهم في نهاية 2006 ومبلغ الاستثمار ما يناهز 1.536 مليون درهم، أي 34% من المبالغ المعبئة.

ومع ذلك، تبقى حصة رأسمال المخاطرة في الاستثمار ضعيفة رغم التقدم المتحقق: 0,2 % (239 مليون درهم من الاستثمار، أي 10% من المبالغ المعبئة). ويفسر هذا الرقم بشكل كبير بالتجربة القصيرة لرأسمال المخاطرة بالمغرب.

3. الأسس البنيوية للنمو الاقتصادي

إن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعال لتقليص الفقر يرتكز أساسا على دعم الاستثمار وتحسين جودته وزيادة التشغيل ورفع الإنتاجية. وبذلك يتعين على الاقتصاد الوطني تعزيز ورفع النمو الاقتصادي لسد العجز الاجتماعي.

فقد ترجم تحديث السوق المالية وتطويرها مع تعزيز تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وتطهير المالية العمومية بتحسن في الادخار الخارجي والداخلي، حيث استفاد الاقتصاد الوطني من ادخار كاف بل وأكبر من مجهود الاستثمار. غير أنه يتعين رفع قدرة الاقتصاد على تسريع وتيرة الاستثمار بالنظر إلى ضرورة تنويع الإنتاج..

وتشكل جهود الاستثمار ونشاط المقاولات أساس التنويع الإنتاجي الضروري للتحول البنيوي للاقتصاد. إضافة إلى ذلك، وباعتبار المجال الضيق للميزانية والإمكانيات المحدودة للتشغيل في القطاع العمومي، فقد أصبح تطوير القطاع الخاص والجهاز الإنتاجي وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة ضروريا من أجل زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة.

كما تم بذل الجهود أيضا من أجل الزيادة في الإنتاجية في مجال التعليم وتحسين الحكامة. ومن شأن هذه العوامل تسريع الطلب الداخلي وبالتالي بلوغ معدل للنمو الاقتصادي قادر على رفع تحدي التشغيل.

1.3. تحفيز الاستثمار وتطوير القطاع الخاص

يستدعي الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني والمنافسة المحتدمة التي يواجهها بذل المزيد من الجهود المتواصلة لتحديث وتأهيل محيط الاستثمار الذي يعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي والتنمية سواء على المستوى الهيكلي أو القطاعي أو المؤسساتي.

1.1.3. تحسن مناخ الأعمال

لقد إستدعى توفيرمناخ إيجابي لتحفيز الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية إلى تسريع تطبيق مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية.

إصلاح الإطار القانوني للأعمال

لقد تم تحقيق إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة لتحسين الإطار القانوني للأعمال في اتجاه تحريره وتحديثه.

وبذلك، تمت المصادقة على عدة نصوص قانونية تنص أساسا على مراجعة قانون الشركات ووضع مدونة جديدة للتجارة تهدف إلى عصرنة المعاملات التجارية وتبني قانون حول مجموعات النفع الاقتصادي وقانون المنافسة وحرية الأسعار. ومن جهتها، تعززت حماية الملكية الصناعية والفكرية بالمصادقة على قانون حول الملكية الصناعية ومراجعة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ونفس الشيء بالنسبة لقانون الشغل الذي كان في مركز الاهتمامات للسلطات العمومية بفضل تبني المدونة الجديدة للشغل سنة 2003.

ومن جهة أخرى، تعزز الدور الاقتصادي للنظام القضائي عن طريق إنشاء المحاكم التجارية. وتستمر هذه الجهود حاليا بتبني مجموعة من التدابير تهدف إلى إعادة تنظيم المحاكم (خاصة التجارية منها) وتجديد أساليب تسييرها وتعزيز رقابتها وتحديث البنيات اللوجستيكية خاصة على مستوى السجل التجاري.

وفي مجال التحكيم، تمت المصادقة على القانون المتعلق بالتحكيم الدولي الذي وسع مجال تطبيقه على الخلافات المالية وعلى المقاولات والمؤسسات العمومية.

تجديد الإطار المؤسساتي للاستثمار

ترجمت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية على المستوى المؤسساتي بخلق اللجنة الوزارية للاستثمارات. وتتكلف هذه اللجنة التابعة للوزير الأول بحل المشاكل التي تعيق تحقيق المشاريع الضخمة للاستثمارات واعتماد اتفاقيات وعقود الاستثمار وتفعيل الإجراءات لتحسين محيط الاستثمارات.

وتتجلى حصيلة هذه اللجنة خلال الفترة 2002-2007 في 316 مشروع استثماري وهو ما يعادل مبلغ 174 مليار درهم وخلق 109.784 منصب شغل مباشر.

ومن جهة أخرى، تم خلق مراكز جهوية للاستثمار تضم شباكين: شباك للمساعدة على خلق المقاولة وشباك لمساعدة المستثمرين. فمنذ خلق هذه المراكز إلى غاية نهاية سنة 2005 سمح تدخل الشباك الأول من منح 54.164 شهادة سلبية وإنشاء 32.971 مقاولة خاصة في قطاع الخدمات والتجارة. أما ملفات الاستثمار التي تم قبولها من طرف الشباك الثاني، فقد ارتفع عددها إلى 13.836 ملف بمبلغ استثماري وصل إلى ما يناهز 175 مليار درهم.

وفي نفس السياق، ومن أجل تبسيط أكبر للمساطر المرتبطة بالاستثمار، تم إعداد دليل موحد للمساطر المرتبطة بالاستثمار لجميع المراكز الجهوية للاستثمار ولشركائهم الإداريين سنة 2006. ويهدف هذا الدليل إلى تحديد المعايير وتوحيد الخدمات المقدمة للمستثمرين.

كما تم خلق لجنة وطنية للمساطر المرتبطة بالاستثمار (CNPI) من شأنه تسهيل التعاون بين مختلف الإدارات المعنية من أجل تعزيز شفافية الإجراءات الخاصة بالاستثمار على الصعيد الوطني والجهوي.

2.1.3. تقوية الاستثمار في البنيات التحتية كمحرك لتنمية القطاع الخاص

وعيا منها بالرهانات التي تطرحها المنافسة المحتدمة للمحيط الحالي، اعتمدت السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة سياسة إرادية تهدف إلى تزويد البلد ببنية تحتية ملائمة على المستوى الكمي والكيفي.

أهمية جهود الاستثمار العمومي في مجال البنيات التحتية

ارتفع المبلغ التراكمي لنفقات الاستثمار الخامة المعتمدة من طرف المكونات الثلاث للقطاع العمومي إلى 79,5 مليار درهم سنة 2006. وأخذا بعين الاعتبار التحويلات بين هذه المكونات والتي تبلغ 17,6 مليار درهم، يصل المبلغ الصافي للاستثمارات في القطاع العمومي 61,9 مليار درهم سنة 2006 مقابل 55,1 مليار درهم سنة 2005.

ونسبة إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت، تصل مساهمة نفقات استثمار القطاع العمومي إلى 36,8% سنة 2005 و37,5% سنة 2006. ويترجم ذلك دور القطاع العمومي في الجهود المبذولة لتحسين النمو الاقتصادي والتنمية في المغرب.

وقد تدعم مجهود الاستثمار العمومي في مجال البنيات التحتية بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت التزامات الصندوق 1,3 مليار درهم سنة 2006 وتتركز أساسا في هذا المجال بمبلغ 1,2 مليار درهم.

ويصل حجم المبلغ المتراكم للالتزامات منذ خلق الصندوق إلى ما يناهز 18 مليار درهم بمساهمة بـ11,3 مليار درهم في مجال البنيات التحتية الكبيرة. وقد ساعد هذا الغلاف المالي الذي يمثل 63% من التزامات الصندوق في تمويل معظم المشاريع الكبرى ومنها الموانئ والطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية وتهيئة الأراضي المسقية والغابات وكذا والتهيئات الحضرية الكبرى. وتشكل حصة مشاريع تطوير البنيات التحتية المتعلقة بقطاع النقل الطرقي والسككي والبحري 86% من مجموع هذا الغلاف المالي.

الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل إدماج أكبر للقطاع الخاص في إنجاز البنيات الأساسية الكبرى

سجلت السنوات الأخيرة قطيعة إيجابية مع استراتيجية المغرب في ميدان البنيات التحتية. فقد تم إطلاق مشاريع ضخمة بمبلغ يفوق 60 مليار درهم بفضل ميكانزمات جديدة للتمويل التي تستلزم مشاركة للقطاع العمومي بتمويله الذاتي المحدود ولكن بأثر مضاعف كبير.

ففي الفترة 2006-2010، أسفرت مساهمة الميزانية العمومية للدولة بـ320 مليون درهم عن استثمار متوسط سنوي في حدود 4 مليار درهم بفضل تمويل المنظمات الدولية المانحة مثل البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأفريقي للتنمية والممولين العرب وكذا المساهمة الفعلية لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في رفع رأسمال شركة الطرق السيارة للمغرب.

وفي نفس السياق، تم الشروع في المرحلة الأولى للمركب الكبير لميناء طنجة المتوسطي في يوليوز 2007. فقد شكل النجاح الكبير للمشروع الذي تميز بإشراك واسع لمختلف الفاعلين الخواص الوطنيين (الشركة المغربية للملاحة "كوماناف" و"أكوا" والبنك المغربي للتجارة الخارجية،...) والدوليين (Bouygues, Maersk, Eurogate-Contship...) مع اختيار هيئة القيادة والتنسيق (TMSA) كمثال نموذجي للتخطيط لمشاريع كبرى جديدة للبنيات التحتية.

ومن جهة أخرى، تطلب مشروع تهيئة وتأهيل ضفة واد أبي رقراق مبلغا إجماليا قدر في 10 مليار درهم، منه 3,3 مليار درهم مول من طرف ميزانية الدولة (1,25 مليار درهم) والجماعات المحلية (مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني (مليار درهم). أما الباقي فتتقاسمه المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة وذوي الامتياز في المشاريع.

كما عرف المشروع أيضا توافد عدة مستثمرين كبار كمجموعة "إعمار" و"دبي هولدينغ" التي ستستثمر 5,1 مليار درهم لإنجاز مشاريع سياحية على ضفاف واد أبي رقراق.

3.1.3. تعزيز مساهمة الثروة العقارية للدولة

لقد تم نهج سياسة إرادية للثروة العقارية للدولة من طرف السلطات العمومية من أجل إنعاش الاستثمار.

وهكذا، استفاد القطاع السياحي من وعاء عقاري في حدود 4.823 هكتار ممنوحة لمتخلف المتعاملين العموميين والخواص من أجل تفعيل المخطط الأزرق وإنجاز المناطق والوحدات السياحية.

كما استفاد القطاع الصناعي من تخصيص 1.239 هكتار للقيام بالبنيات التحتية للاستقبال. إضافة إلى ذلك، تم منح 533 هكتار من أجل إنجاز عدة مناطق صناعية في مختلف جهات المملكة لصالح المهيئين العموميين.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، فضلت الدولة الشراكة مع القطاع الخاص على الأراضي المخزنية التي تسيرها شركتي "صوديا" و"صوجيطا" عن طريق إبرام 156 تعاقدا حول كراء حوالي 40.000 هكتار وتوقع كراء 40.000 هكتار أخرى.

أما قطاع السكن، فقد استفاد من 7.656 هكتار مخصص لإنعاش السكن الاجتماعي ومن 3.400 هكتار من أراضي صوديا وصوجيطا التي وضعت رهن إشارة الهيئات العمومية للسكن من أجل مواكبة برنامج بناء مدن جديدة (تامسنا وتامنصورت).

4.1.3. الجهاز الإنتاجي : نموذج المقاولات المتوسطة والصغرى والمقاولات الصغيرة

يولى الاهتمام بالخصوص إلى المقاولات المتوسطة والصغرى والمقاولات الصغيرة التي لازالت تعرف مشاكل عديدة وحيث لا تزال الجهود ضرورية لتمويل ودعم تطويرها.

1.4.1.3. المقاولات الصغرى والمتوسطة في محور استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بالنظر إلى قدرتها على خلق الثروة ومناصب الشغل، تتواجد المقاولة الصغرى والمتوسطة في قلب استراتيجيات التنمية.

وتشكل المقاولات الصغرى والمتوسطة حوالي 95% من النسيج المقاولاتي الوطني. وحيث أنها تمثل المقاولات الأكثر عددا، فهي تساهم بـ 46% في التشغيل و28% في الناتج الداخلي الخام. وهي حاضرة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي المغربي (الصناعة، الصناعة التقليدية، البناء والأشغال العمومية، التجارة، السياحة، التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل، النقل، الخدمات المالية...).

على مستوى القطاع الصناعي بالخصوص، يطلعنا تحليل إحصائيات وزارة الصناعة على حصة المقاولة الصناعية الصغرى والمتوسطة في إجمالي الصناعات التحويلية.

وفي مجال التشغيل خصوصا، تشكل المقاولة الصغرى والمتوسطة 45% من مناصب الشغل بالقطاع الصناعي. ويأتي فرع النسيج والألبسة في المركز الأول متبوعا بالصناعات الكيماوية والشبه كيماوية والصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والحديدية والصناعات الكهربائية والالكترونية.

مبيان 18 : توزيع مناصب الشغل المحدثة من طرف المقاولات الصغرى و المتوسطة حسب فروع النشاط

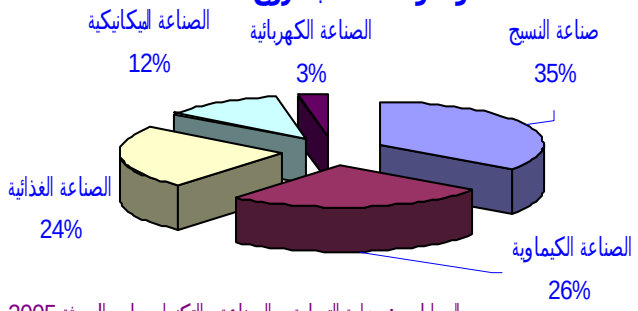

مصدر المعطيات : وزارة التجارة و الصناعة والتكنولوجيات الحديثة 2005

وفي قطاع الصناعة التقليدية، تسود المقاولة الصغرى والمتوسطة أكثر في الصيد البحري واستغلال الغابات وتربية المواشي وخصوصا في المهن التقليدية ذات القيمة المضافة الثقافية والاجتماعية المرتفعة. وتسجل المقاولة الصغرى والمتوسطة أيضا حضورا مهما في مجال البناء والأشغال العمومية، دون احتساب إنتاج مواد البناء (صناعة الصلب، صناعة الإسمنت، صناعة القنوات).

وفي قطاع الخدمات، وخصوصا السياحة التي تشغل حوالي 600.000 شخص، تشكل المقاولة الصغرى والمتوسطة أداة مهمة لإنعاش الفندقة والمطاعم ووكالات الأسفار. إضافة إلى ذلك، أدت التحولات الكبيرة المرتبطة بتقنيات الإعلام والتي عرفها قطاع الاتصالات موازاة مع خوصصته، إلى ظهور مقاولات صغرى ومتوسطة جديدة على مستوى خدمات الأنترنت والمخادع الهاتفية والهاتف الخلوي والمجال السمعي-المرئي والالتقاط عبر الأقمار الصناعية...

وسجلت المقاولة الصغرى والمتوسطة أيضا حضورا أكثر أهمية في مجال النقل الحضري والنقل ما بين المدن ونقل السلع وذلك إثر حركة الخوصصة والتحرير التي انطلقت بالقطاع. كما أدى إصلاح السوق المالية وتنشيط البورصة إلى خلق مقاولات صغرى ومتوسطة جديدة، كوسطاء البورصة وشركات قروض الاستهلاك ووسطاء التأمين...

بالرغم من أهمية عددها، تظل المساهمة السوسيو-اقتصادية للمقاولات الصغرى والمتوسطة دون الإمكانيات التي يمكن لهذا الصنف من المقاولات تثمينها. فلازالت الكثير من الإكراهات تحول دون إنعاش هذه المقاولات بسبب هشاشة بنياتها ونمط حكامتها وضعف إمكانياتها البشرية والتقنية والمالية. وهذا ما يترجم بضعف أدائها وتراجع تنافسيتها ومعدل تصفيتها المرتفع.

وفي هذا الصدد، ولمواجهة تحديات انفتاح الاقتصاد الوطني، يتعين تعزيز دور المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل جعلها محركا لنمو اقتصادي مستدام خلاق لمناصب الشغل. وبالتالي، من الضروري توحيد جهود السلطات العمومية في مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة (الإصلاحات والإطار القانوني،...) وكذا جهود هذه المقاولات لتأهيلها وكسب قدرات تنافسية تسمح لها بمجابهة المنافسة داخليا وخارجيا.

➢ سياسة الدعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة

باعتبارها قطبا للنمو المستدام ومدرة لمناصب الشغل، حظيت المقاولات الصغرى والمتوسطة بدعم السلطات العمومية وذلك على مستويات متعددة. وتمحورت هذه المجهودات حول وضع ترسانة من النصوص القانونية وبنيات الاستقبال وتحفيزات مالية تهدف إلى مساندة مجهودات إعادة الهيكلة ومواكبة المقاولات لضمان تأقلمها مع المعطيات الجديدة للسوق وتحسين أدائها التجاري والتدبيري.

يشكل ميثاق المقاولة الصغرى والمتوسطة، المنصوص عليه في قانون 53-00، والمنشور بتاريخ 23 يوليوز 2002، الإطار المرجعي للعمل الذي تقوم به الدولة، بشراكة مع الفاعلين الخواص، لتوفير الدعم الضروري للمقاولات الصغرى والمتوسطة سواء على مستوى التمويل والتكوين أو على مستوى البنيات التحتية للمقاولة والتحفيزات الجبائية للاستثمار.

الدعم عن طريق المواكبة والإرشاد

تم تحقيق ذلك عبر خلق الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة سنة 2002 والتي وضعت، بمساهمة هيآت وطنية ودولية أخرى، مجموعة تدابير لمواكبة ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ومستقبلا، اقترحت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة في إطار البرمجة القادمة للمغرب والاتحاد الأوروبي للفترة 2007-2009 مشروع "دعم التحديث التنافسي للقطاع الخاص المغربي"، والذي يندرج في إطار تفعيل"الميثاق الأورو-متوسطي للمقاولة".

خلال 2006، واكبت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة 582 مقاولة، أي بارتفاع بـ 50% مقارنة مع سنة 2005. وهو ما يرفع عدد المقاولات المستفيدة من برامج التحديث التنافسي المحدثة من طرف الوكالة منذ إنشائها إلى 1.230 مقاولة. 60 % من الدعم الذي ساهمت به الوكالة استفادت منه مقاولات تعمل في نطاق المهن العالمية للمغرب: النسيج والألبسة، الجلد، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، صناعة السيارات، صناعة تجهيز الطائرات، الصناعات الإلكترونية والخدمات المرتبطة بالصناعة.

ولتعزيز تدخلها على مستوى الإرشاد والمساعدة التقنية على الصعيد الجهوي، أنشأت السلطات العمومية مع شركاء محليين آخرين شبكة للمتدخلين الجهويين لأجل التحديث التنافسي للمقاولات. وتكمن مهمة هذه الشبكة في التعريف بالمنتوجات المسيرة من طرف الوكالة وإجراءات التفعيل وكذلك ضمان المتابعة وتقييم الأعمال المبرمجة.

وفي نفس السياق، تمنح للمقاولات التصديرية والعاملة تحت نظام اقتصادي للجمارك، مساعدة تقنية لأجل القيام بالتشخيص بغرض التصنيف بالجمارك.

- **دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة التصديرية**

ونظرا للدور الذي يمكن للمقاولات الصغرى والمتوسطة أن تلعبه على مستوى تنشيط الصادرات غير التقليدية والضرورية للتنويع المنتج وذلك لتسريع النمو الاقتصادي، تمنح السلطات العمومية أهمية خاصة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة التصديرية.

إلى جانب ذلك قامت السلطات العمومية بوضع إجراءات لفائدة القطاع التصديري. ويتعلق الأمر أساسا بتخفيض الضريبة على الشركات في حدود 10% من مبلغ الزيادة في الرأسمال المنجز من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة والإعفاء التام من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لمدة خمس سنوات من الاستغلال بالنسبة للمقاولات المستقرة في المناطق الحرة وتطبيق معدل أقل للضريبة على الشركات (8,75%) خلال العشر سنوات القادمة.

كما عرفت سنة 2007، مرحلة جديدة في طريق تحرير ودعم الصادرات لمواكبة مسلسل التحول البنيوي لاقتصادنا والتي من المفترض أن تشجع تموقع المصدرين المغاربة على مستوى قنوات التوزيع العالمية، مما سيسهل تصريف صادراتهم.

ويتعلق الأمر بالرفع من 20% إلى 50% من حصة مداخيل التصدير التي يجب الاحتفاظ بها في الحسابات بالعملة الصعبة أو بالدرهم القابل للتحويل، موازاة مع توخي المرونة في شروط الاستعمال. كما تم اللجوء إلى تحرير قروض الشراء بالنسبة للمصدرين. ويمكن أن يصل القرض الممنوح إلى 85% من قيمة السلعة أو الخدمات الممنوحة ويمكن لمدة السداد أن تمتد إلى غاية 8 سنوات في حالة مواد التجهيز.

وتعمل السلطات العمومية أيضا على تشجيع تطوير المقاولة الصغرى والمتوسطة نحو التدويل عن طريق الترخيص الممنوح خلال يوليوز 2007، في إطار تحرير حساب الرأسمال في وجه المستثمرين المنظمين، للاستثمار في القطاعات المرتبطة بنشاطهم في حدود 30 مليون درهم.

➢ **دعم امكانيات الإستفادة من التمويل**

إلى جانب الإصلاحات التي تم القيام بها لأجل تحديث القطاع المالي، قامت السلطات العمومية باتخاذ سلسلة من المبادرات الهادفة إلى تقوية الموارد المالية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. ويتعلق الأمر بتسهيل شروط القروض البنكية من طرف بنك المغرب وإدراج المقاولة الصغرى والمتوسطة بالبورصة وتعبئة اعتمادات قروض بمعدلات امتيازية لفائدتها وإنشاء صناديق ضمان عن طريق الصندوق المركزي للضمان، والتي كان الهدف من آخرها إعادة هيكلة ديون المقاولات.

وإلا أنه من الملاحظ أن النتائج المحققة تظل دون مستوى الطموحات كما أن حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة على القرض البنكي، عن طريق استعمال آليات التمويل والضمان، ما زال ضعيفا حيث أن الإدراجات الجديدة بالبورصة كانت محتشمة.

التمويل عن طريق القرض

تم إضفاء المرونة على شروط القروض وبالتالي على تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، مستفيدة من جهة من وضع أكثر تنافسية وعرض تمويلات بديلة ومن جهة أخرى من تقوية أنظمة تقييم المخاطر وانخفاض كلفتها.

وهكذا اتسمت التطورات الأخيرة لمعدلات الفائدة بانخفاض عام وهو ما ترجم أساسا بالانخفاض المسجل على مستوى معدل مردودية قروض الأبناك والذي انتقل من 12% إلى 6,1% خلال الفترة 1997-2006 إضافة إلى انخفاض هامش الأبناك. حيث أن هامش الوساطة البنكية انتقل من 4,2% إلى 3,7% خلال الفترة 2000-2006.

حسب البحث الميداني المنجز من طرف بنك المغرب حول شروط منح القرض، سجل حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ارتفاعا بـ 43% سنة 2006 مقابل 16% خلال السنة الماضية. وتدعمت حصتها في مجموع القروض المقدمة للزبائن حيث انتقلت من 18% إلى ما يقارب 23% ما بين 2005 و2006. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار فقط القروض المقدمة للمقاولات غير المالية، تصل هذه الحصة الى حوالي 40% مقابل 32% سنة 2005. وتتجلى هذه الدينامية الجديدة في التطور الملحوظ لقطاع قرض الإيجار والذي تعد المقاولات الصغرى والمتوسطة من أهم مستعمليه. وقد ضاعف هذا القطاع مبلغه الجاري من القروض بحوالي 2,5 مرة منذ سنة 2000.

تطوير اعتمادات مالية خارجية

لقد تم تشجيع تعبئة المنتجات البنكية عن طريق تفعيل اعتمادات مالية خارجية في إطار الشراكة المغربية-الأوروبية والمغربية-العربية. وتجلى الدعم المالي للاتحاد الأوروبي في وضع رهن إشارة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصناعية الصغرى المتوسطة اعتمادات مالية ممنوحة من طرف كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا.

وقد تم في فبراير 2003 توحيد أسعار فائدتها المطبقة في 5% والمصادقة على توزيعها من طرف جميع الأبناك وذلك بهدف تفعيل استعمالها لتأهيل القطاع الخاص. وناهز مبلغ هذه الاعتمادات الأوروبية عند نهاية سنة 2005، ما يقارب 34 مليون أورو لتفعيل ميزانية بمبلغ 55 مليون أورو، أي كمعدل استعمال إجمالي يناهز 62%.

التمويل عن طريق الرأسمال

يتجلى التمويل عن طريق الرأسمال أساسا عبر بورصة الدار البيضاء والرأسمال الاستثماري. فقد تم تشجيع إدراج المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة بالبورصة إثر إعادة تنظيم بنيات البورصة وخلق قسمين جديدين لتلبية حاجيات مختلف فئات المقاولات. وهكذا تم منح إعفاء جزئي من الضريبة على الشركات لفائدة المقاولات التي تندرج في البورصة ومنح الحياد الجبائي لهيآت توظيف رأسمال المخاطرة لأجل المشاركة في تنشيطها وتنميتها.

على مستوى البورصة، شهدت سنة 2006 عشر إدراجات جديدة بالبورصة من بينها ست مقاولات صغرى ومتوسطة مقابل ثمانية خلال خمس سنوات ما بين 2000 و2005.

ويشمل الرأسمال الاستثماري التمويل بالرأسمال في مختلف مراحل حياة المقاولة. وقد تدعم الإطار القانوني لهذه الأداة عن طريق اعتماد نص قانوني سنة 2006 يخص هيآت توظيف رأسمال المخاطرة والذي يروم من جهة تشجيع هذه الهيآت على استثمار 50% على الأقل من وضعيتها الصافية في مقاولات صغرى ومتوسطة غير مدرجة بالبورصة، ومن جهة أخرى تطوير مهنة رأسمال المخاطرة بالمغرب. لم ينطلق العمل فعليا إلا سنة 2000، حيث تم خلق 17 صندوقا وطنيا عند نهاية سنة 2006 منها 8 قبل سنة 2003 و3 سنة 2005 و6 سنة 2006. خلال سنة 2005، بلغت قيمة هذه الصناديق 511 مليون درهم، في حين بلغت سنة 2006، 2,5 مليار درهم وتم استثمار 1,536 مليار درهم. واستفادت 62 مقاولة من هذا المصدر الجديد للتمويل وتم تسجيل 13 خروجا عند نهاية 2006 وباستراتيجيات متنوعة.

عرض متنوع وملائم لدورة حياة المقاولة الصغرى والمتوسطة عن طريق إنشاء صناديق الضمان

تجلى دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة في مرحلة تطويرها بوضع أربع آليات. ويتعلق الأمر بضمان قروض الاستثمار وتمويل مشترك مابين الصندوق المركزي للضمان والأبناك لـ 90% من برامج تأهيل المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة عن طريق الصندوق الوطني للتأهيل "FOMAN" وكذلك التمويل المشترك مع الأبناك لـ 70% من برامج تحديث المقاولات الفندقية الصغرى والمتوسطة عن طريق صندوق تجديد الوحدات الفندقية "RENOVOTEL" (35% من طرف الصندوق بمعدل فائدة 2% و35% من طرف الأبناك بمعدل فائدة بتفاوض حر) ومساعدة مالية في حدود 20% أو 40% من برامج إزالة التلوث الصناعي عن طريق صندوق إزالة التلوث الصناعي "FODEP" وصندوق الضمان للصناعات الثقافية.

إطار 3 : تغييرات مهمة طرأت على الصندوق الوطني للتأهيل "FOMAN" خلال سنة 2006

وقد همت هذه التغييرات:

- الرفع من مجموع حصيلة المقاولات الراغبة في الاستفادة من 40 مليون درهم إلى 70 مليون درهم، وبذلك ستستفيد أكثر من 92 % من مقاولات النسيج الصناعي الوطني؛

- مضاعفة الحصة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأهيل لتنتقل من 2,5 مليون درهم إلى 5 ميلون درهم؛- توسيع البرامج القابلة للتمويل نحو أعمال البناء وإعادة التهيئة والاستثمارات غير المادية والاستثمارات لأجل حاجيات إعادة الانتشار الاستراتيجي للمقاولات الراغبة، على سبيل المثال، في الانتقال من المناولة إلى المناولة المشتركة (co-traitance)؛

- التخفيض من المساهمة الدنيا من الرساميل الذاتية و/أو التمويل الذاتي للمقاولة الصغرى والمتوسطة الراغبة في الاستفادة من 20% إلى 10% والرفع من 30% إلى 40% من الحصة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأهيل بمعدل فائدة امتيازي بـ 2%.

وتم أيضا هذا الدعم عن طريق تشجيع الحصول على الطلبات العمومية وتطوير الشراكة مابين القطاع العام والقطاع الخاص. كما تم القيام تخفيض السقف اللازم لإبرام تعاقدات مع الدولة من 500 مليون درهم إلى 200 مليون درهم، مما سيمنح الحق في الإعفاء من الرسوم والضرائب.

خلال مرحلة إعادة هيكلتها، تستفيد المقاولة الصغرى والمتوسطة من ضمانة ممنوحة من طرف صندوق الضمان لإعادة الهيكلة المالية "استمرار" ومن قروض لدعم قروض الاستثمار و/أو سير عمل المقاولات الصغرى والمتوسطة في وضعية مالية صعبة. كما تم التوقيع حديثا على تعاقدات أخرى لوضع آليات للتمويل والضمان من طرف السلطات العمومية من أجل تسهيل الحصول على التمويل البنكي للمقاولات لصالح بعض القطاعات الأولوية.

فبالنسبة لقطاع تقنيات الإعلام والاتصال وتماشيا مع العقد الموقع بين السلطات العمومية وفديرالية تقنيات الإعلام والاتصال وترحيل الخدمات (APEBI)، عمدت الدولة إلى إطلاق صندوق للضمان والتمويل المشترك لصالح الشركات العاملة في هذا القطاع يسمى " تجديد تقنيات الإعلام والاتصال".

وبخصوص القطاع الخاص للتعليم والتكوين وانسجاما مع الاتفاق الإطار الخاص بتأهيل وإنعاش هذا القطاع الموقع سنة 2007 بين الحكومة وممثلي مؤسسات التعليم والتكوين الخاصة، تقرر وضع آليتين للتمويل. تتجلى الأولى في صندوق إنعاش التعليم الخاص "FOPEP" الذي يقوم بتمويل مشترك مع الأبناك لمشاريع خلق وتوسيع المؤسسات الخاصة للتعليم والتكوين. والثانية " تعليم زائد" « Enseignement Plus » وتهدف إلى ضمان القروض البنكية لتمويل مصاريف التعليم للطلبة المسجلين في شعب التعليم العالي الذين لهم الأولوية.

وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي للقروض المضمونة من طرف الصندوق المركزي للضمان منذ إنشائه بشكل مباشر أو عن طريق صناديق الضمان لفائدة 2.087 مقاولة، من بينها 85% مقاولة صغرى ومتوسطة، ناهز 5,8 مليار درهم سنة 2006 وذلك لأجل استثمار إجمالي بلغ 10,5 مليار درهم. وبلغت القروض المقدمة من طرف الصندوق المركزي للضمان في إطار التمويل المشترك للاستثمار لـ 141 مقاولة مستفيدة، 385 مليون درهم سنة 2006 لأجل استثمار إجمالي بلغ مليار درهم.

وسيتدعم هذا المجهود لفائدة المقاولة الصغرى والمتوسطة عن طريق إعادة تركيب وإعادة انتشار النظام الوطني للضمان. وستمكن الدراسة التي يتم القيام بها في هذا الإطار والتي أوشكت على الانتهاء، من عقلنة عمل المتدخلين ووضع "عرض منتوج" منظم حسب طبيعة الحاجيات وحجم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

2.4.1.3. المقاولة الصغيرة: إمكانيات هائلة لخلق مناصب الشغل

تلعب المقاولة الصغيرة بحكم بنيتها المرنة و المتكيفة مع تطور الظرفية الاقتصادية والمتطلبات دورا هاما في تجديد النسيج الاقتصادي ومحاربة الفقر وتقليص البطالة. إضافة إلى ذلك، وحتى يتم الاستفادة من الدينامية الاقتصادية الوطنية لما توفره من فرص الشغل، عملت السلطات العمومية على دعم الترسانة الموجودة ببرامج تساعد على خلق المقاولات الصغرى والعمل على إدماج القطاع غير المنظم الذي يعرف دينامية كبيرة بوجود عدة مقاولين وأنشطة مع القطاع المنظم .

وقد تم إعطاء دفعة قوية لخلق المقاولات بفضل برنامج "مقاولتي" الهادف إلى إحداث المقاولات ودعم القروض الصغرى التي تساهم في خلق المقاولات الصغيرة وكذا وضع صندوق جديد لتمويل مؤسسات التمويلات الصغرى. "جايدة"

ويهدف برنامج "مقاولاتي" إلى خلق 30.000 مقاولة صغيرة في أفق 2008 في جميع جهات المملكة. ويمكن هذا البرنامج من إدماج الأشخاص الحاصلين على شهادات من التكوين المهني، وأصحاب الباكالوريا والشباب ذوي الشهادات العليا من الاستفادة من عروض مندمجة تتضمن التمويل والمواكبة القبلية والبعدية لخلق المقاولة. ويجب أن يفوق مبلغ الاستثمار للمشروع 50.000 درهم ويقل عن 250.000 درهم و500.000 درهم في حالة وجود شريكين.

ويستفيد حاملي المشاريع في هذا الإطار من ثلاث تسهيلات، حيث تتحمل الدولة تكاليف المواكبة لحاملي المشاريع في حدود 10.000 درهم. وتشمل المواكبة التكوين ومخطط المشروع. كما تمنح الدولة دفعة مسبقة تصل إلى 15.000 درهم بدون فوائد تصل كحد أقصى 10% من قيمة الاستثمار على ألا يتعدى سقف 15.000 درهم يتم تسديدها خلال 6 سنوات مع 3 سنوات من الإعفاء. وأخيرا ومن أجل تسهيل الحصول على قرض بنكي، تضمن الدولة القروض المقدمة من طرف الأبناك لحاملي المشاريع في حدود 85%.

ومن أجل مواكبة هذا البرنامج، تم وضع لجان جهوية و76 شباكا للدعم تشكل المخاطب الوحيد لحاملي المشروع. ففي نهاية شهر دجنبر، تم تسجيل 10.260 مرشحا مع انتقاء 2.580 مشروع وتكوين 1.240 شخص. وتشير المعطيات المتوفرة عند نهاية مايو 2007، إلى تحقيق 200 مشروع فقط خلال 11 شهرا الأخيرة.

وفي سنة 2006، تعززت أنشطة القروض الصغرى بتدابير جديدة تهدف إلى توحيد التطبيقات المحاسبية لضمان متابعة جيدة للقطاع ودعم شفافيته. وهكذا، وطبقا للقانون البنكي الجديد الصادر في 2006 والذي يحث جمعيات القروض الصغرى على وضع وضعيتها المالية لدى البنك المركزي بشكل منتظم. وعلاوة على ذلك، عرفت أنشطة القروض الصغرى في شهر غشت 2006 دينامية قوية من خلال الرفع من سقف القروض من 30.000 إلى 50.000 درهم.

وقد تم خلق صندوق جديد لتمويل مؤسسات القروض الصغرى برصيد أولي بلغ 100 مليون درهم يسمى "جايدة" وذلك في إطار الشراكة بين المغرب وفرنسا وألمانيا، وسيكون 45% من الرأسمال تحت إشراف صندوق الإيداع والتدبير.

ويهدف هذا الصندوق إلى تسهيل حصول جمعيات القروض الصغرى على التمويل وبالتالي تدفق مصادر التمويل الخاصة للقطاع. واستهدفت هذه الأنشطة أكثر من مليون زبون نشيط منهم 66% من النساء، حيث تم خلق 3.882 عمل قار مقابل 2.562 سنة 2005 بقيمة إجمالية للقروض بلغت 3,5 مليار درهم.

وبلغت نسبة تسديد القرض99% وهو ما يعكس مستوى الثقة بين المستفيدين ومؤسسات القروض. ووصلت قيمة القروض المقدمة من جمعيات القروض الصغرى منذ إحداثها إلى 15 مليار درهم، استفاد منها زهاء 4,5 مليون شخص.

وتتماشى ميكانيزمات دعم المبادرات الخاصة وخلق المقاولات الصغيرة والمتوسطة مع الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الشباب على التشغيل الذاتي الذي يمكن كذلك من خلق مناصب شغل جديدة.

وفي نفس السياق، يجب التذكير، إضافة إلى التشغيل الذاتي أن السلطات العمومية وضعت سياسة نشطة وإرادية لإنعاش التشغيل ترتكز على مجموعة من البرامج الهادفة إلى الإدماج المباشر(برنامج إدماج) والتكوين مع الإدماج (برنامج تأهيل).

ويهدف برنامج "إدماج" إلى توفير الشغل ل 60.000 من حاملي الشهادات في أفق 2008. ويسمح البرنامج للمقاولة من تطوير مواردها البشرية وتحسين تأطيرها بتوظيف الشباب حاملي الشهادات دون تحمل تكاليف الأجور الثقيلة. وبالنسبة للشباب حاملي الشهادات، يسمح البرنامج بتحسين قابليته للتشغيل باكتساب مؤهلات مهنية جديدة خاصة عبر التجربة الأولى في المقاولة.

وتتم عبر هذا البرنامج الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل الشهري الذي لا يتجاوز 6.000 درهم خلال 24 شهرا مع 12 شهر من الإعفاءات إضافية في حالة توظيف المستفيد. وقد مكن هذا البرنامج عند نهاية دجنبر 2006 من إدماج 32.000 شاب حامل للشهادة وهو رقم تجاوز الرقم المستهدف سنويا (30.000 شخص).

ويهدف برنامج "تأهيل" إلى الملائمة بين التكوين والتشغيل والمساهمة في إدماج الشباب حاملي الشهادات العليا من خلال اكتسابهم لمهارات مهنية. ويتجلى هذا البرنامج في نوعين من التكوين التعاقدي الذي يستجيب لحاجيات خاصة للتوظيف بفضل ضمان تكوين ملائم لمدة قصيرة (بين 4 و10 أشهر كأقصى تقدير) لفائدة حاملي الشهادات. وتتحمل الدولة تكاليف هذا التكوين التي تصل في المتوسط إلى 10.000 درهم. ويمكن لهذه المساهمة أن تتجاوز هذا المبلغ في حدود 24.000 درهم في حالة المقاولة المنشأة حديثا أو العاملة في مهن جديدة المندرجة خاصة في المخطط "انبثاق". ففي نهاية دجنبر2006، استفاد 4.800 شخص من طالبي الشغل من التكوين مقابل 6.000 مستفيد مستهدف أي بمعدل انجاز بلغ 80%.

2.3. تثمين الرأسمال البشري

1.2.3. تطوير التعليم والتكوين

عرف قطاع التعليم منذ العمل بميثاق التربية والتكوين تطورات مهمة ساهمت في بناء أسس صلبة لنظام تربوي أكثر نجاعة. غير أن الإنجازات خاصة الكمية منها لا تغني عن ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين جودة وملاءمة التعليم للمتطلبات الاقتصادية.

وقد وصلت نسبة تمدرس الأطفال في التعليم الأولي إلى 59,7% خلال سنة 2006-2007 على المستوى الوطني وإلى 51 % لدى للفتيات. وفي الوسط القروي، فنسبة الأطفال الذين يستفيدون من التعليم الأولي لا تتعد 45,6% (28,5 % بالنسبة للفتيات). ومن أجل توسيع الاستفادة من التعليم الأولي، تم وضع إستراتيجية تهدف إلى إدماج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي.

نتائج مهمة لمؤشرات التعليم الأساسي

تتطلب مواصلة تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين تعبئة حصة مهمة من ميزانية الدولة. وهكذا وفي سنة 2007، ارتفعت ميزانية وزارة التربية الوطنية بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2006.

وحسب الحسابات القومية للتعليم لسنة 2003 –2004، خصص المغرب حوالي 41,6 مليار درهم لتمويل قطاع التربية الوطنية أي حوالي 9,3 % من الناتج الداخلي الخام و1.392 درهم لكل ساكن. وتساهم الدولة في تمويل التعليم بحوالي 59,1% متبوعة بالأسر (30%) والمستثمرين الخواص (8,9%). وتصل النفقات المتوسطة لكل تلميذ في القطاعين العام والخاص خلال سنة 2003-2004 إلى حوالي 6.379 درهم. ومن جهة أخرى تمثل نفقات الموظفين حوالي 54 % من مجموع نفقات التعليم.

وقد توجت هذه المجهودات بتحسن مهم لمؤشرات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العمومي والخصوصي. وهكذا، وصلت نسبة تمدرس الأطفال الذين تصل أعمارهم إلى 6 سنوات في سنة 2006 إلى حوالي 88 % بالنسبة للفتيات وإلى 90% إجمالا. وسجلت نسبة تمدرس أطفال التعليم الابتدائي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة ارتفاعا متوسطا بمعدل ب9% في المتوسط ما بين 2000-2001 و2006-2007، حيث وصلت إجمالا إلى 94% والى 92,6% في الوسط القروي و91,6% بالنسبة للفتيات و88,7% بالنسبة للفتيات القرويات. وتطلبت هذه التطورات تزايدا بنسبة 4% لعدد مؤسسات التعليم الابتدائي خلال 2006-2007.

مبيان 19 : تطور المعدل الصافي للتمدرس في التعليمين الأساسي و الإعدادي

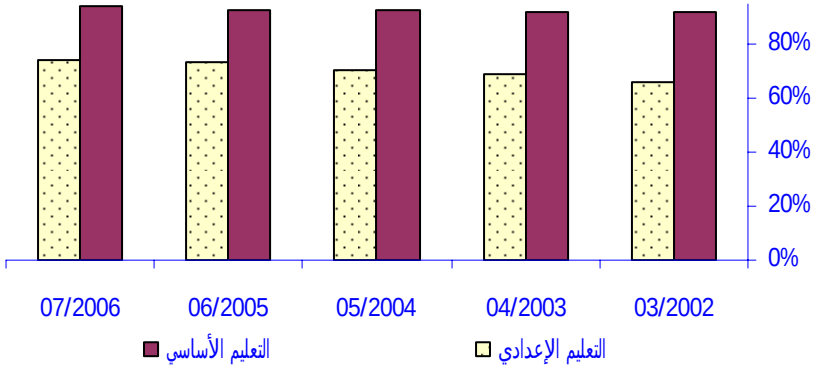

مصـدر المعطيات : وزارة التربية الوطنية، و التعليم العالي، و تكوين الأطر، و البحث العلمي

وبلغت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة إلى 74,5% إجمالا وإلى 67,8% بالنسبة للفتيات سنـــة 2006-2007 مقابل 60,3 % و52,7 % على التوالي في سنة 2000-2001. أما نسبة تمدرس التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و17 سنة، فقد انتقلت إجمالا من 37,2% سنة 2000-2001 إلى 48,1% سنة 2006-2007 ومن 32,2% إلى 43,4% بالنسبة للفتيات.

تحسن مؤشرات التعليم العالي

بلغت نسبة تمدرس التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و23 سنة 12,8% سنة خلال 2005-2006 مقابل 10,5% سنة 2000-2001 . وارتفع العدد الإجمالي للطلبة في التعليم العالي ب 10% في المتوسط. وسجل عدد مؤسسات التعليم العالي ارتفاعا وصل إلى 4,3 %. وارتفع عدد المقاعد فقد ارتفع بـ 5 % سنة 2005-2006 مقارنة مع سنة 2004-2005.

انخفاض نسبة الأمية

بلغت نسبة الأمية 38,45% سنة 2006 مقابل 42,7% سنة 2004[12]، أي بانخفاض بـ4,25 نقطة (27,2% في الوسط الحضري مقابل 54,4% في الوسط القروي). وتعاني النساء أكثر من الأمية، إذ لا تزال 47% منهن أميات مقابل 31% بالنسبة للرجال.

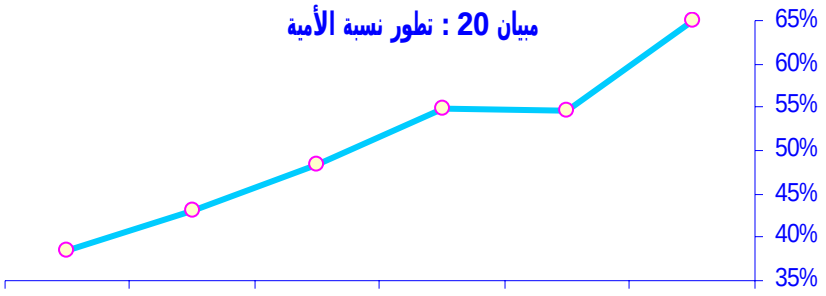

مبيان 20 : تطور نسبة الأمية

مصدر المعطيات : - المندوبية السامية للتخطيط

- وزارة التربية الوطنية، و التعليم العالي، و تكوين الأطر، و البحث العلمي

وقد مكنت برامج محاربة الأمية من زيادة عدد الذين انتقل من 286.425 مستفيد سنة 2002-2003 إلى 655.478 سنة 2005-2006 ليصل إلى 660.000 سنة 2006-2007. وبلغت نسبة مشاركة النساء في هذه الدروس 80% سنة 2005-2006.

ولقد استفاد من برنامج محو الأمية للكبار حوالي مليونين شخص ما بين 2002 و2006. و قد تم تسجيل حوالي 675.000 مستفيد في هذا البرنامج سنة 2006 ومثلت النساء 80% من مجموع المسجلين. وتبقى هاته الانجازات دون مستوى أهداف الميثاق الذي يتطلع إلى نسبة أمية أقل من 20 % سنة 2010 والقضاء عليها كليا سنة 2015. واستفاد حوالي 167.569 طفل غير ممدرس أو منقطع عن الدراسة من برامج التربية غير النظامية سنة 2005-2006 من بينهم 133.275 تلميذ مستفيد من برنامج الدعم التربوي. وتعطى الأولوية للنساء للاستفادة أكثر من هذه البرامج.

التكوين المهني: مواكبة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل للقطاعات الحيوية

في إطار إصلاح نظام التكوين المهني، تم التوقيع على برامج تعاقدية بين الحكومة والجمعيات المهنية وكذلك المخططات القطاعية مثل استراتيجية 2010 أو مخطط "انبثاق" والتي تجسدت عبر تعزيز عروض التكوين ووضع شعب جديدة مثل السياحة والتقنيات للإعلام والاتصال وترحيل الخدمات والصناعة الغذائية وصناعة السيارات والصناعة الإلكترونية ومراكز الاتصال.

ووصل عدد المتدربين في هذه الشعب الجديدة للتكوين المهني وإنعاش الشغل إلى حوالي 47.931 سنة 2006-2007 مقابل 13.642 سنة 2002-2003. ومكن هذا من تكوين 11.480 متدرب في نهاية 2006-2007. وساهم قطاع التقنيات للإعلام والاتصال بحوالي 91 % من هذا التطور، متبوع بقطاع الإلكترونيات (54%) والسياحة (39%) وقطاع السيارات (32%).

وفيما يخص، قطاع التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، تمت إضافة 5 مؤسسات جديدة للهيئات المتواجدة والتي تتوفر على 30 مركزا قطاعيا. إضافة إلى ذلك، انطلق تكوين الكفاءات في مهن ترحيل الخدمات سنة 2006 ويشمل مختلف الشعب المندرجة في مخطط "انبثاق".

[12] انتقلت هذه النسبة عند الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق من 47,7% إلى 43% بين سنة 2004 و2006.

وفيما يخص قطاع السيارات، تم تكييف عروض التكوين مع متطلبات قطاع إصلاح السيارات. وذلك عن طريق تحديث وإدخال تقنيات جديدة في التكوين وخلق مركز تنمية الكفاءات بالدار البيضاء وتحسين التنظيم البيداغوجي للمؤسسات القطاعية والذي ترجم بالحصول على شهادة ISO 9001 للمعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية للهندسة الميكانيكية.

وتظل هذه الإنجازات على مستوى التعليم والتكوينالمهني مشجعة لمواجهة العجز ورفع التحديات المطروحة لتحقيق أهداف الميثاق. ويتجلى هذا العجز بالدرجة الأولى في الهدر المدرسي وخاصة في التعليم الأساسي الإجباري قانونيا والذي مازال مهما بالرغم من التحسن المسجل خلال الموسم الدراسي 2006-2005. ويتفاقم هذا الوضع بالخصوص خلال السنوات الأولى من التعليم الابتدائي وفي الوسط القروي وذلك ارتباطا بنقص البنيات التحتية الأساسية والوضعية الصعبة للعائلات الفقيرة.

كما تشكل الجودة تحديا كبيرا مما يستلزم نهج سبل فعالة للحد من معدل التكرار في التعليم الابتدائي ومعدل الغياب والعدد غير الكافي للمدرسين خاصة في العالم القروي. كما أنه من الأجدر تسريع وضع نظام فعال لقياس ومتابعة الإنجازات في هذا المجال.

ويتجلى التحدي الثالث في ملاءمة التعليم والتكوين لمتطلبات اقتصاد تنافسي. فإذا كانت بعض القطاعات الاقتصادية تتوفر على مخطط تنموي على المدى المتوسط والذي يسمح بوضع مخطط للتكوين والتعليم لمواكبة ودعم نموها، فإنه ما زالت قطاعات أخرى تعاني من نقص اليد العاملة المؤهلة. نذكر من بينها قطاعات السياحة والبناء، إذ من شأن هذا النقص كبح الانتعاش الذي تعرفه هذه القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني.

2.2.3. تحسن المؤشرات الصحية

عرفت المؤشرات الصحية تحسنا مهما خلال السنوات الأخيرة. وهكذا تحسن معدل التأطير الطبي من طبيب واحد لكل 2.251 شخص سنة 2001 إلى طبيب لكل1.791 شخص سنة 2005، مع تراجع طفيف لمعدل التأطير الشبه الطبي، حيث تم تسجيل ممرض واحد لكل 1.164 شخص سنة 2005 مقابل ممرض واحد 1.115 شخص سنة 2004.

مبيان 21 : تطور عدد السكان بالنسبة لمؤسسات العلاج الطبي الضروري

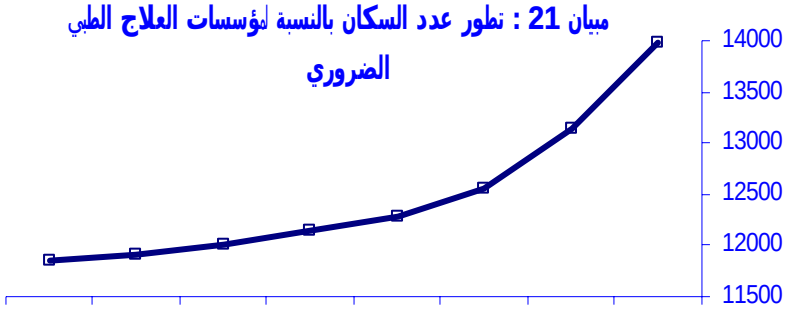

مصدر المعطيات : - المندوبية السامية للتخطيط
- وزارة الصحة

كما تطورت البنية التحتية الصحية بفضل ارتفاع عدد مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية لتصل إلى 2.545 وحدة سنة 2005، وذلك بوتيرة نمو بلغت في المتوسط السنوي 3,2% بين 1997 و2005. وبالتالي، تراجع عدد السكان لكل مؤسسة صحية من 13,79 ألف شخص سنة 1997 إلى 11.900شخص سنة 2004 و86.110 شخص سنة 2005. وسجل عدد الأسرة الاستشفائية ارتفاعا من 25.676 سرير إلى 26.256 بين 1997 و2005، أي بمعدل 1.150 شخص لكل سرير سنة 2005.

وقد انعكس تحسن هذه المؤشرات الصحية بشكل إيجابي على معدل الوفيات وأمل الحياة عند الولادة الذي بلغ 71 سنة خلال 2005 (68,2 سنة عند الرجال و 72,4 سنة عند النساء).

وسجل المعدل الخام للوفيات 5,5‰ سنة 2005 مقابل 8,2‰ سنة 1987، كما انخفضت وفيات الأطفال الرضع من 57 في الألف خلال 1988-1992 إلى 40,4 في الألف سنة 2005، وتراجعت وفيات الأطفال بين سنة واحدة و5 سنوات من 20 في الألف إلى 7,3 في الألف ، إلا أن الفوارق في معدل الوفيات بين الوسط الحضري والقروي مازالت مهمة (28,2 في الألف و4,5 في الألف في الوسط الحضري و52,2 في الألف و10,2 في الألف في الوسط القروي على التوالي). كما أن وفيات الأطفال حديثي الولادة[13] تظل مرتفعة 27 في الألف (33 في الألف عند الذكور و23 في الألف عند الإناث سنة 2003).

وبفضل الحملات الواسعة لتلقيح الأطفال، بلغ معدل التغطية للتلقيح ضد الأمراض الستة الفتاكة المستهدفة 89% سنة 2003-2004 لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرا، أي 86,8% عند الذكور و91,2% عند الإناث.

وفيما يخص صحة الأم، فقد مكنت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية لضمان ولادة بدون مخاطر إلى ارتفاع نسبة الولادات تحت الرعاية الطبية من 37% سنة 1995 إلى 63% خلال 2003 - 2004، كما ارتفعت نسبة النساء الحوامل اللواتي يتلقين علاجات قبل الولادة من 44,7% إلى 67,8% خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى تراجع وفيات الأمهات عند الولادة من 359 (لكل 100.000 مولود) خلال الفترة 1978-1984 إلى 227 (لكل 100.000 مولود) بين 2003-2004. ولكن يظل هذا المعدل مرتفعا في العالم القروي (267 وفاة لكل 100.000 مولود مقابل 187 وفاة فقط بالوسط الحضري).

3.3. الحكامة الجيدة كقاطرة للنمو الاقتصادي

نظرا للدور المهم الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شكلت الحكامة الجيدة محورا أساسيا من محاور ورش الإصلاح الكبير الذي يعرفه المغرب. فقد تم إعداد التدابير والإصلاحات المتعلقة بالحكامة الجيدة في إطار مسلسل تشاوري وطني وذلك حول أهداف ذات أولوية بالنسبة لبلادنا. وتتمحور هذه الإصلاحات حول ضرورة قرب الدولة من المواطنين ووضع مؤسسات مسؤولة وذات كفاءة وقادرة على اعتماد سياسات رشيدة وتقديم خدمات عمومية جيدة وتحديد آليات السوق.

وفي هذا الإطار، عملت السلطات العمومية على توفير كل الشروط الضرورية لتنظيم الانتخابات وضمان شفافيتها. وهكذا، فقد تميزت الانتخابات التشريعية (2002) والجماعية (2005) وكذا الانتخابات الأخيرة لـ7 شتنبر 2007 بالشفافية وأسفرت عن انتخاب مؤسسات تحظى بالثقة والمصداقية التي تمكنها من أداء مهامها في أحسن الظروف.

في نفس السياق، تم بذل المزيد من الجهود لإرساء ثقافة احترام حقوق الإنسان. وقد مكن تجديد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإحداث "ديوان المظالم" من شأنه أن يلعب دور الوساطة بين الإدارة والمواطنين سواء تعلق الأمر بمعالجة ملفات وشكاوي أشخاص ذاتيين أو معنويين في إطار القانون الخاص . كذلك تم إحداث "هيئة الإنصاف والمصالحة" لإقفال ملفات الماضي بشكل نهائي عبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتعويض الضحايا وتشجيع عودة المعتقلين السياسيين من المنفى. كما تم ترسيخ الأمازيغية كمكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية (IRCAM، تدريس الأمازيغية...) وإحداث المجلس الأعلى للشؤون الصحراوية وذلك بهدف إدماج أبناء المناطق الصحراوية في التدبير الديمقراطي لشؤونهم.

[13] وفيات الأطفال حديثي الولادة تمثل الوفيات قبل بلوغ الطفل شهرا واحدا.

وقد صاحب هذه التدابير، التي تشكل الدعائم الأساسية للحكامة الجيدة، مسلسل من الإصلاحات المرتكزة أساسا على تحديث الإدارة والعدل وتحسين الحكامة بالمؤسسات والمنشآت العامة وتنظيم بعض القطاعات الحيوية للاقتصاد ومواصلة مسلسل اللامركزية وعدم التركيز الذين يشكلان الدعامة الأساسية لتحقيق الحكامة الترابية الجيدة.

1.3.3. إصلاح قطاع العدل

نظرا لكونه الركيزة الأساسية للحكامة الجيدة، شكل قطاع العدل محور تحديث ودمقرطة المجتمع وإرساء دولة الحق والقانون بالمغرب. وفي هذا الصدد، اتخذت السلطات العمومية العديد من التدابير التي تهم بالأساس إحداث المحكمة العليا للعدل مكلفة بالنظر في الخلافات بين الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة وإلغاء المحكمة الخاصة للعدل وكذا إحداث العديد من المحاكم المختصة (المحاكم الإدارية والتجارية ومحاكم الأسرة). وتأتي كل هذه التدابير استجابة لرغبة السلطات العمومية في تقريب قطاع العدل والجهاز القضائي من المواطنين ومن انشغالاتهم.

موازاة مع ذلك، شمل إصلاح قطاع العدل تحديث البنيات اللوجستيكية (إدخال المعلوميات بالنسبة للأجهزة المركزية لوزارة العدل وللمحاكم) والعمل على تسريع تنفيذ الأحكام وتصفية الملفات الخاصة بالتأمينات وتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة والأحكام العامة. ونسجل كذلك انخفاضا مهما في المدة اللازمة لمعالجة الملفات القضائية حيث انخفض عدد الملفات التي لم يتم البث فيها إلى النصف.

لكن ورغم الجهود المبذولة، تبقى المدة اللازمة لمعالجة القضايا خلال سنة 2006 طويلة وهو ما يبين ضعفا في الفعالية والإمكانيات وكذا تعقيد المساطر والإجراءات. وتمثل هذه الوضعية عبء على المجتمع وعائقا مهما في وجه تحقيق النمو. ومن تم وجب تسريع تأهيل النظام القضائي بهدف دعم استقلاليته وفعاليته وعدالته وتخليقه وذلك لمواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا.

2.3.3. تحديث الإدارة

تواصل العمل على إصلاح الإدارة العمومية وذلك استجابة لضرورة توفير إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية والشفافية على مستوى تدبير الموارد المالية والبشرية.

وهكذا واصلت الحكومة تطبيق برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية بتعزيز التدابير المرتبطة بتثمين الرأسمال البشري (استعمال عقود التشغيل، إدراج المباريات، إعداد دليل الوظائف والكفاءات، دعم التكوين المستمر...) واعتماد المقاربة الجديدة للميزانية المرتكزة على النتائج والتي تم الشروع في إرسائها خلال سنة 2002، كما تم وضع برنامج للميزانية متعدد السنوات بفضل اعتماد إطار للنفقات على المدى المتوسط (CDMT) وترسيخ عدم التركيز في الميزانية. وفي نفس الاتجاه، تم وضع ورش مهم لإصلاح التصنيفات في الميزانية خاصة بإدخال البعد الجهوي في تقديم ميزانية الدولة.

3.3.3. الشفافية ومحاربة الرشوة

وعيا منها بأهمية محاربة الرشوة في النمو والتنمية، تم اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تحسيس وتحميل المسؤولية لمختلف الفاعلين السوسيو-اقتصاديين وتعزيز الرقابة باعتماد مقاربة تشاركية وتوافقية بين السلطات العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتمحور هذا البرنامج حول إرساء القيم والمعايير الأخلاقية وإضفاء الطابع المؤسساتي على استراتيجية الوقاية من الرشوة وتعزيز الشفافية في تدبير الصفقات العمومية وتطوير نظام المتابعة والرقابة والتدقيق وتبسيط المساطر الإدارية وكذا تحسين التعليم والتوعية والتواصل.

وهكذا، فقد تواصل تكريس القيم والمعايير الأخلاقية وتخليق الإدارة من خلال مراجعة القانون المتعلق بتصريح بالممتلكات وإلغاء تعويضات الحضور.

وقد تم تدعيم الإطار المؤسساتي لمحاربة الرشوة عبر إحداث الوحدة المركزية لمحاربة الرشوة في 2007 تتكلف بتنسيق ومتابعة تنفيذ السياسات الهادفة إلى محاربة الرشوة.

من جهة أخرى، تم إصلاح النصوص المنظمة للصفقات العمومية عبر تعديل بعض المراسيم الخاصة بها في فبراير 2007 بهدف دعم شفافية إعداد وتفويت ومتابعة تنفيذ الصفقات العمومية، وصاحب ذلك إطلاق موقع إلكتروني خاص بالصفقات العمومية.

وفي مجال مراقبة وتدقيق العمل العمومي، يستدعي تحسين نظم الرقابة والتدقيق تعزيز دور هيئات الرقابة وهي المفتشية العامة للمالية والمفتشيات العامة للوزارات والمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.

كما تواصل تبسيط المساطر الإدارية عبر إعداد الإدارة لمجموعة من الكتيبات الخاصة بالمساطر ووضعها رهن إشارة العموم ودعم تقديم مجموعة من الخدمات للمواطنين عن طريق المعلوميات. فعند نهاية سنة 2006، مكنت الجهود المبذولة من وضع 166 خدمة على الشاشة "Télé-services" أي 42 % من مجموع الخدمات المتوقع وضعها في أفق سنة 2008 و 145 خدمة إلكترونية e-services.

أخيرا، سيتم تدعيم التدابير المتعلقة بالتعليم والتوعية والتواصل عبر إعداد دليل خاص بالتدابير الوقائية من الرشوة، وإعداد دليل بيداغوجي حول تخليق الحياة العامة، وإدماج مواد خاصة بالنزاهة والاستقامة في المقررات المتعددة السنوات للتكوين المستمر، وكذا تنظيم حملات تحسيسية بالمؤسسات التعليمية.

4.3.3. تحسن مهم في مجال الحكامة بالمؤسسات العمومية

تم تحقيق نتائج إيجابية في مجال حكامة وتدبير المؤسسات العمومية. وتعلقت الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية خصوصا بتحديث الرقابة المالية وترشيد تدبير بعض المؤسسات العمومية وإعادة هيكلة بعضها وتطوير سياسة التعاقد وإطلاق عمليات التدقيق وتدخل المحاكم المالية وتوحيد المعايير المحاسبية للمؤسسات العمومية ومواصلة عمليات الخوصصة وكذا التدبير المفوض للخدمات العمومية[14].

وترجم مسلسل التحرير القطاعي بإحداث وكالات للتقنين والتمييز بين مهام المرفق العام والخدمات التجارية وتحويل بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي إلى شركات مساهمة. وتتمثل أهم القطاعات التي شملها التقنين قطاع الاتصالات (الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات) والقطاع السمعي البصري (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري) وقطاع النقل خصوصا البحري (هيئة تقنين الموانئ). كما سيتم قريبا تحرير قطاع الكهرباء.

4.3. الحكامة الترابية

يسمح مسلسل اللامركزية وعدم التمركز الذي بدأه المغرب منذ مدة من ملاءمة الحاجيات الخاصة لكل وحدة ترابية على حدة ومن تلبية المتطلبات الخاصة للساكنة المحلية.

في هذا الإطار، بذلت العديد من الجهود في سبيل تحسين الحكامة على المستوى المحلي. وهكذا، تم إصدار ميثاق جماعي جديد خلال سنة 2002. ويؤكد هذا الميثاق على مبدأ وحدة المدينة، كما يمكن من توسيع دور الجماعات في مجال التنمية وخلق الثروات ومناصب الشغل وتدبير الشؤون الاجتماعية على المستوى المحلي.

[14] أنظر تقرير مديرية المؤسسات العمومية والخوصصة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار اللاتركيز الإداري، تم إصدار مرسوم يحدد قواعد تنظيم الوزارات. وينظم هذا المرسوم تحويل المسؤوليات للمصالح اللاممركزة عبر إعداد اتفاقيات متعددة السنوات تحدد الأهداف المرسومة لها والوسائل الموضوعة رهن إشارتها وكذا النتائج المتوقعة منها. ومكنت هذه الإجراءات من إعادة تحديد دور هذه المصالح باعتبارها فاعلا أساسيا في تدبير القرب للسياسات العمومية تعمل طبقا لمعايير الكفاءة والشفافية ومبدأ المساءلة.

ولقد تبينت نجاعة سياسة التعاقد على المدى المتوسط التي تم اعتمادها في إطار رؤية شفافة وتوافقية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف إنجاز مشاريع تنموية مختلفة.

ويعتبر إحداث وكالات تنمية أقاليم شمال وجنوب وشرق المملكة عاملا مهما لانبثاق أقطاب تنمية جهوية مستدامة خصوصا عبر وضع البنيات التحتية الضرورية لتثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها هده المناطق.

4. الرهانات الاقتصادية على المدى المتوسط

تدل الإنجازات الحالية للاقتصاد المغربي على دينامية متواصلة تمنح آفاقا واسعة للنمو الاقتصادي. غير أن الكثير من الرهانات السوسيواقتصادية تطرح نفسها بإلحاح ويسمح أخذها بعين الاعتبار بالمساهمة في نجاح المراحل الانتقالية الحالية وإرساء أسس اقتصاد صاعد وتنافسي.

1.4. تعزيز المكتسبات وتحسين النمو الاقتصادي

يتجلى الرهان الأهم للاقتصاد المغربي في تعزيز مكتسباته والبحث عن وسائل جديدة من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي وتسريع مسلسل التنمية وتحسين جودتها وضمان الشروط الضرورية لتأمين المستقبل.

ومن أجل ذلك، يتعين على الاقتصاد المغربي تعزيز استقلاليته عن القطاع الفلاحي الذي يمثل 15% من الناتج الداخلي الخام ويشغل ما يقارب 40% من الساكنة النشيطة للبلد و80% من الساكنة النشيطة في الوسط القروي. ولكن مازال هذا القطاع يعاني من تضافر مجموعة من العوامل منها نقص التشغيل وضعف التأهيل والتأثر القوي بالتقلبات المناخية ومشكل الماء.

كما تجدر الإشارة إلى أن أهم فروع الفلاحة المغربية ترتبط بشكل كبير بالخارج من أجل تزويدها بالتجهيزات والمدخلات والمواد الأولية وإلى أن الإنتاج الفلاحي المغربي ليس مندمجا بشكل كاف مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعة التحويلية: فما زالت الصناعات الغذائية لا تمثل سوى 5% من الناتج الداخلي الخام في حين، تصل إلى أزيد من 15% في أغلب البلدان المتقدمة. ويشكل هذا الضعف في اندماج القطاع الفلاحي خسارة من حيث القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل وتنويع الأسواق وبالتالي ضياع فرص التنمية.

ودائما في مجال الاستقلالية، وعلى غرار البلدان غير المنتجة للنفط، يخضع المغرب لتقلبات الظرفية المتعلقة بالنفط. وتنعكس هذه التبعية بشكل كبير على النشاط الاقتصادي عن طريق غلاء فاتورة الطاقة وتفاقم العجز التجاري وثقل تكاليف المقاصة. كما يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات النفطية إلى استنزاف القدرة الشرائية للمستهلكين وارتفاع تكاليف المقاولات وتراجع الطلب الأجنبي الموجه نحو بلادنا.

ومن جهة أخرى، يتعين على المغرب مواصلة النجاحات المتحققة في القطاعات الحالية الأكثر دينامية (السياحة والبناء وترحيل الخدمات والاتصالات والمؤسسات المالية) وتنويع وتحديث بنيته الإنتاجية وتسريع انتقاله إلى الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية على حساب المنتجات ذات القيمة المضافة الضعيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المغرب مواجهة الثنائية في نموذجه الإنتاجي الذي مازال يتميز بتواجد قطاع حديث متكيف مع متطلبات اقتصاد السوق بجانب قطاع كبير غير منظم. وتمثل الأنشطة غير المنظمة وغير الفلاحية 17% من الناتج الداخلي الخام و39% من التشغيل غير الفلاحي و20,3% من التشغيل الكلي. وتتميز وحدات الإنتاج غير المنظمة باستقبال يد عاملة ذات تأهيل ضعيف متمركزة أساسا في الوسط الحضري (71,6% مقابل 28,4% في الوسط القروي)[15].

ومن أجل تحسين نمو الاقتصاد الوطني، يتعين رفع معدل الاستثمار إلى مستوى أعلى من أجل الحصول على معدل نمو اقتصادي يسمح بخلق مناصب شغل كافية وتلبية المتطلبات الاجتماعية. ولا يمكن بلوغ هذا المستوى إلا عن طريق تكثيف الاستثمارات واستغلال أفضل للادخار الوطني.

ولقد سمحت التطورات الحالية للاقتصاد الوطني من تحقيق ادخار وطني لكنه لا يستجيب بشكل إيجابي لمتطلبات الاستثمار نظرا لأنه يتكون أساسا من الأصول السائلة والتوظيفات على المدى القصير يستفيد منها النظام البنكي ولا تساعد على تمويل الاستثمارات المنتجة على المدى الطويل.

فيتجلى إذن الرهان المطروح على الاقتصاد الوطني في تحويل الادخار الحالي السائل إلى ادخار على المدى الطويل وخلق الشروط الضرورية لاستخدام أفضل لهذا الادخار لخدمة الاستثمار.

ومن شأن هذا التكييف للادخار الوطني موازاة مع استمرار الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين محيط الاستثمار وتكاليف عوامل الإنتاج أن تنعش الاستثمارات وتفتح بذلك آفاقا جديدة لنمو الاقتصاد الوطني.

وفي نفس السياق، يتعين تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الخارجية الأجنبية. وتعتبر هذه الرساميل ضرورية لتشجيع التحويلات التكنولوجية وتجاوز مشكل نقص الموارد الذاتية وتطوير البنية التحتية الوطنية وتثمين الرأسمال البشري.

وسيترتب عن تحسين جاذبية الاقتصاد المغربي أيضا نتائج إيجابية على الإنتاج والدخل والتشغيل، مما سيمكن من الدخول في دورة جديدة من الاستثمارات المهمة التي سيكون لها أثر واسع على القطاعات المرتبطة بهذه الاستثمارات وعلى تحسين مستوى معيشة السكان.

2.4. تحسين التنافسية الاقتصادية

ومن أجل ضمان استمرارية النمو الاقتصادي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة على الصعيد الدولي، يجب على المغرب تكثيف الجهود من أجل تحسين تنافسية اقتصاده.

ويطرح هذا التحدي بشكل أكبر بسبب التكوين البنيوي للمبادلات الخارجية للمغرب التي تتميز بواردات مكونة أساسا من مواد التجهيز ومواد الاستهلاك ذات قيمة مضافة متوسطة وعالية والمواد الوسيطة والمواد الغذائية ومنتجات الطاقة. كما تتميز بصادرات متجهة خصوصا نحو الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة الضعيفة ومستوى تكنولوجي ضعيف (النسيج والألبسة والصناعات الغذائية).

ويتطلب ذلك مجموعة من التدابير منها تنويع المنافذ في الأسواق العالمية وترسيخ الدبلوماسية الاقتصادية وتشجيع الشركات التجارية الكبيرة الدولية وتطوير العرض المخصص للتصدير عن طريق استغلال إمكانيات الإنتاجية وفرص النمو المتاحة مع تحسين الاندماج الاقتصادي للوحدات الإنتاجية.

ومن جهة أخرى، يطرح التموقع الاستراتيجي للمغرب كقاعدة للتصدير وقطب رئيسي لجلب الاستثمارات الخارجية الأجنبية تحديات للاقتصاد الوطني في مجال النقل والاتصالات. ويشكل تحديث هذه القطاعات رهانا كبيرا على مستوى كل من التنافسية والنمو الاقتصادي وفك العزلة على الجهات.

[15] حسب البحث الوطني حول القطاع غير المنظم وغير الفلاحي المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط في الفترة 1999-2000.

وبذلك يتعين انخراط التراب الوطني في التدفقات العالمية عن طريق عصرنة وتوسيع الموانئ والمطارات ووضع نظام لوجستيكية متلائم مع المعايير الدولية وتحسين الخدمات في الجهات المغربية ذات الصيت العالمي.

كما تفترض تنافسية الاقتصاد الوطني إنتاجية أفضل للعمل وملاءمة جيدة لنظام التعليم والتكوين للمتطلبات الاقتصادية الجديدة في مجال التقنيات الحديثة ووضعها لخدمة التنمية. ومن أجل ذلك، يجب الاستثمار في مجال تكوين الأشخاص والبحث العلمي ورفع معدل التأطير داخل المقاولات بهدف تحسين مناهج التسيير والتسويق وكذا قدرة المقاولات على استيعاب التقنيات الحديثة.

3.4. تقليص الاختلالات الاجتماعية والمجالية

توضح الدينامية السوسيو-اقتصادية على المستوى الجهوي وجود توجه نحو التمركز المجالي الذي يولد الاختلالات بين الجهات وكذا تزايد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي مع انعكاسات سلبية على التنافسية الترابية لأغلب الجهات.

وفي هذا الصدد، تتطلب إعادة التوازن للتحولات الحالية وضع سياسة جهوية مندمجة قائمة ليس فقط على مقاربة مجالية للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن أيضا على خلق ديناميات للتغيير وتحفيز المبادرات الجهوية. ومن أجل ذلك، يتعين وضع مقاربة ترابية للقرب تقتضي إشراك مجموع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في مسلسل التنمية الجهوية وكذا البحث عن تكاملات بين وداخل الجهات.

فبالإضافة إلى ذلك، أصبحت مسألة تحسين التنافسية الترابية تفرض نفسها بإلحاح نظرا للتحولات الكلية الحالية على المستوى الدولي والتي تضع الاقتصاد الوطني أمام عدة تحديات وكذا الجهات ذات الاقتصاد المنفتح كجهة الدار البيضاء الكبرى وجهة طنجة-تطوان. وبالتالي يجب على سياسة التنمية الجهوية التركيز على الميزات المقارنة لمختلف مكونات التراب الوطني ودعم الجهات خاصة في مجال البنيات التحتية الأساسية والخدمات العمومية. ويتعين أيضا خلق أقطاب للتنمية الاقتصادية مع تبني مقاربة ترابية تعتمد على الثروات الطبيعية والبشرية للجهة وفعالية الأنظمة الإنتاجية لكل جهة.

كما يجب أن يقوم تحسن تنافسية الجهات أيضا على إعادة بناء الطابع الخاص بالجهة الذي يندرج في إطار التنافسية الترابية. فتعتبر هذه الأخيرة معطى أساسيا ليس فقط بسبب الدور الذي تلعبه الجهة في منح المقاولات الفردية الوسائل التنافسية في مجال إنتاجها ولكن أيضا بسبب الدور الذي تلعبه في مسلسل بناء المعرفة وأساليب التعاون وأخذ القرارات التي يرتكز عليها المسار التحديثي للمقاولات وبالتالي الجهة.

4.4. الاستفادة من الانتقال الديمغرافي

يعرف البعد الديمغرافي بالمغرب تحولات عميقة، حيث بدأ مرحلة انتقالية نظرا لتزايد الساكنة النشيطة بشكل أسرع من الساكنة الإجمالية. ومن شأن هذا التوجه أن يضخم آثار التحول الديمغرافي والتوافد الكبير على سوق الشغل من طرف طالبي الشغل الأول وبالتالي على الحاجيات المستقبلية للسكان. فقد سجلت وتيرة تزايد السكان بالمغرب تباطؤا منتقلة من 2,1% بين سنة 1992 و1993 إلى 1,4% خلال الفترة 1994-2004. فخلال العقدين الأخيرين، تضاعف عدد السكان المغاربة بـ1,5 منتقلا من 20,4 مليون نسمة سنة 1982 إلى 29,8 مليون نسمة سنة 2004 بفضل تحسن الظروف المعيشية وارتفاع أمل الحياة عند الولادة وتراجع معدل الخصوبة. وقد ترجم تطور هرم الأعمار بتوسع الساكنة النشيطة: حيث انتقلت فئات الأعمار من 15 إلى 59 سنة التي تضم الساكنة المهيأة لمزاولة أي نشاط من 51,5% من الساكنة الإجمالية سنة 1982 إلى 61% سنة 2004.

ومن المتوقع أن يستمر تزايد الساكنة النشيطة خلال السنوات القادمة. فحسب توقعات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية « CERED »، ستنتقل الساكنة الإجمالية من 29,8 مليون نسمة سنة 2004 إلى ما يناهز 35,1 مليون نسمة سنة 2020، أي 330 ألف شخص إضافي في المتوسط كل سنة.

كما يتوقع تراجع معدل التبعية الاقتصادية[16] بـ9 نقط بين 2004 و2020 ليبلغ 54,9% وارتفاع معدل الشيخوخة[17] من 8% سنة 2004 إلى 11,5% سنة 2020. وبذلك سيكون للنمو الديمغرافي المقبل آثار مهمة على مستوى حاجيات السكان خاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية (الماء والطاقة والتطهير والطرق،...) تبعا لتنوع الخدمات المطلوبة وتحسن ظروف المعيشة.

ومن شأن هذا التطور الذي قد يوسع أثر التحول الديمغرافي بالتوافد الكبير للعاطلين على سوق الشغل وبالحاجيات المستقبلية للسكان أن يمثل فرصة لرفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة عروض التشغيل شريطة جعلها ملائمة لطلبات التشغيل مع القدرة على خلق مناصب شغل جديدة.

ويتجلى تعزيز قدرة الاقتصاد في تشجيع وخلق المقاولات الصغرى والمتوسطة وتطويرها وفي تأهيل اليد العاملة. وقد تتعزز قدرة النمو إذا ما تحسن معدل مساهمة النساء في الساكنة النشيطة بالنسبة لمستواه الحالي (27,2%).

[16] عدد الأفراد في سن عدم النشاط (فئات الأعمار 0-14 سنة وما فوق 60 سنة) على عدد الأفراد في سن النشاط (من 15 إلى 59 سنة).
[17] يساوي الساكنة من سن 60 سنة فما فوق على الساكنة الإجمالية.

الجزء الثالث
السياسة الاقتصادية والاجتماعية

الجزء الثالث: السياسة الاقتصادية والاجتماعية

تميزت السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة باعتماد مقاربات تشاركية بين القطاعين العام والخاص. ويرمي هذا التوجه إلى وضع رؤى تتعلق بالسياسات القطاعية على المدى المتوسط والطويل وتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة. فبالإضافة إلى تقوية الإطار الماكرو اقتصادي، ساهم استهداف بعض القطاعات في إنعاش القطاعات الواعدة والاستفادة من الفرص المتاحة على الصعيد الدولي وكذا الرفع من عراقيل الاستثمار والنمو.

وقد شمل هذا التوجه بالخصوص مخطط "انبثاق" والمخطط الأزرق و"عقود - البرامج" المبرمة مع قطاعات النسيج والجلد والتقنيات الحديثة والصناعة التقليدية والسيارات. ويندرج دعم حساب تحدي الألفية للمغرب في هذه المقاربة من أجل تعزيز بعض القطاعات كالفلاحة والصيد التقليدي والصناعة التقليدية المرتبطة بالسياحة، وكذا محاربة الفقر. ويلتقي هذا التوجه مع الروح التشاركية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أبانت من خلال إنجازاتها عن وضوح في الرؤية، حيث فتحت آفاقا جديدة نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

وتستمر السلطات العمومية في سياسة تنمية وتحرير الشبكات واللوجيستيك في جميع مكونات قطاع النقل والبنيات التحتية للاتصال. كما يحظى قطاع التجارة الداخلية بأولوية حكومية من خلال استراتيجية "رواج 2020" بهدف إنعاش هذا القطاع. وتتواصل كذلك الإصلاحات بالقطاع المالي وإنعاش نشاط قطاع البورصة سواء على مستوى القوانين المنظمة له أو على مستوى تطهير مؤسساته.

وعلى المستوى الاجتماعي، تم تسجيل بعض التقدم في السياسة الاجتماعية والتضامنية المتبعة بفضل التأمين الإجباري عن المرض والتهييء لتطبيق برنامج المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة ومعالجة مسألة المعاشات بالإضافة إلى بعض الإجراءات المتعلقة بالسكن الاجتماعي...

1. تعزيز السياسات القطاعية لخدمة النمو

1.1. نحو الإسراع في تنفيذ السياسات القطاعية المتجددة

تعتزم السلطات العمومية خلال السنوات الخمس المقبلة تسريع تنفيذ السياسات القطاعية المتعلقة بقطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية، وذلك بهدف تنمية القطاعات التقليدية الموفرة لفرص الشغل، خصوصا لفائدة اليد العاملة المتوفرة على إمكانات مهمة. وفي هذا الإطار، يساهم تنفيذ برنامج حساب تحدي الألفية المبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية في تأهيل وإعادة تنظيم وتحسين القدرة التنافسية لهذه القطاعات، وتنشيط سوق الشغل فيها. وقد أبرم هذا البرنامج في 31 دجنبر 2007، واستفاد من هبة تقدر بـلغت 697,5 مليون دولار.

1.1.1. دعم عصرنة الفلاحة

يشكل تأهيل القطاع الفلاحي أولوية بالنسبة للحكومة نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وإمكانياته المهمة. ويساهم هذا القطاع بـ15 الى 17% من الناتج الداخلي الخام، ويشغل 40% من الساكنة النشيطة كما يمثل 10,5% من عائدات الصادرات. وتتكون المنتجات الرئيسية للقطاع من الحبوب والفواكه والخضراوات، مشكلة على التوالي نسبة45,5% و47% من القيمة الإجمالية من الإنتاج النباتي. وينتج عن قوة تأثير توالي سنوات الجفاف على الناتج الداخلي الخام الفلاحي ونمو زراعات الحبوب، خصوصا بالمناطق التي تعتمد أساسا على الأمطار، زيادة على إبرام اتفاقيات للتبادل الحر، انخفاض مداخيل الفلاحين خاصة في المناطق ذات الإنتاجية الضعيفة.

وبهدف تحسين القدرة التنافسية للقطاع ومواجهة الإكراهات المستمرة، ترمي الإستراتيجية الفلاحية 2002-2007 إلى تعزيز القدرات التقنية والتسييرية للفلاحين وتهيئة الفضاء الفلاحي خاصة من خلال تطوير الري وتشجيع الإنتاج الأقل استهلاكا للماء وذي مزايا مقارنة قوية. ويتجسد الهدف الأخير في استبدال زراعة الحبوب بزراعات الأشجار، وخصوصا زراعة الزيتون في المناطق البورية والمسقية، وكذا تشجيع تربية الغنم والماعز.

ومن حيث الإنجازات، مكنت زيادة مبلغ الإستثمارات [18] بـ30% خلال الفترة 2002-2007 من الرفع من الإعانات الممنوحة لأجل التجهيز بمعدات الري المقتصدة في استعمال الماء ومكننة الضيعات واستخدام البذور المختارة وتوسيع المساحات المخصصة للأشجار المثمرة. وتمثلت تهيئة الفضاء الفلاحي خلال هذه الفترة في تهيئة مساحات للري تقدر بـ18.880 هكتار، وإعادة تأهيل البنى التحتية الهيدروفلاحية في محيط السقي الكبير (42.200 هكتار)، وفي محيط شبكات الري الصغيرة والمتوسطة (23.850 هكتار)، ومحيط السقي التقليدي (30.000 هكتار). كما ساهمت هذه المجهودات في تنمية المناطق البورية على مساحة 1,4 مليون هكتار لصالح 709.000 مستفيد.

وفيما يخص مكافحة آثار الجفاف، نفذت السلطات العمومية برنامجا استعجاليا لعام 2007، كما واصلت دعم الفلاحين وتأمين مداخيلهم. ويتمحور هذا البرنامج حول تخفيض تكاليف التزود بالشعير المخصص للماشية، وتعويض النقص الذي يقدر بـ25 مليون يوم عمل وذلك بإعطاء الانطلاقة لأوراش تنموية توفر فرص الشغل في المناطق القروية وكذا التزويد بالماء. من جهة أخرى، سيمكن نظام التأمين ضد الجفاف من تقليل الأضرار لحوالي 107.000 هكتار، أي حوالي 7.800 فلاح.

وسعيا نحو تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي، من المزمع تنفيذ العديد من الإجراءات التي تهم أساسا الدعم الممنوح في إطار برنامج حساب تحدي الألفية من أجل تدعيم سياسة استبدال زراعات الحبوب وتنفيذ البرنامج التعاقدي المبرم بين الدولة والقرض الفلاحي المغربي. وسيمكن هذا البرنامج التعاقدي من إنشاء شركات التمويل الجهوية التي ستشكل إطارا للتمويل خاصا لمواكبة تأهيل 800.000 مزرعة غير مؤهلة للحصول على التمويل البنكي.

إطار 4 : برنامج حساب تحدي الألفية - المغرب: دعم تحسين الإنتاجية الفلاحية

في إطار استراتيجية مندمجة، يهدف مشروع "تحسين الإنتاجية الفلاحية" إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي الوطني من خلال تحسين محيط الإنتاج ودعم التسويق وتعزيز التنظيم المهني والتكوين، وكذا تطوير الأبحاث ونقل التكنولوجيا.

وفي هذا السياق، يتوخى المشروع تطوير المنتجات الفلاحية الأقل استهلاكا للماء عن طريق توسيع المساحات المخصصة للأشجار المثمرة (شجر الزيتون واللوز والنخيل المثمر وأشجار التين). وهكذا، ستمكن تنمية السقي الصغير والمتوسط وتثمين المنتجات بعد الحصاد وتحديث قنوات التسويق والتوزيع من المساهمة في تحسين الجودة وأثمنة منتجات الأشجار المثمرة مما سيمكنها من تلبية احتياجات المستهلك بشكل أفضل.

وسيستفيد من الأنشطة المبرمجة أكثر من 110.000 من الفلاحين موزعين على أكثر من 217.000 هكتار، أي 136.000 ضيعة في المناطق البورية والمسقية وفي الواحات. وستمكن هذه الأنشطة من تحسين ملموس لدخل الفلاحين بحوالي 64% في المناطق المطرية وبنحو 62% في شبكات الري الصغيرة والمتوسطة و52% في مناطق الواحات.

[18] مقارنة مع الفترة التي سبقت تنفيذ الإستراتيجية الفلاحية الجديدة، بلغت الاستثمارات في القطاع حوالي 2,2 مليار درهم.

ويصاحب هذه المجهودات تعميم تقنيات أقل استهلاكا للماء على 30% تقريبا من المساحة الكلية المسقية وذلك في أفق عام 2015، وتجهيز الدوائر المسقية في غالبيتها من السدود (108.000 هكتار)، واعتماد الخطة الثانية للاستدراك التعريفي[19]. وتعتزم السلطات العمومية مواصلة تشجيع المقاربة التشاركية بين القطاعين العام والخاص في المناطق المسقية، ودعم مقاربة التدبير المفوض للأراضي من طرف القطاع الخاص[20] وتطهير القوانين العقارية. وسيمكن أيضا التفويت الجاري للشطر الثاني من الشركتين العموميتين صوديا وصوجيطا، المتكون من 38.731 هكتار وذلك عبر عقود كراء طويلة الأمد، من خلق استثمارات تقدر بنحو 6 مليارات درهم وتوفير20.000 منصب شغل.

2.1.1. تحديث قطاع الصيد البحري التقليدي

يلعب قطاع الصيد البحري دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. وقد سجل هذا القطاع سنة 2006 قيمة مضافة تقدر بـ2,4%من الناتج الداخلي الخام وإنتاجا بحريا إجماليا ناهز مليون طن بقيمة 600 مليون درهم. كما ساهم بـ55% في ارتفاع الصادرات الغذائية بعائد سنوي من العملات بلغ حوالي 1 مليار دولار[21] . بالإضافة إلى ذلك، يشغل القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ما يناهز 500.000 من اليد العاملة، خاصة بالأسطول البحري المكون من 355 وحدة صيد في أعالي البحار و1.850 وحدة صيد ساحلي وكذا 18.000 قارب صيد ساحلي.

ورغم هذه الإنجازات، لازال القطاع يعاني من مجموعة من المعوقات تحول دون تطويره، نذكر من بينها غياب تأطير وتنظيم الصيد التقليدي وشيخوخة الأسطول وكذا هيمنة نقط تفريغ غير مهيأة بالإضافة إلى غياب البنيات التحتية للتوزيع مما يحد من المحافظة على ثرواتنا السمكية وضمان جودتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يتوفر على إمكانيات تطوير مهمة، بالنظر أساسا إلى القدرة الإنتاجية السمكية لبلادنا التي تصل إلى 1,5 مليون طن متجددة سنويا. كما يتميز السوق العالمي للسمك بطلب متزايد وبتقلص في إنتاج الصيد البحري بمختلف جهات العالم.

ومن أجل مواجهة هذه الإكراهات والاستفادة من الفرص المتاحة، عملت السلطات العمومية على وضع استراتيجية ترتكز حول المحافظة على الموارد البحرية، وتأهيل قطاع الصيد الساحلي والتقليدي، وتنظيم قنوات التوزيع، وكذا النهوض بقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات البحرية. وتهدف هذه الإستراتيجية كذلك إلى تشجيع الأبحاث في ميدان الصيد البحري والتكوين المهني وكذا إصلاح القوانين المنظمة للقطاع. وستمكن هذه الإستراتيجية من تحقيق زيادة في الإنتاج بحوالي مليون طن وخلق 65.000 منصب شغل جديد ورفع قيمة الصادرات لتنتقل من مليار الى ملياري دولار وكذا نمو الاستهلاك المحلي للأسماك ليبلغ 16 كلغ للفرد في السنة بدلا من 12 كلغ للفرد في السنة حاليا.

وتتمثل المحافظة على الثروة السمكية في وضع مخططات تهيئة لكل المصايد من شأنها ضمان الاستغلال العقلاني. وتعتمد هذه الأخيرة على تعميق المعرفة بالموارد البحرية بالإضافة إلى تشديد قدرات المراقبة والحماية ضد الغش والصيد غير القانوني.

ويهدف برنامج تأهيل قطاع الصيد البحري الساحلي والتقليدي إلى تحديث أساليب الإنتاج[22] وتعزيز البنيات التحتية الضرورية لتفريغ وتسويق الأسماك، بالإضافة إلى تحسين ظروف تخزين منتجات البحر وتحسين ظروف عيش وعمل وكذا سلامة الصيادين وجودة المنتجات البحرية. وتعتبر

[19] الهدف من هذه الخطة هو الاستمرار في إجراءات استعادة التوازن المالي لخدمات مياه الري

[20] سيمكن تحقيق هدا الهدف عبر إحداث وسائل تمويل تجعل من الممكن للفلاحين الحصول على الأراضي بتكلفة مخفضة

[21] حسب المكتب الوطني للصيد البحري، 2006.

[22] يتمثل أسلوب الإنتاج في 2.500 وحدة صيد ساحلي و17.000 قارب صيد تقليدي.

مجموعة هذه الإصلاحات ركيزة أساسية لتعزيز استقطاب الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها. كما ستساهم هذه الأخيرة في نجاح إستراتيجية تثمين الموارد البحرية المقترحة في إطار مخطط "انبثاق".

وموازاة مع ذلك، سيمكن اتفاق الصيد والشراكة الموقع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2007، من تعزيز فرص تطويرهذا القطاع. إذ تختلف هذه الاتفاقية عن الاتفاقيات السابقة سواء من حيث تقليصها لحجم الأسطول البحري أو استثنائها للمياه المتوسطية والمصايد الحساسة، وكذا من حيث الشروط المصاحبة لها على مستوى تفريغ الإنتاج بالموانئ المغربية وتخصيص جزء مهم من الدعم المالي لتطوير القطاع.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، تم إعداد مشروع برنامج تعاقدي للقطاع خلال الفترة الممتدة بين2007 و2012 بين السلطات العمومية والمكتب الوطني للصيد البحري. ويتضمن هذا المشروع إنجاز استثمار إجمالي يقدر بـ2.885 مليون درهم سيتم تمويله بنسبة 45% من طرف الاستثمار الأجنبي[23] منه 1.120 مليون درهم سيتم تحمله من طرف برنامج تحدي الألفية.

إطار 5 : برنامج تحدي الألفية : تسريع برنامج تأهيل الصيد التقليدي

سيمكن برنامج تحدي الألفية (MCA) من تسريع وتيرة إنجاز مشروع تأهيل قطاع الصيد التقليدي. ويهدف برنامج تطوير القطاع المندمج لملاءمته مع مبادئ المحافظة على الثروات السمكية وذلك عبر دعمه للبحث العلمي، وإنشاء 13 ميناء صيد، وتحديث 10.000 مركب صيد تقليدي لفائدة 22.000 صياد وكذا تهيئ 20 نقطة للتفريغ.

كما يتضمن هذا البرنامج تنظيم قنوات التوزيع عبر إنشاء وإصلاح 8 أسواق لبيع السمك بالجملة مع التدبير المحكم ودعم 1.800 بائع سمك متجول. وسيمكن هذا البرنامج من استقرار مناصب الشغل في قطاع الصيد التقليدي وكذا الرفع من دخل الصيادين.

3.1.1. إنعاش الصناعة التقليدية

يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا اقتصاديا واجتماعيا أساسيا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حقق هذا القطاع رقم معاملات قدر بـ10,7 مليار درهم برسم سنة 2005 ووفر ما يناهز 300.000 منصب شغل. وبلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام ما يزيد عن 9 ملايير درهم وقدرت صادراته بـ700 مليون درهم. وبلغت المبيعات للمستهلكين المحليين ما يناهز 8,3 مليار درهم و1,7 مليار درهم للسياح و0,7 مليار درهم للأجانب القاطنين بأهم الدول المستوردة[24] للمنتوج المغربي.

وقد شهد القطاع خلال السنوات الخمس الأخيرة وضع إستراتيجية جديدة ترتكز على أربعة محاور أساسية. يتعلق المحور الأول بتعزيز نسيج المقاولات المتوسطة والصغرى المهيكلة وذات القدرة التنافسية العالية وذلك عبر إنشاء 200 وحدة في أفق 2015 وتحسين أدائها وكذا تسهيل حصولها على التمويل. ويهدف المحور الثاني إلى تحسين ظروف إنتاج الحرفيين التقليديين بحل إشكالية التمويل والتزويد بالمواد الأولية، وإنشاء مراكز تعنى بأنشطة الصناعة التقليدية. ويهم المحور الثالث دعم مبيعات الحرفيين والمقاولات الصغرى عبر الرفع من عدد فضاءات التسويق وتحسين جاذبيتها والزيادة في حجم المبيعات. وفي هذا الإطار، تطمح رؤية 2015 إلى إنشاء مجموعة من فضاءات التسويق بأهم المدن السياحية كالسعيدية وكلميم. كما ترمي إلى إنعاش التكوين عبر تطوير التكوين بالتعلم وإصلاح التكوين الأساسي وتطوير التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين والحرفيين.

[23] وزع هذا الجزء من التمويل بين برنامج تحدي الألفية والاتحاد الأوروبي والحكومة الإسبانية.
[24] غالبية هذه الدول من أوروبا.

وتطمح هذه الرؤية، التي ستستفيد في إطار التعاون المغربي الأمريكي من تمويل حساب تحدي الألفية (MCA)، إلى رفع إنتاج القطاع من 10 ملايير درهم حاليا إلى ما يناهز 24 مليار درهم في أفق 2015 وتحسين حجم الصادرات ليصل إلى 7 ملايير درهم وتوفير117.500 منصب شغل وتكوين حوالي 50.000 شاب في ميدان الصناعة التقليدية.

إطار 6 : دعم الصناعة التقليدية من طرف برنامج حساب تحدي الألفية

في أفق إرساء استراتيجية لدعم قطاع الصناعة التقليدية وإنعاش السياحة الداخلية، سيتم تمويل مشروع " إنعاش الصناعة التقليدية والمدينة العتيقة لفاس في إطار حساب تحدي الألفية. وسيمكن هذا المشروع من إعادة هيكلة خمس مواقع تاريخية نذكر منها باب المكينة والفنادق العتيقة وساحة للا يدونة. كما سيساهم في عصرنة صناعة الفخار بكل من فاس ومراكش وذلك باقتناء أفران أقل تأثيراً على البيئة وبتعزيز الانعاش الوطني والدولي للقطاع، وكذا تكوين ما يناهز 120.000 شخص. وسيتم تفعيل مخطط التكوين بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وتطوير مراكز متنقلة للتكوين لفائدة 15.000 شخص.

و يطمح مشروع تأهيل المدينة العتيقة لفاس إلى التقليص من الفقر وذلك عبر تشجيع أهم الأنشطة الصناعية والسياحة والصناعة التقليدية. وسيستفيد من هذا المشروع بشكل مباشر ما يقارب 18.000 من اليد العاملة بفاس ذات الدخل المحدود. أما فيما يتعلق بتحسين مردودية الصناعة التقليدية، فسيتم دعم ما يناهز 3250 عامل حرفي و550 صانع تقليدي.

2.1. تطوير القطاعات الموجهة نحو التصدير

في أفق تسريع وتيرة الصادرات وتعزيز الوضعية الخارجية، لجأ المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى مضاعفة اتفاقيات الشراكة الدولية وإنعاش المناولة وتطوير منتجات جديدة محركة للنمو الاقتصادي. وتهدف الجهود المبذولة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط إلى تعزيز موقعه الريادي على المستوى الدولي لسوق الفوسفاط ومشتقاته.

وضع المغرب استراتيجية ترتكز على دعم القطاعات المصدرة التي تحظى بامتيازات تنافسية. وتطمح هذه الاستراتيجية إلى إنعاش وتنمية مهن جديدة منها على الخصوص ترحيل الخدمات وصناعات السيارات والطيران والإلكترونيك وكذا إلى تعزيز تموقع قطاع النسيج والألبسة والجلد وتشجيع الصناعات التحويلية للفواكه والخضر.

ومن المنتظر أن تمكن هذه الإستراتيجية من رفع نسبة النمو الاقتصادي ب1,6% وذلك بتحقيق ما يناهز 91 مليار درهم كناتج داخلي خام إضافي ومن خلق 440.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في أفق 2015. كما ستمكن هذه السياسة الجديدة من تقليص عجز الميزان التجاري بما يفوق 50% أي بتخفيض يعادل 34 مليار درهم.

1.2.1. تعزيز ريادة المغرب على مستوى السوق الدولية للفوسفاط ومشتقاته

يشكل قطاع المعادن ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يوفره من مناصب الشغل ولمساهمته الهامة في تطور الصادرات. ففي سنة 2006، ساهم هذا القطاع في تشغيل حوالي 34.000 شخص وبلغ حجم استثماراته 5,1 مليار درهم كما مكن من تحقيق 20,7 مليار درهم من الصادرات يشكل منها الفوسفاط ومشتقاته حوالي 86%.

و في ميدان الفوسفاط تحديداً، يعتبر المغرب رائداً في السوق العالمية بحصة سوق تبلغ حوالي 43,5% بالنسبة للفوسفاط و47,2% بالنسبة للحامض الفوسفوري و9,5% بالنسبة للأسمدة الصلبة. وخلال 2006، شغل المكتب الشريف للفوسفاط لوحده 20.000 شخص وحقق رقم معاملات عند التصدير بلغ 17,8 مليار درهم بزيادة قدرت ب 10,2% مقارنة مع سنة 2005. وإلى حدود شهر غشت 2007، ارتفعت هذه الصادرات بنسبة 13,3% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

ويرجع الأداء الجيد للقطاع إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المواد خصوصا من طرف الصين والهند والبرازيل والذي اقترن بمراجعة أسعار المنتوجات الفوسفاطية نحو الارتفاع وذلك في إطار الاتفاقيات التجارية على المدى الطويل الموقعة مع أبرز زبناء المكتب الشريف للفوسفاط. كما يعزى هذا الأداء الجيد كذلك إلى عقد مجموعة من الشراكات الاستراتيجية وإبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع مجموعات دولية كبرى كالشركة الأمريكية « Mosaic » والمجموعة الهندية « GSFC » والشركة الصينية « SINOCHEM ».

ومن أجل دعم المبيعات ومواجهة المنافسة الأجنبية خصوصا من طرف المملكة العربية السعودية من خلال مشروعها الضخم "جلاميد[25]"، عمد المكتب الشريف للفوسفاط إلى وضع استراتيجية تجارية جريئة ترمي إلى تعزيز ريادة المجموعة على مستوى السوق الدولية. وترتكز هذه الاستراتيجية بالخصوص على تكوين شركات مشتركة « joint-ventures » مع شركاء عالميين (كالمجموعة الباكستانية فوجي[26] والمجموعة الهندية طاطا شيميكل ليميتد[27] والبرازيلية بونج[28]) وكذا على إنجاز برنامج استثماري طموح. ومن المنتظر أن تبلغ استثمارات المكتب الشريف للفوسفاط برسم سنتي 2007 و2008 على التوالي ما يناهز 5.705 و3.759 مليون درهم. وتهم هذه الاستثمارات عصرنة وتوسيع محطات الاستغلال الحالية (خريبكة واليوسفية...) وإنشاء وحدات جديدة لتثمين الفوسفاط خاصة على مستوى الجرف الأصفر في إطار شراكات استراتيجية.

و من أجل مواكبة هذه الدينامية الجديدة، تم في يوليوز 2007 توقيع بروتوكول اتفاق بين الدولة والمكتب الشريف للفوسفاط وصندوق الإيداع والتدبير يرمي إلى إعادة هيكلة المكتب. ويطمح الاتفاق إلى تحويل المكتب إلى شركة مجهولة الإسم وإدماج صندوقه الداخلي للتقاعد في النظام الجماعي للتقاعد. وستتم إعادة هيكلة المكتب في إطار برنامج تعاقدي بين الدولة والمكتب.

2.2.1. دعم القطاعات الواعدة

1.2.2.1. قطاع ترحيل الخدمات

يهدف عرض ترحيل الخدمات، الذي انطلق في يوليوز 2006[29]، إلى تنمية 12 فرع رئيسي[30] عبر إنشاء فضاءات خاصة بهذه الخدمات تتوفر على بنيات حديثة للاستقبال والاتصالات وكذا عبر وضع تدابير تشجيعية لجلب مستثمرين أجانب خصوصا في ميدان التكوين والجباية.

---

[25] يطمح ا لمشروع إلى إنتاج 3 مليون طن من الفوسفاط الأمونياكي ابتداءا من سنة 2009.

[26] إحداث شركة (باكستان- مغرب فوسفور ش.م) مناصفة برأسمال يبلغ 800 مليون درهم (50% المكتب الشريف للفوسفاط و50% لمجموعة فوجي). وتبلغ الطاقة الإنتاجية المستقبلية لهذه الشركة 1.125.000 طن من الحامض السولفوريك و375.000 طن من الحامض الفوسفوري.

[27] إدراج الشريك الهندي طاطا شيميكل ليميتد في رأسمال إيماسيد في حدود الثلث. ويتوجه إنتاج الحامض الفسفوري بإيماسيد (370.000 طن سنوياً إلى الشريكين الهنديين.

[28] إنجاز مركب مندمج بغلاف استثماري يبلغ 2.650 مليون درهم يرمي إلى إنتاج 459.000 طن سنوياً من الحامض الفوسفوري. وسيتم العمل به عند نهاية سنة 2007.

[29]- مؤسسة هذا العرض قد تمت بنشر مرسوم الوزير الأول رقم 2007/9 لـ 7 ماي والتي تتضمن المزايا الممنوحة للشركات المقيمة بمحطات الأوفشور.

في هذا الإطار، تطلب إنجاز مشاريع "كازاشور" و"الرباط تكنوبوليس "Rabat techopolis" استثمارا بحوالي 3,2 ملايير درهم. وسيمكن مشروع "كازاشور" من توفير 60.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر ومن المساهمة في الناتج الداخلي الخام بـ5 ملايير درهم في أفق سنة 2014.

موازاة مع ذلك، عمل المغرب في 2007 على تفعيل سياسة تكوين متعددة الاختصاصات في مهن ترحيل الخدمات والتي سيستفيد منها 22.000 شخص في أفق 2009. كما سيستفيد القطاع من التدابير المبرمجة في إطار "مبادرة 10.000 مهندس" الهادفة إلى تكوين 10.000 مهندس سنويا في أفق 2010.

وقد مكنت هذه الإجراءات المتخذة لتطوير عرض ترحيل الخدمات بالمغرب من جلب فاعلين أجانب ومجموعات ذات شهرة عالمية. ويختص هؤلاء الفاعلين في قطاع البنوك والمعلوميات والاتصال وقد اختاروا تحويل جزء من نشاطهم إلى المغرب على غرار : BNP Paris Bas والرائد الأوروبي في خدمات المعلوميات، GFI، Logica CMG، France Télécom، Capgemini، Tata، Bull، Axa، Sitel ، Atos origin، Ubisoft...

وسيمكن تطوير هذا القطاع في أفق 2018 من إحداث 143.000 منصب شغل والزيادة من مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام. وقد تصل قيمته المضافة إلى 26 مليار درهم مقابل 1,7 ملايير درهم سنة 2003.

2.2.2.1. تقوية المناولة الصناعية

موازاة مع قطاع ترحيل الخدمات، تم استهداف ثلاث فروع صناعية يحظى فيها المغرب بمؤهلات وامتيازات تنافسية وتهم صناعات السيارات والطيران والإلكترونيك. وفي هذا الإطار، ترمي الإستراتجية الجديدة إلى إنشاء مناطق صناعية "MED Zones" بهدف تسريع تطوير المناولة الصناعية بشكل إرادي بالمغرب في اتجاه أوروبا. ويتجلى الدور الأساسي لهذه المناطق في توفير الظروف الاقتصادية والتقنية الملائمة للمستثمرين (امتيازات خاصة وبنيات تحتية وتسهيل المساطر الإدارية وتقديم الإعفاءات الضريبية...).

وتتموقع جهات الشمال والدار البيضاء الكبرى تدريجيا كوجهات مهمة لجذب أنشطة المناولة والاستثمار على مستوى المنطقة المتوسطية. فخلال سنة 2006، ساهمت التدابير المتخذة لتنمية هذه القطاعات في تحقيق استثمار مباشر يفوق 888 مليون درهم (655,4 مليون درهم تم تخصيصها لقطاع الكهرباء والإلكترونيك و137 مليون درهم لقطاع الطيران و96,3 مليون درهم لقطاع السيارات) وتوفير ما يناهز 1.280 منصب شغل[31].

صناعة السيارات

تشهد *صناعة السيارات* في الآونة الأخيرة تحولات جذرية من شأنها أن تجعل من المغرب، من أهم مصدري السيارات على مستوى الجهة الجنوب-متوسطية. وتأتى ذلك بعد أن نجحت بلادنا في تموقعها كوجهة منخفضة التكلفة تحتضن أهم الاستثمارات في مواد تجهيز السيارات الموجهة خصيصا للتصدير على غرار شركات Vale , Matra automobile Engineering,Wolkswagen,Yazaki, Delphi. وسيمكن التوقيع مؤخرا على بروتوكول_تفاهم مع مجموعة رونو- نيسان لإنشاء مركب صناعي بمدينة طنجة[32] من إنتاج 400.000 سيارة سنويا. وسيصبح المغرب بفضل هذا المشروع الضخم من أهم الوجهات التنافسية لإنتاج السيارات بالمنطقة المتوسطية.

---

[30]-تضم هده السلسلات: 3 سلسلات في الأبناك و التامينات , 6 سلسلات في الإدارة, و3 سلسلات في المعلوميات.

[31]حصيلة لجنة الاستثمارات برسم سنة 2006.

[32] تم توقيع هذا البروتوكول في شتنبر 2007.

و يطمح هذا النشاط الصناعي الذي ساهم خلال سنة 2006 بما يناهز 3,4 مليار درهم كقيمة مضافة و8,4 مليارات درهم من الصادرات و27.000 منصب شغل إلى تحقيق ما يناهز 15 مليار درهم كناتج داخلي خام و93.000 منصب شغل و10 مليارات درهم كرقم معاملات في أفق 2018 على اعتبار وجود مواقع عديدة لتركيب السيارات بأوروبا[33] . وستمكن هذه المواقع من جلب صناعة 250 إلى 300 من تجهيزات السيارات على المستوى المحلي حيث تعتبر عوامل الإنتاج والعناصر اللوجيستيكية ملائمة.

ومن أجل مواكبة هذه المقاربة الجديدة، تمت صياغة مشروع برنامج-تعاقدي بين الدولة والجمعية المغربية لصناعات السيارات في إطار برنامج انبثاق. ويرمي إلى تكوين رؤية واقعية لتنمية المناولة في هذا القطاع في أفق 2015. وسيمكن إحداث مناطق صناعية للمناولة على مستوى الجهة الشمالية للمملكة من الاستفادة من الامتيازات التي يوفرها ميناء طنجة المتوسطي.

ويبقى تحقيق هذه الإستراتيجية الجديدة التي تهدف بالأساس إلى استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة رهينا بتأهيل الموارد البشرية خصوصا في ميادين دقيقة كالتصميم والهندسة .

صناعة الطيران

حققت صناعة الطيران برسم سنة 2006 رقم معاملات قدر ب 2,5 مليار درهم ووفر ما يناهز 4.300 منصب شغل مؤهل. وفاق مجموع المبالغ المستثمرة منذ سنة 2002 في هذا القطاع المليار درهم. ويستفيد هذا القطاع على المستوى العالمي من التحول نحو المناولة نتيجة لارتفاع طلب شركات الطيران[34]. وتوفر هذه الدينامية العالمية فرصا حقيقية لتنمية هذا الصناعة بالمغرب خصوصا وأن دولا كالصين والهند والبرازيل أضحت تتموقع تدريجيا كصناع للطائرات مستقبلا.

و شهدت الاستثمارات في هذا القطاع ارتفاعا متزايدا خلال السنوات الأخيرة وذلك بعد دخول ما يناهز 20 شركة رائدة في الميدان نذكر منها SME وMATIS وLABINAL وTEICHOS وAIRCELLE. وقد صاحب دخول هذه الشركات توسيع في طور الإنجاز لقطب النواصر للطيران بهدف تعزيز أنشطة المناولة ذات قيمة مضافة عالية (الكهرباء وتقنيات المواد المركبة وتجهيزات الطيران...) بالإضافة إلى تطوير مهن جديدة.

قطاع الإلكترونيك

عرف قطاع الكهرباء والإلكترونيك خلال العقد الأخير تطورا مهما بفضل ظهور مقاولات حديثة في ميداني الأسلاك الكهربائية والمكونات الالكترونية واللذان حققا حاليا ما يناهز 4,8 مليارات درهم من الناتج الداخلي الخام و 11.000 منصب شغل و30% من مجموع صادرات القطاع. ومن المرتقب في أفق 2018 أن تحقق صناعة الإلكترونيك 10 مليارات درهم كقيمة مضافة وتوفر 23.000 منصب شغل وكذا رقم معاملات إضافي يقدر بـ 6 مليارات درهم.

وقد تم في إطار مخطط-انبثاق إدراج الإلكترونيك الدقيقة والإلكترونيك المتعددة الاستعمالات من بين الفروع الصناعية التي تتوفر على امتيازات تنافسية قوية. وتعتزم السلطات العمومية إنشاء أول منطقة صناعية متخصصة بمدينة المحمدية بهدف الرفع من القيمة المضافة للمنتوج الالكتروني المغربي. وفي نفس السياق، يوجد برنامج تعاقدي في طور التحضير يرمي إلى النهوض الدائم والسريع بصناعة المنتوجات الكهربائية والالكترونية بالمغرب.

[33] تتواجد هذه المواقع بكل من فرنسا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا.

[34] تتوقع شركات صنع الطائرات بويينغ وإيرباس من إنتاج ما يناهز 1000 طائرة كل سنة في الفترة 2007-2011

3.2.1. دعم تنافسية القطاعات الصناعية التقليدية

تشكل صناعة النسيج والألبسة والجلد بالإضافة إلى الصناعة الغذائية أهم محركات النسيج الصناعي المغربي. وتساهم هاته السلسلات الصناعية بأكثر من نصف الناتج الداخلي الخام الصناعي وحوالي 60% من اليد العاملة وأكثر من 50 % من قيمة الصادرات[35].

1.3.2.1. إعادة تموقع الصناعة الوطنية للنسيج والألبسة والجلد

بعد تراجع أهم مؤشرات صناعة النسيج والألبسة خلال سنة 2005 والذي صادف انتهاء العمل بنظام الحصص الخاص بالاتفاقية الدولية حول النسيج والألبسة « ATV »، عرفت السلسلة الوطنية تحسنا ملموسا سنة 2006 تميز بتحقيق رقم معاملات تجاوز 30 مليار درهم . وتعزى أسباب هذا التحسن إلى التموقع الجديد للصناعة الوطنية في إنتاج الموضة السريعة[36]" Fast Fashion " والمنتوج النهائي « Produit fini » وبدرجة أقل إلى إعادة فرض الاتحاد الأوروبي نظام الحصص على الواردات الصينية وفق الاتفاقية المبرمة بين الطرفين في شنغاي منتصف سنة 2005[37] .

وتعززت هذه الدينامية الجديدة بالإستثمارات الأجنبية[38] الهامة المخصصة للقطاع والتي ناهزت، خلال فترة 2005 -2006 ،حوالي 4,2 مليار درهم .ومن أجل تعزيز هذا التطور ودعم القطاع لمواجهة المنافسة الخارجية تم، سنة 2005، إحداث برنامج تحفيزي يرمي إلى مسايرة التوجه الجديد لمقاولات القطاع إلى المناولة المشتركة والمواد النهائية وتمكينهم من التأقلم مع المتغيرات البنيوية الدولية.

ومن بين الإجراءات التحفيزية التي تم الاتفاق عليها ،نذكر خصوصا ضمان مساعدة تقنية للشركات ومساهمة الدولة في حدود 20% من مبلغ الاستثمار في المشاريع الذي يفوق 200 مليون درهم. وتهم هذه التدابير أيضا وضع تصنيفات للمقاولات من أجل الاستفادة من الإصلاحات الجمركية والتي تتمثل في إحداث مراكز للتزويد المنتظم للقطاع بالمواد الأولية وإنجاز العمليات الجمركية في ظروف أمثل من حيث الكلفة والمدة. كما عرف الإصلاح الجمركي تخفيض التعريفات الجمركية بـ25% للأثواب وبـ17,5 % للألياف و2,5% للإكسسوارات والمواد الأولية.

من جهة أخرى، أصبحت صناعة الجلد والأحذية تحتل مكانة هامة داخل قطاع الصناعة التحويلية. ففي سنة 2005، شغل القطاع أكثر من 16.654 شخص وحقق إنتاجا يفوق ملياري درهم وقيمة مضافة بلغت 856 مليون درهم. وفي سنة 2006، ارتفعت صادرات القطاع إلى 2,1 مليار درهم مقابل 1,4 مليار خلال السنة الفارطة.

ووعيا منها بالأهمية التي يحظى بها هذا القطاع، أبرمت السلطات العمومية مع فيدرالية صناعة الجلد اتفاقا يرمي إلى وضع برنامج تحفيزي مساير للتوجهات الكبرى لمخطط انبثاق.

وتتجلى أهم الإجراءات التي تم العمل بها بعد التوقيع على الاتفاق المذكور، في الإصلاح الجمركي لمنتجات الأحذية الجلدية[39] واستمرار المفاوضات من أجل تسريع تطبيق التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وتسهيل إنشاء مراكز التزويد والتصدير.

---

[35] حسب معطيات وزارة الصناعة.

[36] الموضة السريعة : إستراتيجية تحث على تزويد السوق بصفة منتظمة ومترددة على مدار السنة بأصناف وعروض جديدة تتطلب المزيد من الإبداع والجودة بل والاستجابة السريعة للطلبات.

[37] نص هذا القرار على حصر نسبة زيادة الواردات القادمة من الصين الى السوق الأوروبية في 12% سنويا حتى سنة 2008 .

[38] - من بين أهم الشركات المستثمرة، نخص بالذكر: TAVEX من إسبانيا وLEGLER من إيطاليا وFRUIT OF THE LOOM من الولايات المتحدة الأمريكية وATLANTIC DE NIMES من فرنسا.

[39] - أصبح هذا الإصلاح قابلا للتطبيق منذ غشت 2006.

2.3.2.1. صناعة تحويل الخضراوات والفواكه

تلعب صناعة المصبرات النباتية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتعزى هذه الأهمية في قدرتها الإنتاجية وفرص الشغل الهامة التي تمكن من توفيرها والتثمين المهم للمنتجات الفلاحية. وتؤمن هذه الصناعة التي لا تمثل سوى 10% من مجموع الإنتاج نصف العائدات من العملة الصعبة لمجموع قطاع الصناعة الغذائية. وتساهم كذلك في تعزيز سياسة اللامركزية الصناعية والنهوض بالعالم القروي عبر خلق وحدات مندمجة[40].

غير أن نمو نشاط هذا الفرع الصناعي عرف تباطؤاً بسبب عدم انتظام التزود بالمواد الأولية وهو ما يترتب عنه ضعف استعمال القدرات الإنتاجية للوحدات التحويلية وبالتالي التأثير على القدرة التنافسية للقطاع.

ومن أجل تقوية دينامية القطاع، عمدت السلطات العمومية إلى اعتماد مشاريع مندمجة لزراعات الزيتون والعنب والخضراوات في إطار عملية تفويت أراضي صوديا وصوجيطا. وقد تم في نفس السياق الشروع في إنجاز مشروع هام لوحدة صناعية متكاملة بمنطقة بني ملال تضم ضيعة لشجر الزيتون على مساحة تناهز 1.600 هكتار بتمويل من طرف صندوق الإستثمار OLEA CAPITAL[41].

3.1. دعم البنيات اللوجستيكية

نظرا للدور الذي تلعبه الشبكات بمختلف أشكالها في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، عمدت السلطات العمومية في السنوات الأخيرة إلى دعم مختلف القطاعات حيوية من أجل تعزيز ديناميتها وكذا تمكين المغرب من الاستفادة من ميزاته المقارنة جغرافيا وتموقعه الدولي كمركز للإنتاج والتبادل.

1.3.1. مواصلة مسلسل تحرير قطاع النقل

مكن تحرير النقل الطرقي للبضائع الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2003 من خلق دينامية جديدة بالقطاع نتج عنها تخفيض في الأسعار وتحسين جودة الخدمات وآجال التوريدات. وقد تم بفضل هذا التحرير إنشاء ما يفوق 4.500 شركة جديدة عند نهاية 2006 وتوفير ما يزيد عن 7.000 منصب شغل مباشر.

من جهة أخرى، وفي إطار مواكبة تحرير النقل الجوي منذ سنة 2004، تم سنة 2006 إبرام اتفاقية السماء المفتوحة مع الاتحاد الأوربي تمحورت بالأساس حول فتح المجال الجوي، وتنسيق القوانين وتسهيل الإجراءات والمساطر لصالح الشركات المغربية والأوروبية العاملة في القطاع. وقد سمح هذا الاتفاق الهام بدخول ما يزيد عن 30 شركة جوية. وقد نتج عن ذلك انخفاض في الأسعار وانتعاش الرحلات الجوية خصوصا ببعض الوجهات السياحية. كما بلغ عدد المسافرين برسم موسم 2006 ما يناهز 8,5 مليون زبون مقابل 5,2 مليون سنة 2003.

وفيما يتعلق بالنقل البحري، شهدت سنة 2006 بداية تطبيق سياسة جديدة للقطاع تهدف إلى تحرير الخطوط البحرية المنتظمة وإعداد إطار تنظيمي جديد لنقل الأشخاص يعتمد مجموعة من المعايير المحددة مسبقا[42]. وتندرج خوصصة الشركة الوطنية للملاحة في إطار دعم مسلسل تحرير هذا القطاع .

---

[40] وحدات تشمل الإنتاج، التحويل والتسويق.

[41] - صندوق استثمار قيمة 500 مليون درهم، أنشأ من طرف القرض الفلاحي بشراكة مع "ASSET MANAGEMENT " التابعة للشركة العامة الفرنسية " SOCIETE GENERAL" هذا الصندوق المخصص لتمويل المشاريع الكبرى لصناعة زيت الزيتون.

[42] تهم سلامة البواخر، جودة الخدمات، القدرة الاستيعابية للموانئ وتأهيل مهنيي القطاع .

كما شهد قطاع الموانئ سنة 2006 دخول القانون الجديد 15-02 حيز التنفيذ والذي يرمي إلى توجيه دور الدولة نحو مهام التقنين لضمان منافسة نزيهة على مستوى الموانئ. ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين فاعلية القطاع وتخفيض الأسعار وتأمين الموانئ عبر تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح المعنية. وشهدت سنة 2007 بفضل هذا الإصلاح تخفيض تكلفة العبور[43] وإرساء شفافية أكبر بالقطاع.

2.3.1. توسيع البنيات التحتية

بهدف تأهيل وعصرنة قطاع الموانئ بالمغرب، شهدت السنوات الأخيرة انطلاق مجموعة من الأوراش الكبرى من أهمها مشروع ميناء طنجة-المتوسط. وقد تم في يوليوز 2007 الشروع في التشغيل الجزئي لأول محطة للحاويات. وتطمح السلطات العمومية من خلال إنشاء هذا الميناء، المهيكل والمطل على مضيق جبل طارق والمدعم بشبكات الطريق السيار والسكة الحديدية، إلى ترسيخ الاندماج الفعلي للمغرب في محيطه الأورو متوسطي والاستفادة أكثر من التجارة العالمية التي تعبر المضيق في اتجاه مجموع دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وموازاة مع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تسريع وتيرة إنجاز مخطط شبكة الطرق السيارة، الذي يرمي إلى إنشاء 1500 كلم في أفق 2010، إذ بلغ معدل الإنجاز السنوي ما يناهز 160 كلم. وقد مكنت هذه الوتيرة من إنجاز 816 كلم من الطرق السيارة إلى حدود يوليوز 2007 وتسريع الأشغال بمقطعي مراكش-أكادير[44] وفاس-وجدة[45] ، والذين من المرتقب الشروع في استغلالهما على التوالي بحلول 2009 و2010.

كما دخل مشروع المدار المتوسطي طنجة-السعيدية (550 كلم) والذي تبلغ تكلفته الإجمالية ما يناهز 6 مليارات درهم في مراحله الأخيرة بإنجاز 359 كلم نهاية 2007. في هذا الإطار، أعطيت في شتنبر 2007 انطلاقة الأشغال بالجزء الرابط بين الجبهة وتطوان (120 كلم) بتكلفة إجمالية تقدر بـ2,55 مليار درهم. وسيمكن إنجاز هذا المدار من فك العزلة عن هذه المناطق وتحسين استفادة ساكنتها من الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذا الرفع من مستوى عيش ما يناهز 3 ملايين شخص.

ومن أجل ولوج حوالي 80% من الساكنة القروية للبنيات السوسيو-اقتصادية الأساسية بحلول 2015[46]، عملت السلطات العمومية على رفع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني للطرق القروية من 1000 كلم سنويا إلى 2000 كلم سنويا.

وفيما يتعلق بإدخال تكنولوجيا القطارات الفائقة السرعة في ميدان النقل السككي، مكنت الدراسات المنجزة سنتي 2005 و2006 من صياغة مشروع برنامج لإنشاء ما يناهز 1500 كلم من شبكة السكك الحديدية السريعة في أفق 2030.

ويبقى خلق منطقة أورومتوسطية قوية ومزدهرة رهيناً برفع مجموعة من التحديات على المستوى السياسي والتشريعي والتنظيمي والمالي لضمان تنمية متناسقة وفعالة لنظام النقل الأورومتوسطي الجهوي.

[43] سجل ميناء الدار البيضاء منذ 12 مارس 2007 انخفاضاً في تكلفة الشحن قدر ب 30% .
[44] يبلغ طول هذا المقطع 233 كلم
[45] يبلغ طول هذا المقطع 320 كلم
[46] مقابل 61% حاليا.

3.3.1. تعميم تقنيات المعلومات والاتصال

نظرا للدور المهم الذي تلعبه تقنيات المعلومات والاتصال في إنعاش النمو الاقتصادي، عملت الحكومة على تقوية تنافسية هذا القطاع وتنميته حتى يتجاوب مع المعايير العالمية. وفي هذا السياق، قامت الحكومة بتهييء استراتيجية وطنية لتقنيات الإعلام والاتصال « e.Maroc » تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية وتحسين وضعية المغرب على المستوى الدولي.

ويتميز مسلسل تحرير قطاع الاتصالات في المغرب بالفصل بين خدمات البريد والاتصالات وإنشاء هيئة لتقنين القطاع وهي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفتح رأسمال اتصالات المغرب[47] ومنح رخص لفاعلين خواص.وقد مكن إصلاح هذا القطاع من تحسين الخدمات والرفع من عدد المشتركين في الهاتف النقال حيث انتقل العدد من 2,52 مليون في 2.000 إلى ما يزيد عن 17,6 مليون في يونيو 2007. أما عدد المشتركين في الأنترنيت فقد ارتفع من مليون واحد في 2003 إلى ما يزيد عن 4,7 ملايين عند نهاية يونيو 2007.

فضلا عن ذلك، مكن مسلسل إصلاح القطاع من جلب استثمارات خارجية مهمة في اتجاه قطاعات أخرى كالصناعة والسياحة والطاقة. يوجد حاليا مخطط في طور الإنجاز لتطوير خدمات الاتصالات خلال الفترة الممتدة بين 2008-2011. ويتوخى هذا المخطط تعميم الحصول على خدمات الاتصالات على مستوى التراب الوطني.

وفي مجال تقنيات المعلومات، يطمح عقد-التقدم « Contrat progrès » للفترة 2006-2012، الذي يعطي رؤية شاملة لتطوير قطاع تقنيات المعلومات[48]، إلى بلوغ رقم معاملات القطاع حوالي 60 مليار درهم سنة 2012 مع توفير أكثر من 33.000 منصب شغل. ويتوخى هذا العقد إدماج تقنيات المعلومات في 50.000 مقاولة إلى غاية 2012 من أجل تطوير تنافسيتها والوصول إلى 1,8 مليون منخرط في الأنترنيت إلى غاية 2012.

كما تهدف المصادقة على قانون التجارة الالكترونية إلى إدخال المبادلات الالكترونية في إطار قانوني وسليم. كما مكن مشروع « e-GOV »[49] الهادف إلى تطوير الإدارة الرقمية وتقديم الخدمات والإجراءات الإدارية عبر الأنترنيت، من تقديم 42,5% من مجمل الخدمات[50] عبر الأنترنيت. كما تم وضع شباك إلكتروني لعمليات التجارة الخارجية وجعله مشروعا رائدا للمركز الوطني لتبادل العمليات والمعطيات والخدمات المحمية التي تسمى "OneGov". وفي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاقية بين القطاعات الوزارية المعنية والمجلس الوطني للتجارة الخارجية.

وفي المجال السمعي البصري، انطلق الإصلاح سنة 2002 عبر إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمصادقة، في يناير 2005، على القانون 77-03 الخاص بالاتصالات السمعية البصرية. وقد مكن هذا الإصلاح من تنويع العرض التلفزي والإذاعي عبر إنشاء أربعة محطات تلفزية جديدة[51] وعشر إذاعات خاصة[52] لتلبية طلبات مختلف المواطنين. وصاحب هذا التنوع في العرض إنشاء أداة قياس لمعرفة نسبة المشاهدة من أجل عقلنة تدبير المجال في إطار التعددية والتكامل وكذا الشفافية.

---

[47]-يخص فتح رأسمال اتصالات المغرب، الذي وصل إلى المرحلة الثالثة في يوليوز 2007، بطرح 4 % من رأسمال الشركة في بورصة الدار البيضاء.

[48] عقد تم توقيعه بين الحكومة وفدرالية تكنولوجيات الإعلام والمواصلات وترحيل الخدمات (APEBI) خلال شهر شتنبر 2006.

[49]- انطلق هذا المشروع في سنة 2003.

[50] كما توجد 109 من الخدمات في طور الإنجاز

[51]- هذه المحطات هي: الرابعة وقناة محمد السادس للقرآن الكريم، والرياضية والمغربية.

[52]- يتعلق الأمر بـ « ATLAS FM » و« Radio plus » و« ECO Médias » و« MFM SOUSS » و« MFM ATLAS » و« MFM Saïss » و« Kolli Nass » و« Cap Radio » و« Hit Radio Maroc »

ويتمثل تطوير القطاع السمعي البصري للفترة الممتدة بين سنة 2008-2009 في إحداث هياكل تسيير الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وإنشاء قناة خاصة بمجلس النواب وتقوية وحدات الإنتاج وشبكة الاتصال والإرسال وتعزيز وسائل الإعلام الداعمة .

4.1. تحسين التزويد بالطاقة

باعتباره بلداً غير منتج للبترول، يبقى المغرب معتمداً بنسبة 96% على الواردات الخارجية وذلك رغم تراجع حصة هذه المادة في الاستهلاك الطاقي من 83% سنة 1980 إلى 61% سنة 2006. بالمقابل ارتفعت حصة الفحم لتبلغ نسبة 30% من هذا الاستهلاك سنة 2005. فيما تبقى مساهمة باقي الموارد الطاقية ضعيفة نسبياً مثل الغاز الطبيعي والطاقة المائية والطاقة الهوائية والطاقة الشمسية.

وقد ارتفع الاستهلاك العام للطاقة إلى ما يناهز 13 مليون طن معادل للبترول TEP سنة 2006 أي بزيادة تناهز 5% مقارنة مع سنة 2005. في حين بلغ استهلاك الطاقة الكهربائية الصافية 21.105 جيكاواط بارتفاع يقدر ب 8,3%. وتظل نسبة استهلاك الطاقة في بلادنا ضعيفة إذ لا تتجاوز 0,4 طن معادل للبترول للفرد مقابل معدل يصل إلى 1,65 على المستوى العالمي و4,67 في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE " .

غير أن تبعية المغرب في مجال الطاقة تجعله معرضا لتقلبات الأسعار العالمية للبترول والفحم. وقد أدى ارتفاع أسعار هذه المواد، موازاة مع نمو الطلب الداخلي عليها بعد انتعاش النشاط الاقتصادي، إلى ارتفاع الفاتورة الطاقية إلى ما يناهز 44,9 مليار درهم سنة 2006 مقابل 17,75 مليار درهم سنة 2000. وهو ما يعادل 7,7% من الناتج الداخلي الخام و20% من الواردات الإجمالية.

و من المرتقب أن تتفاقم التأثيرات السلبية لهذه التبعية في مجال الطاقة في السنوات المقبلة نظراً للنمو الاقتصادي المتزايد على الصعيدين الوطني والدولي. وتشير توقعات وزارة الطاقة والمعادن إلى أن استهلاك المواد البترولية قد يزيد عن 17 مليون طن معادل للبترول في أفق 2014. وسيعرف الطلب على الكهرباء نفس المنحى التصاعدي بمعدل ارتفاع سنوي يقدر ب 9% أي ما يناهز 35.000 جيكاواط في أفق 2012.

ومن أجل تلبية هذه الحاجيات، يتعين على السلطات العمومية عصرنة وسائل تكرير البترول وتعزيز البنيات التحتية للتخزين وذلك في إطار سياسة لاتمركز وحدات التكرير. وفي نفس السياق، ينبغي تفعيل مشروع إنجاز محطة ثانية للتكرير في أفق 2012. من جهة أخرى، يستلزم التقليص من التبعية في مجال الطاقة تسريع وتيرة المشاريع في طور الإنجاز ونخص بالذكر المحطات الهوائية في كل من الصويرة (60 ميكاواط) وطنجة (140 ميكاواط) وطرفاية (200 ميكاواط) بالإضافة إلى المحطة الحرارية بعين بني مطهر (450 ميكاواط). وفي هذا الإطار، يتعين على المغرب الاستفادة من آليات التنمية النظيفة (MDP)[53]. في نفس السياق، يتعين الإسراع في الموافقة على القانون المتعلق بتحرير وتحديث قطاع الكهرباء، والذي يوجد حاليا في مرحلته الأخيرة.

وفي مجال تعزيز الاندماج الطاقي على المستوى الجهوي، مكنت مضاعفة قدرة الربط البيني الكهربائي بين المغرب وإسبانيا (1.400 ميكاواط) في يونيو 2006 من سد الحاجيات المتزايدة من الكهرباء في الآونة الأخيرة. وسيمكن مشروع تعزيز الخط الكهربائي الرابط بين المغرب والجزائر ليس فقط من تحسين المبادلات بين البلدين في مجال الكهرباء، بل سيشكل مرحلة مهمة في إتجاه خلق سوق مغاربية للكهرباء.

[53] تم إحداث هذه الآلية لإنعاش إنتاج الطاقة الخضراء.

و من أجل تخفيف عبء الدعم المالي للقطاع وتهيئته لولوج السوق التنافسية، يبقى تبني الأسعار الحقيقية للطاقة أمرا ضروريا. وتهم التدابير المتخذة في هذا الإطار من طرف السلطات العمومية التطبيق الجزئي لتسعير ثمن البترول[54]. كما يتم التفكير حاليا في إعادة النظر في مسألة دعم غاز البوتان الذي يستلزم تحريره وضع مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية المستهلكين ذوي الدخل المحدود.

5.1. ترشيد قطاع الماء

يهدف برنامج إصلاح قطاع الماء الذي وضعته الحكومة من أجل تسريع مسلسل تحديث هذا القطاع إلى تحسين حكامة القطاع. وبغية الحفاظ على الموارد المائية، يسعى هذا البرنامج إلى تحسين التدبير المندمج للموارد المائية (GIRE) وتحديث الإطار المؤسساتي عبر دعم تفويض تسيير القطاع للمهنيين خصوصا الفاعلين الأجانب، وعقلنة وتحسين تثمين الماء في القطاع الفلاحي. كما يرمي البرنامج أيضا إلى تعميم التزويد بالماء الشروب واطلاق برنامج طموح للتطهير السائل.

ومن أجل تعزيز التدبير المندمج اللاممركز والتشاركي للموارد المائية، قامت الدولة بتحضير برامج تعاقدية مع وكالات الأحواض المائية وتحيين المخططات المديرية للتهيئة المندمجة للموارد المائية، وكذا إحداث هيئات للأحواض سنة 2006. ولقد تم تعزيز هذه المجهودات على مستوى التسيير بتعبئة الموارد المائية غير النظامية وكذا بالحفاظ على الثروة المائية.

وفي إطار تعميم وتأمين التزويد بالماء الشروب، مكن البرنامج الإستراتيجي لسنة 2003-2007 من تعميم التزويد بالماء الشروب بالوسط الحضري عند نهاية سنة 2006. وعلى المستوى القروي، بلغت نسبة التزويد 90% وذلك بفضل إنجاز برنامج التزويد بالماء الشروب لمجموع الساكنة القروية[55].

إطار 7 : تجربة برنامج تزويد مجموع الساكنة القروية بالماء الشروب "PAGER":

تأثير إيجابي على الساكنة القروية

مكنت الجهود المبذولة في إطار برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من رفع نسبة التوفر على الماء الشروب بالوسط القروي، وتوفير أزيد من 500.000 يوم عمل سنويا، وكذا خلق أنشطة مدرة للدخل [56]. ومن بين الأهداف المسطرة في إطار هذا البرنامج في متم سنة 2007، نذكر تزويد 31.000 جماعة قروية أي ما يعادل 11 مليون نسمة.

ومكن هذا البرنامج أيضا من خلق دينامية تشاركية بفضل مشاركة الساكنة القروية في إنجاز مختلف المشاريع وذلك في إطار تعاونيات للمستعملين. كما ساهم هذا البرنامج في التخفيف من حدة ظاهرة الجفاف ومن آثارها ومكن من تقليص نسبة الإصابة بالأمراض الناتجة عن المياه الملوثة كمرض الكوليرا والأمراض الإسهالية التي تصيب الأطفال دون سن الخامسة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقليص الوقت المخصص من طرف النساء والفتيات للتزود بالماء الشروب وذلك من 50 إلى 90% [57] ، مما مكن من تحرير جزء من وقتهن اليومي وتخصيصه للأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء وكذا الرفع من التمدرس للفتيات.

من جهة أخرى، قامت الحكومة منذ سنة 2006 بإنجاز برنامج وطني للتطهير السائل وتنقية المياه المستعملة شمل 260 مدينة ومركزا حضريا. وقد أحدث لهذا الغرض حساب خاص تحت إسم "صندوق التطهير السائل وتنقية المياه المستعملة" خلال سنة 2007. ويهدف هذا البرنامج على المدى المتوسط والبعيد إلى رفع نسبة الربط بشبكة التطهير بالوسط الحضري إلى أكثر من 80% في أفق 2015 وكذا تقليص نسبة التلوث على الأقل بنسبة 60% في أفق 2010.

[54] يتعلق الأمر بإزالة الدعم المالي الممنوح للبنزين والوقود وخفض في حدود النصف لدعم أسعار الغازوال.
[55] لاحظ الملخص أعلاه والذي يتطرق للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لهذا البرنامج.
[56] هذه الأنشطة تهم إنشاء الآبار والتجهيزات بوسائل الضخ وأنشطة الهندسة المدنية...
[57] تقرير كتابة الدولة المكلفة بالماء حول تقييم برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب.

6.1. نحو عصرنة التجارة الداخلية

تلعب التجارة الداخلية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقد حقق هذا القطاع سنة 2006 ما يناهز 63 مليار درهم كقيمة مضافة (11% من الناتج الداخلي الخام) وشغل 12% من الساكنة النشيطة. ويقدر عدد مراكز البيع للقطاع بـ850.000 يشكل منها الباعة المتجولون والموسميون 40% معظمهم بالعالم القروي. وقد شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة انتعاشا ملحوظا ارتبط بالأساس بظهور أنماط جديدة للتجارة كشبكات الماركات العالمية "Franchise " والمحلات التجارية الكبرى.

لكن ورغم هذا التطور الملموس للتجارة الداخلية، يشكو القطاع من مجموعة من المعيقات التي تحول دون تطوره تتلخص بالأساس في سيطرة القطاع غير المنظم والوساطة وضعف الوسائل اللوجستيكية وانتشار أنماط التجارة التقليدية وكذا غياب إطار قانوني وتنظيمي ملائم للمهن.

ومن أجل مواجهة هذه العراقيل، عمدت السلطات العمومية سنة 2007 إلى وضع استراتيجية "رواج 2020" لإنعاش وعصرنة التجارة الداخلية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الرفع من مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام إلى 15% مقابل 11% حاليا وتوفير100.000 منصب شغل مباشر وإنشاء 1,5 مليون محل للبيع من شأنها تحقيق رقم معاملات يتجاوز 350 مليار درهم في أفق 2020. وتتمحور أهداف الإستراتيجية الجديدة للقطاع حول تطوير تجارة القرب وإنعاش مراكز التوزيع الكبرى والمتوسطة وتنمية تجارة الجملة.

وعلى مستوى تجارة القرب، يطمح برنامج "رواج 2020" إلى خلق 980.000 نقطة للبيع وتشغيل مليوني شخص وتحقيق قيمة مضافة تصل إلى 100 مليار درهم في أفق 2020 . وسيتم في هذا الإطار وضع صندوق لتنمية التجارة يهدف إلى دعم المشاريع المقترحة من طرف الجماعات المحلية والتي تهم بالأساس تنظيم مراكز التسويق وعصرنة الفضاءات العمومية وتهيئة مواقع مخصصة للباعة المتجولين.

وفيما يتعلق بالمحلات التجارية الكبرى والمتوسطة، ترمي الإستراتيجية الجديدة إلى الرفع من عدد نقط البيع ليصل إلى 900 بدل 50 المسجلة حاليا مما سيمكن من تشغيل ما يزيد عن 100.000 شخص ورفع رقم معاملات ليصل إلى 175 مليار درهم في أفق 2020 مقابل 6 مليارات درهم سنة 2006. كما يعتزم البرنامج أحداث شعب لتكوين اليد العاملة في هذا الميدان وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين الموزعين والمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة المحلية.

أما فيما يتعلق بتجارة الجملة، من المنتظر تعبئة فضاء إضافي للاستغلال يناهز 850 هكتار وتخصيص استثمار إجمالي يقدر بـ9 مليارات درهم (75% من الغلاف المالي الإجمالي). وفي هذا الإطار، تقترح هذه الاستراتيجية وضع مخطط مديري يهدف إلى إعادة تنظيم أسواق الجملة والمجازر ومراكز بيع الأسماك الطرية بالجملة وإشراك القطاع الخاص في تسيير الأسواق وتخصص الأسواق حسب طبيعة المناطق[58]. ومن المرتقب أن يحقق هذا القطاع ما يناهز 33 مليار درهم كرقم معاملات و45.000 منصب شغل في أفق 2020.

2. مواصلة تحديث القطاع المالي

تميز القطاع المالي بمواصلة مجهودات تحديث الإطار القانوني المنظم للقطاع البنكي وتطهير المؤسسات المالية العمومية وكذا إنعاش مؤسسات القروض. وعلى صعيد سوق الرساميل، توجهت الجهود نحو وضع بعض النصوص القانونية الملائمة لدينامية نشاط البورصة.

[58] يتعلق الأمر بأسواق الجملة "المخصصة للاستهلاك" وأسواق الجملة "المخصصة للإنتاج".

1.2. إصلاح وتحديث القطاع البنكي

1.1.2. تفعيل تعديل الإطار القانوني المنظم للقطاع

تميزت سنة 2006 بتطبيق القوانين الأساسية الجديدة لبنك المغرب والقانون البنكي الجديد. ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين تقوية استقلالية البنك المركزي فيما يخص نهج السياسة النقدية التي تهدف أساسا وعلى غرار الأبناك المركزية الحديثة إلى استقرار الأسعار. ومن جهتها، وبناء على القانون البنكي الجديد، ستمتد رقابة بنك المغرب لتشمل بعض المؤسسات المالية، كما يعيد القانون الجديد تحديد دور الاجهزة الاستشارية خصوصا لجنة مؤسسات القروض والمجلس الوطني للنقد والادخار، وأرسى هذا القانون كذلك التنسيق بين مختلف أجهزة الإشراف والرقابة على النظام المالي.

وقد تم في شهر يوليوز2007 إصدار مراسيم تطبيق هذين النصين الجديدين المنظمين للقطاع البنكي. وفيما يتعلق بالقوانين الأساسية لبنك المغرب، يحدد المرسوم الخاص به طرق تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالإصدارات النقدية وبسياسة الصرف والقواعد المحاسبية. أما عن مراسيم تطبيق القانون البنكي فهي تحدد تشكيل وطرق عمل المجلس الوطني للقرض والادخار ولجنة مؤسسات القروض ولجنة التنسيق بين هيئات الإشراف على القطاع المالي. وبذلك تصبح جميع المؤسسات ذات النشاط البنكي كصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان والبريد وجمعيات القروض الصغرى خاضعة لمقتضيات القانون البنكي خاصة ما يتعلق بالقواعد الاحترازية والمحاسبية والإعلامية.

ورافق هذه الإنجازات تنويع وسائل التمويل خاصة منها تقنية تسنيد الديون التي تم تقديم إطارها القانوني أمام أنظار البرلمان في يوليوز2007. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى توسيع مجال التسنيد وتفعيل هذه التقنية وكذا تقوية القواعد الاحترازية وتلك المتعلقة بالإشراف خاصة باعتماد المنظومة الاحترازية بال2[59] سنة 2006.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقا لاتفاقية منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الإجرام المنظم، تم إصدار قانون ضد تبييض الأموال في أبريل 2007. ويهدف هذا القانون خصوصا إلى إنشاء وحدة للإرشاد المالي.

2.1.2. تطهير المؤسسات المالية العمومية

لتعزيز القطاع البنكي المغربي، واصلت السلطات العمومية جهود إعادة هيكلة وتموقع المؤسسات المالية العمومية. ويتعلق الأمر أساسا بتحويل البنك الوطني للإنماء الاقتصادي إلى بنك أعمال ملحق لصندوق الإيداع والتدبير مع سحب رخصة مؤسسة القرض التي كانت مخولة له. أما نشاطه التجاري فقد تم تكليفه للقرض الفلاحي للمغرب وتم حصره في هيكل تنظيمي صغير مكلف بالتحصيل.

كما تم استكمال مخطط تطهير الوضعية المالية للقرض العقاري والسياحي بشكل جيد وسمح بإعادة تشكيل المساهمين المرجعيين للبنك كالصندوق الوطني لصناديق الادخار الفرنسية التي أخذت حصة من رأسمال البنك إلى جانب صندوق الإيداع والتدبير.

وبخصوص القرض الفلاحي المغربي، فقد تدعمت إعادة هيكلته بفتح راسماله لصالح مستثمرين مؤسساتيين عموميين وخواص وكذا إعادة رسملته من طرف الدولة. وتبنى البنك مخططا تنمويا استراتيجيا يدعى "كاب 2008" الذي جعل النشاط التجاري للبنك يتمحور حول 4 فروع رئيسية منها المقاولة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وفرع الصناعة الغذائية. وموازاة مع ذلك، تم التوقيع على برنامج تعاقدي سنة 2006 بين الدولة والبنك والذي يسطر أهدافا كمية مرتبطة بمخطط أعمال ملائم.

[59] تم في نفس السنة نقل مشاريع فصول هذه المنظومة للكتابة العامة للحكومة. وتتوقع هذه الفصول المصادقة على مقتضيات بنك المغرب لتقييم الخطر المرتبط بالقرض وإلزامية الأموال الذاتية من أجل الخطر العملياتي ومخاطر السوق.

وقد خصت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أيضا الصندوق المغربي للصفقات الذي تم إنهاء مخطط إصلاحه. ويهدف هذا المخطط إلى تعديل الإطار القانوني المنظم للرهن بالأسواق العمومية ونظام تفويت الديون المهنية. كما يطمح إلى إرساء التوازنات الرئيسية لهذه المؤسسة وضمان ديمومتها خاصة عن طريق إعادة الرسملة وإنشاء صندوق لضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة المقبلة على الصفقات العمومية يسيره الصندوق المغربي للصفقات.

3.1.2. مجهودات تطوير وإدماج المؤسسات المالية الصغرى في القطاع البنكي

طبقا لمقتضيات القانون البنكي الجديد وقوانين بنك المغرب، أصبحت جمعيات القروض الصغرى خاضعة للإشراف المطبق على القطاع البنكي. وهكذا، تم وضع بعض المعدلات الاحترازية الخاصة بنشاط القروض الصغرى بعد اعتماد المخطط المحاسباتي لجمعيات القروض الصغرى وإخضاع هذه الأخيرة لرقابة بنك المغرب. وتم التفكير أيضا في إمكانية وطرق التغييرات المؤسساتية لهذه الجمعيات.

إلى جانب ذلك، وبالإضافة إلى إنشاء صندوق "جايدة"[60] الذي يطمح إلى تغطية حوالي ثلث حاجيات التمويل لفائدة قطاع القروض الصغرى، فإن تعديل القانون 18-97 يهدف إلى توسيع مجال التأمين عن المرض لصالح المستفيدين من القروض الصغرى. وبذلك ستصبح جمعيات القروض الصغرى مرخصة لمنح زبنائها قروضا لتمويل منح التأمين على المرض والقيام بعمليات التأمين لفائدة المستفيدين.

2.2. تحديث النصوص المنظمة لسوق الرساميل

تمثل تحديث طرق عمل سوق الرساميل في إصدار تعديلات ظهير القانون المتعلق ببورصة القيم والقانون المتعلق بالعروض العمومية بسوق البورصة في شهر مايو 2007. ويهدف التعديل الأول إلى تسهيل ولوج الشركات المسجلة بالأسواق المالية الخارجية لتسجيل رؤوس أموال أجنبية وتقوية شهرتها على الصعيد الدولي. ويهدف التعديل الثاني إلى تقوية حماية المساهمين الذين يمثلون الأقلية وإلى الإخبار بضرورة إيداع طلب عمومي للسحب في حالة شطب شركة من الشركات المسعرة.

زيادة على ذلك، تم في مارس 2006 إصدار مراجعة ظهير القانون المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنويين الذين يقومون بطلب عمومي للادخار وذلك بغرض تعزيز شفافية وجودة المعلومات المنشورة وتوطيد سلطة مجلس القيم المنقولة فيما يخص مهمة الرقابة التي يقوم بها.

وفي مجال تنويع أساليب التمويل، تم وضع مشروع قانون للمصادقة عليه في البرلمان في يوليوز 2007. ويهدف هذا القانون أساسا إلى توسيع حقل التسنيد وتعزيز حماية المستثمرين وتحصين أكبر للعمليات وكذا إنعاش هذه التقنية عن طريق تيسير شروط الولوج وتحسين التقنيات المالية. كما واكب هذا القانون مشروع قانون متعلق بعمليات المعاش ومشروع تعديل القانون المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتفاوض. وسيسمح مشروع القانون الأخير لشركات التمويل المؤهلة من تسلم أموال العموم التي يتعدى أجلها سنة واحدة ومن إصدار سندات شركات التمويل. يمكن هذا الإصلاح أيضا من ملائمة مقتضيات القانون رقم 35-94 مع مشروع القانون المتعلق بتسنيد الديون كما يعطي لصناديق التوظيف الجماعي إمكانية إصدار أوراق الخزينة.

ورافق هذه الإجراءات إخضاع مشروع القانون الخاص بتدبير المحفظة لحساب طرف آخر للكاتب العام للحكومة. ومن شأن هذا المشروع تأطير تدبير المحفظة لحساب طرف آخر وعقلنته وتنظيمه مع تدقيق القانون الأساسي وواجبات شركات تدبير المحفظات وكذا الشروط التي يمكن القيام فيها بهذا النشاط.

[60] انظرا لجزء الثاني: تمويل المقاولات الصغيرة جدا.

3.السياسة الاجتماعية

تركز تدخل السلطات العمومية حول امتصاص العجز الاجتماعي المتفاقم، حيث تحاول العمل على إعادة توزيع الثروات من أجل محاربة الفقر والهشاشة والاستجابة لتطلعات المواطنين للخدمات ذات الجودة والتي تلبي حاجياتهم في مجال الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والسكن.

1.3.محاربة الفقر

1.1.3. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي من خلال دعم الأنشطة المدرة للدخل وتطوير القدرات وتحسين الولوج إلى الخدمات والبنيات التحتية الأساسية ودعم الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة. ومن أجل دعم وتحسين حكامة هذه المبادرة، تم اتخاذ تدابير مختلفة خلال سنوات 2006 و2007 تمثلت في إنشاء خلية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومرصد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتفعيل النظام المعلوماتي ونظام تتبع المشاريع.

ومن أجل تأمين نجاح المشاريع على المستوى الوطني والمحلي، بذلت مجهودات مهمة في اتجاه تدعيم اللاتمركز، ووضع شبكة للتواصل بين الخبراء إضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف جميع الهيئات وإعداد ونشر الكتب التربوية.

وإلى نهاية 2006، تم إنجاز 1.600 مشروع من أصل 6.127 مشروع مبرمج، في حين أن 4.527 مشروع لا يزال قيد الانجاز. وانتقل عدد المشاريع المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل من 144 مشروع إلى 1.444 ما بين 2005 و2006. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأنشطة المدرة للدخل في مجموع مشاريع المبادرة، ارتفعت من 14% سنة 2005 إلى 29% من مجموع المشاريع المنجزة في الوسط الحضري والقروي و34% من المشاريع الأفقية. ويصل المبلغ المتوسط لهذه المشاريع إلى 200 ألف درهم[61].

إن مواصلة إنجاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مكن من تحقيق 667 مبادرة محلية للتنمية البشرية والمصادقة على 16 مخطط جهوي لمحاربة الهشاشة. على المستوى المالي، بلغت الإعتمادات المخصصة من الميزانية العامة والجماعات المحلية لهذه المبادرة 2.750 مليون درهم للفترة 2006-2007. وارتفعت الإعتمادات المفتوحة لسنة2007[62] إلى 1.737 مليون درهم، في حين وصلت النفقات الملزمة إلى 690 مليون درهم والنفقات المؤداة إلى 174 مليون درهم.

بيد أن بحثا ميدانيا[63] أظهر ضعف إشراك كل من فرق التنشيط الجماعية وفرق الأحياء والشركاء وكذا المصالح الخارجية للدولة في إنجاز هذه المبادرة. وأشار نتائج هذا البحث الميداني إلى ضرورة تكثيف التكوين، وتدعيم المؤهلات وتعميم هذه المقاربة التي جاءت بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2.1.3. مساهمة برنامج "حساب تحدي الألفية"

يهدف برنامج "حساب تحدي الألفية" المغرب الذي تم إعداده من خلال مسلسل تشاوري واسع إلى مواكبة المغرب لوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تتمحور حول تعزيز الحكامة وديناميةالقطاعات المنتجة وتحقيق التنمية البشرية. وسيمكن هذا البرنامج من إنعاش المشاريع السوسيواجتماعية للقرب التي ستستفيد منها أولا الفئات الأكثر فقرا.

[61] 70 مشروع تجاوز المليون درهم
[62] الوضعية المالية ل 30 أبريل 2007.
[63] البحث المنجز ما بين دجنبر 2006 ويناير 2007.

ومن المنتظر أن يستفيد من هذا البرنامج الذي يطمح إلى تطوير أنشطة ذات انعكاسات سوسيواقتصادية كبيرة بشكل مباشر حوالي 600.000 شخص، إضافة إلى 3,2 مليون شخص بشكل غير مباشر. ومن المرتقب أن يساهم هذا البرنامج في تدعيم النمو الاقتصادي الوطني بـ1,1% من الناتج الداخلي الخام إضافة إلى تنشيط سوق الشغل وتحسين المداخيل. وستمكن هذه النتائج الإيجابية من تقليص نسبة الفقر بـ20 % في المناطق المستهدفة وتحسين ظروف العيش للفئات المهمشة.

3.1.3. تدابير الدعم والمساعدة الاجتماعية

عرف المغرب إحداث العديد من الهيئات ووضع مجموعة من التدابير للحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة. حيث تقدم مؤسسة محمد الخامس للتضامن الدعم والمساعدة الضرورية للمحتاجين، كما أصبح كل من التعاون الوطني والإنعاش الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية يلعبون دورا مهما في الحماية الاجتماعية معززين بمختلف الإجراءات المتخذة من طرف إلى صندوق المقاصة.

وتساهم مؤسسة محمد الخامس في محاربة الفقر من خلال الأعمال الإنسانية والاجتماعية والتنموية، حيث تقدم المساعدة الدائمة لصالح الأشخاص الأميين والعاطلين عن العمل والمحتاجين والمعاقين والنساء العازبات واليتامى والأشخاص ذوي الدخل الضعيف والأشخاص بدون شغل.

وقد وضعت المؤسسة منذ سنة 2004 مخطط عمل لإنعاش عمليات التضامن. وتتجلى المحاور الأولوية لهذا المخطط في تكوين النساء والفتيات وحماية الشباب من الانحراف وتحضيرهم لاندماج أفضل في المجتمع وتكوين وإدماج المعاقين وتطوير الأنشطة المدرة للدخل ووضع بنوك غذائية محلية. وقد ترجم المحور الأخير الذي يهم تعزيز علاقات المؤسسة مع الجمعيات بوضع منتدى جمعوي للتضامن[64]. وفي سنة 2005 وإضافة إلى الإجراءات المتخذة في إطار التنمية المستدامة، تخص 43% من أعمال المؤسسة الخدمات الاجتماعية و25% منها الأعمال الإنسانية[65].

ومن حيث المشاريع، شيدت المؤسسة أو هيأت 500 مركزا اجتماعيا لصالح المحتاجين وعززت حصولهم على العلاجات الصحية عن طريق بناء وتجهيز المستشفيات كما قامت بـ22 عمل إنساني و60 برنامج للتنمية المستدامة.

ويتوفر التعاون الوطني اليوم على 2.094 مركز منتشر في جميع التراب الوطني، مخصص أساسا للتعليم والتكوين. وتغطي هذه الخدمات 208.628 شخص، غالبيتهم منحدرون من المجال القروي، وتشكل النساء والأطفال المنقطعين عن الدراسة والذين يعانون من أوضاع صعبة إضافة إلى الأشخاص المعاقين.

ويهدف برنامج الإنعاش الوطني من خلال دعم المشاريع إلى تشغيل اليد العاملة الفقيرة والضعيفة التأهيل وإلى تمويل برامج البنيات التحتية في الجماعات القروية الفقيرة، ومنها على الخصوص الطرق والآبار، ودورات المياه وتسييج المدارس والمستوصفات.

وفي إطار دعمها لمشاريع التنمية المستدامة من خلال مقاربة تنبني على التشارك والشراكة والقرب ، صادقت وكالة التنمية الاجتماعية منذ إحداثها على تمويل 1.465 مشروع جلهم في العالم القروي بمبلغ 271 مليون درهم مخصص لمحاربة الفقر والهشاشة.

[64] يتجلى هذا المنتدى في تجمع جمعوي يتقاسم نفس أهداف مؤسسة محمد الخامس.
[65] من بين الأعمال الإنسانية نذكر عملية "مرحبا" وعملية "رمضان" وعملية "سنابل".

يشكل صندوق المقاصة الأداة المفضلة لسياسة دعم أسعار المواد الأساسية، والغاز والمواد النفطية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإعانات تستفيد منها أكثر الطبقة الميسورة عوض الفئات المحتاجة[66].

لذا، ومن أجل تخطي هذه العوائق، يجب على التدابير المتخذة في هذا المجال أن تكون أكثر تناسقا واستهدافا وصناديق الدعم موجهة أكثر نحو الساكنة الأكثر تهميشا.

وعلى الصعيد الدولي، لجأت العديد من الدول إلى آليات للحماية الاجتماعية خاصة التحويلات كوسيلة لإعادة التوزيع والحد من الفوارق. وقد تصل المبالغ المخصصة لهذه البرامج إلى 6 % من الناتج الداخلي الخام. فقد لجأت تركيا إلى استخدام التحويلات المالية المشروطة[67]. في حين، تم في أندونيسيا والأردن استخدام التحويلات النقدية غير المشروطة.

إطار 8 : التجربة الاندونيسية

طبقت اندونيسيا طويلا نظام تقنين أسعار المحروقات. ونتيجة ارتفاع أسعار البترول والصادرات من المواد البترولية، عمدت الدولة إلى الرفع من مستوى دعم أسعار المحروقات ليصل إلى 7,7 مليار دولار سنة 2004 مقابل 3,5 مليار دولار سنة 2003. ونظرا للعبء الذي أصبح يشكله هذا الدعم على ميزانية الدولة، فقد تم التخلي عنه نهائيا من قبل الحكومة الأندونيسية.

ومن أجل الحد من آثار التضخم على الساكنة الفقيرة، الناتج عن إلغاء هذا الدعم، وضعت برامج لإعادة التوزيع في القطاعات ذات الأولوية، ونخص بالذكر، التعليم، والصحة والبنيات التحتية. وإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الاندونيسية نظام للتحويلات المالية غير المشروطة يستهدف 15،5 مليون أسرة فقيرة وتعاني من الهشاشة. ويصل مبلغ هذه التحويلات إلى 10 دولارات شهريا لكل أسرة، وبكلفة إجمالية بلغت 2 مليار دولار.

وقد مكن هذا البرنامج من الحد من تأثير ارتفاع أسعار المحروقات (ارتباطا بالمقاصة) على الأسر الفقيرة ومن توفير ما يقارب 10 مليار دولار من المدخرات الميزاناتية في السنة تم تخصيصها لبرامج محاربة الفقر.

2.3. متابعة إنجاز الميثاق الوطني للتربية والتكوين

1.2.3. تقييم مسلسل إصلاح النظام التربوي

تبين حصيلة انجازات النظام التربوي خلال الفترة ما بين 2001 و2007 تحسنا على مستوى الحكامة وتقوية اللامركزية واللاتمركز وكذلك تحديثا لنظام تسير الموارد البشرية. كما تحدد المعوقات التي تؤثر سلبا على انجاز الأهداف المتوخاة من الإصلاح.

في إطار سياسة اللامركزية واللاتمركز، تجلت جهود قطاع التعليم في وضع نصوص قانونية وتنظيمية للمؤسسات التربوية وتشجيع الشراكة مع الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين.

وفي هذا الإطار، تتمثل أهم الانجازات في مراجعة النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية والأساتذة الباحثين، وتنظيم أول الامتحانات المهنية من أجل الترقية الداخلية (132.453 مرشح) وتطبيق مسطرة جديدة لتدبير طلبات الانتقال ومعالجة الملفات قيد البحث.

ومن أجل تحسين التعليم بالمؤسسات الخاصة، أعدت وزارة التربية الوطنية برنامجا يهدف إلى تطوير كفاءات الأساتذة والإقدام على تكوين مشرفين للتعليم الخاص على مستوى المندوبيات الإقليمية.

[66] أشارت دراسة في المغرب إلى أن الإعانات تخلق العديد من التفاوتات بين الطبقات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، فإن ربع الساكنة الأكثر غنى الذي استفاد من وضع الإعانات على غاز البوطان يتجاوز ثلاثة أضعاف الربع الأكثر فقرا.

[67] هي عبارة عن تحويلات يشترط على المستفيد تحقيقها في مجال الصحة وا لتمدرس.

وقد مكن تحليل النظام التربوي خلال الفترة المنصرمة من إبراز بعض الاختلالات التي تهم بالأساس التدبير العملي لمختلف مكونات النظام[68] وتدبير الموارد البشرية. وتهم هذه الاختلالات أيضا التعليم بالعالم القروي الذي يعاني من غياب بنيات التعليمية في بعض الدواوير.

2.2.3. استراتيجية التعليم والتكوين

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتعليم التي تم وضعها من طرف قطاع التربية الوطنية إلى تطبيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال السنوات الثلاث القادمة (2007-2010).

ومن أجل تعميم التعليم الأولي، تهدف الإستراتيجية المذكورة إلى وضع تدابير تشجيعية للاستثمار الخاص ومتابعة البرنامج الذي يهدف إلى خلق 1.500 قسم للتعليم الأولي سنويا منذ 2004 وإعطاء الانطلاقة لأول تجربة للأقسام المندمجة في التعليم الابتدائي ووضع 14 مركزا لتكوين الموارد البشرية التي ستعطي دعم بيداغوجيا وديداكتيكيا للتعليم الأولي. وستعمل الدولة على ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي وتكثيف جهودها في المناطق القروية وشبه الحضرية.

ومن أجل تحسين جودة التعليم ترتكز المجهودات المبذولة على محتويات البرامج وعلى المناهج البيداغوجية وكذلك على توسيع شعب التعليم من أجل ضمان ملائمتها مع متطلبات المقاولة. وفي نفس الاتجاه، تهدف هذه الاستراتيجية من جهة إلى تأهيل المؤسسات التعليمية على مستوى رد الاعتبار لها وتجهيزها وكذا الفضاءات التعليمية ومحيطها ومن جهة أخرى وضع ميكانزمات لتقييم العمل البيداغوجي وتقييم المعارف ومؤهلات التلاميذ.

وفي مجال محاربة الأمية، تهدف كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية إلى إشراك أهم للقطاع الخاص وإنعاش الكفالة وتدعيم منهجية الإدماج في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتنمية المقاربة الواقئية . ومن أجل محاربة فعالة للأمية قامت كتابة الدولة بملائمة برنامج محو الأمية مع متطلبات الفئات المستهدفة.

ويستهدف برنامج محاربة الأمية (2005-2010) حوالي مليون شخص وما يقارب 27.000 طفل غير ممدرسين، وسيمكن هذا البرنامج من خفض الأمية إلى 9% بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و45 سنة وإلى 17% بالنسبة للسكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة. وقد وصل عدد المستفيدين سنة 7 200 إلى 700.000 شخص.

وفي مجال التربية غير النظامية وضعت الدولة ثلاث صيغ لمحاربة الهدر المدرسي. فيهدف برنامج الفرصة الثانية إلى ضمان التمدرس لحوالي 80.000 طفل سنويا حتى سنة 2013. بينما يهدف برنامج "استدراك" الذي أعطيت له الانطلاقة في 2002 إلى إدماج الأطفال المنقطعين عن الدراسة في النظام التربوي. أما البرنامج الثالث فيهدف إلى تقديم الدعم التربوي ل 250.000 تلميذ سنويا.

وفي نفس الإطار، يهدف وضع مشروع "تحسين التكوين الأساسي للكبار "ألفا المغرب" إلى تحسين جودة برنامج محاربة الأمية وذلك عن طريق تجديد المطابع الموجودة ووضع مطابع ملائمة لمختلف الفئات المستهدفة وتكوين المكونين والمنشطين وتدعيم تسير النظام وذلك بالاهتمام أكثر بالمقاربة التشاركية والقرب.

وفي مجال التكوين المهني، تهدف مختلف التدابير إلى تطوير برامج محو الأمية الوظيفية وذلك بتقديم علاوة لصالح الأجراء الذين استفادوا من هذه البرامج وكذلك تدعيم مشاركة المهنيين في الحكامة. وتهدف هذه التدابير أيضا إلى تطوير وتأهيل التكوين المهني الخصوصي وإعادة تنظيم التكوين المهني

[68] برامج غير مطابقة واختلالات قائمة بين الفروع وضعف المر دودية الداخلية والخارجية.

حسب المقاربة بالكفاءات . وفي نفس الإطار سيتم فتح 16 مؤسسة في سنة 2008، تخص بالأساس قطاعات الفلاحة، والصيد البحري والصناعات الميكانيكية والحديدية والكهربائية والإلكترونية .

3.3. الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصحة

تهدف الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصحة، في أفق 2015، إلى تلبية الحاجيات المتزايدة للمواطنين في مجال الصحة من خلال تبني منهجية شاملة ومندمجة، وتحسين أداء النظام الصحي. وترتكز هذه الإستراتيجية على أربعة محاور. ويرتبط المحور الأول بتنظيم النظام الصحي عبر إنعاش التكامل بين القطاع العام والخاص، ودعم اللاتمركز والجهوية، ووضع خريطة صحية وإعادة هيكلة الشبكة الاستشفائية. ويتطرق المحور الثاني والثالث من الإستراتيجية، إلى تنمية نظام فعال لتموين الدواء خاصة في المناطق القروية، وإلى وضع تدابير تحفيزية تسهل حصول القطاع الخاص على الأدوية، إضافة إلى دعم وتدبير أفضل للموارد البشرية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

ويتطرق المحور الرابع إلى ضرورة الرفع من الإمكانيات المالية المخصصة للخدمات الصحية ذات الأولوية وذات المردودية الاجتماعية وإلى عقلنة تدبير الميزانية المدمجة للوحدات والمصالح الصحية، وتخفيض كلفة الأدوية والعلاجات.

وإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الصحة بالعديد من الإجراءات لوضع نظام عملي للتامين على الجودة في مجال التحليلات الطبية والمواد الصيدلية، وتطوير البحث العلمي خاصة في مجال الأعشاب الطبية وتطوير القدرات المعرفية والموارد العلاجية المحلية.

3. 4. وضع نظام للحماية الاجتماعية

تهدف التدابير المتعلقة بتحسين التغطية الصحية ونظام التقاعد إلى تعميم تغطية اجتماعية منسجمة ومتوازنة للمواطنين. إلا أن إصلاح نظام التقاعد يتطلب المزيد من العمل والدينامية.

1.4.3. توسيع التغطية الصحية الأساسية

منذ دخول التغطية الصحية الإجبارية قيد التنفيذ سنة 2005، انتقلت نسبة التغطية الصحية من 17% إلى 34 %حيث اتسع نطاقها ليشمل المستقلين والفنانين.

وعلاوة على البرامج المخصصة لمأجورين من القطاع الخاص والعام، فان برنامج "عناية"، الموجه للفنانين والتجار والمهن الحرة، سيمكن بدوره من تامين تغطية صحية لحوالي 30% من السكان.

ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة صيغ، " شفاء متكامل" يؤمن تغطية صحية للمستفيد وعائلته بنسبة تتراوح ما بين 70% و90%، و"شفاء أساسي" يضمن تغطية صحية للذين يعانون من بعض الأمراض، إضافة إلى تامين تغطية صحية للمنخرط الذي يزاول مهنة الحرة أو مساعد صانع.

وتؤمن الصيغة الأخيرة " شفاء شامل" تسديد نفقات العلاجات المتنقلة، وتكاليف الولادة الطبيعية، إضافة إلى علاجات الأسنان.

وتعطي التغطية الصحية للفنانين الأولوية للمحرومين من التأمين والدخل غير الذي توفره المهنة في البداية ل700 فنان، في أفق توسيعه ليشمل جميع مهنيي القطاع.

وتم توسيع التغطية الصحية ابتداء من 4 شتنبر 2007 لتشمل أئمة المساجد والذين ارتفع عددهم إلى 42.000 شخص (دون ذوي الحقوق). ويطمح عقد التأمين إلى تغطية صحية أساسية مماثلة لتغطية الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وكذا تغطية صحية تكميلية.

كما شملت أيضا التغطية الصحية قدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير وذلك منذ 12 شتنبر 2007. وسيستفيد منها 30.500 شخص بواسطة اقتطاع شهري يقدر بـ175 درهم. وتغطي الخدمات مجمل العلاجات الطبية بما فيها العمليات الجراحية والتصوير بالأشعة والتحاليل الطبية.

ويرتقب أن يدخل نظام المساعدة الطبية (RAMED) المخصص للفئات المعوزة حيز التطبيق سنة 2008، مما سيمكن من رفع معدل التغطية الصحية للسكان إلى 80%. وسيستفيد من هذا النظام الأشخاص غير الخاضعين لنظام التأمين الإجباري على المرض الذين يقدر عددهم بـ 8,5 مليون شخص.

وتجدر الإشارة إلى أن نزلاء المؤسسات الخيرية ودور الأيتام ودور العجزة وكل مؤسسة خيرية خاصة أو عمومية تأوي الأطفال المتخلى عنهم والبالغين بدون عائلة ونزلاء المؤسسات السجنية والأشخاص الذين لا يملكون سكنا قارا، سيستفيدون مجانا من مساعدة صحية كاملة.

وستساهم الدولة والجماعات المحلية بشكل أساسي في تمويل نظام المساعدة الطبية، حيث تتراوح نسبة هذه المساهمة ما بيـن 60% و70% بالنسبة للدولة، وما بين 30% و40% بالنسبة الجماعات المحلية، مع مساهمة رمزية للمستفيدين من هذا النظام.

وستشكل مدا خيل الضريبة على القيمة المضافة مصدرا أساسيا لمساهمات للجماعات المحلية في نظام المساعدة الطبية، مما يبين أن هذا النظام[69] يرتكز بالأساس على التضامن الاجتماعي عكس نظام التغطية الصحية الإجبارية الذي يعتبر نظاما مبنيا على المساهمة.

2.4.3. نظام التقاعد

على غرار العديد من الدول، يطرح إصلاح نظام التقاعد في المغرب نفسه بشكل ملح نظرا لمشاكل التوازن المالي وديمومته التي تعاني منها أنظمة التقاعد. وقد تمت دراسة العديد من محاور الإصلاح كالرفع من السن القانوني للتقاعد من 60 إلى 65 سنة وإدخال نسبة من الرسملة في أنظمة التقاعد.

وفي انتظار إصلاح شامل لأنظمة التقاعد، فان السلطات العمومية وضعت تدابير مختلفة لمواكبة نظام التقاعد، حيث تم التوقيع على اتفاقية[70] بين الصندوق المغربي للتقاعد والشركة العامة المغربية للأبناك وبريد المغرب لوضع بطاقة سحب أوتوماتيكية رهن إشارة المتقاعدين الذين لا يملكون حسابا بنكيا، وذلك قبل نهاية السنة الحالية. وسيعزز هذا الإجراء الإرادة القوية للسلطات العمومية لتهييء إدارة فعالة وقريبة من المواطنين. وسيستحمل الصندوق المغربي للتقاعد تكلفة هذه البطاقة بالنسبة للمتقاعدين في حدود مبلغ 1.000 درهم.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار مسلسل تفويض صناديق التقاعد، تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومة وصندوق الإيداع والتدبير والمكتب الشريف للفوسفاط في 19 يوليوز سنة 2007 تهدف إلى إدماج متقاعدي المكتب الشريف للفوسفاط داخل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بمبلغ يصل إلى 33 مليار درهم.

5.3. التأهيل الحضري وإنعاش السكن الاجتماعي

عرفت المدن المغربية خلال العشرين سنة الماضية نموا ديمغرافيا هاما اقترن بتزايد حدة الهجرة القروية. ولقد خلفت هذه الوضعية اختلالا كبيرا على مستوى العرض من السكن والذي ناهز سنويا 85.000 وحدة سكنية، مما جعله لا يرقى لتلبية الطلب الإضافي الناتج عن النمو الديمغرافي المقدر بـ125.000 وحدة سكنية سنويا.

[69] المسير من طرف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.
[70] تم التوقيع عليها في 25 مايو 2007

ويشكل وجود السكن العشوائي في المدن المغربية وبالخصوص دور الصفيح تحديا حقيقيا بالنظر إلى ضرورة الإدماج الاجتماعي للساكنة المعوزة في الوسط الحضري وكذا بالنظر لإمكانيات السلطات العمومية لسد كل الحاجيات الضرورية لمجموع الساكنة. ومن هذا المنطلق، شرعت السلطات العمومية ابتداء من سنة 2003 في برنامج إصلاحي متكامل وذلك بهدف إيجاد حلول مناسبة لمجمل العراقيل المرتبطة بالعرض والطلب في مجال السكن.

فمن جانب العرض، حرصت السلطات العمومية على تشجيع الفاعلين الخواص في إنعاش قطاع السكن الاجتماعي وذلك عبر منح مجموعة من الإعفاءات الضريبية وتعبئة العقار العمومي وحصر دور المنعشين العقاريين العموميين في التهيئة ووضع الشباك الوحيد وتسريع المصادقة على وثائق التعمير وكذا تحضير مشروع مدونة التعمير. وقد مكنت الزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع بفضل مضاعفة الضريبة على الإسمنت[71] من تسريع وتيرة انجاز برامج محاربة السكن الغير اللائق وكذا تهيئة الأراضي العمومية المخصصة لإنتاج السكن الاجتماعي.

و من جانب الطلب، ونظرا للمشاكل المترتبة عن عدم قدرة الساكنة المستهدفة على تسديد ديونها، عملت السلطات العمومية على إصلاح نظام المساعدات المخصصة للسكن بإحداث صناديق الضمان للسكن خصوصا صندوق فوكاريم الذي عرف انطلاقته الفعلية أواخر 2004. كما شهدت شروط الاقتراض البنكية تسهيلات هامة خصت نسب الفائدة ومدد التسديد وتخفيض مقدم التسبيق اللازم. وقد بلغ عدد المستفيدين من ضمانة فوكاريم إلى أواخر غشت 2007 حوالي 24.000 أسرة بمبلغ إجمالي من القروض ناهز 3,5 مليار درهم. ويتجاوز حاليا معدل الضمانات الشهرية لفوكاريم 200 مليون درهم. بالإضافة إلى هذا، مكن توسيع دائرة القروض الصغرى لتشمل قطاع السكن الاجتماعي من تعزيز عرض التمويل البنكي .

وبموازاة مع إنعاش قطاع السكن الاجتماعي، ارتكزت الاستراتيجية الجديدة المعتمدة من طرف السلطات العمومية لمحاربة السكن الغير اللائق على برنامج "مدن بدون صفيح" والذي يهدف إلى القضاء الكلي على جميع الأحياء الصفيحية المحصاة في أفق 2012. ولإنجاز هذا البرنامج، تم اعتماد "اتفاقية-المدينة" والتي بموجبها يتعاقد جميع المتدخلين على المستوى المركزي والمحلي للقضاء الكلي على دور الصفيح. وقد تم إبرام 61 اتفاقية-مدينة إلى حدود بداية السنة الجارية وهدم أو إعادة هيكلة 68.000 كوخ (54.000 كوخ تم هدمه و14.000 كوخ أعيدت هيكلته) . كما تم الإعلان عن إحدى عشر مدينة بدون صفيح ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 24 مدينة مع نهاية 2007.

ومن أجل سد حاجيات الطلب من السكن الناتجة عن النمو الديمغرافي وتخفيف الضغط على المدن الكبرى، تم اعتماد سياسة جديدة لإنشاء مدن جديدة وذلك عبر إعطاء الانطلاقة لأشغال بناء مدينة تامنصورت قرب مراكش وانطلاق عملية بيع جزء من مدينة تامسنا قرب الرباط وهما مدينتين من بين خمسة مدن مبرمجة.

[71] 0,10درهم للكيلوغرام الواحد

وتتجلى هذه الدينامية أيضا على مستوى التمويل البنكي وكذا على مستوى الاستثمارات الخارجية المباشرة في مجال العقار، حيث ارتفعت نسبة القروض العقارية ضمن مجموع القروض المقدمة للاقتصاد من 16% سنة 2002 إلى ما يفوق 23% في نهاية غشت 2007. وبلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاع العقار 3,6 مليار درهم سنة 2006 مقابل 1,85 مليار درهم سنة 2002، أي بزيادة استثنائية تقدر بـ94%. كما سجلت سنة 2006 ارتفاعا استثنائيا بـ48,3% مقارنة مع السنة السابقة. وبالإضافة إلى الآثار الإيجابية على قطاع مواد البناء (الإسمنت والحديد) ، ساهم انتعاش العقار في خلق ما يقارب 815.400 منصب شغل في مجموع قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2006، أي بزيادة تقدر بـ28,5 % مقارنة مع سنة 2002.

الجزء الرابع
المالية العمومية

الجزء الرابع : المالية العمومية

بفضل الإصلاحات المنجزة والمبرمجة وملائمة المناخ الدولي، حافظ الاقتصاد المغربي على ديناميته رغم قوة الصدمات الداخلية والخارجة التي ميزت سنة 2007. وهكذا، يتوجب استحضار التحسن الملموس للأنشطة غير الفلاحية عند قراءة منجزات المالية العمومية المدعمة بالإنجازات في المداخيل العمومية وبالمجهودات المبذولة في ميدان السياسة الميزاناتية.

وسيستفيد مشروع قانون المالية لسنة 2008 كذلك من ظرفية مشجعة بالرغم من الضغوطات الممارسة على النفقات العمومية والمرتبطة بتطور أسعار الموارد الأولية والتي بدأت في الظهور. كما يتميز بعزم السلطات العمومية على مواصلة الإصلاحات الهيكلية.

وفي هذا الاتجاه، و على المستوى الجبائي، سيتم مواصلة مسلسل الإصلاحات بغرض جعل النظام الجبائي المغربي أكثر عدالة وملائمة مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وعلى المستوى الميزاناتي، ستتم مواصلة جهود التحكم في النفقات العمومية عبر تعميم التدبير المالي المرتكز على النتائج ومواصلة مجهودات التدبير النشيط للدين العمومي وتحكم أفضل في كتلة الأجور. وتعتمد نجاعة السياسة المالية على التقيد بالمسار السنوي المدرج ضمن إطار النفقات على المدى المتوسط الذي يحدد معالم السياسة الميزاناتية للدولة.

1. التطورات الحديثة للمالية العمومية وتعزيز المنجزات

ساعدت النتائج الإيجابية المحققة خلال السنوات الأخيرة على ترسيخ أسس التوطيد الميزاناتي المتبع وعلى التحكم في النفقات و دينامية الموارد.

فقد تراجع عجز الميزانية إلى 1,7% من الناتج الداخلي الخام وإلى 2,1% دون احتساب موارد الخوصصة سنة 2006 مقابل 4 % و5,3% على التوالي سنة 2005. ومن المنتظر أن يسجل عجز الميزانية معدلا يقل عن 1,9% من الناتج الداخلي الخام أو2,4% دون احتساب موارد الخوصصة خلال 2007. واستمرانخفاض معدل دين الدولة ليصل إلى 57,4% سنة 2006 بعدما سجل 62,7% سنة 2005 على إثر التعويضات الممنوحة في إطار عملية المغادرة الطوعية. وقد يستمر هذا الانخفاض خلال سنة 2007. فخلال نهاية شهر يونيو بلغ حجم مديونية الخزينة حوالي 331 مليار درهم مسجلا زيادة ب0,2% وهو مستوى أقل بكثير من معدل النمو الاقتصادي المتوقع أي 2,5% سنة 2007.

وقد مثلت نسبة النفقات الإجمالية 25,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 27,5% سنة 2005، كما تراجعت كتلة الأجور إلى 11% من الناتج الداخلي الخام معوضة بذلك مجهود الإستثمار الذي وصل إلى 4,1% من الناتج الداخلي الخام ونفقات المقاصة إلى 2,1% مقابل 11,8% و 3,9% و 2,2% من الناتج الداخلي الخام على التوالي سنة 2005. وسيتواصل هذا الاتجاه خلال سنة 2007 حيث ستسجل النفقات ارتفاعا طفيفا مقارنة مع 2006 لتشكل ما يقارب 25,6% من الناتج الداخلي الخام تشتمل على 10,7% من الناتج الداخلي الخام ككتلة أجور.

وقد تم التحكم في النفقات رغم محيط دولي تميز بارتفاع أسعار البترول وبدرجة أقل أسعار السكر، إذ على المستوى الوطني تم تسجيل بعض الارتفاع في حجم النفقات العمومية بتعاقب مواسم فلاحية جيدة ورديئة وبتحمل المصاريف الإستثنائية وخاصة منها الكلفة الإضافية للصندوق المغربي للتقاعد المرتبطة بعملية المغادرة الطوعية وتبعات الحوار الإجتماعي. وتجدر الإشارة كذلك إلى المجهودات المبذولة من أجل تطهير القطاع المالي والتأثيرات الإيجابية التي نتجت عن تحسين

أجورالموظفين خلال السنوات الأخيرة والذي أسفر عن مردودية جبائية إيجابية تفوق الإنفاق الذي استلزمته.

واستمر ارتفاع موارد الدولة وخاصة منها الجبائية لتمثل 23% من الناتج الداخلي الخام دون احتساب موارد الخوصصة مقابل 21,1% سنة 2005. وترجع هذه الحيوية بالإضافة إلى دينامية النشاط الإقتصادي إلى التحول في سلوك الملزمين تجاه الإدارة الجبائية وإلى الأداء الجيد لاستهلاك الأسر الناتج عن الزيادة في الأجور والتحسن في المداخيل. وقد أسفرت هذه الدينامية في الموارد الجبائية والتي فاقت الدينامية الإقتصادية عن تحقيق موارد تجاوزت بكثير التوقعات المدرجة في القوانين المالية الأخيرة. وهكذا فقد فاقت الموارد العادية للدولة توقعات قانون مالية 2006 ب 11% بل تجاوزت كذلك النفقات بنسبة تقدر ب 6,7 مليار درهم أو 5,7% سنة 2006.

ومن أصل موارد جبائية بلغت 15,1 مليار درهم، شكلت نسبة 62,2% منها من الضرائب المباشرة و 20% من الضرائب الغير مباشرة و 9,7% من الرسوم الجمركية و 8,1% من موارد التسجيل والتنبر. ومن المنتظر أن تستمر هذه البنية خلال سنة 2007 التي عرفت تجاوز الإنجازات للتوقعات بأكثر من 13 مليار درهم كنتيجة لظرفية اقتصادية مشجعة وللمجهودات المبذولة من طرف الإدارة الضريبية.

1.1. تحسن ملموس للموارد الجبائية

على العموم بلغت الموارد الجبائية المسجلة برسم سنة 2006، 113,5 مليار درهم مقابل 98,4 المتوقعة في قانون المالية. ومقارنة مع سنة 2005، ارتفعت هذه الموارد ب 12,8% أي بنسبة زيادة أكبر بقليل من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام المقدر ب 8% و 6,2% بالنسبة للأنشطة غير فلاحية.

ويفسر هذا التطور بالأداء الجيد للإدارة الضريبية وللإدارة الجمركية وبالتحسن في تصريحات الملزمين نتيجة جهود التحسيس والتحصيل وإلى تعزيز المراقبة الجمركية، وكذلك ارتباطا بالزيادة في الأساسات الضريبية وإلى آثار التدابير الإصلاحية على النشاط الاقتصادي. وقد شمل هذا التطور مردودية الضرائب المباشرة وكذلك غير المباشرة بل وبوتيرة أسرع للضرائب المباشرة (16%) على الضرائب غير المباشرة (13,2%). وترجم هذا التطور بتقوية مستمرة لحصة الضرائب المباشرة مقارنة مع الضرائب غير المباشرة.

مبيان 22 : المداخيل الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

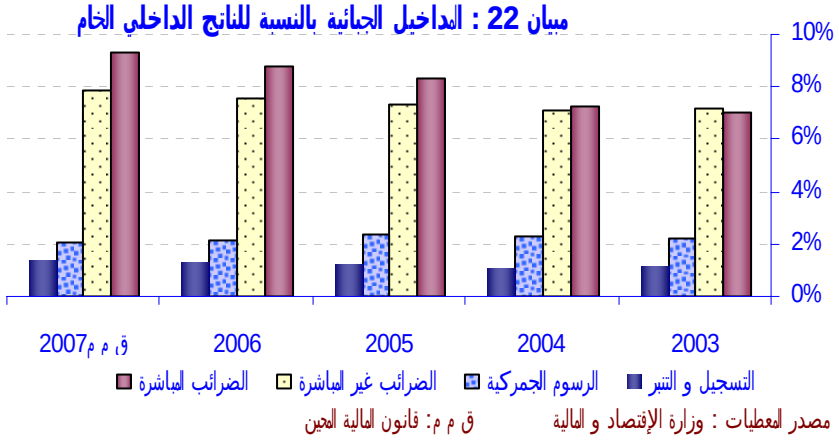

مصدر المعطيات : وزارة الإقتصاد و المالية ق م م: قانون المالية المعين

وببلوغها 8,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2002، تعززت الضرائب المباشرة بنقطتين من الناتج الداخلي الخام خلال 5 سنوات مما كان كافيا لتعويض ولتجاوز التراجع الملاحظ في الموارد الجمركية التي انتقلت من 2,7% إلى 2,1% من الناتج

الداخلي الخام خلال نفس الفترة . ومن جهة أخرى، تميزت سنة 2006 وللمرة الأولى بتجاوز موارد الضريبة على الشركات لتلك المحصلة من الضريبة على الدخل.

مبيان 23 : تطور الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بالنسبة للناتج الداخلي الخام

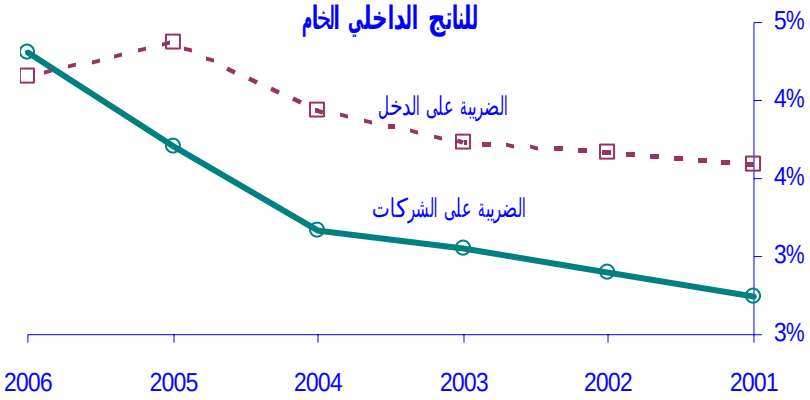

مصدر المعطيات : وزارة الإقتصاد و المالية

وعلى مستوى مداخيل الضريبة على القيمة المضافة، فقد عرفت خلال سنة 2006 تزايدا مهما بنسبة 20% مما يعكس الأثر الإيجابي للتدابير والإصلاحات المتخذة منذ 2005. وتستمر سياسة إصلاح هذه الضريبة من أجل تعويض النقص في الموارد المترتب عن التفكيك الجمركي. ومن هذا المنظور، وعلى غرار الدول النامية، دأبت سياسات التحول الجبائي المطبقة الإرتكاز أكثر على الضريبة على القيمة المضافة بسبب حيادها الإقتصادي مع تجنب الإعتماد على الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل نظرا لضيق وعائهما.

وقد طبع هذا المنحى نحو التحسن إيراءات الضريبة كذلك سنة 2007. واستنادا إلى المعطيات المتوفرة، فقد سجلت الموارد الجبائية نموا يقدرب 9,5% مقارنة مع السنة الماضية. وهكذا حدد المبلغ المحصل بنحو 124,2 مليار درهم متأتيا أساسا من الضرائب المباشرة (45,3%) ومن الضرائب غير المباشرة (38,3%) . وبالنظر لهذه التطورات، سيرتفع الضغط الجبائي (بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية) إلى حدود 22,8% عند نهاية سنة 2007 بعدما سجل 21,8% خلال سنة 2006.

1.1.1. ارتفاع متواصل للضرائب المباشرة

بلغت موارد الضرائب المباشرة 50,4 مليار درهم مسجلة بذلك موارد إضافية بلغت 7 مليارات درهم مقارنة مع سنة 2005. وهكذا شكلت هذه الضرائب 44,4% من الموارد الجبائية و 8,8% من الناتج الداخلي الخام. أما بالنسبة لسنة 2007، فقد شكلت الضرائب المباشرة 45,3% من الموارد الضريبية أو 9,3% من الناتج الداخلي الخام مما يعادل مبلغا إجماليا قدره 56,2 مليار درهم، أي موارد إضافية فاقت التوقعات ب 7,4 مليار درهم.

وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع موارد الضريبة على الشركات الذي بلغ 28% سنة 2006 مقارنة مع سنة 2005. ويفسر هذا التطور جزئيا بالإنجازات الجيدة المتتالية لبعض القطاعات كقطاع الإسمنت والقطاع المالي. كما تعزى هذه النتيجة إلى مجهودات الإدارة الجبائية خاصة عبر تعزيز المراقبة . وفي المجمل بلغت إيرادات الضريبة على الشركات 24,8 مليار درهم سنة 2006 مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 133,6% أي موارد إضافية بلغت 6,2 مليار درهم مقارنة مع التوقعات.

وسيتواصل هذا التطور في موارد الضريبة على الشركات خلال سنة 2007، إذ ستبلغ الموارد المتوقعة للضريبة على الشركات 28,1 مليار درهم مسجلة بذلك نموا يقدر ب 13,1 % مقارنة مع السنة الفارطة. ويرجع هذا النمو من جهة للإنجازات الجبائية المسجلة خلال الثلاث أشهر الأولى لسنة 2007 حيث ارتفع التسبيق المتعلق بهذه الفترة بمليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2006 ليصل إلى 4,8 مليار درهم، ومن جهة أخرى إلى المجهود المبذول من طرف المقاولات لتسوية وضعيتها مما جلب لخزينة الدولة ما يناهز 5 مليارات درهم مقابل 4,3 مليار درهم في السنة الفارطة.

إطار 9 : تحليل موارد الضريبة على الشركات المتعلقة بالشركات المدرجة في بورصة القيم بالدار البيضاء

بلغت موارد الضريبة المؤداة من طرف 63 شركة مدرجة ببورصة القيم بالدار البيضاء 7,5 مليار درهم سنة 2006 أي بارتفاع بنسبة 12,9% مقارنة مع سنة 2005. وتعتبر هذه الزيادة أقل من تلك المسجلة على مستوى الموارد الإجمالية للضريبة على الشركات في سنة 2006 والتي وصلت إلى 28%. ويشكل هذا التطور قطيعة مع مرحلة 2001-2005 التي عرفت تزايدا ب 27% في المتوسط السنوي في موارد الضريبة على الشركات المؤداة من طرف الشركات المدرجة، مما يشكل نسبة أعلى بقليل من نسبة 14% المسجلة على مستوى الموارد الإجمالية للضريبة على الشركات. ويفسر هذا التطوركذلك بمساهمة قوية خلال 2006 للشركات غير المدرجة الذي يرجع أساسا للتحسن في تصريحات الملزمين. وفي هذا الخضم، تراجعت حصة الشركات المدرجة في الموارد الإجمالية للضريبة على الشركات إلى 30% سنة 2006 رغم ولوج شركات جديدة مقابل 34% سنة 2005.

وقد تميزت سنة 2006 بولوج 10 شركات جديدة إلى بورصة القيم بالدار البيضاء وخروج شركة كارنو ماروك. وقد بلغت موارد الضريبة على الشركات المؤداة من طرف هذه الشركات الجديدة 81 مليون درهم أي 1,1% من موارد الضريبة على الشركات المؤداة من طرف الشركات المدرجة سنة 2006. ويستنتج من تحليل المساهمة القطاعية لموارد الشركات المدرجة سنة 2006 أن نسبة 81,9% من الموارد تمت تأديتها من طرف قطاعات الإتصالات (الممثل في شركة اتصالات المغرب) والبنوك والبناء ومواد البناء وكذلك قطاع الصناعة الغذائية.

مبيان 24 : توزيع مداخيل الضريبة على الشركات المدرجة في البورصة برسم سنة 2006 حسب القطاعات

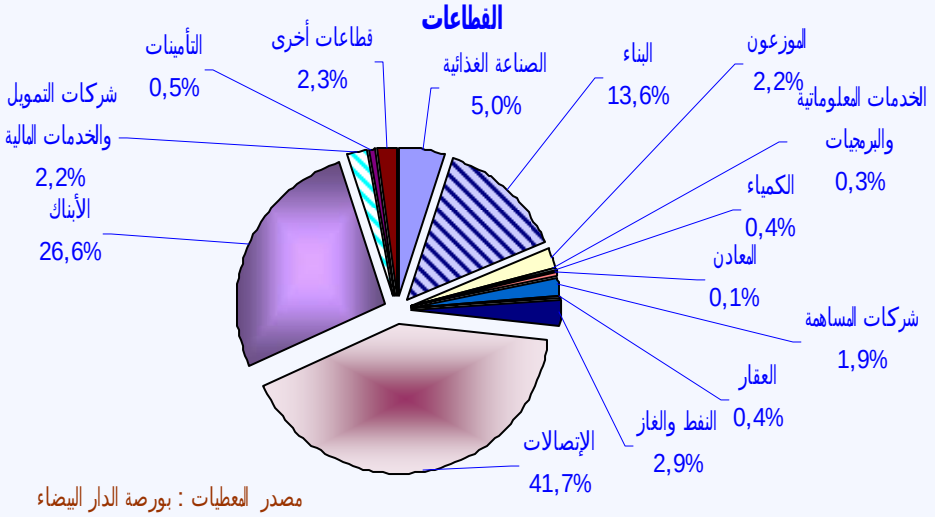

مصدر المعطيات : بورصة الدار البيضاء

وقد بلغت حصة البنوك من الضريبة على الشركات ما يعادل ملياري درهم سنة 2006 مما يمثل 26,6% من الموارد الإجمالية المؤداة من طرف الشركات المدرجة إلى نهاية 2006. وبلغت موارد الضريبة على الشركات المؤداة من طرف الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء 5,3 مليار درهم سنة 2006 مقابل 4,7 مليار درهم سنة 2005، أي بزيادة سنوية متوسطة بنسبة 30,7% ما بين 2001 و 2006.

كما بلغت موارد الضريبة على الدخل 23,9 مليار درهم سنة 2006 أي بزيادة تقدر ب3 مليارات درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية وبارتفاع قدره 4,6 %. ويفسر تحقيق هذا الفائض أساسا بتحسن الناتج الوطني الخام المتاح الذي ارتفع بنسبة 10,3% سنة 2006 نتيجة تحسن الأجور وكذلك نتيجة لنظام الترقية وتسوية الوضعيات الإدارية للموظفين.

وخلال سنة 2007 ورغم إصلاح جدول الضريبة على الدخل ستبلغ المداخيل المتوقعة لهذه الضريبة 26,1 مليار درهم عند نهاية سنة 2007، أي بزيادة 4,5 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية. ويعود هذا الأداء الجيد أساسا إلى تزايد الإرادات المتؤتية من بيع القيم المنقولة المدرجة في البورصة وإلى ازدياد موارد الضريبة على الأرباح العقارية (1,7 مليار درهم عند نهاية يونيو 2007 مقابل 860 مليون درهم خلال السنة الفارطة).

أما فيما يخص الضرائب المباشرة الأخرى، فقد ارتفعت ب 40,7% 2006 سنة مقارنة مع سنة 2005 لتبلغ 1,7 مليار درهم. وعند نهاية 2007، من المحتمل أن تفوق الإنجازات توقعات قانون المالية بنسبة 8%.

2.1.1. استمرار تزايد موارد الضرائب غير المباشرة

بلغت إيرادات الضرائب غير المباشرة 43,4 مليار درهم سنة 2006 أي بزيادة 13,2% مقارنة مع سنة 2005 أو3 مليارات درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية. وستبلغ الإيرادات المتوقعة من الضرائب غير المباشرة 47,6 مليار درهم عند متم سنة 2007 أي بزيادة 9,6% مقارنة مع 2006 أو ب 3,4 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى الأداء الجيد للضريبة على القيمة المضافة وبدرجة أقل إلى ارتفاع موارد الضرائب الداخلية على الاستهلاك.

وقد سجلت موارد الضريبة على القيمة المضافة تزايدا ب 10,3% مقارنة بالتوقعات ونموا ب 20,2% مقارنة مع إنجازات 2005. ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية (30,7%) والضريبة على القيمة المضافة على الواردات. ويمكن تفسير هذا الأداء بعدة عوامل من بينها تزايد الواردات وتشديد المراقبة ومحاربة الغش عند عملية التعشير إضافة إلى ارتفاع واردات النفط. ويعزى تحسن أداء الضريبة على القيمة المضافة الداخلية إلى ارتفاع استهلاك الأسر بنحو 7,8% سنة 2006.

كذلك أدى التطور الإيجابي خلال سنة 2007 في كل من استهلاك الأسر وفي نمو الواردات الخاضعة للضريبة وكذا التأثير الإيجابي للتدابير المتخذة في قوانين المالية لسنتي 2006 و2007 إلى تجاوز التوقعات في موارد الضريبة على القيمة المضافة (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية) بمبلغ 3 مليارات درهم[72].

ومن جهتها ارتفعت الضرائب الداخلية على الاستهلاك إلى 16 مليار درهم سنة 2006 بزيادة تقدر ب 3% مقارنة مع السنة الفارطة و 2,9% مقارنة مع توقعات قانون المالية. ويعزى هذا النمو أساسا إلى المنتجات النفطية التي عرفت ضرائبها تزايدا ب 3,8% مقارنة مع توقعات قانون المالية. وبلغت موارد الضرائب الداخلية على الإستهلاك الخاصة بالتبغ 5,6 مليار درهم أي بزيادة 1,1% مقارنة مع التوقعات الأولية.

وستصل موارد الضرائب الداخلية على الاستهلاك 16,7 مليار درهم سنة 2007، متجاوزة بذلك توقعات قانون المالية 2006 ب 400 مليون درهم. وقد تصل الضرائب الداخلية على استهلاك التبغ 5,9 مليار درهم أي نفس المبلغ المتوقع في قانون المالية 2007. أما بخصوص الضرائب الداخلية على

[72] وقد وزعت هذه الموارد كما يلي : 1,6 مليار درهم بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة الداخلية و 1,4 مليار درهم بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد

استهلاك المنتجات النفطية، فقد قدرت ب 9,5 مليار درهم مقابل 9,1 مليار درهم في قانون المالية 2007، على إثر الاستقرار في استهلاك المنتجات النفطية وبالخصوص الغازوال. أما في ما يخص باقي الموارد الأخرى المتعلقة بالضرائب الداخلية على الاستهلاك، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا ب26 مليون درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية 2007 أي 1,2 مليار درهم.

3.1.1. الرسوم الجمركية : تطور مرتبط بارتفاع وتيرة الواردات

موازاة مع الانفتاح المتزايد للإقتصاد المغربي على محيطه الخارجي، قامت السلطات العمومية بعدة إصلاحات استهدفت التعرفة الجمركية قصد تهييئ الإقتصاد الوطني لرفع التحدي الناتج عن هذا الاختيار الاستراتيجي و خصوصا تعويض النقص الحاصل في الرسوم الجمركية. ويهدف الإصلاح الضريبي وتعزيز المراقبة والمجهودات المبذولة في مجال محاربة الغش عند عملية التعشير والتصريحات المغلوطة إلى تجاوز هذه الوضعية. وقد تحسن أداء الإقتصاد الوطني نتيجة ذلك الانفتاح مما انعكس إيجابيا على مجموع الواردات.

وهكذا عرف معدل نمو الواردات من السلع دون احتساب مواد الطاقة والدهون تزايدا ب 11,9% مقارنة مع 2005 مما مكن الرسوم الجمركية من تجاوز توقعات قانون المالية ب 13,4%. ولعبت فعالية الإدارة الجمركية كذلك دورا في تشكيل هذه البنية.

وقد تواصل هذا المنحى سنة 2007 بفعل استمرار تزايد الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية وفعالية المراقبة الجمركية ومدى تاثيرها الايجابي على الموارد الجمركية، وكذا تخفيض الرسوم على الاستيراد من طرف الحكومة من جهة، والتخفيض من كلفة عوامل الانتاج والتحسين من تنافسية المقاولات من جهة أخرى وذلك لمحاربة تهريب المنتوجات خصوصا المحلية الصنع. وقد تم تسجيل هذا التحسن في الموارد الجمركية رغم الانخفاض الذي عرفه رسم الاستيراد الأقصى المطبق على المنتوجات المصنعة من 50% إلى 45%. وتقدر هذه الاخيرة ب 12,2 مليار درهم متجاوزة توقعات قانون المالية 2007 ب 1,2 مليار درهم . لكن، ومقارنة مع السنة الفارطة فإن هذا الإنخفاض سوف لن يتجاوز 144 مليون درهم.

4.1.1. ارتفاع متواصل لحقوق التسجيل والتنبر بفضل دينامية النشاط الإقتصادي

تتأثر موارد حقوق التسجيل والتنبر بتطور النشاط الإقتصادي في مجمله. وتكمن أهم مكونات هذه الضريبة في رسوم التسجيل ورسوم التنبر والضريبة الخاصة السنوية على السيارات. وقد بلغ معدل إنجاز توقعات رسوم التسجيل والتنبر120,3% سنة 2006، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 14,4% مقارنة مع 2005. ويفسر هذا الإنجاز أساسا بتقوية دينامية النشاط العقاري وكذلك بالطفرة المسجلة في سوق السيارات .

وقد استمرت هذه الدينامية في الموارد خلال 2007 حيث ارتفعت هذه الأخيرة ب932 مليون درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية. وسيصل مبلغ هذه الضرائب إلى 8,2 مليار درهم أي بزيادة تقدر ب 12,8% مقارنة مع السنة الفارطة وكذلك مع توقعات قانون المالية.

2.1. موارد غير جبائية مهمة رغم تطورها غير المستقر

تقدر الموارد غير الجبائية دون احتساب مداخيل الخوصصة ب 16,7 مليار درهم أي بارتفاع بلغ 5,8 مليار درهم (53%) مقارنة مع السنة الماضية وب 2,1 مليار درهم مقارنة مع التوقعات. وقد ساهمت مداخيل الخوصصة في ميزانية الدولة ب 2,4 مليار درهم نتيجة بيع 20% من رأسمال "شركة التبغ" والشركة المغربية للشاي والسكر. و مقارنة مع توقعات قانون المالية، بلغ النقص في هذه الموارد 2,6مليار درهم نتيجة للحصص الموجهة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يخص موارد الإحتكار، فقد وصل مبلغها إلى 7,7 مليار درهم أي أنها تناقصت مقارنة بالتوقعات (8,4 مليار درهم) بمعدل إنجاز وصل إلى 92%. و يرجع ذلك الي معدلات إنجاز وصلت إلى 87% بالنسبة لمساهمة بنك المغرب أي ب 1,5 مليار درهم واتصالات المغرب ب 3,2 مليار درهم بمعدل إنجاز بلغ 99% أو ما يقارب 41% من مجموع الموارد[73].

3.1. النفقات العمومية

بعد التزايد في النفقات الذي عرفته سنة 2005 والتي تميزت بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبآثار الحوار الإجتماعي إضافة إلى عملية المغادرة الطوعية للتقاعد، تقلصت النفقات العادية ب 3 مليار درهم أو 2,4% سنة 2006 وذلك على الرغم من ارتفاع فوائد الدين بنحو مليار درهم. وإجمالا واخذا بعين الإعتبار لحوالي 3 مليارات درهم من نفقات الاستثمار، فإن النفقات الإجمالية للدولة ارتفعت ب 1,3% مقارنة مع 2005 وشكلت 25,2% من الناتج الداخلي الخام بمبلغ 145 مليار درهم .

1.3.1.النفقات العادية

بلغت النفقات العادية 124,2 مليار درهم عند متم السنة المالية 2006، مسجلة بذلك فارقا في التوقع بنحو 6,7 مليار درهم أو 5,7% ويفسر هذا الفارق المهم أساسا بتجاوز المبالغ المتوقعة على مستوى كتلة الأجور ونفقات المقاصة نتيجة تبعات الحوار الاجتماعي وللتحمل الجزئي لارتفاع أسعار المنتجات النفطية .

وعرفت سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 زيادة بحوالي 8 مليارات درهم في النفقات العادية[74] تتضمن زيادة بما يقارب مليار درهم في كتلة الأجور و0,9 فـــي فوائد الدين و 3,2 مليار درهم في نفقات السلع والخدمات الأخرى وبما يقارب 2,8 مليار درهم في نفقات المقاصة ومن المنتظر أن تعرف كتلة الأجور تراجعا لتصل إلى 10,7 % من الناتج أي 0,3 نقطة أقل مما كان عليه الحال برسم 2006.

مبيان 25 : تطور النفقات العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

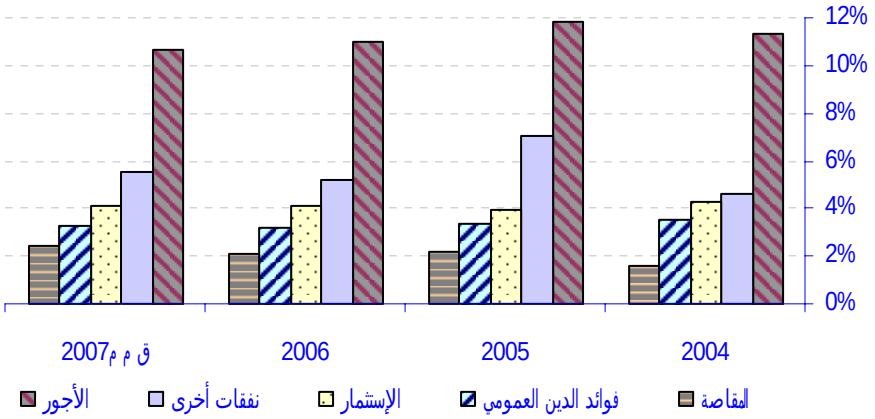

مصدر المعطيات : وزارة الإقتصاد و المالية

[73] انظر إلى التقرير الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

[74] إن مقارنة سنة 2007 بسنة 2006 تأخذ بعين الإعتبار صندوق دعم الأسعار والصندوق الطرقي الخاص.

1.1.3.1. نفقات السلع والخدمات

بلغت نفقات السلع والخدمات 93,5 مليار درهم سنة 2006 مقابل 98,5 مليار سنة 2005 أي بتراجع بنسبة 5,1 %. وتزايدت هذه النفقات في 2007 لتصل إلى 97,8 مليار درهم أي بزيادة 4,6% مقارنة مع 2006.

كما بلغت نفقات الأجور 63,4 مليار درهم ممثلة بذلك 11% من الناتج الداخلي الخام أي بتراجع ب 0,8 نقطة مقارنة مع 2006 ومن المنتظر أن يستمر هذا التراجع خلال 2007 بحيث ستصل كتلة الأجور إلى حدود 10,7%

وقد تجاوزت هذه النفقات توقعات قانون المالية 2006 ب 3,8 مليار درهم أو 6,4%. ويعزى هذا الارتفاع أساسا للحوار الاجتماعي المبرم سنة 2006. ومن المنتظر أن تصل نفقات الأجور سنة 2007 إلى 64,4 مليار درهم مقابل 62,8 مليار درهم حسب توقعات قانون المالية، وذلك ارتباطا مع التعويضات الممنوحة لفائدة موظفي التربية الوطنية والصحة على إثر الحوار الاجتماعي الأخير بما يقدر ب 871 مليون درهم خلال 2006. وكان من الممكن لهذه النفقات التي تستحوذ على ثلثي نفقات السلع والخدمات وأن تكون أكثر ثقلا دون عملية المغادرة الطوعية للتقاعد التي مكنت من توفيرما قدره 4,3 مليار درهم في سنة كاملة.

وفيما يخص نفقات السلع والخدمات الأخرى فقد بلغت 30,1 مليار درهم سنة 2006 مقابل 36,6 مليار درهم سنة 2005 وبالتالي تم تجاوز المبلغ المتوقع في قانون المالية ب 732 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2005 اشتملت على التعويضات الممنوحة في إطار عملية المغادرة الطوعية التي بلغت إجماليا 11,4 مليار درهم.

وفي سنة 2007، تزايدت نفقات السلع والخدمات الأخرى ب 10,8% لتصل إلى 33,4 مليار درهم أي نفس المستوى المتوقع في قانون المالية. ويعلل هذا الإرتفاع جزئيا بتحويلات الصندوق المغربي للتقاعد نتيجة لتحمل الكلفة الإضافية لعملية المغادرة الطوعية.

2.1.3.1. فوائد الدين

ظلت أهم مؤشرات الدين العمومي إيجابية. وقد ساعد مجهود تحسين المالية العمومية وشروط تمويل إيجابية في السوق المحلي والتدبير النشيط للدين الخارجي على التخفيف التدريجي من سنة لأخرى من نفقات فوائد الدين العمومي. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، تراجعت نسبة هذه النفقات إلى 3,2% سنة 2006 مقابل 3,5% سنة 2005 ومن المنتظر أن تستقر في هذا المستوى سنة 2007.

وعرفت فوائد الدين التي تم تقديرها ب 18,6 مليار درهم عند نهاية سنة 2006، ارتفاعا ب 1,1 مليار درهم مقارنة مع مستواها في السنة الفارطة. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى نفقات فوائد الدين الداخلي، في حين عرفت فوائد الدين الخارجي بعض الاستقرار على الرغم من ارتفاع نسبة فائدة LIBOR التي تم التخفيف من آثاره بتراجع حجم الدين.

وإجمالا، التهمت نفقات فوائد الدين العمومي سنة 2006، 16,4% من الموارد الجبائية مسجلة بذلك انخفاظا بنقطة واحدة مقارنة مع مستوى 2005. ومن المنتظر أن تعرف تزايدا طفيفا ب 0,6 نقطة لتصل إلى 15,7% سنة 2007.

كما تسببت إكراهات التمويل التي فرضتها عملية "انطلاقة" وتسوية متأخرات الدولة إزاء الصندوق المغربي للتقاعد في استدانة مكثفة للدولة سنة 2005 و بالتالي تكاليف إضافية.

وبالنظر إلى إنجاز قانون المالية 2007، عرفت فوائد الدين زيادة ب 4,9% نتيجة لتنامي كل من كلفتي الدين الداخلي والخارجي. وإجمالا، ستبلغ هذه النفقات عند متم هذه السنة 19,5 مليار درهم أي 53 مليون أقل من المستوى المتوقع في قانون المالية 2007.

3.1.3.1. نفقات المقاصة

تستمر نفقات المقاصة في الضغط على ميزانية الدولة حيث تظل مرهونة بالتقلبات الخارجية. فبعدما تراوح مبلغها 3 مليارات درهم عند متم التسعينات بدأت هذه النفقات تتفاقم نتيجة الإرتفاعات المتتالية المسجلة على مستوى أسعار النفط في السوق العالمية وقد انتقلت هذه النفقات من 7,3 مليار درهم سنة 2001 إلى 11,3 مليار درهم سنة 2005.

وبلغت نفقات المقاصة 12,2 مليار درهم سنة 2006، أي أكثر من نصف الميزانية المخصصة للاستثمار. وقد ساهم الارتفاع الذي طال أسعار النفط وغاز البوتان والسكر في السوق العالمية إلى الزيادة في نفقات المقاصة بكلفة إضافية بلغت 2,3 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية.

تفاقمت كلفة المقاصة خلال سنة 2007 نتيجة غياب سياسة مقايسة أسعار المنتجات البترولية في السوق الداخلية على الأسعار الدولية. كما عرفت سنة 2007 كذلك ارتفاعا في سعر النفط وغاز البوتان والقمح. وترتب عن ارتفاع سعر القمح على الخصوص انخفاض في موارد الصندوق الخاص بسبب تخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى 30% وبعد ذلك تم تعليقها مما نتج عنه نقص في الموارد ب 500 مليون درهم وانخفاض في موارد الحساب الخاص، ومن جهة أخرى تغطية الفارق في ما يخص السعر المستهدف بكلفة إجمالية تقدر بمليار درهم.

وإجمالا، ستبلغ نفقات المقاصة 13,9 مليار درهم بارتفـــــاع يصل إلى 22% مقارنة مع سنة 2006 و تفاقما ب 5,6 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية.

2.3.1. نفقات الإستثمار

رافق تزايد النفقات العمومية تغيرا في بنيتها تحت التأثير المزدوج لضرورة الحفاظ على التوازنات الأساسية وللمتطلبات الجديدة لتحرير الإقتصاد الوطني. ومثل مجهود استثمار الميزانية العامة للدولة 14,2% من التكوين الخام للرأسمال الثابت عند متم سنة 2006 مقابل 12,4% سنة 2005. وهكذا، بلغت إستثمارات الدولة 23,4 مليار درهم سنة 2006 متجاوزة بذلك توقعات قانون المالية بملياري درهم. ودون احتساب نفقات استثمار الصندوق الطرقي الخاص، فإن هذه النفقات قاربت 22 مليار درهم .

وبالمقارنة مع 2005، ارتفعت نفقات الإستثمار ب 14,2%. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تزايد في الإعانات والتحويلات بنسبة 30% والتي مرت من 11,5 مليار درهم عند متم سنة 2005 إلى 15 مليار درهم عند نهاية 2006. وأبانت دراسة بنيتها أن هذه النفقات تظهر سيطرة الإعانات والتحويلات التي مثلت 69% سنة 2006 مقابل 62% سنة 2005. أما بخصوص المشاريع التابعة مباشرة للقطاعات الوزارية، فقد عرفت حصتها من مجموع نفقات الإستثمار تراجعا من 38,1% سنة 2005 إلى 31,4% سنة 2006. ويتواصل مجهود الاستثمار الإجمالي للدولة لسنة 2007 حيث وصل المبلغ المخصص لهذه الغاية 22,9 مليار درهم[75] أي 3,8% من الناتج الداخلي الخام.

[75] هذا الرقم يأخذ بعين الاعتبار الصندوق الطرقي الخاص

4.1. عجز الميزانية وتمويله

باعتبار تطورات نفقات وموارد الدولة لسنة 2006، بلغ عجز ميزانية الدولة 9,8 مليار درهم أي 1,7% من الناتج الداخلي الخام عوض 2,8% المتوقعة سالفا. وقد أدى عجز الميزانية المسجل سنة 2006 مصحوبا بتقليص متأخرات أداء الخزينة ب 1,3 مليار درهم إلى خصاص في التمويل بقيمة 11 مليار درهم. وباعتبار تدفقات صافية سالبة بقيمة 578 مليون درهم على مستوى التمويل الخارجي، تطلب تغطية هذا العجز تعبئة الخزينة لحوالي 11,6 مليار درهم بالسوق الداخلية. ويتضح من وضعية المالية العمومية للخزينة أن الرصيد الأولي المحقق سنة 2006 تجاوز ب 4,5 نقط المستوى الذي يمكن من استقرار معدل الدين مما يدل على وضعية مريحة للمالية العمومية.

ومن المرجح أن تسجل السنة المالية 2007 عجزا بقيمة 11,3 مليار درهم أي 1,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام. وباعتبار انخفاض حجم متأخرات الخزينة ب 440 مليون درهم، سيرتفع خصاص التمويل إلى 10,9 مليار درهم. و سيتطلب هذا العجز الذي يأخذ بعين الاعتبار 4,9 مليار درهم من جانب التدفقات الصافية الموجبة في التمويلات الخارجية إلى تمويل داخلي بقيمة 6 مليار درهم.

1 .5. تقليص حجم الدين العمومي

بخصوص الإستدانة، مكن توطيد التوازنات الأساسية من السيطرة على احتياجات تمويل الخزينة في مستويات متطابقة مع أهداف الحكومة مما مكن من تقليص نسبة الدين وتحسين هيكلته بشكل كبير. وهكذا تم تقليص نسبة المديونية الإجمالية للخزينة إلى 57,4% سنة 2006 واستقرار حجمه في 330,4 مليار درهم وهو مبلغ يتضمن 265,8 مليار درهم كدين داخلي و 64,6 مليار درهم كدين خارجي.

مبيان 26 : تطور معدل الدين المباشر للخزينة

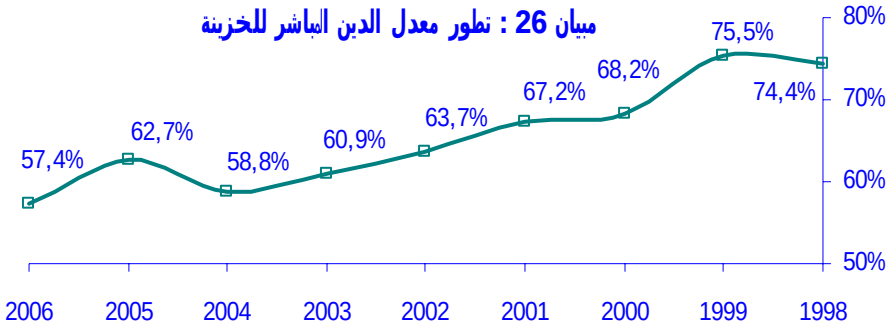

مصدر المعطيات : وزارة الإقتصاد و المالية

ويفسر الإنخفاض الذي شمل المديونية الخارجية للخزينة أساسا باستمرار التدبير النشيط للدين الخارجي عبر التسديد المبكر للخزينة وتحويل الديون لاستثمارات، وكذلك بالتدفقات الصافية السالبة للمديونية الخارجية ولأثر تراجع الدولار مقابل الدرهم. وهكذا استمر الدين الخارجي في منحاه الانخفاضي ليصل إلى 11,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 21% سنة 2002.

وبالموازاة مع ذلك ، وبالنظر لإستراتيجية الاختيار ما بين الموارد الداخلية والخارجية بغرض تأمين تمويل للخزينة في ظروف مواتية من ناحية التكاليف والمخاطر، وبالنظر لإرادة تحديث وتنشيط السوق المالي المحلي، استمر الدين الداخلي في الارتفاع حتى 2005 ليصل إلى 49,5% من الناتج الداخلي الخام مقابل 43% سنة 2002.

إلا أنه خلال سنة 2006، سجل نقص في معدل الدين الداخلي ليستقر في 46,2% من الناتج الداخلي الخام أي 3,6 نقط أقل من الارتفاع الظرفي الملاحظ سنة 2005 والناتج عن عملية المغادرة الطوعية.

1.5.1. استقرار نسبة الدين الداخلي للخزينة

بلغ حجم الدين الداخلي حتى نهاية 2006، 265,8 مليار درهم أي بزيادة 7,3 مليار درهم أو 2,8% مقابل 34,5 مليار درهم أو 15% سنة 2005. فخلال سنة 2006، تم تمويل الخزينة في ظروف ملائمة طبعتها وفرة العرض بالإضافة إلى تراجع الكلفة المتوسطة للدين الداخلي ب 35 نقطة كأساس، إذ انتقلت من 6,22% إلى 5,87% حتى متم 2006. وشكل الحجم المعروض في سوق مناقصة قيم الخزينة 11,3 مرة اكتتابات الخزينة في هذا السوق مقابل 2,7 مرة بالنسبة لسنة 2005.

مبيان 27 : توزيع حجم الدين الداخلي حسب الآجال

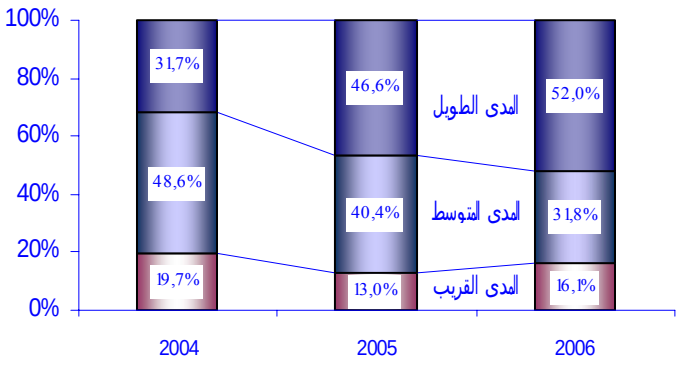

مصدر المعطيات : وزارة الإقتصاد و المالية

وتستمر بنية الدين الداخلي في التحسن. وتماشيا مع الأهداف المرسومة، استمرت الخزينة في تقوية حصة استيدانها الداخلي على المدى الطويل حيث وصلت إلى 52% من حجم الدين الإجمالي مقابل 47% سنة 2005. وشكل الدين قصير الأجل 16% من إجمالي الدين. واتسع الأمد المتوسط بحوالي أربعة أشهر ليصل إلى 6 سنوات و 9 أشهر.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تنويع أدوات التمويل والاستجابة لطلبات المستثمرين، أصدرت الخزينة لأول مرة سندات الخزينة لمدة 30 سنة. وقد عرف هذا الإصدار نجاحا كبيرا إذ مكن من تعبئة ما قدره 15,5 مليار درهم بمعدل فائدة بلغ 3,98% أي أقل ب 52 نقطة أساس من النسبة الإسمية المقترحة والبالغة 4,50%

كما عرفت النفقات المتعلقة بالاهتلاك والفوائد تراجعا ب 12 مليار درهم حيث تشمل انخفاضا للدين الأصلي ب 13,5 مليار درهم وارتفاعا ب 1,3 مليار درهم في تكاليف الفائدة. ويستمر التحكم في هذه النفقات بحيث لم تعد تشكل سوى 12,2% من الموارد العادية مقابل 12,5% سنة 2005.

إطار 10 : التدبير النشيط للدين الداخلي

في إطار مشروع عصرنة وتنمية سوق قيم الخزينة وعقلنة تدبير الخزينة العمومية، تم إدخال تدابير قانونية جديدة في قانون المالية لسنة 2007 يتم بموجبها الترخيص للخزينة باللجوء إلى عمليات إعادة شراء واستبدال سندات الخزينة وكذلك عمليات الإقتراض وتوظيف فوائد الحساب الجاري. وتتمثل الأهداف المتوخاة، من جهة، في تمليس استحقاق الدين من أجل حصر أخطار إعادة التمويل ومن جهة أخرى، في تقليص الكلفة المالية لخدمة الدين العمومي على المدى المتوسط عبر تقوية سيولة السوق الثانوية.

ومن جهة أخرى يرمى التدبير النشيط للخزينة العمومية إلى تمكين الخزينة من الإقتراض على المدى القصير جدا في سوق ما بين البنوك قصد مواجهة الاحتياجات غير المرتقبة وتوظيف فوائد الحساب الجاري إما في سوق ما بين البنوك أو في السوق الثانوي عن طريق استحفاض سندات الخزينة وذلك من أجل تقليص نفقات الدين.

2.5.1. حسن مؤشرات الدين العمومي الخارجي : دين الخزينة والدين المضمون

بلغ حجم الدين الخارجي العمومي 115,2 مليار درهم عند متم سنة 2006 مقابل 115,9 مليار درهم عند نهاية سنة 2005. وبعد الانخفاض القوي المسجل ما بين 1998 و 2004، عرف منحى انخفاض حجم الدين العمومي الخارجي استقرارا نسبيا خلال السنتين الأخيرتين. ويعرف دين الخزينة

المقدر ب 64,6 مليار درهم انخفاضا ب 4,5 مليار درهم. أما بالنسبة للدين المضمون والمقدر ب 50,6 مليار درهم، فقد تدعم ب 3,8 مليار درهم على إثر اللجوء المكثف للمقاولات العمومية إلى الموارد الخارجية لتمويل البرامج الاستثمارية المهمة.

ويعزى انخفاض حجم الدين العمومي الخارجي إلى التطور الملائم لمعدلات الصرف وخصوصا الدولار الأمريكي (8,46 درهم للدولار الواحد عند نهاية 2006 مقابل 9,25 درهم للدولار الواحد عند نهاية 2005). أما بخصوص التدفقات الصافية للتمويلات الخارجية، فقد سجلت رصيدا موجبا بقيمة 1,5 مليار درهم. وقد بلغ حجم المديونية 13,6 مليار دولار مقابل 12,5 مليار دولار سنة 2005 على الرغم من الانخفاض المستمر لسعر الدولار. وانعكس هذا التوجه نحو الإنخفاض على الدين الخارجي المسجل مند أكثر من عشر سنوات على مستوى مؤشرات المديونية. وهكذا، تحسنت نسبة الإستدانة الخارجية للخزينة بنحو 50% خلال الخمس سنوات الأخيرة لتستقر في حدود 11,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 في حين أن الدين المضمون لم يتناقص إلا بالثلث لتصبح نسبته 8,8% من الناتج الداخلي الخام.

ويعزى هذا التطور إلى مجموعة من العوامل. ففيما يخص دين الخزينة، يتعلق الأمر أساسا باللجوء المحكم للخزينة إلى التمويلات الخارجية وإلى تعبئة موارد هامة في السنوات الأخيرة على شكل هبات وعمليات تدبير نشيط لدين الخزينة. وعلى مستوى المؤسسات العمومية، فقد تم تخفيف اللجوءالمضطرد إلى الموارد الخارجية لتمويل البرامج الإستثمارية المهمة عبر عمليات تدبير نشيط تم الإلتزام بها مؤخرا.

وسجلت كذلك نفقات خدمة الدين الخارجي نسبة إلى الموارد العادية لميزان الأداءات تحسنا ب 2,6 نقط حيث بلغت 6,7 % من الموارد العادية. وبلغت إصدارات الإقتراضات الخارجية 15,4 مليار درهم بزيادة 0,7 مليار درهم مقارنة مع سنة 2005. وناهز مبلغ الهبات المعبئة 2,5 مليار درهم .

بالإضافة إلى ذلك، استمر مسلسل تحسن بنية الدين حسب العملات خلال سنة 2006، وهو مسلسل يسعى إلى هيكلة محفظة الدين الخارجي كهدف من شأنه الوقاية من مخاطر تقلبات أسعارالصرف. وتجدر الإشارة أن سلة العملات المعتمدة لتحديد سعر الدرهم تتكون من الأورو (80%) والدولار (20%). وتهدف المراجعة التي شملت سلة العملات خلال سنة 2001 إلى التخفيض من تقلبات الدرهم تجاه الاورو على اعتبار الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب. وهكذا تعززت حصة الأورو سنة 2006 ب 6 نقط مقارنة مع 2005 لتصل إلى 66% من إجمالي الدين الخارجي العمومي، في حين تراجعت حصة الدولار الأمريكي ب 5 نقط لتمثل 16% فقط.

مبيان 28 : بنية الدين الخارجي حسب أهم العملات

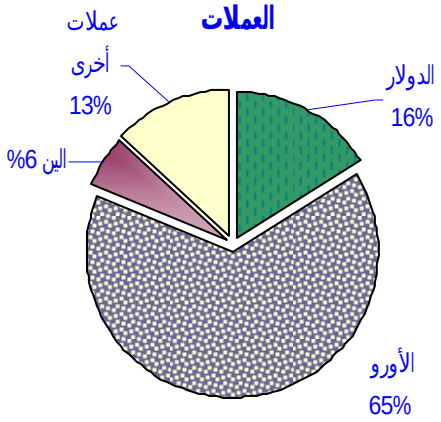

مصدر المعطيات : وزارة الإقتصاد و المالية

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأداء الممتاز لأهم المؤشرات الإقتصادية والمالية وخصوصا فيما يتعلق بالإستدانة والتوطيد المالي الذين مكنا المغرب من ربح ثقة المنظومة المالية الدولية على ضوء التطورات الجارية في بلادنا والتي نتج عنها منح "رتبة الإستثمار" من طرف وكالة "فيتش". وتخول هذه الوضعية للمغرب العودة مجددا إلى السوق المالية الدولية وتترك كذلك للخزينة هامش الاختيار بين الموارد الداخلية والخارجية قصد تحقيق تمويل للخزينة بشروط تفضيلية على مستوى التكاليف والأخطار.

وفي هذا الإطار، أصدر المغرب قرضا سنديا في السوق المالي الدولي بقيمة 500 مليون درهم وب 10 سنوات استحقاق مع منحة مجازفة تبلغ 55 نقطة أساس. وحصل هذا الإصدار، الذي لقي نجاحا كبيرا لدى المنظومة الدولية، على تنقيط مزدوج "نقطة الاستثمار" لوكالتي ستاندار أندبورز وفيتش ريتنغ. ويندرج هذا الإصدار في إطار متابعة التدبير النشيط للدين الخارجي. وسيخصص مبلغ هذا الإصدار لتسديد كلفة الدين المرتقبة تجاه نادي لندن مما سيمكن المغرب من الطي النهائي لصفحة إعادة جدولة الديون سنة 2007.

ومن جهة أخرى، يجب الإشارة إلى أن منحة المخاطرة المطبقة على هذا الإصدار بلغت 0,55% مقابل منحة ب 2,15% بالنسبة لإصدار سنة 2003 مما يدل على التقدم المحقق من طرف المغرب فيما يتعلق بالإصلاحات والأوراش الكبرى وتقوية الإطار الماكروقتصادي. ويعكس هذا الإنخفاض المهم في منحة المخاطر ثقة المؤسسات المالية الولية على ضوء التطورالذي تعرفه بلادنا.

2. التدابير والإصلاحات المتخذة في المجالي المالي والجبائي

اتخذت عدة إصلاحات في مجال السياسة المالية والجبائية خلال السنوات الأخيرة وذلك من أجل تعزيز الموارد الجبائية وترشيد النفقات العمومية.

1.2. تعزيز الموارد الجبائية

تعكس أهم التدابير الجبائية المعتمدة في القوانين المالية للسنوات الأخيرة الإرادة القوية لتحديث النظام الجبائي على غرار التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان. فبعد وضع كتاب المساطر الجبائية خلال سنة 2005 وآخر خاص بالوعاء والتحصيل سنة 2006، تم تتويج هذا العمل بوضع المدونة العامة للضرائب خلال قانون المالية لسنة 2007 بهدف تنسيق وتبسيط وتجميع التدابير المتعلقة بالوعاء والتحصيل والمساطر المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وكذا رسوم التسجيل والتنبر.

ومن أجل ضمان توزيع جيد للكلفة الجبائية ومراجعة النقص المنتظر للمداخيل الجبائية الجمركية نتيجة للتفكيك الجمركي، فإن تعبئة موارد بديلة لا يمكن أن تتم إلا بتوسيع الوعاء الضريبي. ففي هذا الصدد، تندرج التدابير المتعلقة بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة والتي تأتي في إطار الإصلاح الجبائي القائم.

إطار 11 : إمكانية تعبئة موارد إضافية مع تقليص الفوارق

تتلخص أهم أسباب الدراسة حول العدالة الضريبية على القيمة المضافة وفعاليتها في سياسة إعادة توزيع المداخيل في أهمية الفوارق في بنية نفقات الأسر بالمغرب وتواجد عدد كبير من معدلات الضريبة على القيمة المضافة (خمس معدلات).

يرتكز استعمال الضريبة على القيمة المضافة كأداة لإعادة التوزيع أساسا على فكرة أن التخفيض في المعدلات من شأنه أن يكون في صالح الأسر الفقيرة، وذلك من خلال إخضاع المواد المستهلكة من طرف هذه الأسر لمعدلات منخفضة وإخضاع المواد المستهلكة من طرف الأسر الغنية لمعدلات مرتفعة. وإذا كانت وظيفة إعادة التوزيع يتم حاليا تحقيقها عبرالضريبة على الدخل إلا أن عدة اعتراضات نظرية وتطبيقية تحد بشكل كبير من دور إعادة التوزيع للضريبة على القيمة المضافة.

تناسبية الضريبة على القيمة المضافة

من خلال تحليل تقسيم وزن الضريبة على القيمة المضافة المؤداة بالنسبة لاستهلاك الأسر حسب أقسام نفقات الأسر، يتبين أن هذه الكلفة لا تتدرج إلا بشكل طفيف باعتبار الضريبة على القيمة المضافة كضريبة شبه تناسبية مع استهلاك الأسر بالرغم من التمييز بين المعدلات. ولذلك فإن هذه الضريبة لا يمكن أن تشكل وسيلة فعالة لتقليص الفوارق، مما يدعم فكرة الإصلاح الرامي إلى استعمال معدل واحد.

التخفيض في معدلات الضريبة على القيمة المضافة لا يخدم مصالح الدولة ولا الخاضعين لهذه الضريبة

لا يوجد فرق كبير في بنيات استهلاك الأسر حسب معدلات الضريبة على القيمة المضافة، إذ يعتبر اللجوء إلى معدلات مخفضة للضريبة على القيمة المضافة الخاصة ببعض المواد وسيلة غير فعالة لإعادة التوزيع على اعتبارأن الأسر الغنية، غير المعنية بهذا الإصلاح، تستفيد أكثر من مجموع الكلفة المترتبة عن تطبيق هذه المعدلات .

وإذا انطلقنا من وضعية مرجعية حيث يوجد معدل واحد للضريبة على القيمة المضافة ألا وهو 20% و بتطبيق المعدلات 7% و 10% فهذا سيوفر للخمس الأكثر فقرا 272 مليون درهم مقابل 1354 مليون درهم للخمس الأكثر غنى، أي ما يمثل خمس مرات الربح الذي يستفيد منه الخمس الأكثر فقرا.

إن سياسة التخفيض في معدلات الضريبة على القيمة المضافة لا تفيد الطبقات الضعيفة ذلك لأن الخمس الأكثر فقرا لا يستفيد سوى من 8,5% من النفقات الجبائية الخاصة بالمعدلين المذكورين أعلاه. أما بالنسبة للدولة، فتقدر الخسارة في الموارد بحوالي 3,23 مليار درهم مع العلم أن الكلفة التي يتطلبها تحقيق هذا الهدف الاجتماعي للخمس الأكثر فقرا لا تتجاوز 272 مليون درهم و457 مليون درهم للخمسين الأكثر فقرا. ومن هنا يتوجب ضرورة إصلاح نظام الضريبة على القيمة المضافة يتماشى مع سياسة استهداف الطبقات الفقيرة.

2.2. تدابير توسيع الوعاء الضريبي

واكب تهييء قانون الميزانية لسنة 2007 إنجاز التقرير الخاص بالنفقات الجبائية لعامه الثاني. ويحصي هذا الأخير مختلف المساعدات الضريبية المخولة لمختلف القطاعات كما يقوم بتقييم النقص المالي الناجم عن التدابير ذات الطابع الاستثنائي. وعلى هذا الأساس وبالإضافة إلى أهمية النفقات الجبائية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة فقد تم الشروع في إصلاح النظام الضريبي لهذه الأخيرة الرامي إلى توسيع الوعاء عبر تقليص الإعفاءات وكذلك إلى إعادة النظر في تضريب بعض المواد والخدمات. وهكذا تم إخضاع بعض المواد والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة خلال 2005 و2006 .

وهكذا، تم إخضاع الفوائد على القروض الممنوحة والمسلمة من طرف صندوق التجهيز الجماعي للضريبة على القيمة المضافة. وفيما يخص الإعفاء الخاص بوكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تم استبداله بمنحة مالية. بالإضافة إلى إلغاء الإعفاء الدائم للأصول الثابتة الممنوحة للمقاولات واستبداله بإعفاء مؤقت لمدة 24 شهرا .وابتداء من سنة 2006، أصبحت منتجات الأسهم والحصص الاجتماعية والمداخيل المشابهة المخولة من طرف الدولة والجماعات المحلية وكذلك عمليات صندوق الادخار الوطني خاضعة للضريبة على الشركات.

3.2. تدابير ذات طابع اجتماعي لدعم التشغيل

خلال قوانين المالية الأخيرة تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية التي تهدف إلى دعم القطاعات الاجتماعية. وتشمل إعفاء العلاوة الخاصة بالمغادرة الطوعية، و تخفيض مدة السكن اللازمة للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الأصول الثابتة وذلك من 10 إلى 8 سنوات. ويخص هذا الإصلاح أيضا توسيع خصم الفوائد المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان من أجل الحصول أو بناء سكن رئيسي لتشمل أيضا القروض الممنوحة من طرف المقاولات والأعمال الاجتماعية للقطاع العمومي والنصف عمومي والخاص. كما تمت مراجعة الحصة الخاصة بالذخيرة الموجهة للصندوق الاجتماعي المخصصة لإعادة إنشاء المناجم والمتعلقة بالضريبة على الشركات وتطبيق نفس المقياس على الضريبة على الدخل.

ومن أجل تحقيق التزامات الحكومة الهادفة إلى تخفيض الكلفة الضريبية الخاصة بمداخيل الخواص خاصة الأجور، فقد تم إدراج تغيير هام في الضريبة على الدخل خلال قانون المالية 2007 حيث يشمل رفع عتبة الإعفاء من 20.000 درهم إلى 24.000 درهم، وتغيير الشرائح المتوسطة للدخل والمعدلات الخاصة بها ووضع شريحة إضافية من 60.000 درهم إلى درهم 120.000 تخضع لمعدل 40% وتخفيض المعدل الهامشي من 44% إلى 42%.

بالإضافة إلى ذلك اتخذت تدابير أخرى تهدف إلى تشجيع التشغيل ويتعلق الأمر بالأساس بتمديد إعفاء القروض الصغيرة من الضريبة على القيمة المضافة إلى غاية 31 دجنبر 2010 ورفع سقف الإعفاء من الضريبة على الدخل الخاص بالتدريب من 4500 درهم إلى 6000 درهم. ويشمل هذا الإعفاء المتدربين بالمقاولات الخاصة لمدة 24 شهرا قابلة للتمديد إلى 12 شهرا آخرا في حالة الترسيم النهائي.

4.2. تدابير التبسيط والتنسيق والترشيد

تم اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تناسق العقوبات المنصوص عليها في كل النصوص الضريبية وإعادة صياغة الزيادة في الضريبة حسب مدة التأخير في الأداء. كما تمت إعادة صياغة النصوص المتعلقة برسوم التسجيل من أجل تبسيطها وتنسيقها على غرار النصوص الضريبية الأخرى وتقليص عدد المعدلات من 11 إلى 5 والتخفيف من العبء الضريبي على الخاضعين للضريبة عن طريق تخفيض بعض المعدلات.

بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل ملائمة القانون الضريبي الوطني مع القانون الضريبي الدولي فيما يخص الضريبة (الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل). كما تم تمديد مدة التحقق من 6 إلى 12 شهرا بالنسبة للمقاولات الكبرى وتعديل طريقة حساب الربح الأدنى فيما يخص الضريبة على الدخل.

كما تم تبسيط أشكال التصريح والأداء من خلال قيام المديرية العامة للضرائب بتحصيل كل من الضريبة على القيمة المضافة (2004) والضريبة على الشركات (2005) والضريبة على الدخل 2006 وتوفير إمكانية التصريح والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاولات الكبرى كمرحلة أولى. وعلى غرار التجارب الدولية، تم إعفاء المشتريات الخاصة بالأفراد غير القاطنين لمبلغ يفوق أو يساوي 2.000 درهم من الضريبة على القيمة المضافة.

بالإضافة إلى الشروع في إصلاح الجباية المحلية بهدف تمكين الجماعات المحلية من نظام جبائي فعال يمكنها من تقوية مواردها المالية وذلك عبر تخفيض عدد الرسوم ومراجعة الأقسام والمعدلات المطبقة وتقوية وسائل التحصيل والمراقبة ومراجعة أقساط تقسيم موارد الرسوم بين الجماعة والدولة تضمن الإصلاح أيضا تنسيق النصوص الضريبية مع النصوص القانونية المتعلقة بالمقاولات خاصة قانون الالتزامات الحساباتية الخاصة بالتجار ومدونة التجارة ومختلف القوانين الخاصة بالشركات والقانون الخاص بالقطاع المالي والنصوص المتعلقة ببورصة القيم للدار البيضاء.

5.2. إصلاح الجباية الجمركية

أبرم المغرب عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع مجموعة من الدول أو تكتلات دولية لأجل إدماج الاقتصاد الوطني ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية. ورغم الامتيازات في الرسوم الجمركية المتوقعة من طرف اتفاقيات التبادل الحر، إلا أن أهميتها قد تحدث تحولا في مبادلات بضائع مصدرها طرفا ثالثا نحو المصدر التفضيلي نتيجة فارق الرسوم المطبقة على المنتوجات المستوردة برسوم تفضيلية مع تلك الخاضعة لنظام الرسم المشترك. هذا الفارق هو في تزايد بفعل تقدم وتيرة التفكك الجمركي.

وتكمن مساوىء هذه العملية في اللجوء إلى التبضع لدى الممونين بالدول الموقعة على اتفاقيات التبادل الحر على حساب النجاعة الاقتصادية. وقد يعتبر الحفاظ على هذا الفارق المهم في الرسوم بمثابة عائق تجاه تنويع الشركاء التجاريين وبالتالي مصدر خسارة في الموارد الجمركية للخزينة. ومن هنا ضرورة التخفيض من هذا الفارق في الرسوم بين الجباية الجمركية التفضيلية وتلك المتعلقة بالرسم المشترك. ولتفادي هذا الفارق الكبير في الرسوم في أفق 2012، سيتم التحرير الكلي للرسوم الجمركية كما هو مسطر ضمن اتفاقيات الشراكة بين المغرب و والاتحاد الأوروبي، وللحد من تحول اتجاه المبادلات التجارية، يتبين أنه من الضروري اللجوء إلى مسلسل التخفيض التدريجي من مستويات حصص الرسم المشترك. وقد تم مواصلة العمل بهذا المسلسل، الذي دخل حيز التنفيذ منذ شتنبر 2003 بتخفيض رسم الاستيراد بنسبة 10% على البضائع المستفيدة من الإعفاء الكلي بموجب اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي، خلال أكتوبر 2006 بتخفيض رسم الاستيراد الأقصى المطبق على المنتوجات المصنعة من 50% إلى 45%.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض الرسوم الجمركية على منتوجات قطاع النسيج والملابس نتيجة حذف نظام الحصص وطبقا لمخطط "إنبثاق" من أجل دعم الموقع الاستراتيجي للقطاع . أما فيما يخص قطاع الجلد والأحذية، فقد استفاد من تخفيضات هامة في الرسوم الجمركية وذلك من أجل توجيهه نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وتمكينه من تموقع أفضل في الأسواق المستهدفة.

ومن أجل محاربة التهريب، تم الشروع في تخفيض حقوق الاستيراد المطبقة على بعض المواد الخاضعة للتهريب والمواد الأولية المستخدمة في إنتاج هذه المواد. وفيما يخص تبسيط الجباية الجمركية المتعلقة بمختلف المحروقات وعلى الخصوص تلك المستعملة في إنتاج الكهرباء، فقد تم تخفيض الرسم على الاستيراد الخاص بالغاز الطبيعي ب 2,5% وذلك من أجل موازاته مع المعدل المطبق على الفحم.

وفي إطار المجهودات المبذولة للتخفيض من كلفة الطاقة الكهربائية قصد تحسين تنافسية القطاعات الصناعية وتقوية جاذبية الاستثمارات نحو المغرب، تم إعداد إصلاح جبائي حول الطاقة الكهربائية والذي يرتكز حول المحاور التالية:

- حذف الضريبة الداخلية للاستهلاك المطبقة على المحروقات (الفيول الثقيل والفحم وكوك البترول) الموجهة لإنتاج طاقة كهربائية تفوق 10 ميكاواط.

- تخفيض الرسم على الاستيراد الخاص بالغاز الطبيعي والفحم ب 2,5%

- رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة على الطاقة الكهربائية من 7% إلى 14%

6.2. ترشيد النفقات

في إطار تحديث مسلسل تدبير الميزانية وتحسين فعالية النفقات العمومية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات تتعلق بالتدبير الميزاناتي المرتكز على النتائج وبإطار النفقات على المدى المتوسط واللاتمركز الميزانية وإصلاح مراقبة النفقات.

1.6.2. تدبير الميزانية المرتكز على النتائج

انطلاقا من سنة 2002، شهد إصلاح الميزانية تطبيق مقاربة جديدة مرتكز على النتائج وذلك بشكل مندمج و تدريجي و إرادي. ويهدف هذا المسلسل تطوير منطق النتائج وثقافة تحرير التقارير الخاصة بتدبير الميزانية و استقلالية المسيرين وتحسيسهم بالمسؤولية و خاصة على المستوى اللامركزي بالإضافة إلى تطوير وسائل تدبير الميزانية من أجل توجيه المراقبة نحو البحث عن الفعالية. وتتجلى محاور هذه المقاربة في شمولية الاعتمادات وبرمجة الميزانية الممتدة على عدة سنوات واللاتمركز الميزانية وإصلاح المراقبة وتطوير أنظمة مندمجة للمعلومات الخاصة بتدبير الميزانية. ومن شأن هذه المحاور جعل ميزانية الدولة أكثر مساواة وآلية لمحاربة الفقر حسب المقاربة النوعية.

إطار 12 : الوضعية الحالية لإدراج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية

يهدف إدخال بعد النوع الاجتماعي في الميزانية إلى جعل السياسات العمومية والتطبيقات الميزاناتية أكثرفعالة بالنظر إلى تقليص مختلف أبعاد الفقر واللامساواة حسب الجنس.

وقد تم الشروع في مسلسل تفعيل الميزانيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المغرب من طرف وزارة المالية والخوصصة بشراكة مع UNIFEM منذ سنة 2002. فبالإضافة إلى تعزيز الطاقات الوطنية في إعداد وتحليل ميزانيات المسؤولين المكلفين بالتخطيط وتحضير وتنفيذ الميزانية، تميز هذا المسلسل بإعداد وسيلتين للتحسيس والتكوين في مجال تسيير الميزانية المرتكزة على النتائج تشمل بعد النوع الاجتماعي بالنظر إلى النظام المغربي للميزانية ومسلسل إعداد وتنفيذ قانون المالية.

وتميزت أيضا هذه الدينامية بإعداد تقرير حول النوع الاجتماعي وهو وثيقة ملحقة لمشروع قانون المالية لسنة 2008 باعتباره وثيقة مستقلة كاملة[76]. و سيغطي هذا التقرير الذي هم في البداية أربعة قطاعات وزارية في طبعته الثالثة، 17 قطاعا وزاريا[77]. ويهدف هذا التقريرنشرثقافة ترتكزعلى تقييم وشفافية السياسات العمومية و تحديد الأولويات والوسائل لتحقيقها ومدى تأثيرها على المستفيدين.

كما تعزز برنامج إدراج النوع الاجتماعي في الميزانية بتوصيات السيد الوزير الأول في رسالاته التأطيرية المتعلقة بتحضير قوانين المالية لسنتي 2007 و2008 والتي تحث على الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي عند برمجة الميزانية.

ومن أجل تفعيل هذا المسلسل ومأسسة أكبر لبعد النوع الاجتماعي في التخطيط ووضع الميزانية للسياسات العمومية بالمغرب، قدم قطاع المالية الدعم لقطاعين وزاريين هما كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني وكتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية لإعداد وتحليل الميزانية. وقد مكنت هذه التجربة من جعل المغرب يحتل مكانة مهمة ضمن البلدان السباقة في هذا المضمار والتي ستشكل نموذجا حيا للقطاعات الوزارية المغربية ولباقي البلدان.

[76] كانت هذه الوثيقة توضع سابقا في الملحق للتقارير الاقتصادية والمالية لسنتي 2006 و2007.

[77] القطاعات الوزارية المعنية هي: الفلاحة والتنمية القروية، التربية الوطنية، الصحة، المالية، العدل، التشغيل، التجهيز، الطاقة، الإسكان، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، كتابة الدولة المكلفة بالماء، تحديث القطاعات العامة، التكوين المهني، الشباب، الشؤون الخارجية والصناعة التقليدية. ويغطي تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2008 أيضا المندوبية السامية للتخطيط والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2.6.2. البرمجة المتعددة السنوات للنفقات العمومية

سيساهم تطبيق إطار النفقات على المدى المتوسط لثلاث سنوات، طبقا لدورية الوزير الأول ، في تدعيم وسائل البرمجة والتحكيم بين القطاعات لأجل ضمان استمرارية التوازنات الماكرو اقتصادية تراعى فيها الإمكانيات المالية للدولة وكيفية تصريفها في إطار قوانين المالية . كما ستمكن هذه الآلية من دعم أداء المالية العمومية وتقوية فعاليتها في توزيع الموارد بين مختلف القطاعات وتحسين مردودية الانجازات المالية مع توضيح الرؤية أكثر للقطاعات الوزارية حول البرمجة المتعددة السنوات للميزانية .وسيساهم ذلك في تطبيق عملية التعاقد حول الأهداف و الوسائل في إطار برمجة الميزانية على امتداد ثلاث سنوات وكذا تدعيم مسلسل لاتمركز الاعتمادات.

يستوجب إنجاز الإطار الكلي للنفقات على المدى المتوسط تحضير وإنهاء الإطارات القطاعية للنفقات على المدى المتوسط. ومن تم وبعد تحديد الغلافات المالية تقوم مختلف الوزارات بتحيين إطاراتها القطاعية والتي سيتم تجميعها في إطار النفقات على المدى المتوسط، حيث يجب أن يلائم هذا الأخير في سنته الأولى جدول العمليات المالية للخزينة (TOFT). ويجب أن تتضمن الإطارات القطاعية للنفقات لكل وزارة على حدة مجموع مواردها الخاصة المدرجة سواء في إطار حسابات رصد خاصة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة أو عن طريق عمليات الشراكة التي تهدف إلى تعبئة موارد مالية عبارة عن منح.

وتجدر الإشارة كذلك أن الإطارات القطاعية للنفقات يجب أن تتضمن مختلف أنواع النفقات المتوقعة من طرف كل وزارة سواء تلك المتعلقة بالميزانية العامة أو بحسابات رصد خاصة أو بمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة المسيرة من طرف الوزارة المعنية. و سيسمح اختيار هذه المنهجية بتسهيل العلاقة بين تحليل الآثار المالية المستقبلية للسياسات القطاعية وبنية الميزانية الجاري بها العمل.

وفي هذا الصدد، شرعت بعض الوزارات في إنجاز توقعات تهم إطار النفقات على المدى المتوسط الخاص بها ويتعلق الأمر على الخصوص بوزارة الإسكان والتعمير ووزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة التجهيز وكتابة الدولة المكلفة بالماء.

3.6.2. تدعيم اللاتمركز الميزانية

يرتكز هذا الدعم على التعاقد في العلاقات بين الإدارات المركزية ومصالحها اللاممركزة مما سيساهم في خلق تناسق في الأعمال المنجزة والتحسيس بمسؤولية المسيرين المحليين في تطبيق السياسات العامة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار مسلسل تدعيم اللامركزية التدبير المالي ، تم الشروع في إنجاز مجموعة من التدابير لإصلاح قائمة الميزانية من أجل إدخال البعد الجهوي في تقديم ميزانية الدولة ومنح شفافية أكبر وتوسيع مجال نشر المعلومة المالية وإبراز الجهد المالي للحكومة وكيفية توزيعه على مختلف جهات المملكة.

4.6.2. تحديث أنظمة المراقبة وتدبير للمالية العمومية

يندرج إصلاح المراقبة في إطار المقاربة المالية الجديدة، والتي تهدف إلى تحسيس المسيرين فيما يخص النتائج المحصل عليها من خلال تدبيرهم للمالية العمومية مع منحهم مرونة أكبر في استعمال الموارد المالية المخولة لهم. ويهدف هذا الإصلاح إلى تغيير المراقبة البعدية الجاري بها العمل بالمراقبة المصاحبة والقبلية المعتمدة على تقييم الإنجازات.

وقد أنجزت مجموعة من الأعمال في إطار لتوحيد الإجراءات وتنسيق المناهج والوثائق المرتبطة بمراقبة النفقات. و يتعلق الأمر بإنجاز دليل مراقبة الصفقات العمومية ودليل مراقبة تصرفات موظفي

الدولة ودليل لحسابات الاعتمادات والالتزامات ودليل لتصنيف الملاحظات الخاصة بمراقبة الالتزامات بالنفقات.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف توحيد المراقبة العامة للالتزامات بنفقات الدولة والخزينة العامة للمملكة بخلق قطب للكفاءات في مجال مراقبة التنفيذ وجعله الوسيط الوحيد للآمرين بالصرف كما يهدف كذلك إلى عقلنة وهيكلة مراقبة التنفيذ حسب تطور المصالح الآمرة بالصرف و رهانات النفقات.

5.6.2. وضع نظام للمراقبة المكيفة للنفقات

تم اعتماد نظام المراقبة المكيفة للنفقات ويتعلق الأمر بآلية جديدة تهدف إلى وضع نظام مكيف للمراقبة يتوقع التدخل التدريجي حسب قدرة المصلحة على التدبير انطلاقا من التدقيق الخاص لهذا التدبير و حسب نظام معلومات موحد. وهكذا، تم الشروع في أشغال توحيد أنظمة المعلومات وتنسيق أنظمة الحسابات. كما شرعت المفتشية العامة للمالية بدعم من الخزينة العامة للمملكة بتقييم مدى قدرة التدبير المالي والحساباتي لسبع وزارات. إضافة إلى ذلك، تهدف الأشغال السارية المفعول والتي وصلت مراحلها الأخيرة إلى التخفيف من المراقبة البعدية وذلك عن طريق وضع نظام المراقبة المكيفة للنفقات وتركيزه على المناطق الحساسة وإشراك المسيرين الذين يتوفرون على شروط الأهلية في هذه العملية.

6.6.2. تدابير أخرى لترشيد النفقات

من أجل تدبير أحسن للنفقات العمومية، تم إنهاء الدراسة المتعلقة بالتدبير المندمج للنفقات مع وضع وحدة مكلفة بتطبيقها. وتهدف هذه الدراسة إلى تحسين التواصل بين الأنظمة المعلوماتية لمختلف المتدخلين في تنفيذ النفقات العمومية وإلى مكننة تتبع الاعتمادات المالية من أجل استغلال أمثل للمعلومات.

إطار 13: نحو شفافية أكبر للميزانية

تترجم إرادة الحكومة في نشر المعلومات حول أنشطتها المالية والميزاناتية وتشجيع حصول العموم عليها على مستوى تقديم الوثائق وعلى مستوى التسيير الميزاناتي.

فعلى صعيد تقديم الميزانية، يتجلى تعزيز الشفافية أولا على مستوى إغناء المعلومات الميزاناتية بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية. ويصاحب هذا المشروع ورقة التقديم والتقريرالاقتصادي والمالي والتقرير حول النوع الاجتماعي والتقريرحول النفقات الجبائية والتقرير حول المؤسسات والمنشآت العامة. ويرافق أيضا مشروع قانون المالية التقرير حول الحسابات الخاصة للخزينة والتقرير حول مصالح الدولة المسيرة بشكل مستقل. كما أن إدراج البعد الجهوي في تصنيفات المشروع وتوحيده وكذا تجميع وثائق الميزانية في وثيقة واحدة يسهل قراءة الميزانية واستغلالها.

وتشكل الميزانية جسر تواصل في قطاع المالية وذلك عبر التواصل المستمر حول الميزانية واللقاءات الصحفية السنوية المتمحورة حول الخطوط العريضة لقانون المالية وتنفيذه وكذا نشر المعلومات حول الميزانية عبر الموقع الإلكتروني للوزارة وتعميم الشأن الميزاناتي بإعداد ونشر المراجع والدلائل والمطابع.

فبالإضافة إلى الاعتراف وتصفية متأخرات الدولة، تظهر الشفافية أيضا من خلال وضع الإصلاح الميزاناتي المرتكز على النتائج وإعادة نشر الحسابات. ويعزز هذا المسلسل رؤية وقراءة وتقييم وتدقيق الأداء في الميزانية. ففي سنة 2006، تم تقييم النظام الميزاناتي المغربي من طرف البنك الدولي كنظام فعال يضمن الشفافية في المالية العمومية.

غير أن تشجيع الشفافية يتطلب إدراج إطارإجمالي للنفقات على المدى المتوسط كإطار مرجعي لتحضير مشروع قانون المالية وإعداد القطاعات الوزارية لتقارير حول أداءها من شأنها أن تساعد على التحضير للتقرير العام حول أداء الفعل العمومي ومراجعة القانون التنظيمي للمالية من أجل إدراج الإطار القانوني للمقاربة الميزاناتية المرتكزة على النتائج كقاطرة لترسيخ الشفافية.

3. البرمجة المتعددة السنوات للفترة 2008-2010

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2008 ضمن رؤية متوسطة المدى 2008 – 2010 وذلك من أجل الإدماج التدريجي للبرمجة المتعددة السنوات المتعلقة بالنفقات. ويتوخى هذا التوجه تقوية انسجام السياسات القطاعية مع أهداف استقرار الإطار الماكرو اقتصادي والاستعمال الأمثل للموارد المالية.

1.3. المجال الاقتصادي والميزانتي على المدى المتوسط

انطلاقا من الآفاق الواعدة للإقتصاد الوطني، تمثل المرحلة الحالية من الانتعاش الاقتصادي فرصة سانحة للاستمراروتسريع وتيرة الإصلاحات الطموحة التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة بهدف تطوير أنشطة اقتصادية مثمرة والرفع من الإنتاجية والتشغيل. كذلك، ولتعزيز الدينامية الاقتصادية، بغض النظرعن الدورة الحالية، يجب الحفاظ على وتيرة مستقرة لتراكم رأسمال والرفع من وتيرة التشغيل بالاستفادة في المستقبل من التطور الديموغرافي المتزايد الذي يجب أن يكون له انعكاس على النشاط الاقتصادي وعلى التشغيل.

وعلى مستوى المالية العمومية، من شأن الإصلاحات المتجلية في تحديث السياسة الجبائية وترشيد النفقات منح إمكانية توسيع المجال الميزاناتي، بحيث أن تقوية المالية العمومية لا يجب أن تؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي والانعاش الاجتماعي.

1.1.3. المنحى العام للنمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الممكن (potentiel) على أنه النمو الأمثل للناتج الداخلي الخام في ظل مناخ يطبعه استقرار معدل التضخم. إن قياس إمكانية الإنتاج (potentiel de production) انطلاقا من تطور مخزون رأس المال والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج والشغل الممكن[78] يسمح بتحديد مستوى الإنتاج الذي يضمن استفادة أفضل للاقتصاد دون ارتفاع سريع للأجور والأسعار.

وعموما، يمكن اعتماد مقاربتين أساسيتين لتقدير إمكانية العرض الإنتاجي للاقتصاد، فهناك من جهة نموذج دالة الإنتاج الذي يعتمد على تقييم النمو الاقتصادي الممكن انطلاقا من تحليل دقيق لتطور المحددات الاقتصادية الأساسية وهي التشغيل والتقدم التقني والرأسمال. ومن جهة أخرى، هناك مقاربة إحصائية تهدف إلى استخراج المنحى العام لمسلسل الناتج الداخلي الخام المحقق باعتماد طريقة "Hodrick-Prescott".

ويرتكز تحليل المنحى العام للنمو الاقتصادي المغربي حول الأنشطة غير الفلاحية وذلك نظرا لعدم إستقرار أداء القطاع الأول بسبب خضوعه للظروف المناخية المتقلبة. ففي هذا السياق، يبين المنحى العام للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي خلال الفترة 1980-2006 عبر طريقة "Hodrick-Prescott" تحسنا مستمرا في وتيرة تطوره منذ أواسط التسعينات حيث انتقل من 3,1% سنة 1995 إلى 5% سنة 2006.

[78] يعرف انطلاقا من منحى معدل النشاط ومعدل البطالة الهيكلي.

مبيان 29 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأول

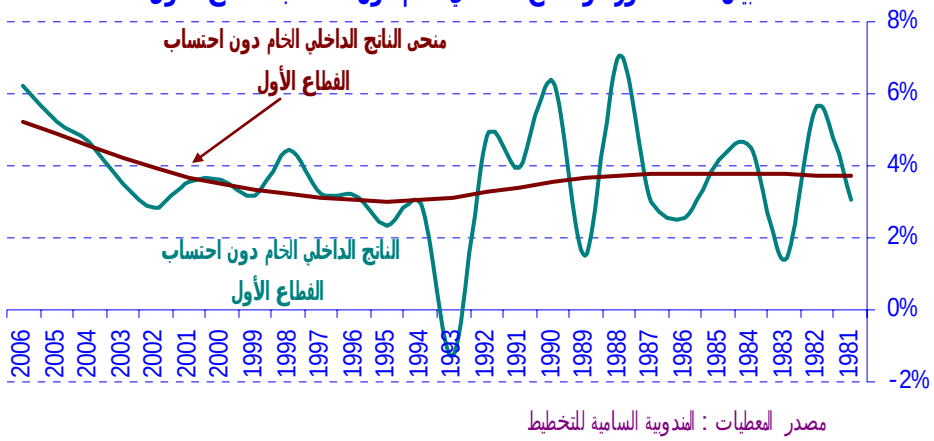

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

يتبين من الرسم البياني أن الفارق بين النمو المحقق والنمو الممكن (output gap) عرف نوعا من الاستقرار منذ منتصف التسعينيات، مما يفسر محدودية التأثيرات المناخية على الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية.

وانطلاقا من المبيان أعلاه، نستنتج من خلال العلامة الموجبة للفارق بين النمو المحقق والنمو الممكن، خلال السنوات الأخيرة، تقوية إمكانية النمو الاقتصادي الوطني دون ضغط قوي على قدرات الإنتاج كما تبينه مختلف البحوث الميدانية حول الظرفية.

ويعزى ذلك أساسا إلى الرسملة المتزايدة للاقتصاد الوطني بفضل التأثير الايجابي لعصرنة النسيج الإنتاجي الوطني و انعكاسات الاستقرار الماكرواقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي ميزت هذه الفترة. كما ساهم بروز قطاعات جديدة واعدة خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية والتقنيات الحديثة البريد والاتصال والأنشطة المالية والتأمين والسياحة والخدمات الممنوحة للمقاولات والأشخاص في تقوية التنمية الممكنة.

2.1.3. دعم النموالمتاح

ينتظر أن يتدعم النمو خلال السنوات المقبلة على المدى المتوسط والطويل نتيجة تحسن الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج وذلك بفضل تطور التقنيات الحديثة للاتصال واستقرار الإطار الماكرواقتصادي وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية. وسيتعزز النمو كذلك بفضل تجميع رأس المال وديناميةسوق الشغل.

وبالنسبة للرأسمال الذاتي، فسيسجل تحسنا خلال السنوات القادمة بفضل المشاريع المهمة التي هي قيد التنفيذ خصوصا بتحسين البنيات التحتية الأساسية و التهيئة الحضرية والمشاريع السياحية التي سيلعب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادي والاجتماعية دورا مهما في تمويلها.

من جهة أخرى، من المنتظر أن تساهم الإصلاحات والتدابير التي تم اتخاذها فيما يخص السياسات الاقتصادية واستقرار الإطار الماكرو اقتصادي في تدعيم حجم الاستثمارات خصوصا بالنسبة لقطاع الإسكان ومشاريع البنيات التحتية والسياحة.

وموازاة مع مجهود الاستثمار، يجب أن يتدعم الادخار الوطني أكثر بالحفاظ على إطار ماكرو اقتصادي سليم وتدعيم تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج ووضعية أفضل للميزانية وتوفير فرص أفضل للإدخار المالي. ومن المنتظر أن تؤدي هذه الوضعية إلى استقرار فائض التمويل في مستوى 2% من الناتج الداخلي الخام مما سيدعم الاستثمار دون التأثير على ميزان الأداءات.

وبالإضافة إلى ضرورة تعزيز الادخار، يجب إعادة هيكلته عبرالرفع من الادخارات طويلة الأمد وتعزيز التمويل بدون وساطة وهي تمويلات ملائمة لبرنامج استثماري مهم. ومن دون ذلك، قد يواجه الاقتصاد الوطني مشكل تمويل الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل يستدعي اللجوء إلى تمويل خارجي. لكن استمرار إصلاح القطاع المالي يهدف بالخصوص إلى تقوية وديناميةالادخارالطويل الأمد.

وبخصوص تطوير الرأسمال البشري، فسيتدعم عبر النمو الديمغرافي. حسب توقعات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، من المتوقع أن يتواصل ارتفاع معدل الساكنة النشيطة (ما بين 15 و59 سنة) وذلك بمتوسط سنوي قد يصل إلى 1,5% خلال الفترة 2007-2015 .

من جهة أخرى، سيساهم تحسن نظام التربية والتكوين على الصعيد الوطني وتعزيز جودته في تحسن الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، وذلك بفعل التدابيرالمتخذة لإنعاش التشغيل وتحسين تنظيم وتدبير سوق الشغل خصوصا عبر اعتماد مدونة جديدة للشغل.

3.1.3. توسيع المجال الميزانتي

تنبؤ المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة على مستوى النظام الضريبي وعقلنة النفقات إلى تحسن ملموس في المجال الضريبي والميزاناتي بالمغرب. وسيستمر هذا الإتجاه نحو التحسن في المالية العمومية في المستقبل قصد تعزيز النمو والتنمية الاجتماعية. بمعنى أخر، يتعلق الأمر بالبحث عن مصادر مالية وموارد يمكن تعبئتها ، تشكل المجال الميزانتي لتمويل النفقات العمومية اللازمة.

ويتم تمويل نفقات السلع العمومية عن طريق مجموعة من الأنماط : الضريبة والإقتراض الداخلي أوالخارجي والهبات والسينيورياج[79]. ويعرض الرسم البياني التالي تمثيلا يتطابق مع الإختيارات الأربعة الممكنة من أجل توسيع المجال الميزانتي [80]. ويبين هذا التمثيل غير المتضمن لجميع التدابير، هوامش مهمة على مستوى جميع الوسائل التي ترمي إلى التقليل من الإكراهات التي تعيق خلق المجال الميزانتي.

[79] كذلك يمكن اللجوء لمؤخرات الدفع لتمويل النفقات. لكن هذه الأخيرة لا تشكل نمط جيدا لتمويل الاقتصاد.

[80] كل محور هو مدرج بنسبة مائوية من الناتج الداخلي الخام ويرمز إلى المجال الموازناتي الممكن خلقه من طرف الدولة ارتبلطا بالحالة الأولى.

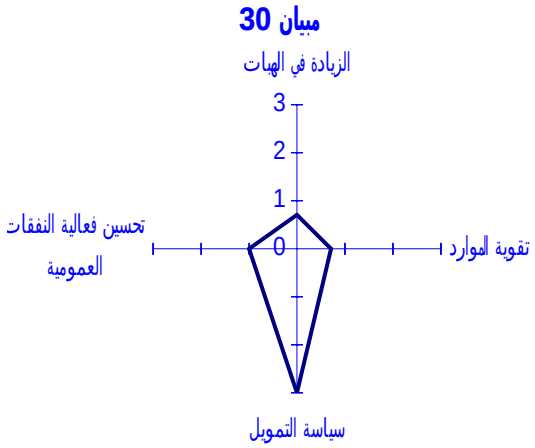

1.3.1.3.تقوية الموارد

يتطلب شرط قدرة المالية العمومية على الوفاء تحقيق فائض في الموارد العمومية كبديل للإقتراض. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق استمرارية النفقات العمومية ، يمكن للدولة توسيع الفضاء الميزانتي بالزيادة في الموارد عبر الأداوات الجبائية أو غير الجبائية مع السهر على أن تكون المزايا الاجتماعية المستخلصة من النفقات العمومية أكبر من تكاليف استخلاص الضرائب والكلفة الإجتماعية للإختلالات المترتبة عن الثقل الضريبي أو التزايد في الإتاوات المؤداة من طرف الخاضعين للضريبة.

ويمكن مفهوم المجهود الجبائي من تقييم مدى استغلال إمكانيات الموارد العمومية. ويشير مجهود جبائي موجب إمكانية استخلاص موارد معبأة كليا في حين أن مجهود جبائي سلبي يبين إمكانية تعبئة موارد غير مستغلة كليا. ويتم تقدير جودة تعبئة الضرائب بإجراء مقارنة مع سياسة متوسطة لدى عينة من الدول. فهذا التقدير يظل نوعا ما نسبيا.

وتظهر التقديرات القياسية، مجهود جبائي قريب من الصفر مند التسعينات، وبالتالي فإن المغرب قد تبنى سياسة استخلاص ضريبي ذات مستوى فعالية أقرب من المستوى المتوسط لكافة الدول النامية. وفي المرحلة الأخيرة، أصبح المجهود الضريبي سالبا ب 0,6% من الناتج الداخلي الخام. وبالإضافة إلى نمو اقتصادي مذر لموارد إضافية، يتوخى الإصلاح الجبائي الجاري توسيع الوعاء والحد من الإعفاءات وعصرنة الإدارات الجبائية.

2.3.1.3. تحسين فعالية النفقات العمومية

يشكل تحسين فعالية النفقات العمومية مصدرا مهما للاقتصاد في النفقات وذلك عبر خلق مجال ميزاناتي من شأنه التقليص من النفقات العمومية. وفي هذا الاتجاه يجب إعطاء الأولوية إلى استهداف وترشيد هذه النفقات وعلى الخصوص بتخفيض مصاريف المقاصة، وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية مع تخفيض نسبة التحويلات الموجهة لها. وهكذا، سيمكن تحرير موارد عمومية من توجيهها لنفقات عمومية منتجة مما سيقوى بطريقة غير مباشرة من مصداقية الدولة وبالتالي قدرتها على الإقتراض.

3.3.1.3. الزيادة من الهبات

يعتمد المجال الميزاناتي المتأتى من الهبات ببلادنا على رؤية واضحة. ففي هذا السياق يتوفر المغرب على مجموعة من الوسائل لتعبئتها وقد حددت في هذا الصدد المبالغ على الأمد المتوسط مما يمكن البلاد من التوفر على مجال ميزاناتي متزايد. ويتعلق الأمر أساسا بالوسائل الأوربية للجوار، وحساب تحدي الألفية (MCA) وبالموارد التي سوف تتأتى من اتفاقية الصيد البحري. هكذا يتبين أنه من المتوقع أن يتم تعبئة موارد على مستوى الهبات.

2.3. الإطار الماكرواقتصادي في أفق 2010

تبين توقعات مؤشرات الاقتصاد الوطني في أفق سنة 2010 تحسنا ملحوظا في التوازنات الماكرواقتصادية بفضل محيط دولي أكثر تشجيعا من السابق ومواصلة الإصلاحات والإجراءات المتخذة لصالح المبادرة الحرة وديناميةالطلب والتطور المستمر للأنشطة المنتجة. ويعتمد الإطار الماكرواقتصادي للفترة 2008-2010 على توقعات نهاية سنة 2007 وعلى مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمحيط الوطني والدولي.

1.2.3. توقعات المحيط الدولي والوطني

من المتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي العالمي بفضل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومنطقة الأورو وبتحسن النشاط الاقتصادي في اليابان. كما ستعرف التجارة العالمية تطورا مهما نظرا للتحسن الملحوظ للمبادلات التجارية في البلدان المتقدمة وفي البلدان الصاعدة والبلدان النامية.

كما أن توقعات التجارة الخارجية للسلع والخدمات على الصعيد الوطني ستكون مشجعة مستقبلا بفضل استمرار تفعيل إعلان أغادير والتفكيك التدريجي للحقوق الجمركية موازاة مع الالتزاما ت الدولية للمغرب والآثار الإيجابية المنتظرة لاتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والتي ساهمت في دعم الصادرات المغربية بتوسيع مجال أنشطتها وتقليص تكاليف تمويلها.

ومن المنتظر أن تستفيد المبادلات الخارجية أيضا من طلب خارجي جيد على المنتجات الوطنية ومن تحسن تنافسية القطاعات التصديرية ارتباطا مع التوجه نحو "المهن العالمية للمغرب" والتي تم تفصيلها في مخطط "انبثاق" ومن تعزيز دينامية التهيئة السياحية والحضرية التي من شأنها ترسيخ مكانة السياحة كمصدر أول للمداخيل من العملة الصعبة.

ويأخذ الإطار الماكرواقتصادي بعين الاعتبار كذلك الفرضية المتعلقة بالسعر المتوسط للنفط الخام والذي يتوقع أن يبلغ 70 دولار للبرميل الواحد بين سنة 2009 و2010 بعد سعر 75 دولار للبرميل الواحد سنة 2008 . أما سعر الفوسفاط، فقد يستقر في مستواه المسجل خلال سنة 2007، أي 46 دولار للطن الواحد في ظل ظرفية مشجعة نسبيا لصادرات الفوسفاط ومشتقاته ارتباطا مع ورشات الشراكة الجارية. وعلى مستوى سعر الصرف، ستبلغ قيمة 1,3 الدولار بالنسبة للأورو الواحد خلال الفترة 2008-2010.

وبالنسبة للمحيط الوطني، تتجلى فرضية الإنتاج الزراعي في موسم سنوي متوسط في حدود 60 مليون قنطار ابتداءا من سنة 2008. وسيستفيد أيضا النشاط الاقتصادي الوطني من تواصل الإصلاحات القطاعية والهيكلية من أجل دعم البنيات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتوفير الشروط اللازمة لاندماج أكبر في الاقتصاد العالمي.

2.2.3. التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط

وفي هذا السياق، من المتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام بـ6,1% من حيث الحجم (بأسعار السنة السابقة) بين سنة 2008 و2010. وسيعزى هذا التطور في النشاط الاقتصادي أساسا إلى تحسن الأنشطة غير الفلاحية بـ6%. أما القطاع الفلاحي، فيتوقع أن تتزايد قيمته المضافة بـ6,4% نظرا لدينامية أنشطة تربية الماشية والزراعات الصناعية وزراعة الخضر وإلى التأثيرات الجيدة للتجهيزات الهيدروفلاحية والتقنيات الحديثة للري. أما قطاع الصيد البحري، فمن المنتظر أن يستمر في تطوره

ارتباطا مع تهيئة السواحل وعصرنة الصيد الساحلي وحماية الموارد البحرية وكذا تحسين وتحديث الصناعات التحويلية لمنتجات البحر وتوسيع وعصرنة شبكات التوزيع والتسويق.

مبيان 31 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأول

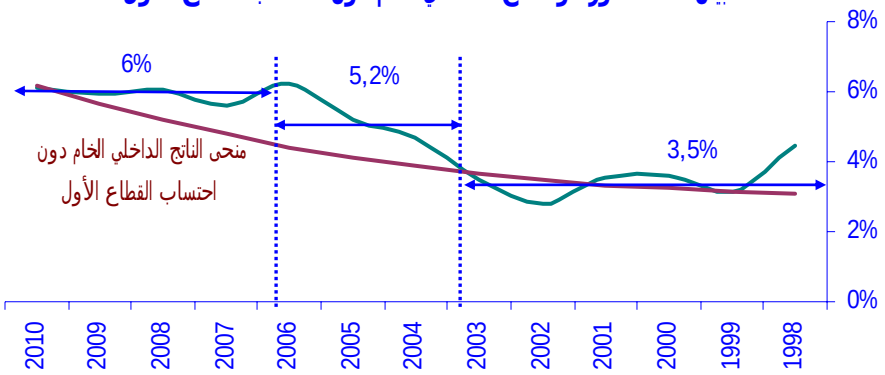

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط

ومن المتوقع أن يسجل القطاع الثاني ما بين سنتي 2008 و2010 نموا بـ5,7% بفضل تطور نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية والطاقة والمعادن والأنشطة الصناعية. حيث ستتعزز دينامية قطاع البناء والأشغال العمومية بـ8,7% ارتباطا باستمرار أشغال البناء خاصة السكن الاجتماعي وبرامج "مدن بدون صفيح" والمدن المدارية (المكوكية) والبنيات التحتية الأساسية.

كما من المنتظر أن يستفيد قطاع الطاقة من الظرفية المشجعة بالرغم من توقع بقاء أسعار النفط في مستوى عال في الأسواق الدولية. وسيتعزز هذا المنحى بفعل توسع وتحديث تكرير البترول وتزايد الطلب الداخلي وتحرير سوق الطاقة وتواصل تفعيل برنامج الكهربة القروية. كما سيستمر القطاع المعدني في تحسنه بفضل الجهود المبذولة من أجل رفع إنتاجيته وتحسين استخراج واستغلال الموارد المعدنية. ومن المتوقع أن تعزز الشراكات الجديدة خاصة مع المجموعات الأسيوية لتطويرصادرات الفوسفاط ومشتقاته وتولد آثارا إيجابية على الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

ومن جهة أخرى، ينتظر أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الثالث ارتفاعا بـ6% في المتوسط نتيجة الأداء الجيد المتوقع لأنشطة التجارة والسياحة والنقل والاتصالات. فيتوقع استمرار دينامية القطاع السياحي تبعا لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي والسياحة الدولية وتسريع وتيرة تنفيذ الأوراش المبرمجة في إطار استراتيجية 2010. وينتظر أيضا أن يستفيد القطاع أكثر من تحرير النقل الجوي ومن فتح الأجواء وكذا من اتفاقيات الشراكة وتحسين أنماط وطاقات التسويق للمنتوج السياحي المغربي.

ومن المنتظر أن تتعزز القيمة المضافة لأنشطة النقل بوضع برنامج يهدف إلى تحرير واستكمال الشبكات الطرقية والطرق السيارة والسكك الحديدية. كما يتوقع أن يساهم انطلاق أشغال ميناء طنجة المتوسطي أيضا في دينامية النقل البحري. ويتوقع كذلك أن تتحسن أنشطة البريد والاتصالات نتيجة تطوير الأنترنت والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال وخدمات البريد.

تعزيز النمو الاقتصادي بدينامية الطلب

على مستوى الطلب، سيستمر استهلاك الأسر بالأسعار الجارية في دعم النمو الاقتصادي، بارتفاع بـ7,8% بين سنة 2008 و2010. وينتظر أن تتدعم هذه الدينامية بتحسن سوق الشغل وبتزايد دخل الأسر وتعزيز تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وبالحفاظ على القدرة الشرائية للأسر بالتحكم في التضخم.

وبخصوص الاستثمار، من المتوقع أن تستمر وتيرة نموه (بالأسعار الجارية) في منحاها التصاعدي لرفع معدل الاستثمار إلى 34,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 بعد 30,6% سنة 2007. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تواصل التزايد القوي للاستثمارات العمومية منها والخاصة. كما أنه من المنتظر أن تتعزز هذه الوضعية أيضا بتدفقات الاستثمارات الأجنبية بفضل المجهودات الكبيرة لجلب الرساميل الأجنبية. وينتظر تدعيم هذه التوقعات بالحفاظ على مستوى عال للادخار الوطني الخام، أي 36,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 مقابل 35,3% سنة 2007.

استمرار تعزيز الوضعية الخارجية

في مجال المبادلات الخارجية وبالرغم من تفاقم عجز الميزان التجاري الذي من المتوقع أن يتدهور أكثر، ينتظر أن يبقى رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات فائضا في حدود 1% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط. وتفسر هذه الوضعية بتزايد صادرات الخدمات والتحويلات وبالخصوص عائدات الأسفار بفضل الأداء الجيد للقطاع السياحي.

ومن جهة أخرى، وارتباطا مع دينامية الطلب الأجنبي الموجه للمغرب وأخذا بعين الاعتبار اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض الدول العربية جنوب البحر المتوسط، يتوقع أن تبلغ وتيرة نمو الصادرات 11,5% خلال الفترة 2008-2010. وينتظر أن تساهم في هذا التطور أساسا صادرات المواد النهائية خاصة المواد المصنعة بفضل استمرار الأداء الجيد لمبيعات المنتجات الإلكترونية وإلى دينامية صادرات النسيج والألبسة.

كما يتوقع أن تتعزز صادرات المواد الغذائية بفضل تطوير قطاع الصيد البحري والارتفاع المرتقب للصادرات الفلاحية نتيجة المفاوضات الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوروبي وتحسن العرض التصديري الناتج عن تفويت الأراضي الفلاحية.

ومن جهتها، يرتقب أن تعرف صادرات الخدمات تزايدا بفعل السياسة الإرادية التي تنهجها السلطات العمومية في مجال إنعاش ترحيل الخدمات في إطار مخطط "انبثاق". وبذلك، ينتظر أن يتدعم المنحى التصاعدي الملاحظ خلال السنوات الأخيرة خاصة بفضل تطوير مراكز الاتصال وخدمات الهندسة وتقنيات الإعلام وعائدات صناعة الأفلام. ومن المتوقع أن تتعزز المداخيل السياحية مع استكمال المخطط الأزرق والدخول حيز التطبيق لبرنامج فتح الأجواء. أما في ما يخص تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، فيرتقب أن تستمر في ارتفاعها خلال هذه الفترة.

وعلى مستوى الواردات الإجمالية للسلع، فينتظر تزايدها بوتيرة سنوية تبلغ 11,7% بين سنة 2008 و2010. ودون احتساب الطاقة والمحروقات، سيهم هذا الارتفاع أساسا مشتريات مواد التجهيز وأنصاف المواد ارتباطا مع التفكيك الجمركي والتحسن المرتقب للأنشطة غير الفلاحية. ومن جهتها، يتوقع نمو واردات المواد الاستهلاكية بشكل ملموس اعتبارا للتفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على المواد المصنعة محليا واستقرار الواردات المتعلقة بالمناولة. ومن المتوقع أيضا، أن يستمر ضغط فاتورة الطاقة على المبادلات الخارجية بسبب بقاء أسعار النفط الخام في مستوى عال في الأسواق الدولية ونظرا للطلب المتزايد المرتبط بالنشاط الاقتصادي واستكمال الكهربة القروية.

التحكم في التضخم

من المرتقب أن لا يترجم بقاء أسعار النفط والمواد الأولية المستوردة خلال فترة التوقعات في مستويات مستقرة بزيادة في التضخم المستورد. بالإضافة إلى ذلك، من شأن استمرار السياسة النقدية الملائمة ووضع نظام صرف عصري والتحكم في عجز الميزانية وتكاليف عوامل الإنتاج أن تحافظ على مستوى معتدل للتضخم في حدود 2%. وسيمكن ذلك من الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر ومن تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

3.2.3. تطور المالية العمومية على المدى المتوسط

يعكس مظهر المالية العمومية على المدى المتوسط استمرار الميولات الحديثة . غير أن هذه التطلعات تجرى ضمن تشريع مستقر أي دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير التدابير المبرمجة على المدى المتوسط. وتبين هذه التطلعات تحسنا متواصلا للإدخار العمومي واستقرارا للعجز الإجمالي في أقل من 3% رغم التطور الملحوظ لنفقات الإستثمار نسبة إلى الناتج الداخلي الخام والتراجع المتواصل للضغط الضريبي الذي سوف يبلغ 20%.

1.3.2.3. تطور الموارد

يعزى تطور الموارد إلى الأداء الجيد للموارد الجبائية وأساسا الضرائب المباشرة التي ستعرف حصتها من الناتج الداخلي الخام استقرارا حول 9%. وبخصوص موارد الضرا ئب غير المباشرة بالمفهوم الواسع (الضريبة علي القيمة المضافة، الضرائب الداخلية على الاستهلاك، الرسوم الجمركية و حقوق التسجيل والتنبر) ستتطور بنمط أقل من نمط تطور الضرائب المباشرة نظرا للتطور المعتدل للضرائب الداخلية على الإستهلاك وبتأثير الإنفتاح على الموارد الجمركية. وستتناقص موارد هذه الأخيرة بنحو 0,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام في السنة لتمثل تقريبا 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام على المدى المتوسط.

أما بخصوص الموارد غير الجبائية، فستستمر في تزايد منتظم وخصوصا موارد الإحتكارات بارتباط مع التطهيرات في الوضعيات الإقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية. إلا أن حصتها من الموارد الإجمالية وفي الناتج الداخلي الخام ستعرف تناقصا خفيفا في حين أن حصة موارد الخوصصة من الموارد الإجمالية ستصبح مهمشة شيئا فشيئا.

2.3.2.3. تطور النفقات

فيما يخص النفقات العمومية، ستتطور بوتيرة أقل من وتيرة الناتج الداخلي الخام. وتماشيا مع التوجه المسجل، فإن مجهود الدولة في مجال تقليص النفقا ت العادية سيكون مهما بالخصوص في الفترة المعتبرة. وسينبثق عنها اقتصاد بما يقارب 3 نقط من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع 2007. ويأخذ هذا التطور المتوقع بعين الإعتبار النمو المتوسط لنفقات الأجور ب 4% سنويا. وبالتالي، فإن وزنهم في الناتج الداخلي الخام سيبلغ أقل من 9,5% على المدى المتوسط.

وبخصوص نفقات السلع والخدمات الأخرى، فستعرف تزايدا بأكثر من 3% في المتوسط سنويا غير أن النفقة الصافية للمقاصة ستستمر في إثقال الميزانية وخصوصا بسبب تدعيم غاز البوتان وعدم التطبيق الكلي لنظام مقايسة المنتجات النفطية.

وسينتج عن تقريب الموارد من النفقات العادية ادخار عمومي أكثر فأكثر أهمية بحيث ستمثل 56% من نفقات الإستثمار في أفق 2010.

و سيعرف مجهود الدولة في مجال الاستثمار أهمية أكبر في إطار مواكبة الإصلاحات البنيوية والسياسات القطاعية. وسيرتفع هذا الأخير باستمرار، اذ سينتقل من 3,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2007 إلى 5% في أفق 2010. وأخذا بعين الإعتبار لهذه المجهودات في مجال الإستثمار، فإن مجموع التطورات الناتجة ستسفر عن عجز إجمالي متحكم فيه سيصل إلى 2,5%من الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال الفترة 2008-2010.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حساب الرصيد الأولي سيمكن من إظهار أن وضعية المالية العمومية ستشهد تحسنا مهما خلال السنوات المقبلة. وبالفعل سيبلغ هذا الرصيد 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال فترة الإسقاط. ويدل هذا على أنه دون احتساب فوائد الدين الناجمة عن الالتزامات المالية الفارطة، ستستمر السياسات الجبائية والمالية المتبعة في تطهير وضعية المالية العمومية.

ويمثل هذا المؤشر عاملا أساسيا في مقاربة تحمل الدولة للأعباء المالية خلال السنوات الأخيرة بحيث أن معدل الفائدة الحقيقي يبقى أصغر من معدل النمو الاقتصادي. ويمكن أن يدعم هذا التحسن في الوضعية المالية إذا تم تحقيق هوامش إضافية. في هذا الإتجاه ستواصل الدولة تطبيق الإصلاحات خاصة المتعلقة منها بالسياسات الجبائية.

3.3.2.3. دينامية معدل المديونية

يشكل تقليص معدل الدين مرحلة أساسية لامتصاص آثار مختلف الصدمات الخارجية على المالية العمومية. وبالإضافة إلى التحكم في العجز المالي عن طريق الرفع من النمو والتحكم في النفقات كعوامل تساهم في تقليص المديونية هناك عوامل أخرى تساهم في تخفيض هذا المعدل، منها على الخصوص القدرة على تدبير الدين ومميزات حجم الدين وسوق سندات الاقتراض.

ولإبراز هوامش التحرك في مجال قدرة الخزينة على تحمل أعباء الدين، تم القيام بتوقعات على المدى المتوسط من أجل تقييم قوة النتائج عن طريق تحليل الحساسية التي ترتكز على التغيرات في مختلف محددات معدل الدين. و لا تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار تأثير عمليات إعادة شراء السندات قبل الأجل في إطار التدبير النشيط للدين.

من الممكن تقليص معدل الدين المباشر للخزينة بما يقارب 0,6 نقطة في السنة ولو بمعدل سنوي متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام الإسمي ب 5,2% والذي يعتبر أقل من كلفة الدين الداخلي ب 0,8 نقطة وذلك عن طريق رصيد أولي أكبر من الذي يمكن من تحقيق استقرار الدين. وهكذا، في المدى المتوسط، سيصل معدل الدين إلى 52% من الناتج الداخلي الخام و بالتالي، سيأخذ الدين العمومي مسارا يمكن التحكم فيه.

4. مشروع قانون المالية لسنة 2008

1.4. السياق الماكرواقتصادي لقانون المالية لسنة 2008

ترتكز التوقعات الماكرواقتصادية والمالية على المدى القصير والتي تمهد لمشروع قانون المالية لسنة 2008 على توقعات اختتام سنة 2007 وعلى الفرضيات التي تميز المحيط الوطني والدولي سنة 2008.

1.1.4. نمو اقتصادي يجاور 2,5% بالرغم من الظروف المناخية السيئة

من المتوقع أن يستمر النشاط الاقتصادي الوطني خلال سنة 2007 في الارتفاع، معززا أساسا بدينامية الأنشطة غير الفلاحية. فيرتقب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 2,5% مقابل 8% سنة 2006 ويشمل تراجعا في نشاط القطاع الفلاحي بحوالي 18% يرتكز على موسم فلاحي يناهز 20 مليون قنطار وعلى الأداء الجيد لباقي الزراعات وعلى انتعاش طفيف لنشاط تربية الماشية والصيد البحري. أما الأنشطة غير الفلاحية، فستحافظ على وتيرة نمو مستقرة.

فمنذ سنة 2004، تعزز أداء الأنشطة غير الفلاحية، وينتظر أن يبلغ معدل تزايدها 5,6% سنة 2007 مقابل 5,9% سنة 2006 و5% سنة 2005 بفضل الأداء الجيد للقطاع الثاني خاصة قطاعات البناء والأشغال العمومية والتي تلعب دور المحرك للنمو الاقتصادي وكذا القطاع الثالث وبالخصوص قطاع السياحة والاتصالات والخدمات المقدمة للمقاولات. وهكذا، سيتعزز قطاع البناء والأشغال العمومية

باستمرار إنجاز المشاريع الكبرى للبنيات التحتية والسكن الاجتماعي وكذا القطاعات المرتبطة به. وسيترجم ذلك بارتفاع مبيعات الإسمنت بـ16,4% والقروض البنكية المقدمة لهذا القطاع حوالي 35% عند نهاية غشت 2007.

ويرتقب أن يتحسن المنحى التصاعدي للقطاع الصناعي بتفعيل مخطط "انبثاق" وتحسين الصادرات بفضل تعزيز النشاط الاقتصادي لشركاء المغرب وبانعكاسات الأداء الجيد لقطاعات البناء والنقل على الصناعات المرتبطة بها. ويتوقع أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الثاني نموا بـ5,5% سنة 2007 بفضل تزايد القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية وقطاع المعادن وقطاع الطاقة.

كما ستستفيد أنشطة الخدمات من الآثار الإيجابية للقطاع الثاني ومن دينامية قطاع السياحة والاتصالات والخدمات المالية والخدمات المقدمة للمقاولات. وتؤكد المعطيات المتوفرة عند نهاية غشت هذه النتائج. فقد استمرت لأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي في أداءها الجيد رغم أحداث مارس وأبريل 2007. كما تدعم قطاع النقل بفضل دينامية النقل الجوي رغم تأثير الموسم الفلاحي الرديء. كذلك الشأن بالنسبة لقطاع الاتصالات والتقنيات الحديثة للإعلام الذي يواصل في ديناميته. هكذا، وبرسم سنة 2007، يتوقع أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الثالث ارتفاعا بـ5,7% مقارنة مع سنة 2006. ويشمل هذا التطور تزايد القيمة المضافة للفنادق والمطاعم وللتجارة وللنقل وللبريد والاتصالات.

ومن جهة أخرى، سيتعزز نمو الاقتصاد الوطني بالطلب الداخلي ولكن بمساهمة أقل مما عرفته سنة 2006. وهكذا، سيعرف استهلاك الأسر نموا بـ 5,5% سنة 2007 مقابل 7,8% سنة 2006. ومن المنتظر أن يعوض ضعف الدخل في الوسط القروي نتيجة تدهور الموسم الفلاحي بتحسن الأجور نظرا لتخفيض معدل الضريبة على الدخل من جهة وللأداء الجيد للقطاعات غير الفلاحية من جهة أخرى. كما سيحافظ طلب غير القاطنين على منحاه التصاعدي بفضل دينامية القطاع السياحي.

وتؤكد المعطيات الظرفية المتوفرة، عند متم غشت 2007 هذه التحولات منها الأداء الجيد للمداخيل الجبائية خاصة الضريبة على القيمة المضافة الداخليـــة والتي ارتفعت بـ18,8% عند متم غشت 2007 وتزايد القروض البنكية المخصصة للاستهلاك بـ30,1% عند نهاية غشت 2007.

من المتوقع أن يتعزز الاستثمار الإجمالي سنة 2007 بمختلف مكوناته وأن يرتفع معدل الاستثمار إلى 30,6% من الناتج الداخلي الخام. وقد ترجمت هذه الدينامية بارتفاع واردات مواد التجهيز الصناعي 2007 بـ12,7% وتزايد القروض البنكية المقدمة للتجهيز بـ20,7% عند نهاية غشت وعدد الشهادات السلبية الممنوحة لخلق المقاولات بـ20% عند متم يونيو. أما الاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة، فقد حافظت على وتيرة نموها في نهاية ثتنبر2007 لترتفع إلى 23,4 مليار درهم منها 89,2% من الاستثمارات المباشرة.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، يرتقب أن تسجل صادرات السلع والخدمات تباطؤا بعد الأداء الجيد المسجل بسنة 2005 و2006. فيتوقع أن تسجل مبيعات المغرب ارتفاعا ب 7,4% مقابل 14,8% سنة 2006. ويغطي هذا التطور تزايدا في صادرات السلع بـ7,7% معززة بتحسن مبيعات الفوسفاط والأسمدة والنسيج والخيوط والأسلاك الكهربائية. ومن المتوقع أيضا أن ترتفع صادرات الخدمات بوتيرة متزايدة سواء على مستوى الاتصالات أو على مستوى الخدمات المقدمة للمقاولات. أما الواردات من السلع والخدمات، فمن المنتظر أن ترتفع بـ 13,4% سنة 2007 نظرا لتزايد مشتريات القمح ومن جهة أخرى مشتريات مواد التجهيز وأنصاف المواد ومواد الاستهلاك. وبذلك، يتوقع أن تتزايد واردات السلع بـ12,8% بعد 13,8% سنة 2006. أما تدهور العجز التجاري، فمن المتوقع أن تتم تغطيته كليا بالأداء الجيد لمداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة القاطنين في الخارج.

2.1.4. التوقعات الاقتصادية والمالية لسنة 2008

حسب التوقعات الاقتصادية لسنة 2008، سيعرف الاقتصاد الوطني تطورا إيجابيا بفعل ملائمة المناخ الدولي وتطور الأنشطة غير الفلاحية وانتعاش كل من الطلب الداخلي والخارجي.

1.2.1.4. الفرضيات المرتبطة بالمحيط الدولي

من المرتقب أن تتراجع وثيرة النمو العالمي، حسب صندوق النقد الدولي، إلى حدود 4,9% خلال سنتي 2007 و 2008 بعد 5,4% سنة 2006 وذلك ارتباطا بتراجع معدل النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية والذي سينتقل من 3,3% سنة 2006 إلى 2,2% سنة 2007 قبل أن يسجل ارتفاعا طفيفا ب 0,6 نقطة في سنة 2008. كما سيعرف النشاط الاقتصادي لمنطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب، معدل نمو2,2% سنة 2008 بعد 2,3 % سنة 2007 بفعل التراجع التدريجي للمواكبة النقدية ونهج سياسة مالية صارمة في كل من ألمانيا وإيطاليا.

كذلك سيتم تسجيل بعض البطء في النمو الاقتصادي باليابان والذي من المفترض أن ينتقل من 2,3% سنة 2007 إلى 1,9% خلال سنة 2008 ارتباطا بضعف الطلب الخاص. في حين سيستمر الاقتصاد الصيني في تسجيل نسب نمو مرتفعة بالرغم من تراجع معدل النمو من 10,7% خلال سنة 2006 إلى 10% سنة 2007 ثم إلى 9,5% سنة 2008. كذلك الشأن بالنسبة للاقتصاد الهندي، حيث معدل النمو سيصل إلى 7,8% سنة 2008 بعد أن سجل 8,4% سنة 2007 و 9,2% سنة 2006.

على مستوى التجارة العالمية، ستسجل وثيرة نمو السلع والخدمات إرتفاعا طفيفا يقدر ب 0,4 نقطة خلال سنة 2008 مسجلة 7,4% بعد 7% سنة 2007 . وسينعكس هذا التطورباستقرار نسبي للطلب العالمي الموجه للمغرب بوتيرة تقارب5% خلال سنة 2008. وقد يسجل الطلب العالمي الموجه للمغرب من الاتحاد الأوروبي بعض التراجع إذ سيصل إلى 4,5% سنة 2008.

أما فيما يخص متوسط سعر النفط الخام، من المحتمل أن يستقر في مستوى مرتفع في السوق العالمي أي في حدود 75 دولار للبرميل نتيجة تزايد الطلب العالمي على الطاقة. وبالنسبة لأسعار الفوسفاط ينتظر أن تظل في حدود 46 دولار للطن خلال سنة 2008 مع ظرفية ملائمة نسبيا للتصدير. في المقابل قد تستقر أسعار القمح في حدود 250 دولار للطن خلال سنت 2008 بفضل استقرار الإنتاج المنتضر في أغلبية الدول.

وعلى مستوى سعر الصرف الأورو بالدولار الأمريكي سيستقر هذا الأخير في حدود 1,4 دولار للأورو خلال سنة 2008.

على مستوى المحيط الوطني

حسب الفرضيات المرتبطة بالاقتصاد الوطني سيصل محصول الحبوب خلال سنة 2008 إلى 60 مليون قنطار مقابل 20 مليون قنطار سنة 2007. إذ ستتميز سنة 2008 بنمو في المنتوجات الصناعية، وقطاع الماشية وقطاع الصيد البحري. بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد النشاط الاقتصادي الوطني من مواصلة الإصلاحات القطاعية والهيكلية قصد تعزيز البنيات الاقتصادية الوطنية وتوفير شروط مواتية لإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

أما فيما يخص آفاق الصادرات المغربية من السلع والخدمات من المحتمل أن تتعزز في المستقبل خصوصا بفضل نضج بعض البرامج المسجلة في مخطط "انبثاق" وتطبيق توصيات اتفاقيات التبادل الحر والاستفادة من خدمات ميناء طنجة-المتوسط مما سيمكن المغرب من ولوج أسواق جديدة للتصدير.

2.2.1.4. التوقعات الاقتصادية

انتعاش في معدل النمو الإقتصادي

في إطار مناخ دولي ملائم نسبيا سيسجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2008 معدل نمو في حدود 6,8% مقابل 2,5% سنة 2007. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد كل من الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب 6,1% و 12,8% على التوالي.

ويعزى هذا الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي إلى تحقيق محصول زراعي متوسط في حدود 60 مليون قنطار، وكذلك إلى دينامية أنشطة تربية الماشية وإلى المحصول الجيد في المنتوجات الصناعية وأشجار الفواكه.

ومن جهتها، ستعرف القيمة المضافة لقطاع الصيد البحري دينمامية جديدة بفضل الإجراءات المتخذة في إطار البرنامج الوطني لتهيئة الساحل وعصرنة الصيد الساحلي، ووضع برنامج يهدف الحفاظ على الثروات المائية، وتحسين وتحديث الصناعات التحويلية لمنتوجات البحر وكذا توسيع شبكة التوزيع والتسويق.

تطور الأنشطة غير الفلاحية

من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي ارتفاعا بنسبة 6,1% سنة 2008 مقابل 5,6% خلال سنة 2007 بفضل دينامية القطاعين الثاني والثالث. هكذا سيتم تسجيل انتعاشا في القطاع الصناعي بفضل مخطط "انبثاق" وكذا تزايد طلب المقاولات. كما سيواصل قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميته بفضل الاستمرار في تنفيذ برنامج السكن الاجتماعي وتقوية البنيات التحتية الأساسية (الطرق السيارة، الموانىء...). كذلك الشأن بالنسبة للقطاع السياحي الذي سيواصل نموه وفق رؤية 2010 والذي يتوخى تقوية البنيات التحتية السياحية وتسويق المنتوج السياحي الوطني في الخارج. وأخيرا سينحو قطاع الاتصالات نفس المنحى نحو الارتفاع على غرار سنة 2007 مستفيدا من الإطار القانوني والتنظيمي المحدث من طرف السلطات العمومية لضمان تنمية القطاع.

تقوية أنشطة القطاع الثاني

ينتظر أن يسجل القطاع الثاني خلال سنة 2008 إنجازات أفضل نسبيا من تلك التي تم تسجيلها سنة من قبل، أي نسبة نمو تصل إلى 5,7% مقابل 5,5% سنة 2007 بفعل تطور كل من قطاع الأشغال العمومية والطاقة والمعادن وبعض الفروع الصناعية (الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية). كما ستعرف بعض الأنشطة الصناعية الأخرى ارتفاعا في وتيرة نموها بفضل تنفيذ السياسة الصناعية الجديدة المرتكزة بالخصوص على استهداف حرف جديدة وتعزيز القطاعات الصناعية الواعدة كصناعة السيارات والطائرات والصناعات الكيماوية والإلكترونية والغذائية وتلك المتعلقة بمنتوجات البحر وترحيل الخدمات.

ومن المتوقع أن يعرف فرع الصناعة الكهربائية والإلكترونية تحسنا في مستوى النمو ارتباطا بالنتائج الإيجابية المسجلة بفعل تنفيذ برنامج الكهربة الشاملة للعالم القروي وتطور صادرات الأسلاك الكهربائية والمكونات الإلكترونية خصوصا الموجهة منها (ديود، ترانزستور،...). كما ستعرف صناعة الطائرات نموا محققا ارتباطا على الخصوص بآفاق الاستثمار لأهم الفاعلين الدوليين. وستساهم هذه الاستثمارات بشكل كبير في تطوير قطاع المناولة في مجال صناعة الطائرات.

باحتلاله مكانة مهمة في القطاع الصناعي من حيث نسبة الانتاج، سيسجل القطاع الكيميائي و الشبه الكيميائية تطورا خلال سنة 2008 بفضل تقوية إنتاج الأسمدة الطبيعية والكيميائية خصوصا الفوسفاتية والمخصبات.

من جهة أخرى ستستمروثيرة نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال سنة 2008 مستفيدة من المشاريع الكبرى (السكن الاجتماعي، تهيئة أبو رقراق، المناطق السياحية الجديدة...) والتسريع من إنجاز برنامج الطرق السيارة وتطوير الموانئ والمطارات.

كما سيستفيد قطاع الطاقة من ظرفية ملائمة خلال سنة 2008 في خضم ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. وقد يستمر الحال على هذا المنوال على إثر تحرير سوق الطاقة وديناميةالطلب الداخلي والاستمرار في تنفيذ برنامج كهربة العالم القروي. كما سيتم تشجيع هذا القطاع بتنمية الطاقة المتجددة وتكرير البترول وذلك بتوسيع وعصرنة وحدات التكرير.

أما في ما يتعلق بالقطاع المنجمي، فمن المتوقع أن يتعزز هذا الأخير في غضون سنة 2008 ارتباطا بالمجهودات المبذولة للرفع من الإنتاجية وترشيد وسائل التنقيب والإستغلال المنجمي. كذلك، من شأن اتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع الفرق الأسيوية، خلال السنوات الأخيرة، وارتفاع أسعار المعادن في السوق العالمي، أن تساهم في تنمية الصادرات وتحدث انعكاسات إيجابية على الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

تطور ملحوظ في القطاع الثالث

من المحتمل أن يعرف القطاع الثالث تطورا ملحوظا خلال سنة 2008 إذ سترتفع قيمته المضافة بحوالي 6,2% بفضل الأداء الجيد لبعض القطاعات كالتجارة والسياحة والنقل والبريد والمواصلات والخدمات المالية.

هكذا ستواصل أنشطة الفندقة والمطاعم منحاها التصاعدي بفضل الانتعاش في نسبة النمو الاقتصادي الدولي والسياحة العالمية وكذلك ارتباطا بتسريع تنفيذ الأوراش المبرمجة في إطار رؤية 2010. وسيستفيد هذا القطاع من تحرير النقل الجوي وفتح المجال الجوي (Open sky) وتحسين طرق وقدرات تسويق المنتوج السياحي المغربي. كما ستتحسن أنشطة النقل خلال سنة 2008 بفضل وضع برنامج يهدف إلى تسريع وإنهاء إنجاز الشبكات الطرقية وتلك المتعلقة بالسكك الحديدية تماشيا مع المعايير الأوربية وكذلك بغية فك العزلة على العالم القروي. ومن المرتقب أن يعرف النقل البحري تطورا مهما خصوصا مع انطلاق استغلال ميناء طنجة-المتوسط.

كما سيستفيد هذا القطاع من عملية التحرير التي تستهدف جل مكوناته. أما فيما يتعلق بأنشطة الاتصال، فقد تعززت بفضل تطور سوق الإنترنيت والهاتف النقال مع دخول فاعل جديد ومنتوجات جديدة. وفيما يخص تقنيات الإعلام، سيعرف هذا القطاع نموا مهما بفضل إدخال تجهيزات مهمة والتفاعل الإيجابي للأسر والمقاولات مع هذه التقنيات الحديثة. ومن شأن عقد برنامج المبرم حول تقنيات الإعلام والاتصال بين الحكومة ومهني القطاع، أن يساهم في تنمية القطاع على مستوى الإنتاج، والتصدير وخلق فرص الشغل مع إعطاء الأولوية للخدمات عن بعد.

كذلك الشأن بالنسبة لقطاع التجارة الداخلية إذ سيعرف هذا الأخير نموا خلال سنة 2008 بفضل الانتعاش الاقتصادي وديناميةالطلب الداخلي. وستتعزز هذه الدينامية بفضل برنامج "رواج" الذي يهدف إلى هيكلية وتأهيل قطاع التجارة الداخلية، وذلك عبر تطوير وإحداث مراكز توزيع متوسطة وكبيرة، وتشجيع التجارة الحرة وشبكات التسويق و منح رخص التسويق لمنتجات و خدمات الشركات العالمية وكذا المجالات التجارية العمومية التي تقع تحت إشراف الجماعات المحلية (أسواق الجملة...).

تحقيق نمو اقتصادي بفضل دينامية الطلب

على مستوى الطلب الداخلي، سيظل استهلاك الأسر، بالأصعار الجارية، المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية إذ سيرتفع بنسبة 8,6% سنة 2008 مقابل 5,5% خلال سنة 2007 بمساهمة في النمو الاقتصادي بالسعر الاسمي تقدر ب 4,8 نقطة سنة 2008 مقابل 3 نقاط خلال سنة 2007. وتعزى هذه

الدينامية إلى تحسن مداخيل الأسر القروية، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر بفضل التخفيض الذي شمل الضريبة على الدخل وكذا بالتحكم في نسبة التضخم التي ستتراوح في حدود 2% خلال سنة 2008.

ومن جهته سيتعزز الاستثمار بفعل تحسن محيط المقاولة وتأهيلها في أفق إحداث منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في غضون 2012. من المتوقع كذلك أن يتدعم التكوين الخام للرأسمال الثابت سنة 2008 حيث سيبلغ 12,2% بالأسعار الجارية مقابل 11,7% سنة 2007 مؤديا إلى تحسن مستوى الاستثمار الخام الذي سيصل إلى 31,6% من الناتج الداخلي الخام.

وسيرجع هذا الارتفاع في مستوى الاستثمار أساسا إلى الزيادة في الاستثمارات المتعلقة بوسائل الإنتاج والبنيات التحتية بما فيها استثمارات الدولة والقطاع الخاص واستثمارات الأسر في السكن والسلع وكذا بفضل تحسن المداخيل وانخفاض أسعار الفائدة .

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع نسبة الاستثمارات العمومية في الميزانية العامة لسنة 2008 ب 4,6% من الناتج الداخلي الخام ومساهمةالصندوق الخاصة خصوصا صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تعزيز الاستثمار الإجمالي. وسيتدعم هذا الأخير بفضل تدفق الاستثمارات الخارجية نتيجة المجهودات المبذولة لجلب الرساميل الخارجية عبر تقوية اتفاقيات التبادل الحر ودور المراكز الجهوية للإستثمار.

وستتدعم هذه التوقعات بتقوية الادخار الوطني الخام الذي سيبلغ 35,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 مما سيمكن من تغطية الاستثمار وتحقيق قدرة تمويلية تصل إلى 1,2% من الناتج الداخلي الخام. وسيعزى هذا التحسن لارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج خلال سنة 2008.

مواصلة تدعيم الوضعية الخارجية المغربية

سيسجل الحساب الجاري للسنة الثامنة على التوالي فائضا. و يقدرهذا الفائض ب 1,2% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2008 مقابل 2,1% سنة 2007 نتيجة الارتفاع المرتقب في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وفي مداخيل الأسفار وانخفاض نسبي في تحويلات الدين الخارجي، وذلك رغم تفاقم العجز التجاري.

ومن المتوقع أن ينتقل العجز التجاري الاجمالي من 19,5% إلى 20,2% من الناتج الداخلي الخام ما بين 2007 و 2008 على إثر الانفتاح الكبير للاقتصاد الوطني والانتعاش الحاصل في النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، سيبلغ معدل تغطية الواردات للصادرات من السلع حوالي 50% سنة 2008، في حين سينتقل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني من 75,4% سنة 2007 إلى 77,3% سنة 2008.

تقوية وثيرة نمو الصادرات

سترتفع وثيرة الصادرات للسلع بالأسعار الإجمالية إلى حوالي 11% خلال سنة 2008 وذلك ارتباطا بتقوية الطلب العالمي الموجه للمغرب وبفضل اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض الدول العربية الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وسترتفع صادرات بعض المواد المصنعة سنة 2008 بنسبة 11% ارتباطا بآفاق تطور صادرات بعض منتجات النسيج والألبسة الجاهزة والأسلاك الكهربائية. كما سترتفع صادرات المواد النصف مصنعة والمواد المعدنية بنسبة تفوق13% و12% على التوالي. ويعزى هذا الانتعاش إلى التحسن النسني في آفاق تطورصادرات الفوسفاط ومشتقاته في السوق العالمي والاستمرار في نهج سياسة تقوم على البحث عن أسواق ومنافذ جديدة لتصريف المنتوج.

وستنموصادرات المكتب الشريف للفوسفاط ب12,5% سنة 2008 مستفيدة من ارتفاع أسعار الفوسفاط ومن الطلب المتزايد للدول الأسيوية. ودون احتساب صادرات الفوسفاط ومشتقاته سيصل معدل وثيرة الصادرات الإجمالية إلى 11% خلال سنة 2008.

تواصل ارتفاع نسبة نمو الواردات الإجمالية

من المتوقع أن تتواصل نسبة نمو الواردات الإجمالية سنة 2008 لتبلغ 11,8% بفعل الزيادة في شراء المواد نصف المصنعة ب 12,6% ومواد التجهيز ب 12,2% نتيجة انتعاش الاستثمار وتأهيل النسيج الاقتصادي الوطني في ظل التفكيك الجمركي. كما تختلف النسبة نمو الواردات الإجمالية من منتوجات لأخرى

وينتظر أن ترتفع واردات مواد الطاقة ب 10,1% سنة 2008 ارتباطا بتحسن النشاط الاقتصادي واستقرار متوسط أسعار البترول في الأسواق العالمية في مستويات مرتفعة. أما فيما يتعلق بواردات السلع الاستهلاكية فسترتفع ب 12,4%، في المقابل ستسجل واردات المواد الغذائية ارتفاعا يقدر ب 6,4%

التحكم في مستوى التضخم

يتوقع أن ينجم عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية المستوردة خلال سنة 2008، ضغط تضخمي على مستوى أسعار الاستهلاك. غير أنه من شأن مواصلة تطبيق سياسة نقدية حذرة بالإضافة إلى تدخل الدولة عبر نفقات المقاصة، التحكم في مستوى التضخم الذي لن يتجاوز نسبة 2% مقابل 2,5% سنة 2007 .

2.4. تدابير السياسات الجبائية والم زانتية

من أجل مواكبة النظام الجبائي الوطني للمعايير الدولية وتحسين جاذبية البلاد و تقليص نسبة الحماية الجمركية الفعلية إضافة إلى تمويل النفقات الضرورية لضمان سير جيد لمرافق الدولة، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والميزاناتية.

1.2.4.التدابير الجبائية والجمركية : البحث عن الفعالية وتقليص النفقات

نتج عن التدابير المتخذة سنة 2007 تخفيف التكلفة الجبائية على الأشخاص الذاتيين والمقاولات الفردية مما أدى إلى انخفاض في الركن الجبائي والاجتماعي لصالح دعم التشغيل. وسيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2008 مرحلة أخرى في مسلسل تخفيض الاقتطاعات الضريبية وتقوية حياد نظامنا الجبائي. وبالفعل، تتمثل أهم التدابير الجبائية المعتمدة في مشروع قانون المالية 2008 في تخفيض التكلفة الجبائية على المقاولات عبر إصلاح الضريبة على الشركات ومواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الذي ابتدأ منذ سنة 2005 وذلك بتوسيع الوعاء وتوحيد هذه المعدلات لحذف حالات الاعتمادات الضريبية الهيكلية الناجمة عن الفارق في المعدلات (المصدم). ويظهر هذا التوجه أن السياسة الجبائية متجهة نحو المزيد من العدالة الاجتماعية والمزيد من التشغيل و النمو.

وفيما يتعلق بالضريبة على الشركات، يتمثل التغيير المرتقب في تخفيض المعدلات بحذف خصوصا المؤن المكونة من الاعتمادات غير العادية واستنزال على مدى ثلاث سنوات للمساهمة الدنيا من أجل مواكبة المعايير الدولية وتحسين جاذبية البلاد. وبالفعل، يظل السعر المطبق في المغرب (35%) بعيدا من المتوسط الأوربي ومن منافسينا في أوربا الشرقية وبلدان المغرب العربي التي تتجه نحو نسب معتدلة لجدب الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا السياق، وبخصوص سعر 39,6% المطبق على المؤسسات المالية، يقترح تخفيضه إلى 37% سنة 2008 ثم إلى 35% انطلاقا من سنة 2009.

في حين سيتم تخفيض السعر العام من 35% إلى 30%. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تبسيط النظام الجبائي، يقترح تعويض تخفيض50% (من معدل 35%) من الضريبة على الشركات الذي تستفيد منه حاليا بعض القطاعات الإنتاجية بمعدل منخفض 17,5% والذي سيطبق على الشركات المصدرة و الشركات الفندقية و الشركات المنجمية و شركات الصناعة التقليدية والشركات المستوطنة جبائيا أولها مقر بإقليم طنجة وتلك التي تمارس أنشطتها داخل العمالات والأقاليم عن طريق مرسوم. ويهم هذا المعدل أيضا مؤسسات التعليم الخاص والتكوين المهني وكذا المنعشين العقاريين الذين يقومون ببناء الأحياء الجامعية والإقامات والحرم الجامعي .

دائما، وفي إطارخفض الكلفة الضريبية التي تتحملها المقاولات، يقترح تطبيق إسقاط 100% على أرباح الأسهم من مصدر خارجي المحصلة من طرف المقاولات الخاضعة للضريبة على الشركات على غرار أرباح الأسهم من مصدر مغربي.

كذلك، يقترح منح خيار تقييم مكونات المخزون لدى الشركة المدمجة في إطار الاندماج سواء بالقيمة الأصلية أو بسعر السوق لتشجيع تمركز المقاولات المغربية.

وفي ما يتعلق بالمنعشين العقاريين الذين يقومون ببناء السكن الاجتماعي في إطار اتفاقية، سيستفيدون من إسقاط بنسبة 50% خلال 2008 وسيخضعون للسعر العام انطلاقا من سنة 2009 في ما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. في حين ستظل استفادتهم من الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة قائمة.

ويمكن التقدير الاستنباطي للمعالم الاقتصادية و الميزاناتية من إظهار آثار تخفيض معدلات الضريبة على الشركات خصوصا حذف احتياطي الاستثمار.

إطار 14: الآثار المالية والاقتصادية لإصلاح الضريبة على الشركات

تقييم الأثر المالي لهذا السيناريو

سينتج عن التدابير المذكورة أعلاه خصاص يقدر بـ 1,37 مليار درهم بالنسبة لميزانية الدولة. وستساهم المعدلات المقترحة في توسيع الوعاء الضريبي وذلك عن طريق إدماج شركات القطاع غير المنظم وتحسين شفافية التصريحات الضريبية مما سيكون له أثر إيجابي على الحصيلة الأولية للشركات وعلى تطوير الاستثمار. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن حساسية مداخيل الضريبة على الشركات بالنسبة للناتج الداخلي الخام تفوق نقطتين خلال السنوات الأخيرة مما تجعل هذه التدابير توفر تمويلا ذاتيا حيث يدعم إقلاع النشاط الاقتصادي.

الآثار الاقتصادية

سيكون لتقليص معدل الضريبة على الشركات بخمس نقاط آثرا مهما على الإقلاع الاقتصادي، حيث سيتزايد الطلب على الاستثمار الإنتاجي. وأخذا بعين الاعتبار لحركية رؤوس الأموال، ستعرف التكاليف النسبية تغيرا لصالح الرأسمال الذي ستصبح أرباحه الصافية مهمة. وسيؤدي هذا النقص في المعدل إلى تزايد مخزون رأس المال ب 2 % وأجور اليد العاملة بـ 1,7% وبالتالي سيساهم في تحسين الإنتاجية. وسوف تؤدي هذه العوامل إلى زيادة النشاط الاقتصادي على المدى البعيد بما يقدر بـ 1,1% من الناتج الداخلي الخام وخلق أكثر من 42.000 منصب شغل انسجاما مع التحولات التي سيعرفها سوق الشغل.

ومن جهة أخرى، فإنه من المنتظر أن تؤدي هذه الإستراتيجية إلى دخول رؤوس أموال خارجية إضافية.

مبيان 32 : تأثير خفض المعدل العام للضريبة على الشركات ب 5%

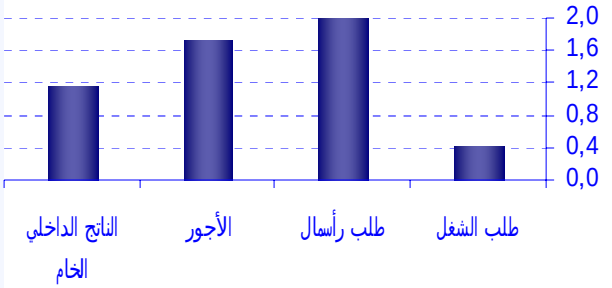

و في ميدان الضريبة على القيمة المضافة، سيتم اتخاذ بعض التدابير تخص توسيع الوعاء وتقوية الحياد. وهكذا يقترح تضريب عمليات الليزينغ (leasing) بمعدل طبيعي 20%. هذا الإجراء الذي يندرج في إطار توحيد المعدلات الضريبية المطبقة من أعلى ومن أسفل من أجل حذف المصدم، سيمكن من الإجابة على شكاوي الفاعلين المعنيين. ومن جهة أخرى سيتم تطبيق معدل 20% على بعض العمليات المرتبطة بأشغال البناء الخاضعة حاليا ل 14% الشيء الذي يسير في اتجاه حذف المصدم بالنسبة لهذا القطاع.

كذلك، سيتم اعتماد تدابير أخرى لا تقل أهمية عن السابقة تتضمن بالخصوص مراجعة معدلات الضريبة على الأرباح المطبقة على تفويت القيم المنقولة حيث ستخضع هذه الأرباح لمعدل الضريبة 20% بدل 10% المطبق حاليا وذلك من أجل ملاءمة معالجتها مع أرباح العقارات.

كما يقترح إخضاع مداخيل وأرباح الرساميل المنقولة غير المقيمة للضريبة على الدخل بمعدلات نوعية ب 20% و30% على التوالي عوض الجدول التدريجي طبقا للمعايير الدولية و لتشجيع الاستثمار الخارجي.

فيما يخص الرسوم الجمركية، سيتم تمديد تعليق حقوق الاستيراد المطبقة على بعض المواد الغذائية نظرا لارتفاع أسعار هذه الأخيرة في السوق الدولية.

ومن جهة أخرى، سوف يتم استئناف مسلسل التخفيض التدريجي لمستويات نسبة حقوق الاستيراد وذلك من أجل تفادي التهريب وتفادي فارق ضريبي كبير في أفق 2012 الذي يصادف التحرير الجمركي الكلي المدرج في اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي. فقد بدأ هذا االمسلسل منذ شتنبر 2003 بتخفيض حق الاستيراد إلى 10% على المنتجات المستفيدة من الإعفاء الكلي طبقا لاتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي. كما تم استئنافه في أكتوبر 2006 بتخفيض حق الاستيراد القصوي المطبق على المنتجات الصناعية من 50% إلى 45%. ومن أجل استمرار هذا المسلسل، يقترح تخفيض حق الاستيراد المطبق على المنتجات المدرجة في الفصول من 25 إلى 96 للتعرفة الجمركية من 45% إلى 40%.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار إعادة هيكلة المكتب الشريف للفوسفاط وتطوير أنشطته وحل إشكالية صندوقه الداخلي للتقاعد، سوف يتميز قانون المالية بحذف إتاوة استغلال الفوسفاط التي تقدر بـ 798 مليون درهم سنة 2008.

2.2.4. التدابير الميزاناتية

تتركز الإجراءات ذات الطابع الميزانتي والمقررة في القانون المالي لسنة 2008 أساسا على تنمية البعد الاجتماعي وتخص الساكنة القروية ومحاربة الفقر والهشاشة وإنعاش التشغيل. كما سيتم تعزيز الاعتمادات الموجهة للصحة والتعليم والسكن غير اللائق والماء الصالح للشرب والكهرباء. ومن جهة أخرى، سيتم تنفيذ نظام المساعدة الطبية (RAMED) الذي يتمم مقتضيات التغطية الاجتماعية المعتمدة في إطار تطبيق التأمين الإجباري عن المرض (AMO).

كما سيتحمل قانون المالية نفقات إضافية ترتبط بإحداث 16.000 منصب جديد للاستجابة لحاجيات القطاعات ذات الأولوية كالتعليم والصحة، الأمن و العدل . وفي نفس السياق، ستتخذ إجراءات أخرى للتحكم في نفقات السلع والخدمات الأخرى (كراء المقرات واستهلاك الماء والكهرباء والهاتف والبنزين وشراء معدات وأدوات المكاتب) وتحمل الدفعة الثالثة للفارق الناجم عن انخراطات التقاعد لصالح الصندوق المغربي للتقاعد برسم المغادرة الطوعية.

وفيما يخص نفقات الاستثمار، فإن مجهود الدولة سوف يتكثف وذلك للتمكن من مواكبة الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية. وتعطى الأولوية للمشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر أهمية.

3.4. تقديرات المداخيل والنفقات العمومية برسم السنة المالية 2008

تعتمد معطيات قانون المالية لسنة 2008 على التطورات المتوقعة للنشاط الاقتصادي الوطني والدولي. وينتظر أن تعرف المجاميع الماكرو اقتصادية الأساسية التي تحدد مسار المالية العمومية منحى تصاعديا، مما سيكون له الأثر الايجابي على الكتل المالية الرئيسية. وموازاة مع ذلك، سيسفر تقليص النفقات العمومية المقرر في تحسين عجز الميزانية كما هو الشأن بنظيره معدل الدين. وستواصل الدولة إجراءاتها المالية التي من شأنها أن تضمن للمالية العمومية مسارا آمنا. فبعد أن سجل عجز الميزانية معدلا وصل إلى 1,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 سيظل في حدود 1,9% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2007 وسيظل في 3% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2008. وبغض النظر عن نفقات استثمار الدولة، سيظل عجز الميزانية في حدود 3 نقط من الناتج الداخلي الخام في عام 2008، وهو مستوى أقل من توقعات قوانين المالية الأخيرة.

وتدل هذه النتيجة على تحسن مؤشرات المالية العمومية على المدى الطويل بما فيها انخفاض معدل الدين والتكاليف التي يولدها هذا الأخير.

وستمكن اختيارات السياسة المالية المشار إليها من إعادة وضع المالية العمومية في مسار أكثر ملاءمة على المدى المتوسط. ومقارنة مع قانون المالية المحين، يتوقع تقليص النفقات العادية بـ 0,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 نتيجة تخفيض كتلة الأجور بنسبة 50% والتي ستظل في حدود 10,2% من الناتج الداخلي الخام. وفيما يخص نفقات الاستثمار، فإن مجهود الدولة سوف يتكثف للتمكن من مصاحبة الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية ليفوق مستوى قانون المالية المحين 2007 ب 0,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام. وهكذا ستسجل نفقات الاستثمار 4,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 مقابل 4,1% سنة 2007.

1.3.4. الموارد المالية

ستناهز قيمة المداخيل العادية خلال 2008، دون احتساب مداخيل الخوصصة وحصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة ومداخيل الحسابات الخاصة للخزينة، حوالي 143,1 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 3,9% مقارنة مع التقديرات المحينة لقانون المالية 2007. وتفسر هذه الزيادة بأهمية المستوى الذي بلغته المداخيل الجبائية خلال 2007 بفعل النمو المهم للضرائب المباشرة وغير المباشرة.

عرفت المداخيل الجبائية منذ عدة سنوات نموا مهما مقارنة مع تزايد أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية. فقد عرفت درجة تأثر هذه الموارد بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنتي 2006 و2007 مستويات مرتفعة (1,3 و 2 على التوالي). أما في سنة 2008، فيتوقع أن تنخفض هذه الدرجة إلى 0,6. إذ من غير الممكن منطقيا أن تبتعد باستمرار عن 1. وسينجم هذا الإنخفاض عن عاملين متعاكسين يتعلق أولهما بآثار التدابير الجديدة الهادفة إلى التقليص من الضغط الجبائي، في حين يتعلق الأمر الثاني بدينامية الوعاء الجبائي التي من شأنها أن تحسن من مردود مختلف الضرائب.

وسيكون تطور المداخيل الجبائية أقل دينامية مقارنة مع 2007، حيث سيبلغ معدل نموها السنوي 5,4%. وستفسر هذه النتيجة بالظرفية الجيدة التي ميزت سنة 2007 وسترتبط بشكل كبير بالنمو المنتظر للطلب الداخلي، مما سيشكل عاملا أساسيا لتعزيز المداخيل الجبائية للدولة. وستعزى دينامية المداخيل الجبائية أساسا إلى النمو الإيجابي للضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات وحقوق التسجيل والتمبر. وتكمن خصوصية هذا التطور في أهمية دور الجباية المباشرة للسنة الخامسة على التوالي في تكوين المداخيل الجبائية. وتقدر هذه الأخيرة بحوالي 131,2 مليار درهم برسم سنة 2008. وستمثل هذه الكتلة المالية 22,3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 22,8% المتوقعة سنة 2007، مسجلة بذلك انخفاضا بحوالي 0,5 نقطة مقارنة مع 2007.

الضرائب المباشرة

تقدر الضرائب المباشرة بـ 59 مليار درهم، أي بارتفاع بـ 4,9% مقارنة مع المعطيات المحينة لقانون المالية 2007. ويمثل هذا المبلغ 9% من الناتج الداخلي الخام و45% من مجموع المداخيل الجبائية. ويعود ارتفاعها بحوالي 2,8 مليار درهم بالأساس إلى تزايد مداخيل الضريبة على الشركات بحوالي 1,3 مليار درهم ومداخيل الضريبة على الدخل بحوالي 1,5 مليار درهم. إذ يلاحظ ارتفاعا لمداخيل الضريبة على الشركات مقارنة مع مداخيل الضريبة على الدخل. وسيستمر هذا الإنجاز خلال السنوات المقبلة كما توضحه معطيات قانون المالية 2007 المحين وتوقعات مشروع قانون المالية 2008.

ومن المرجح أن تصل الضريبة على الشركات إلى 29,4 مليار درهم، أي بارتفاع بـ 4,6% مقارنة مع مستواها لسنة 2007 لتستقر في 4,5% من الناتج الداخلي الخام. وتفسر هذه الدينامية بمجموعة من العوامل أولها النمو الاقتصادي ثم الدينامية الخاصة التي تعرفها أرباح الشركات الكبرى والتي تنجم عنها مساهمة مهمة في مداخيل الضريبة على الشركات وأخيرا تزايد عدد المقاولات التي تسدد الضريبة نتيجة لمجهودات الإدارة الجبائية في تحصيل الضرائب وتقوية المراقبة. غير أن هذا التزايد سيعرف تباطؤا ملحوظا مقارنة مع الثلاث سنوات الماضية، حيث بلغت وتيرة النمو 22,4% و28% و 13,1% على التوالي. ويفسر التطور المسجل خلال السنوات الأخيرة تضاعف التحصيلات على صعيد الضريبة على الشركات على مدى خمس سنوات ما بين 2003 و2008.

وتقدر مداخيل الضريبة على الدخل خلال 2008 بحوالي 27,6 مليار درهم، أي 4,2% من الناتج الداخلي الخام مسجلة ارتفاعا بـ 5,6% مقارنة مع السنة الماضية. ويأتي هذا الإنجاز بالرغم من إصلاح منظومة هذه الضريبة في إطار قانون المالية لسنة 2007. وقد استفادت هذه الضريبة من تحسن أجور القطاع الخاص وكذا الدخول الأخرى الناجمة عن الأرباح المهمة المحققة على مستوى القطاع العقاري وعن دينامية سوق البورصة. وبالإضافة إلى الأثر الإيجابي للإصلاح على سلوك المقاولات فيما يخص التشغيل نظرا للتخفيف الذي عرفه الركن الإجتماعي والجبائي، فإن هذه العوامل ستستمر في تحفيز مردود هذه الضريبة سنة 2008.

الضرائب غير المباشرة

ستناهز مداخيل الضرائب غير المباشرة لسنة 2008 حوالي 52,1 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بـ 9,4% مقارنة مع سنة 2007. وستبلغ مداخيل الضريبة على القيمة المضافة 35 مليار درهم، أي بزيادة بـ 12%. وستنتج هذه الزيادة في المداخيل عن ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بـ 2,3 مليار درهم والضريبة على القيمة المضافة الداخلية بـ 1,7 مليار درهم. وباعتبار دينامية استهلاك الأسر الذي يمكن أن يتزايد بأكثر من 8,5%، فإن النمو الإقتصادي للضريبة على القيمة المضافة سيعرف كذلك وتيرة مستقرة بحوالي 12% نتيجة لتطور بنية الاستهلاك.

وستتزايد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بـ 12,4% لتبلغ 15,3 مليار درهم أي ما يعادل 2,3% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا النمو من جهـة، إلى الأداء الجيد لاستهلاك الأسر، ومن جهة أخرى إلى آثار الإصلاحات التي شرع في تنفيذها منذ 2004. ولا يأخذ هذا التقدير بعين الاعتبار التحولات التي يمكن أن تطرأ على وتيرة استرداد الضريبة على القيمة المضافة للشركات. ومن جهتها، ستبلغ مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد حوالي 19,6 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا من سنة لأخرى بـ 13,2% نتيجة التزايد المهم الذي من المنتظر أن تعرفه الواردات خلال 2008 في سياق يتميز باستمرار ارتفاع أسعار النفط ومتطلبات تنمية القطاع الإنتاجي الوطني.

وستناهز مداخيل الضرائب الداخلية على الاستهلاك 17,1 مليار درهم خلال 2008، مسجلة بذلك تزايدا بـ 2,9% مقارنة مع السنة الفارطة. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ستمثل 2,6% أي مستوى أقل بحوالي 0,2% من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2007.

وسترتفع الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ بـ 4,5% لتستقر في 6,2 مليار درهم. غير أن تطور هذه المداخيل يبقى رهينا بتطور التهريب وتغير الأسعار التي لها تأثير مهم على بنية الاستهلاك.

وستبلغ مداخيل الضريبة الداخلية على استهلاك المواد النفطية 9,8 مليار درهم، أي بزيادة 2% مقارنة مع 2007. ويرتبط تحقيق هذا المبلغ بشكل كبير بتطور الكميات المعدة لإستهلاك تلك المواد وبسياسة إعادة تكوين مخزونات الاحتياط من الموارد النفطية. وستسجل المداخيل الأخرى للضرائب الداخلية على الاستهلاك حوالي 1,2 مليار درهم، أي بارتفاع بـ 2% مقارنة مع 2007.

مداخيل أخـرى

تقدر عائدات الحقوق الجمركية خلال سنة 2008 بـ 11,2 مليار درهم مسجلة انخفاضا بـ 8,1% مقارنة مع سنة 2007. وستبلغ حصتها من المداخيل الجبائية حوالي 8,5% خلال سنة 2008 مقابل 9,8% خلال سنة 2007. ويفسر هذا الانخفاض بتواصل التفكيك الجمركي الذي من المنتظر أن يخفف من تأثيره جزئيا ارتفاع الواردات التي ستسجل زيادة بـ 11,8% خلال سنة 2008. وكان من الممكن أن تكون هذه المداخيل أكثر أهمية لو لم يكن لبعض الإصلاحات أثر سلبي عليها. ويتعلق الأمر بالإصلاح الجمركي وانخفاض رسوم الاستيراد على بعض المواد الغذائية.

وستبلغ حقوق التسجيل والتنبر 8,9 مليار درهم، أي بارتفاع بـ 8,8% مقارنة مع 2007. وتفوق هذه الوتيرة بشكل طفيف تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الذي ترتبط به هذه المداخيل، علما أن هذه الأخيرة كانت تتأثر كثيرا بالنمو الاقتصادي في الماضي حيث يقدر هذا التأثر بـ 1,4 خلال الفترة 2001-2007. وقد لعب سوق العقار، الذي يتميز خلال السنوات الأخيرة بدينامية خاصة، دورا أساسيا في نمو مردودية هذا النوع من الضرائب.

ويتوقع أن تبلغ المداخيل غيرالجبائية المتمثلة في مداخيل الخوصصة ومداخيل الاحتكار ومداخيل أخرى سنة 2008 ما يقارب 14,9 مليار درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بـ 9,7 ممثلة 10,2% من مجموع المداخيل المرتقبة للدولة. وتقدر هذه المداخيل ب 3 مليار درهم.

وستناهز مداخيل الاحتكار6,9 مليار درهم، مسجلة انخفاضا بـ 8% مقارنة مع مستواها خلال السنة الماضية الذي سجل مداخيل استثنائية آتية من بنك المغرب. وتترجم تغيرات هذه المداخيل التقلبات المرتبطة بمناخ الأعمال وخاصة أنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية. ويبلغ عائد المداخيل الأخرى التي لا يستهان بمساهمتها في تكوين المردود الإجمالي للمداخيل غير الجبائية، حوالي 4,9 مليار درهم، أي بانخفاض بحوالي مليار درهم مقارنة مع 2007.

2.3.4. نفقات الدولة

رغم كل المجهودات التي يمكن بذلها، من المحتمل أن تتفاقم الضغوطات على النفقات العمومية وذلك تحت تأثيرعوامل داخلية تتعلق بمجهودات الدولة في مواكبة الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية وأخرى خارجية متعلقة بانشغالات تؤثر على تطور الأسعار الدولية للنفط وغاز البوتان. ففي ظل محدودية كل من القدرة على الزيادة في الموارد الجبائية أو الرفع من مستوى المديونية، وجب الحد من نمو النفقات العمومية مع الحرص على تحسين فاعليتها الاقتصادية.مما يستلزم القيام بخيارات صعبة فيما يخص توظيف الموارد.

وتتجلى هذه الصعوبات في كون برامج النفقات العمومية تلعب دورا مهما على مستوى النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ويندرج البرنامج المالي لقانون المالية الحالي في هذا السياق. وتعتبر الإصلاحات الحالية كالتدبير المالي المرتكز على النتائج وتبني إطار النفقات على المدى المتوسط كآليات عملية تمكن من اتخاذ أحسن القرارات والإختيارات المالية أخذا بعين الاعتبار لندرة الموارد.

ومن جهة أخرى، يبين التقسيم الوظائفي للنفقات العمومية المكانة المهمة التي تحتلها القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة والتشغيل والإسكان في مجموع النفقات العمومية. وسيرتفع حجم النفقات العادية ب 2,3% أي بمعدل يقل بكثير عن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (6,8%)، مما يفسر التحسن الهيكلي للمالية العمومية خلال السنوات الأخيرة.

النفقات العادية

سيمثل حجم النفقات العادية 137,9 مليار درهم خلال سنة 2008 أي بارتفاع 5,2% مقارنة مع قانـون المالية 2007 المحيـن. ويفسر هذا التوجه جزئيا بتزايد نفقات الأجورب 4% ونفقات السلع والخدمات الأخرى ب 11,9%. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ستبلغ هذه الكتلة المالية 21%، وهو مستوى أقل بحوالي 0,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع السنة المنصرمة. وستقدر نفقات السلع والخدمات ب 75,6% من مجموع النفقات دون احتساب نفقات الاستثمارسنة 2008 مقابل 74,6% سنة 2007.

وستمثل نفقات فوائد الدين في النفقات العادية نسبة 13,9% سنة 2008 بعد أن بلغت و15% ما بين سنتي 2006 و2007. أما فيما يخص نفقات الموازنة، فستبلغ حصتها 10,5% سنة 2008 مقابل 10,6% سنة 2007.

نفقات السلع والخدمات

يتبين من خلال تقديرات معطيات قانون المالية لسنة 2008 أن نفقات السلع والخدمات سترتفع بـ 6,7% مقارنة مع سنة 2007 لتبلغ 104,3 مليار درهم. وستشكل نفقات الأجور 64,2% من نفقات السلع والخدمات، أي ما يعادل 10,2% من الناتج الداخلي الخام مقابل 10,7% السنة الماضية. وستبلغ كتلة الأجور 67 مليار درهم. ويأخذ هذا المبلغ بعين الاعتبار التكلفة المتوقعة لخلق 16.000 منصب مالي.

بالرغم من أن الإرتفاع المنتظر ب 4% لكتلة الأجور يبقى أصغر من المعدل السنوي الملاحظ على الفترة ما بين 1998 و 2006 (8,5%)، فإن هذا الارتفاع يظل مشروطا بعدة عوامل. ويعتبر تعدد قرارات الترقية الاستثنائية وعدم تجانس الأنظمة الداخلية للوظيفة العمومية وكذا عدم الجزم في استهلاك المناصب الشاغرة من بين العوامل التي تؤثر على توقعات هذا النوع من النفقات. وسترتفع النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات الأخرى بـ 11,9% مقارنة مع قانون المالية المحين سنة 2007 والتي تم تقديرها بحوالي 37,3 مليار درهم.

ارتفاع تكاليف الفوائد

يقدر مبلغ تكلفة فوائد الدين العمومي برسم سنة 2008 بـحوالي 19,2 مليار درهم، مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا بـحوالي 1,4% مقارنة مع السنة الفارطة. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، تمثل فوائد الدين 2,9%. وتنتج هذه الوضعية عن انخفاض تكلفة فوائد الدين الداخلي على إثر تراجع نسبة الدين المكلف.

تفاقم نفقات المقاصة

تبلغ تكلفة الموازنة برسم سنة 2008 حوالي 14,4 مليار درهم منها 8,7 مليار درهم راجعة لدعم المنتجات النفطية. وستمثل 2,3% من الناتج الداخلي الخام، منخفضة بـحوالي 0,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع 2007. وتعرف هذه النفقات منذ وقت قريب منحى تصاعديا. ويمكن لهذا التقدير، الذي تم على أساس 75 دولار لبرميل النفط، أن يرتفع نتيجة التقلبات المفاجئة التي تميز مستويات أسعار النفط على مستوى السوق العالمية. فبالنسبة للمنتجات النفطية وحدها، يؤدي ارتفاع سعر البرميل بدولار واحد إلى تفاقم هذه النفقات ب 300 مليون درهم سنويا.

وفيما يخص غاز البوتان، فإن الدراسة بينت أن كل زيادة في سعر هذا الأخير بمقدار 10 دراهم في الطن سينجم عنها تفاقم في دعمه بمقدار 153 مليون درهم سنويا.

نفقات الاستثمار

وفيما يتعلق بالاستثمار العمومي، يترجم قانون المالية لسنة 2008 إرادة السلطات العمومية في مواصلة مجهودها لدعم النشاط الاقتصادي رغم الإكراهات التي تحد من فعالية الميزانية. ولإنعاش الاستثمار، تعتزم الدولة رصد مبلغ يوازي 4,9% من الناتج الداخلي الخام أي 30,2 مليار درهم سنة 2008، متجاوزة بذلك بـ 31,5% المستوى المسجل خلال سنة 2007.

3.3.4. عجز وحاجيات للتمويل

ينخرط عجز الميزانية لسنة 2008 الناتج عن التطورات المرتقبة للموارد والنفقات في إطار التقليص من المديونية والتزام متوازن لدعم الدولة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأخذا بعين الاعتبار للتطور المنتظر للظرفية الوطنية والدولية ولنتائجه على كل من موارد ونفقات الدولة، سيبلغ عجز الميزانية 20 مليار درهم (3% من الناتج الداخلي الخام). ويأخذ هذا الرصيد بعين الاعتبار مداخيل الخوصصة التي يتوقع أن تصل إلى 3 ملايير درهم.

وعلى أساس هذا العجز وباعتبار تقليص متأخرات الأداء بمقدار 5,6 مليار درهم، من المتوقع أن تبلغ حاجيات التمويل حوالي 25,6 مليار درهم. وباحتساب التدفق الخارجي الصافي الموجب بمقدار 3,1 مليار درهم، ستتطلب تغطية هذا الخصاص تعبئة 22,4 مليار درهم من طرف الخزينة باللجوء إلى السوق الداخلية.

وسيستمر معدل الدين المباشر للخزينة في منحاه التنازلي خلال سنة 2008 مرورا من 57,4% سنة 2006 إلى 56% من الناتج الداخلي الخام. وقد ساهم في هذا التطور، الانخفاض المهم لعجز الميزانية من جهة والتسيير الفعال لخزينة الدولة سنة 2007 من جهة أخرى.

يرتبط معدل الدين ارتباطا وطيدا بالمجهودات والإصلاحات التي تقوم بها الدولة من أجل ضمان وضعية سليمة للمالية العمومية. ولمعرفة منحى تطور هذا المعدل، يشكل الرصيد الأولي مؤشرا أساسيا وذلك لسببين اثنين أولهما أن فوائد الدين تتولد عن التزامات مالية فائتة لا علاقة لها بالقرارات السياسية المتخذة خلال السنة المالية الحالية. أما السبب الثاني فهو كون مستوى الرصيد المحلي يشكل عاملا أساسيا لمعرفة مدى قدرة الخزينة على تحمل أعباء الدين إذ أنه في حالة تجاوز معدل الفائدة لمعدل النمو الاقتصادي، فإن تحقيق هذه النتيجة يحتم على الخزينة توفير فائض أولي كافي لمواجهة المديونية الحالية في المستقبل. وفي سنة 2008، سيشكل الفائض الأولي 0,1% من الناتج الداخلي الخام في حين أن عجزا أوليا بقيمة 1,8% من الناتج الداخلي الخام سيكون كافيا لاستقرار معدل الدين.

إن تحليل قدرة خزينة الدولة على مواجهة أعباء المديونية يوضح تحسنا مستمرا لهوامش تحرك المالية العمومية. فعجز الميزانية الممكن تحمله وصل 2,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2007، متجاوزا ب 0,7 نقطة العجز المسجل في حين أنه سيصل سنة 2008 إلى 4,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام متجاوزا بذلك العجز المتوقع ب 1,7 نقطة.

قائمة المبيانات

مبيان 1: توزيع الاستثمارات المباشرة الأمريكية في المغرب حسب أهم القطاعات
مبيان 2: تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة
مبيان 3: توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في المغرب حسب أهم الدول خلال الفترة 2000-2006
مبيان 4: تطور نسبة أهم القطاعات في الاستثمارات الخارجية المباشرة
مبيان 5: معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي
مبيان 6: تطور نمو الإنتاج الفلاحي حسب الأسعار الثابتة (أساس 1980)
مبيان 7: تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي دون احتساب الفلاحة بالأسعار الثابتة (أساس 1998)
مبيان 8: مساهمة أهم القطاعات في النمو الإقتصادي الحقيقي
مبيان 9: تطور متوسط مداخيل الأسفار، تحويلات المهاجرين، والإستثمارات المباشرة الأجنبية
مبيان 10: تطور معدل تغطية الميزان التجاري، وتحويلات المهاجرين و مداخيل الأسفار
مبيان 11: تطور الإستثمار والإدخار بالنسبة للناتج الداخلي الخام
مبيان 12: نمو الناتج الداخلي الخام حسب الأسعار الثابتة
مبيان 13: تطور أعداد الوافدين من الجالية المغربية بالخارج و المداخيل السياحية
مبيان 14: مساهمة عناصر الطلب في النمو الإقتصادي الإسمي
مبيان 15: نسبة أهم الدول الأوربية من رصيد الميزان التجاري
مبيان 16: نسبة أهم الدول غير الأوربية من رصيد الميزان التجاري
مبيان 17: بنيـــة اللإدخار المالي
مبيان 18: توزيع مناصب الشغل المحدثة من طرف المقاولات الصغرى و المتوسطة حسب فروع النشاط
مبيان 19: تطور المعدل الصافي للتمدرس في التعليمين الأساسي و الإعدادي
مبيان 20: تطور نسبة الأمية
مبيان 21: تطور عدد السكان بالنسبة لمؤسسات العلاج الطبي الضروري
مبيان 22: المداخيل الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام
مبيان 23: تطور الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بالنسبة للناتج الداخلي الخام
مبيان 24: توزيع مداخيل الضريبة على الشركات المدرجة في البورصة برسم سنة 2006 حسب القطاعات
مبيان 25: تطور النفقات العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام
مبيان 26: تطور معدل الدين المباشر للخزينة
مبيان 27: توزيع حجم الدين الداخلي حسب الآجال
مبيان 28: بنية الدين الخارجي حسب أهم العملات
مبيان 29: تطور نمو الناتج الداخلي الخام دون احتساب الفلاحة
مبيان 30: الإختيارات الممكنة من أجل توسيع المجال الميزانتي
مبيان 31: تطور نمو الناتج الداخلي الخام دون احتساب الفلاحة
مبيان 32: تأثير خفض المعدل العام للضريبة على الشركات ب 5%

قائمة الإطارات

إطار 1 التكوين في خدمة استقطاب الاستثمارات : التجربة الايرلندية
إطار 2 تطورات الرصيد التجاري حسب أهم الشركاء التجاريين
إطار 3 تغييرات مهمة طرأت على الصندوق الوطني للتأهيل "FOMAN" خلال سنة 2006
إطار 4 برنامج حساب تحدي الألفية ـ المغرب: دعم تحسين الإنتاجية الفلاحية
إطار 5 برنامج تحدي الألفية : تسريع برنامج تأهيل الصيد التقليدي
إطار 6 دعم الصناعة التقليدية من طرف برنامج حساب تحدي الألفية
إطار 7 تجربة برنامج تزويد مجموع الساكنة القروية بالماء الشروب "PAGER"
إطار 8 التجربة الاندونيسية
إطار 9 تحليل موارد الضريبة على الشركات المتعلقة بالشركات المدرجة في بورصة القيم بالدار البيضاء
إطار 10 التدبير النشيط للدين الداخلي
إطار 11 إمكانية تعبئة موارد إضافية مع تقليص الفوارق
إطار 12 الوضعية الحالية لإدراج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية
إطار 13 نحو شفافية أكبر للميزانية
إطار 14 الآثار المالية والاقتصادية لإصلاح الضريبة على الشركات

ملحقات إحصائية

المؤشرات الإقتصادية والمالية و الإجتماعية

1 - المحيط الدولي
2 - المؤشرات الماكرو اقتصادية
3 - المؤشرات القطاعية
4 - المبادلات الخارجية
5 - النقد والفروô و الأسعار
6 - المالية العمومية
7 - المؤشرات الإجتماعية

أهم المؤشرات الإقتصادية، و المالية، و الإجتماعية

		2003	2004	2005	2006	2007(ت)	2008(ت)
النمو	معدل النمو الإقتصادي (%)	6,1	5,2	2,4	8,0	2,5	6,8
	معدل الإستثمار	25,2	26,7	28,5	28,7	30,6	31,6
	معدل ا لإدخار القومي الإجمالي (%)	30,7	30,5	32,2	34,5	35,3	35,2
	معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%)	59,6	63,6	69,4	71,4	75,4	77,3
المبادلات	رصيد الحساب الجاري بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	3,2	1,7	1,9	2,8	2,1	1,2
	نسبة تغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري الإجمالي (%)	61,7	55,7	53,8	53,3	50,3	50,0
	الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي (%)	4,4	5,2	7,6	7,8	7,8	7,9
	مداخيل الأسفار بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	6,5	7,0	7,8	9,1	9,3	9,2
النقد والبورصة والأسعار	نسبة نمو المجمع النقدي م3 (%) (1)	8,7	7,8	14,0	17,0	18,0	
	معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (1)	88,6	91,5	98,7	106,6	110,8	
	الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%) (1)	11,2	11,0	10,8	10,9	10,8	
	معدل نمو مؤشر البورصة مازي (1)	24,0	14,7	22,5	71,1	58,9	
	معدل التضخم (معدل تغير مؤشر تكلفة المعيشة)	1,2	1,5	1,0	3,3	2,5	2,0
	سعر صرف اليورو بالنسبة للدرهم (1)	10,780	10,989	10,987	11,010	11,281	
	سعر صرف الدولار بالنسبة للدرهم (1)	9,551	8,839	8,843	8,765	8,060	
المالية العمومية (2)	عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	-3,1	-3,0	-4,0	-1,7	-1,9	-3,0
	النفقات العادية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	21,3	21,7	23,4	23,5	23,8	22,7
	الضغط الضريبي (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة)	19,1	19,5	21,1	21,8	22,8	22,3
	كتلة الأجور بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	11,2	11,3	11,8	11,0	10,7	10,2
	فوائد الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	0,7	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4
	معدل المديونية للخزينة	60,9	58,8	62,7	57,4		
	مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	16,5	14,1	13,3	11,2		
	مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	44,3	44,8	49,5	46,2		
المؤشرات القطاعية	إنتاج الحبوب الأربعة المهمة (بمليون قنطار)	79594	85891	42699	91641		
	المردود المتوسط للحبوب الأربعة المهمة (بالقنطارفي الهكتار)	14,3	15,1	7,9	16,5		
	الإنتاج التجاري للفوسفاط (بمليون طن) (3)	22877	25369	27254	27386	18799	
	معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%) (4)	-4,3	8,1	6,6	8,5	9,1	
	معدل الإعتماد على الواردات من الطاقة (%)	95,6	95,3	96,2	96,0		
	الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)	25,2	29,8	39,8	40,1	39,6	39,2
	معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%) (4)	8,8	6,9	16,4	3,5	5,0	
	نسبة القيمة المضافة من الإنتاج المحلي الصناعي (%)	31,6	30,4	32,0			
	نسبة الصادرات من الإنتاج المحلي الصناعي	27,1	27,7	26,1			
	نسبة الإستثمار من القيمة المضافة الصناعية	19,8	20,4	19,5			
	معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (%) (4)	4,1	3,0	2,6	5,2	4,7	
	معدل نمو عدد رخص البناء	11,7	8,8	0,8			
	معدل نمو مبيعات الإسمنت الإجمالية	9,3	5,6	5,0	10,4		
	الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف) (3)	11173	13165	15216	16327	11999	
	المداخيل السياحية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي	6,5	7,0	7,8	9,1	9,3	9,2
	كثافة الهاتف القار و المحمول (%) (1)	29,1	35,6	45,4	56,6	69,6	
	بما في ذلك الهاتف المحمول (1)	24,9	31,2	41,0	52,5	62,2	

		2001	2002	2003	2004	2005	2006
الساكنة و البطالة	الساكنة (بالآلاف) (5)	28833	29185	29520	29892	30172	30506
	نسبة الشباب (15 - 24 سنة) في الساكنة	21,3	21,2	21,1	20,6	20,6	20,5
	المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	21,5	21,0	20,4	20,1		
	المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)	5,8	5,6	5,5	5,5	5,5	
	معدل البطالة في المجال الحضري	19,5	18,3	19,3	18,4	18,4	15,5
	معدل بطالة الشباب في المجال الحضري	35,5	34,2	34,5	33,2	32,9	31,7
	معدل بطالة حاملي الشهادات في المجال الحضري	26,8	25,6	26,5	25,6	25,7	20,8
التعليم	معدل الأمية (بـ %)				43,0		38,5
	المعدل الصافي للتمدرس بالنسبة للإناث في المجال القروي	78,6	82,2	83,1	84,3	87,2	88,7
	عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم العمومي	24,1	24,6	24,7	24,6	24,5	25,1
الصحة	عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي و الخاص)	44,9	47,8	50,0	51,0	52,0	
	أمل الحياة عند الولادة (بعدد السنوات)	70,0	70,3	70,5	70,8	70,9	
	إناث	72,1	72,4	72,7	73,0	73,4	
	ذكور	68,0	68,2	68,5	68,7	68,6	
	عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري	12285	12135	12010	11904	11855	
مستوى المعيشة	نسبة السكان تحت عتبة الفقر (%)				14,2		
	نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب	47,8	50,0	62,0	60,0	70,0	80,0
	نسبة كهربة القرى (برنامج كهربة العالم القروي)	50,0	55,0	62,0	72,0	81,0	88,0

(1) سنة 2007 توافق الوضعية عند نهاية شهر شتنبر
(2) - سنة 2007 توافق قانون المالية المحين فيما سنة 2008 توافق مشروع قانون المالية
(3) سنة 2007 توافق الوضعية عند نهاية شهر غشت
(4) سنة 2007 توافق الوضعية عند نهاية السداسي الأول
(5) إسقاطات مركز الدراسات و الابحاث الديمغرافية بالنسبة لسنتي 2005 و 2006

1- المحيط الدولي

1.1 - النمو الاقتصادي (%)

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
العالم	4,0	5,3	4,8	5,4	5,2	4,8
الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	1,8	2,9	2,3	2,6	2,1	1,9
الولايات المتحدة الأمريكية	2,5	3,6	3,1	2,9	1,9	1,9
اليابان	1,4	2,7	1,9	2,2	2,0	1,7
منطقة " الأورو"	0,8	2,0	1,5	2,8	2,5	2,1
فرنسا	1,1	2,5	1,7	2,0	1,9	2,0
إسبانيا	3,1	3,3	3,6	3,9	3,7	2,7
أوروبا الوسطى و الشرقية	4,8	6,7	5,6	6,3	5,8	5,2
تركيا	5,8	8,9	7,4	6,1	5,0	5,3
آسيا في طور النمو (2)	8,3	8,8	9,2	9,8	9,8	8,8
الهند	6,9	7,9	9,0	9,7	8,9	8,4
الفلبين	4,9	6,4	4,9	5,4	6,3	5,8
كوريا الجنوبية	3,1	4,7	4,2	5,0	4,8	4,6
الصين	10,0	10,1	10,4	11,1	11,5	10,0
أمريكا اللاتينية	2,4	6,0	4,6	5,5	5,0	4,3
الأرجنتين	8,8	9,0	9,2	8,5	7,5	5,5
البرازيل	1,1	5,7	2,9	3,7	4,4	4,0
الشيلي	4,0	6,0	5,7	4,0	5,9	5,0
كولمبيا	3,9	4,9	4,7	6,8	6,6	4,8
المكسيك	1,4	4,2	2,8	4,8	2,9	3,0
الأرغواي	2,2	11,8	6,6	7,0	5,2	3,8
فنزويلا	-7,8	18,3	10,3	10,3	8,0	6,0
منطقة الشرق الأوسط	6,6	5,6	5,4	5,6	5,9	5,9
مصر	3,2	4,1	4,5	6,8	7,1	7,3
الأردن	4,2	8,6	7,1	6,3	6,0	6,0
المغرب العربي	4,6	5,1	4,1	5,2	4,3	5,6
الجزائر	6,9	5,2	5,1	3,6	4,8	5,2
المغرب (3)	6,1	5,2	2,4	8,0	2,5	6,8
تونس	5,6	6,0	4,0	5,4	6,0	6,2

2.1- نمو الناتج الداخلي الخام للفرد (%)

الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	1,2	2,4	1,7	2,1	1,6	1,4
الولايات المتحدة الأمريكية	1,5	2,7	2,1	1,9	1,0	0,9
اليابان	1,2	2,7	1,9	2,2	2,0	1,0
منطقة " الأورو"	0,2	1,3	1,0	2,3	2,0	1,7
ألمانيا	-0,3	1,1	0,8	3,1	2,6	2,1
إسبانيا	1,3	1,6	1,9	2,1	1,8	1,1
فرنسا	0,4	1,8	1,1	1,4	1,3	1,5
الإقتصاديات المتقدمة الأخرى	1,8	4,1	3,3	3,7	3,7	3,2
آسيا في طور النمو (2)	7,1	7,6	8,0	8,6	8,6	7,7
أمريكا اللاتينية	0,9	4,6	3,2	4,1	3,6	2,9
منطقة الشرق الأوسط	4,6	3,6	3,4	3,7	4,0	4,0

المصادر: World Economic Outlook لـ صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2007-

(ت) : تـوقـعـات

(1) هذه المجموعة تضم حسب World Economic Outlook الدول التالية : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة

(2) دول آسيا في طور النمو تضم دول القارة الآسيوية ما عدا دول الشرق الأوسط و اليابان و كوريا الجنوبية، و هونغ كونغ و سنغفورة و الطايوان

(3) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى غاية 2006، و توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالنسبة لسنتي 2007 و 2008

1- المحيط الدولي (تابع 1)

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
3.1- نمو الطلب الداخلي الكلي (%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	2,1	3,1	2,3	2,5	1,6	1,9
الولايات المتحدة الأمريكية	2,8	4,1	3,1	2,8	1,4	1,6
اليابان	0,8	1,9	1,7	1,4	1,2	1,6
منطقة " الأورو"	1,5	1,9	1,7	2,6	2,1	2,4
ألمانيا	0,6	-0,2	0,3	1,9	1,2	2,4
إسبانيا	3,8	4,8	5,1	4,9	4,3	2,8
فرنسا	1,7	3,2	2,3	2,4	1,5	2,7
الإقتصاديات المتقدمة الأخرى	1,5	4,5	3,3	3,5	4,4	3,5
4.1- نمو الكتلة النقدية للتعاريف الرئيسية الغالبة(%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	1,8	4,3	4,1	3,8	0,5	0,7
الولايات المتحدة الأمريكية	3,2	6,1	5,8	2,6	-2,4	-1,3
اليابان	-0,5	1,4	2,4	3,4	0,7	1,9
منطقة " الأورو"	1,2	2,3	2,6	5,0	4,8	3,3
ألمانيا	-0,3	-0,2	1,0	6,1	6,0	3,8
إسبانيا	5,9	5,1	6,9	6,8	5,8	3,0
فرنسا	2,2	3,6	4,0	3,7	3,9	3,3
الإقتصاديات المتقدمة الأخرى	2,8	7,4	4,3	5,2	6,8	4,0
5.1- المبادلات الخارجية						
التجارة العالمية	5,5	10,8	7,5	9,2	6,6	6,7
معدل نمو الصادرات من السلع و الخدمات (%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	1,7	8,1	5,6	8,4	4,4	4,7
الولايات المتحدة الأمريكية	1,3	9,7	6,9	8,4	6,8	6,1
اليابان	9,2	14,0	6,9	9,6	6,7	3,4
منطقة " الأورو"	1,4	6,8	4,5	7,8	6,0	5,5
ألمانيا	2,5	10,0	7,1	12,5	7,7	6,2
إسبانيا	3,7	4,2	2,6	5,1	4,1	4,0
فرنسا	-1,2	4,0	2,8	5,5	3,7	6,1
أوروبا الوسطى و الشرقية (3)	11,4	15,4	9,7	13,3	11,8	10,4
آسيا في طور النمو (2) (3)	15,1	20,3	17,8	17,6	12,9	12,1
أمريكا اللاتينية (3)	3,2	9,1	7,6	4,8	5,0	4,9
منطقة الشرق الأوسط (3)	11,8	8,2	4,7	3,8	3,8	4,2
معدل نمو الواردات من السلع و الخدمات (%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	3,5	8,4	5,8	7,0	2,4	4,2
الولايات المتحدة الأمريكية	4,1	11,3	5,9	5,9	2,1	2,6
اليابان	3,9	8,1	5,8	4,6	2,1	4,3
منطقة " الأورو"	2,8	6,7	5,1	7,8	5,6	6,1
ألمانيا	5,4	7,2	6,7	11,2	5,7	7,9
إسبانيا	6,2	9,6	7,7	8,3	6,2	4,0
فرنسا	1,1	7,1	5,0	6,8	4,4	6,8
أوروبا الوسطى و الشرقية (3)	11,0	16,7	9,0	12,9	13,4	10,4
آسيا في طور النمو (2) (3)	15,7	19,1	12,6	17,5	10,8	12,1
أمريكا اللاتينية (3)	0,5	14,2	10,9	12,5	12,5	8,1
منطقة الشرق الأوسط (3)	4,0	13,8	14,9	12,9	9,4	11,7

المصادر: World Economic Outlook لـ صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2007-

(ت) : تـوقـعـات

(1) هذه المجموعة تضم حسب World Economic Outlook الدول التالية : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة

(2) دول آسيا في طور النمو تضم دول القارة الآسيوية ما عدا دول الشرق الأوسط و اليابان و كوريا الجنوبية و هونغ كونغ و سنغفورة و التايوان

(3) يتعلق الأمر بالسلع فقط

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
شروط التبادل (سلع و خدمات)						
الإقتصاديات المتقدمة (1)	1.0	-0.1	-1.6	-0.9	0.2	-0.2
الولايات المتحدة الأمريكية	-0,9	-1,3	-2,7	-0,2	0,3	-0,9
اليابان	-2,0	-4,0	-6,0	-6,4	-3,2	0,2
منطقة " الأورو"	0.9	-0.4	-1.4	-1.0	-0.2	0.0
إقتصاديات صاعدة أخرى و دول في طور النمو (2)	0.9	3.0	5.7	4.7	0.2	1.0
نمو الطلب العالمي الموجه نحو المنتوج المحلي (بالحجم) (%) (3)	3,2	6,9	6,0	7,1	5,1	4,9
الإتحاد الأوربي	2,8	6,2	5,8	7,4	5,0	4,5
خارج الإتحاد الأوربي	4,5	9,3	6,4	6,4	5,5	6,3
6.1- رصيد الحسابات الجارية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (4)	-1,5	-1,4	-2,0	-2,2	-1,9	-1,9
الولايات المتحدة الأمريكية	-4,8	-5,5	-6,1	-6,2	-5,7	-5,5
اليابان	3,2	3,7	3,6	3,9	4,5	4,3
منطقة " الأورو"	0,5	1,1	0,3	0,0	-0,2	-0,4
ألمانيا	1,9	4,3	4,6	5,0	5,4	5,1
إسبانيا	-3,5	-5,3	-7,4	-8,6	-9,8	-10,2
فرنسا	0,8	0,1	-1,1	-1,2	-1,6	-1,8
أوروبا الوسطى و الشرقية	-4,5	-5,9	-5,2	-6,6	-7,3	-7,5
تركيا	-3,3	-5,2	-6,2	-7,9	-7,5	-7,0
آسيا في طور النمو (5)	2,8	2,6	4,1	5,9	6,9	7,0
كوريا الجنوبية	2,0	4,1	1,9	0,7	0,1	-0,4
الصين	2,8	3,6	7,2	9,4	11,7	12,2
الهند	1,5	0,1	-1,0	-1,1	-2,1	-2,6
الفلبين	0,4	1,9	2,0	4,3	3,8	2,6
أمريكا اللاتينية	0,4	1,0	1,5	1,4	0,6	0,0
الأرجنتين	6,3	2,1	1,9	2,5	0,9	0,4
البرازيل	0,8	1,8	1,6	1,2	0,8	0,3
الشيلي	-1,1	2,2	1,1	3,6	3,7	2,3
كولمبيا	-1,2	-0,9	-1,5	-2,1	-3,9	-3,5
المكسيك	-1,4	-1,0	-0,6	-0,3	-0,7	-1,1
الأرغواي	-0,5	0,3	0,0	-2,4	-2,8	-2,8
فنزويلا	14,1	13,8	17,8	15,0	7,8	4,1
منطقة الشرق الأوسط	8,3	11,7	19,4	19,7	16,7	16,0
مصر	2,4	4,3	3,2	0,8	1,4	0,8
الأردن	11,6	0,0	-17,9	-14,0	-12,6	-11,9
المغرب العربي	-0,5	7,1	11,7	16,4	10,4	9,7
الجزائر	13,0	13,1	20,7	25,6	19,4	18,4
المغرب (6)	3,2	1,7	1,9	2,8	2,1	1,2
تونس	-2,9	-2,0	-1,1	-2,3	-2,6	-2,7

المصادر: World Economic Outlook ، صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2007-

(ت) : تـوقـعـات

ا(1) الإقتصاديات المتقدمة تضم : منطقة الأورو، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، اليابان، إضافة إلى الدول المكونة للمجمع "إقتصاديات أخرى متقدمة"

ا(2) إقتصاديات صاعدة أخرى و دول في طور النمو تضم : تضم جميع الدول النامية و الدول الصاعدة في في العالم

ا(3) المصدر : الشركة العامة -أبريل 2006- و حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

ا(4) هذا المجموعة تضم حسب World Economic Outlook الدول التالية : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة

ا(5) دول آسيا في طور النمو تضم دول القارة الآسيوية ما عدا دول الشرق الأوسط و اليابان و كوريا الجنوبية و هونغ كونغ و سنغفورة و التايوان

ا(6) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى غاية 2006، و توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالنسبة لسنتي 2007 و 2008

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
7.1- التدفقات الصافية للرساميل الأللنبية نحو الدول الصاعدة : (مليار دولار)						
دول آسيا الصاعدة (1)	65,3	146,8	83,3	40,5	157,2	5,1
أمريكا اللا تينية	22,2	14,5	35,3	9,9	83,7	47,5
إفريقيا	7,0	17,2	26,5	17,3	42,1	45,9
الشرق الأوسط و "إسرائيل"	1,7	-22,1	-24,5	-28,1	-10,6	4,5
دول اوربا الوسطى و الشرقية	53,7	75,3	116,1	122,4	140,5	145,5
مجموع الدول الصاعدة و الدول النامية	168,3	239,4	271,1	220,9	495,4	291,3
إستثمارات مباشرة صافية	164,4	191,5	262,7	258,3	302,2	293,9
إستثمارات المحفظة	-11,7	21,1	23,3	-111,9	20,6	-93,1
التدفقات الصافية للرساميل الخاصة الأخرى	14,5	25,1	-17,0	73,6	171,0	88,8
8.1- رصيد ميزانية الأدارة العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (2)	-4,8	-4,2	-3,5	-2,7	-2,4	-2,6
الولايات المتحدة الأمريكية	-4,8	-4,4	-3,6	-2,6	-2,6	-2,9
اليابان	-8,0	-6,2	-4,8	-4,1	-3,9	-3,8
منطقة " الأورو"	-3,1	-2,9	-2,6	-1,6	-0,9	-1,1
ألمانيا	-4,0	-3,8	-3,4	-1,6	-0,2	-0,5
فرنسا	-4,1	-3,6	-3,0	-2,5	-2,5	-2,7
إيطاليا	-3,5	-3,5	-4,2	-4,4	-2,1	-2,3
إسبانيا	0,0	-0,2	1,1	1,8	1,4	0,8
9.1 - نسبة الفائدة (%) (3)						
المدى القصير						
الولايات المتحدة الأمريكية	1,3	2,3	4,5	5,4	4,8	3,8
اليابان	0,1	0,1	0,1	0,6	0,8	1,5
منطقة " الأورو"	2,1	2,2	2,5	3,7	4,2	4,3
المدى الطويل						
الولايات المتحدة	4,3	4,2	4,4	4,7	4,0	4,8
اليابان	1,4	1,4	1,5	1,7	1,5	2,0
منطقة " الأورو"	4,3	3,7	3,3	4,0	4,1	4,9
10.1- نسبة البطالة (%)						
الإقتصاديات المتقدمة (4)	6,6	6,3	6,0	5,6	5,3	5,7
الولايات المتحدة الأمريكية	6,0	5,5	5,1	4,6	4,7	5,7
اليابان	5,3	4,7	4,4	4,1	4,0	4,0
كوريا الجنوبية	3,6	3,7	3,7	3,5	3,3	3,1
منطقة " الأورو"	8,7	8,8	8,6	7,8	6,9	6,8
ألمانيا	8,8	9,2	9,1	8,1	6,5	6,3
فرنسا	9,5	9,6	9,7	9,5	8,6	8,0
إسبانيا	11,5	11,0	9,2	8,5	8,1	8,2

المصادر: World Economic Outlook ، صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2007-

(ت) : تـوقـعـات

(1) دول آسيا الصاعدة تضم دول الفارية الآسيوية، ما عدا دول الشرق الأوسط و اليابان

(2) هذا المجموعة تضم حسب World Economic Outlook الدول التالية : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة

(3) المصدر : BNP Paris Bas -شتنبر 2007-

(4) الإقتصاديات المتقدمة تضم : منطقة الأورو، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، اليابان، إضافة إلى الدول المكونة للمجمع "إقتصاديات أخرى متقدمة"

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
11.1 - التضخم (%)						
الدول الأكثر تقدما في العالم (1)	1,7	2,0	2,3	2,3	2,1	1,9
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	2,7	3,4	3,2	2,7	2,3
اليابان	-0,3	0,0	-0,3	0,3	0,0	0,5
منطقة " الأورو"	2,1	2,1	2,2	2,2	2,0	2,0
إسبانيا	3,1	3,1	3,4	3,6	2,5	2,8
فرنسا	2,2	2,3	1,9	1,9	1,6	1,8
أوروبا الوسطى و الشرقية	9,2	6,1	4,9	5,0	5,1	4,1
تركيا	25,3	8,6	8,2	9,6	8,2	4,6
آسيا في طور النمو (2)	2,5	4,1	3,6	4,0	5,3	4,4
الصين	1,2	3,9	1,8	1,5	4,5	3,9
كوريا الجنوبية	3,5	3,6	2,8	2,2	2,6	2,7
الهند	3,8	3,8	4,2	6,1	6,2	4,4
الفلبين	3,5	6,0	7,6	6,2	3,0	4,0
أمريكا اللاتينية	10,6	6,5	6,3	5,4	5,3	5,8
الأرجنتين	13,4	4,4	9,6	10,9	9,5	12,6
كولمبيا	7,1	5,9	5,0	4,3	5,5	4,6
الشيلي	2,8	1,1	3,1	3,4	3,9	4,1
المكسيك	4,5	4,7	4,0	3,6	3,9	4,2
الأرغواي	19,4	9,2	4,7	6,4	8,0	6,8
فنزويلا	31,1	21,7	16,0	13,7	18,0	19,0
منطقة الشرق الأوسط	6,2	7,2	6,9	7,5	10,8	9,2
مصر	3,2	8,1	8,8	4,2	10,9	7,8
الأردن	1,6	3,4	3,5	6,3	5,0	4,5
المغرب العربي	2,2	2,9	1,5	3,1	3,6	3,4
الجزائر	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5	4,3
المغرب (3)	1,2	1,5	1,0	3,3	2,5	2,0
تونس	2,7	3,6	2,0	4,5	3,0	3,0
12.1 - الأسعار الدولية لأزام المواد						
البترول (دولار للبرميل) (4)	28,9	37,8	53,4	64,3	68,5	75,0
الفوسفاط الخام (دولار/طن)	40,4	38,0	39,0	44,0	46,0	46,0
قمح الولايات المتحدة الأمريكية الصلب (دولار/طن)	148,1	156,9	142,0	192,0	210,0	210,0
السكر (السوق الحرة) (دولار/طن)	15,2	15,6	20,0	33,0	26,0	26,0
المواد الأولية الفلاحية (معدل التغير السنوي)	3,7	5,5	1,6	10,1	3,5	-1,8
المعادن (معدل التغير السنوي)	12,2	36,1	26,4	56,5	17,9	-12,0

المصادر: World Economic Outlook لـ صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2007-لـ Commodity Prices Data, الـبنك الـدولي

(ت) : تـوقـعـات

ا(1) هذا المجموعة تضم حسب World Economic Outlook الدول التالية : الولات المتحدة الأمريكيةلـ اليابانلـ كنداداـ فرنساـ ألمانياـ إيطالياـ المملكة المتحدة

ا(2) دول آسيا في طور النمو تضم دول القارية الآسيويةلـ ما عدا دول الشرق الأوسطلـ و اليابانلـ و كوريا الجنوبيةلـ و هونغ كونغلـ و سنغفورة و التايوان

ا(3) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى غاية 2006لـ و توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالنسبة لسنتي 2007 و 2008

(4) المـعدل السنوي لبترول بحر الشمال و ديـ ـي و طـ ـكساس

2 - المؤشرات الماكرو اقتصادية

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
1.2- تغيير الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)	**6,1**	**5,2**	**2,4**	**8,0**	**2,5**	**6,8**
تغيير القيم المضافة بالأسعار الثابتة بالنسبة للسنة الماضية (%)						
القيمة المضافة للقطاع الأولي	**20,3**	**7,3**	**-11,8**	**21,0**	**-16,4**	**12,3**
منتجات الفلاحة، القنص و الخدمات الملحقة	24,1	8,3	-13,9	25,0	-18,0	12,8
الصيد و المزروعات المائية	-15,2	-5,4	16,6	-15,7		
القيمة المضافة للقطاع الثانوي	**4,4**	**3,4**	**6,0**	**4,7**		
الصناعة الإستخراجية	1,2	9,7	3,0	1,8		
الصناعة (دون احتساب صناعة تكرير البترول)	4,3	-0,2	4,1	3,9		
الصناعة الغذائية والتبغ	3,2	-1,1	6,9			
الصناعة النسيجية والجلدية	-2,3	-1,5	1,8			
الصناعات التحويلية الأخرى	2,4	-1,1	2,0			
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	14,3	-0,7	2,9			
الصناعة الميكانيكية والصناعة التقيلة والصناعة الكهربائية	3,0	3,6	5,9			
الطاقة	1,3	10,9	15,2	2,8		
صناعة تكرير البترول	-81,0	164,1	118,1	-29,4		
الكهرباء والماء	10,2	5,3	7,6	6,7		
البناء و الأشغال العمومية	8,0	8,0	7,3	8,6		
القيمة المضافة للقطاع الثالثي	**4,2**	**5,4**	**5,0**	**5,5**		
التجارة	2,5	5,5	3,7	6,2		
الفنادق و المطاعم	-0,4	8,4	8,1	8,7		
النقل	0,5	12,9	5,0	6,2		
البريد والمواصلات	11,4	10,7	8,3	10,3		
الأنشطة المالية و التأمينات	5,3	4,1	9,2	9,5		
الخدمات المقدمة للمقاولات و الخدمات الشخصية	7,4	5,3	4,5	6,0		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	0,7	4,3	5,0	3,2		
التربية، الصحة و الأنشطة الإجتماعية	5,4	1,5	4,8	2,6		
فرع تخيلي	3,6	5,4	9,1	8,9		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي	**3,7**	**4,8**	**4,9**	**6,2**	**5,6**	**6,1**
مساهمة قطاعات في نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بعدد النقط من نسبة النمو) :						
نسبة نمو الناتج الداخلي الخام (%)	**6,1**	**5,2**	**2,4**	**8,0**	**2,5**	**6,8**
القيمة المضافة للقطاع الأولي	**3,0**	**1,1**	**-1,7**	**2,5**	**-2,3**	**1,3**
منتجات الفلاحة، القنص و الخدمات الملحقة	3,2	1,2	-1,9	2,7		
الصيد و المزروعات المائية	-0,2	-0,1	0,2	-0,2		
القيمة المضافة للقطاع الثانوي	**1,1**	**0,8**	**1,5**	**1,2**		
الصناعة الإستخراجية	0,0	0,2	0,0	0,0		
الصناعة (دون احتساب صناعة تكرير البترول)	0,6	0,0	0,6	0,6		
الصناعة الغذائية والتبغ	0,1	0,0	0,2			
الصناعة النسيجية والجلدية	-0,1	-0,1	0,1			
الصناعات التحويلية الأخرى	0,0	0,0	0,0			
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	0,5	0,0	0,1			
الصناعة الميكانيكية والصناعة التقيلة والصناعة الكهربائية	0,1	0,1	0,2			
الطاقة	0,0	0,3	0,4	0,1		
صناعة تكرير البترول	-0,2	0,2	0,2	-0,1		
الكهرباء والماء	0,3	0,1	0,2	0,2		
البناء و الأشغال العمومية	0,4	0,4	0,4	0,5		
القيمة المضافة للقطاع الثالثي	**2,1**	**2,6**	**2,5**	**2,8**		
التجارة	0,3	0,6	0,4	0,7		
الفنادق و المطاعم	0,0	0,2	0,2	0,2		
النقل	0,0	0,5	0,2	0,2		
البريد والمواصلات	0,3	0,3	0,3	0,4		
الأنشطة المالية و التأمينات	0,3	0,2	0,4	0,5		
الخدمات المقدمة للمقاولات و الخدمات الشخصية	0,9	0,6	0,5	0,8		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	0,1	0,4	0,4	0,3		
التربية، الصحة و الأنشطة الإجتماعية	0,5	0,1	0,4	0,2		
فرع تخيلي	-0,2	-0,2	-0,4	-0,4		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي	**3,1**	**4,1**	**4,1**	**5,5**	**4,8**	**5,4**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2006

(ت) توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
2.2- الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (بمليون دينار)	**476987**	**500081**	**522649**	**575271**	**602728**	**655730**
القيمة المضافة للقطاع الأول	**73933**	**73672**	**62650**	**80475**	**63165**	**73486**
منتجات الفلاحة الفنص و الخدمات الملحقة	68759	68575	56468	74312		
الصيد و المزروعات المائية	5174	5097	6182	6163		
القيمة المضافة للقطاع الثاني	**119418**	**125040**	**136349**	**142538**		
الصناعة الإستخراجية	7822	7704	8646	10271		
الصناعة (دون احتساب صناعة تكرير البترول)	73547	74498	80766	84528		
الصناعة الغذائية والتبغ	17476	17791	20589			
الصناعة النسيجية والجلدية	17042	17025	18303			
الصناعات التحويلية الأخرى	7701	7770	8133			
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	17398	17955	19276			
الصناعة الميكانيكية والصناعة التقيلة والصناعة الكهربائية	13930	13958	14465			
الطاقة	13670	14016	16374	16045		
صناعة تكرير البترول	479	969	1750	1465		
الكهرباء والماء	13191	13047	14624	14580		
البناء و الأشغال العمومية	24379	28822	30563	31694		
القيمة المضافة للقطاع الثالث	**234176**	**250632**	**270706**	**290175**		
التجارة	52591	54438	57277	63177		
الفنادق و المطاعم	9916	11129	12424	12759		
النقل	17368	18722	18657	19534		
البريد والمواصلات	13814	15395	17974	19717		
الأنشطة المالية و التقمينات	22479	23675	26524	29866		
الخدمات المقدمة للمقاولات و الخدمات الشخصية	56464	60966	65533	71911		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	39493	43729	47899	50102		
التربية الصحة و الأنشطة الإجتماعية	41759	43663	47618	49047		
فرع تخيلي	-19708	-21085	-23200	-25938		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب قطاع الأول	**403054**	**426409**	**459999**	**494796**	**539563**	**582244**
بنية الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (%) :						
القيمة المضافة للقطاع الأول	**15,5**	**14,7**	**12,0**	**14,0**	**10,5**	**11,2**
منتجات الفلاحة الفنص و الخدمات الملحقة	14,4	13,7	10,8	12,9		
الصيد و المزروعات المائية	1,1	1,0	1,2	1,1		
القيمة المضافة للقطاع الثاني	**25,0**	**25,0**	**26,1**	**24,8**		
الصناعة الإستخراجية	1,6	1,5	1,7	1,8		
الصناعة (دون احتساب صناعة تكرير البترول)	15,4	14,9	15,5	14,7		
الصناعة الغذائية والتبغ	3,7	3,6	3,9			
الصناعة النسيجية والجلدية	3,6	3,4	3,5			
الصناعات التحويلية الأخرى	1,6	1,6	1,6			
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	3,6	3,6	3,7			
الصناعة الميكانيكية والصناعة التقيلة والصناعة الكهربائية	2,9	2,8	2,8			
الطاقة	2,9	2,8	3,1	2,8		
صناعة تكرير البترول	0,1	0,2	0,3	0,3		
الكهرباء والماء	2,8	2,6	2,8	2,5		
البناء و الأشغال العمومية	5,1	5,8	5,8	5,5		
القيمة المضافة للقطاع الثالث	**49,1**	**50,1**	**51,8**	**50,4**		
التجارة	11,0	10,9	11,0	11,0		
الفنادق و المطاعم	2,1	2,2	2,4	2,2		
النقل	3,6	3,7	3,6	3,4		
البريد والمواصلات	2,9	3,1	3,4	3,4		
الأنشطة المالية و التقمينات	4,7	4,7	5,1	5,2		
الخدمات المقدمة للمقاولات و الخدمات الشخصية	11,8	12,2	12,5	12,5		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	8,3	8,7	9,2	8,7		
التربية الصحة و الأنشطة الإجتماعية	8,8	8,7	9,1	8,5		
فرع تخيلي	-4,1	-4,2	-4,4	-4,5		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب قطاع الأول	**84,5**	**85,3**	**88,0**	**86,0**	**89,5**	**88,8**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2006

(ت) توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية

2 - المؤشرات الماكرو اقتصادية (تابع 2)

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
3.2- تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (النمو بالنسبة للسنة الماضية)						
الناتج الداخلي الخام	6,1	5,2	2,4	8,0	2,5	6,8
الواردات من السلع والخدمات	8,1	9,7	7,3	6,7		
الإستهلاك النهائي الداخلي	6,2	5,3	1,4	3,9		
الإدارات العمومية	1,1	5,1	2,2	3,8		
الأسر	7,8	5,3	1,1	3,9		
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	8,2	8,5	7,4	8,3		
الصادرات من السلع والخدمات	-0,5	6,0	10,3	10,5		
مساهمة عناصر الطلب في النمو الاقتصادي (%)						
الناتج الداخلي الخام	6,1	5,2	2,4	8,0	2,5	6,8
الواردات من السلع والخدمات	2,6	3,0	2,5	2,5		
الإستهلاك النهائي الداخلي	4,7	4,0	1,0	2,9		
الإدارات العمومية	0,2	0,9	0,4	0,7		
الأسر	4,5	3,0	0,6	2,2		
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	2,1	2,1	2,0	2,4		
الصادرات من السلع والخدمات	-0,1	1,7	3,0	3,3		
4.2- تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (بمليون درهم)						
الناتج الداخلي الخام	476987	500081	522649	575271	602728	655730
الواردات من السلع والخدمات	149155	171973	197443	220998	250659	279868
الإستهلاك النهائي الداخلي	360180	382355	396578	424334	449535	486240
الإدارات العمومية	86018	94112	100580	105207	112902	120491
الأسر	274162	288243	295998	319127	336633	365748
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	120360	133404	149054	165301	184694	207258
تغير المخزونات	10682	10342	9078	16714	15185	15330
الصادرات من السلع والخدمات	134920	145953	165382	189921	203973	226771
نسبة نموعناصر الطلب حسب الأسعار الجارية (%)						
الناتج الداخلي الخام	6,9	4,8	4,5	10,1	4,8	8,8
الواردات من السلع والخدمات	4,2	15,3	14,8	11,9	13,4	11,7
الإستهلاك النهائي الداخلي	5,9	6,2	3,7	7,0	5,9	8,2
الإدارات العمومية	5,2	9,4	6,9	4,6	7,3	6,7
الأسر	6,1	5,1	2,7	7,8	5,5	8,6
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	7,2	10,8	11,7	10,9	11,7	12,2
الصادرات من السلع والخدمات	1,1	8,2	13,3	14,8	7,4	11,2
عناصر الطلب بالنسبة للناتج الداخلي الخام حسب الأسعار الجارية (%)						
الواردات من السلع والخدمات	31,3	34,4	37,8	38,4	41,6	42,7
الإستهلاك النهائي الداخلي	75,5	76,5	75,9	73,8	74,6	74,2
الإدارات العمومية	18,0	18,8	19,2	18,3	18,7	18,4
الأسر	57,5	57,6	56,6	55,5	55,9	55,8
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت (معدل الإستثمار)	25,2	26,7	28,5	28,7	30,6	31,6
الصادرات من السلع والخدمات	2,2	2,1	1,7	2,9	2,5	2,3
معدل الانفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج (%) (1)	**28,3**	**29,2**	**31,6**	**33,0**	**33,8**	**34,6**
نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (2)	**59,6**	**63,6**	**69,4**	**71,4**	**75,4**	**77,3**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود سنة 2006

(1) مجموع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(2) الواردات من السلع و الخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع و الخدمات, يمكن اعتبارها كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية

(ت) توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية

	2 003	2 004	2 005	2 006	2007 (ت)	2008 (ت)
5.2- التكوين الثابت للرأسمال الثابت (النمو بالنسبة للسنة الماضية)	**8,2**	**8,5**	**7,4**	**8,3**		
منتجات الفلاحة الصيد و الخدمات الملحقة	13,2	3,5	-18,9			
مواد الصناعة	15,0	13,8	7,4			
مواد البناء والأشغال العمومية	3,9	5,0	8,8			
مواد الخدمات	-1,8	4,2	5,7			
مساهمة المواد في نمو التكوين الثابت للرأسمال الثابت (بعدد النقط من نسبة النمو)						
منتجات الفلاحة الصيد و الخدمات الملحقة	0,3	0,1	-0,5			
مواد الصناعة	5,9	5,6	3,0			
مواد البناء والأشغال العمومية	2,0	2,6	4,5			
مواد الخدمات	-0,1	0,2	0,3			
6.2- التكوين الثابت للرأسمال الثابت حسب الأسعار الثابتة (بمليون درهم)	**120360**	**133404**	**149054**	**165301**	**184694**	**207258**
منتجات الفلاحة الصيد و الخدمات الملحقة	2941	3303	2776			
مواد الصناعة	48507	54757	61791			
مواد البناء والأشغال العمومية	62528	68623	77208			
مواد الخدمات	6384	6721	7274			
نسبة النمو (%) :	**7,2**	**10,8**	**11,7**	**10,9**	**11,7**	**12,2**
منتجات الفلاحة الصيد و الخدمات الملحقة	1,8	12,3	-16,0			
مواد الصناعة	10,0	12,9	12,8			
مواد البناء والأشغال العمومية	6,2	9,7	12,5			
مواد الخدمات	-1,2	5,3	8,2			
البنية (%) :						
منتجات الفلاحة الصيد و الخدمات الملحقة	2,4	2,5	1,9			
مواد الصناعة	40,3	41,0	41,5			
مواد البناء والأشغال العمومية	52,0	51,4	51,8			
مواد الخدمات	5,3	5,0	4,9			
7.2- الدخل الوطني الإجمالي المتوفر بالأسعار الثابتة (بملايين الدراهم)	**506460**	**534652**	**564730**	**622673**	**662333**	**716945**
الموارد						
الدخل الوطني الإجمالي	**467029**	**491327**	**516889**	**567065**		
الناتج الداخلي الخام	476987	500081	522649	575271	602728	655730
دخل الملكية الصافي الوارد من الخارج	-9958	-8754	-5760	-8206		
التحويلات العادية الصافية الواردة من الخارج	39431	43325	47841	55608		
الاستعمالات						
نفقات الإستهلاك النهائي	360180	382355	396578	424334	449535	486240
الأسر	274162	288243	295998	319127	336633	365748
الإدارات العمومية	86018	94112	100580	105207	112902	120491
الإدخار الوطني الخام	146280	152297	168152	198340	212798	230705
نسبة نمو الدخل الوطني الإجمالي المتوفر بالأسعار الثابتة (%) :	**7,3**	**5,6**	**5,6**	**10,3**	**6,4**	**8,2**
الموارد						
الدخل الوطني الإجمالي	**7,3**	**5,2**	**5,2**	**9,7**		
الناتج الداخلي الخام	6,9	4,8	4,5	10,1	4,8	8,8
دخل الملكية الصافي الوارد من الخارج	-6,7	-12,1	-34,2	42,5		
التحويلات العادية الصافية الواردة من الخارج	7,5	9,9	10,4	16,2		
الاستعمالات						
نفقات الإستهلاك النهائي	5,9	6,2	3,7	7,0	5,9	8,2
الأسر	6,1	5,1	2,7	7,8	5,5	8,6
الإدارات العمومية	5,2	9,4	6,9	4,6	7,3	6,7
الإدخار الوطني الإجمالي	10,9	4,1	10,4	18,0	7,3	8,4

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود سنة 2006

(ت) توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية

2 - المؤشرات الماكرو اقتصادية (تابع 4)

	2 003	2 004	2 005	2 006	2008 (ت)	2007 (ت)
بنية الدخل القومي الاستعمال المقوم بالأسعار الجارية (%)						
النسبة الحدية للإستهلاك (%) (1)	71,1	71,5	70,2	68,1	67,8	67,9
الإدارات العمومية	54,1	53,9	52,4	51,3	51,0	50,8
الأسر المقيمة	17,0	17,6	17,8	16,9	16,8	17,0
معدل الإدخار القومي الإجمالي (%)(2)	28,9	28,5	29,8	31,9	32,2	32,1
8.2-حساب الرأسمال القومي بالأسعار الجارية (بملايير الدرازام)						
الموارد	**146183**	**152226**	**168112**	**198314**		
الإدخار القومي الإجمالي	146280	152297	168152	198340	230705	212798
صافي التحويلات الرأسمالية الواردة من باقي العالم	-97	-71	-40	-26		
الاستخدامات	**146183**	**152226**	**168112**	**198314**		
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	120360	133404	149054	165301	207258	184694
تغير المخزونات	10682	10342	9078	16714	15330	15185
القدرة (+) أو الحاجة(-) للتمويل	15141	8480	9980	16299		
العجز في الموارد بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**3,2**	**1,7**	**1,9**	**2,8**		

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود سنة 2006

(1) الإستهلاك النهائي الوطني بالنسبة للدخل القومي الإجمالي المتوفر

(2) الإدخار القومي الإجمالي بالنسبة للدخل القومي الإجمالي المتوفر

(ت) توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية

3 - المؤشرات القطاعية

1.3- الفلاحة و الصيد البحري

	2002/03	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07
الفلاحة					
معدل النساقطات على الصعيد الوطني (مم)	**490,8**	**511,4**	**228,4**	**375,4**	**221,0**
المساحات المزروعة حسب أنواع الزراعات (بملايين الهكتارات)					
الحبوب	**5554**	**5680**	**5392**	**5584**	
القمح الصلب	1093	1111	1059	1069	194
القمح الطري	1896	1953	1907	2038	506
الشعير	2267	2324	2180	2189	301
الذرة	247	245	246	244	
القطنيات	**359**	**365**	**351**	**373**	
الحبوب الزيتية	**125**	**84**	**72**	**49**	
عباد الشمس	104	63	52	33	
الفول السوداني	22	22	20	15	
المزروعات الصناعية	**229**	**218**	**190**	**171**	
الشمندر	65	61	70	49	
قصب السكر	13	18	13	14	
المساحات المزروعة الاجمالية	**7281**	**7417**	**7134**	**7260**	
المساحة القابلة للزراعة	**8978**	**9041**	**8988**	**8951**	
المساحة المزروعة بالنسبة للمساحة القابلة للزراعة (%)	**81,1**	**82,0**	**79,4**	**81,1**	
انتاج أنواع المزروعات (بالف قنطار)					
الحبوب	**79594**	**85891**	**42699**	**91641**	
القمح الصلب	17662	20248	9407	20955	4394
القمح الطري	33806	35151	21024	42313	10632
الشعير	26204	27603	11021	25351	5436
الذرة	1286	2241	501	3022	
القطنيات	**2321**	**2411**	**1487**	**3322**	
الحبوب الزيتية	**1117**	**1007**	**652**	**700**	
عباد الشمس	906	492	182	276	
الفول السوداني	211	515	470	382	
المزروعات الصناعية	**43273**	**40622**	**40838**	**36680**	
الشمندر	34285	31900	33015	27000	
قصب السكر	8986	8722	7823	9680	
مردود أنواع الزراعات (%)					
الحبوب	**14,3**	**15,1**	**7,9**	**16,5**	
القمح الصلب	16,2	18,2	8,9	19,6	22,7
القمح الطري	17,8	18,0	11,0	20,8	21,0
الشعير	11,6	11,9	5,1	11,6	18,1
الذرة	5,2	9,2	2,0	12,4	
القطنيات	**6,5**	**8,2**	**4,2**	**8,9**	
الحبوب الزيتية	**8,9**	**12,0**	**9,1**	**13,6**	
عباد الشمس	8,8	7,9	3,5	8,5	
الفول السوداني	9,8	23,9	24,1	25,7	
المزروعات الصناعية	**189,0**	**186,3**	**214,5**	**207,9**	
الشمندر	528,3	527,3	475,0	517,9	
قصب السكر	713,2	492,8	588,2	695,0	
انتاج الزراعات الاخرى (بالف طن)	**6200**	**6698**	**6272**	**72520**	
بما في ذلك :					
الطماطم	13,5	14,4	19,2	17,2	
البطاطس	23,1	22,1	23,6	21,6	

المصادر : مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات

- وزارة الفلاحة و الصيد البحري
- المندوبية السامية للتخطيط

	2002/03	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07
إنتاج الحوافر (بالألف طن)	**1315**	**1138**	**1320**	**1138**	
بنية استعمال الحوافر (%)					
الإستهلاك المحلي	60,0	61,6	62,9		
التصدير	36,7	38,4	37,1		
معدل استهلاك الفرد من الحوافر (كلغ للفرد في السنة)	**26,4**	**23,4**	**27,6**		
تربية الماشية	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	
عدد رؤوس الماشية (بالآلاف)	**24640**	**25114**	**24925**	**25370**	
البقر	2689	2729	2722	2755	
الغنم	16743	17026	16872	17260	
الماعز	5208	5359	5332	5355	
الأبقار المراقبة	**4012**	**4546**	**5096**		
البقر	774	627	672		
الغنم	2195	2450	2978		
الماعز	1043	1469	1446		
الصيد البحري					
تبسط وتيرة الصيد البحري					
عدد السفن	**2917**	**2942**	**2970**	**3040**	
نسبة الصيد الساحلي (%)	84,7	84,8	84,9	85,2	
الحمولة (بالدرهم)	**240200**	**246980**	**253456**	**260944**	
نسبة الصيد الساحلي (%)	40,1	41,4	42,9	43,7	
إنتاج الصيد البحري الوطني					
الكمية (بالألف طن)	**914**	**908**	**946**	**889**	
نسبة الصيد الساحلي (%)	94,7	95,0	91,5	79,8	
القيمة (بمليون درهم)	**4695**	**4474**	**6641**	**6643**	
نسبة الصيد في أعالي البحار (%)	30,7	27,3	44,7	41,0	
السعر المتوسط (درزام للكلغ)	**5,1**	**4,9**	**7,0**	**7,5**	
الصيد الساحلي	3,5	3,5	3,9	5,1	
الصيد في أعالي البحار	38,5	41,1	46,0	29,3	
بنية استعمالات منتوجات الصيد الساحلي حسب الكمية (%)					
الإستهلاك المحلي	40,0	36,9	39,0	51,0	
التصبير	20,1	16,6	15,3	22,2	
التثليج	3,6	3,3	5,5	6,4	
فضلات السمك	34,8	41,8	39,4	19,5	
2.3- المعادن	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007(1)**
إنتاج واستعمالات الفوسفاط (بمليون طن)					
الإنتاج التجاري	22877	25369	27254	27386	18799
المبيعات المحلية	12009	13401	13888		
التصدير	11010	11828	13385	13505	9460
إنتاج وتصدير الحامض الفوسفوريك					
الإنتاج (بالألف طن)	2930	3254	3022	3409	2279
التصدير (بالألف طن)	1672	2037	2164	2064	1324
التصدير (بمليون درهم)	4330	5622	6880	6999	5080
السعر المتوسط عند التصدير(درهم للطن)	2590	2760	3179	3391	3837
معدل تصدير الفوسفاط (3)	**48,1**	**46,6**	**49,1**	**49,3**	**50,3**
رقم المعاملات عند التصدير للمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (بمليون درزام)	**11939**	**13903**	**16202**	**17508**	**14010**
نسبة مشتقات الفوسفاط (%)	70,3	73,0	71,8	71,0	72,3

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات
- وزارة الفلاحة و الصيد البحري
- وزارة الطاقة و المعادن والماء والبيئة
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الوطني للصيد البحري
- المكتب الشريف للفوسفاط

(1) الوضعية عند نهاية غشت 2007

(2) نسبة التصدير من الإنتاج القابل للمتاجرة

	2003	2004	2005	2006	2007(1)
معدل نمو الرقم الاستدلالي للانتاج المعدني (%) (2)	**-4,3**	**8,1**	**6,6**	**8,5**	**9,1**
المعادن الحديدية	-24,2	-15,3	0,4	10,1	9,0
المعادن غير الحديدية	-1,8	10,5	7,0	1,5	11,4

3.3- الطاقة و الماء

نشاط قطاع الطاقة (مليار طن مقابل بترول)

الانتاج المحلي	**476**	**524**	**467**	**515**	
البنية (%)					
الكهرباء من أصل مائي	79,5	80,1	78,7	82,1	
الكهرباء من أصل ريحي	11,1	9,9	11,4	10,1	
الفحم الحجري	0,0	0,0	0,0	0,0	
النفط الخام	2,0	1,9	2,5	1,9	
الغاز الطبيعي	7,4	8,1	7,4	5,8	
الاستيراد	**11126**	**11955**	**13321**	**12420**	
البنية (%)					
الكهرباء	3,4	3,3	1,3	4,2	
الفحم الحجري	29,0	30,2	29,3	30,2	
النفط الخام	38,6	47,4	49,3	46,9	
المنتجات النفطية	29,1	19,0	20,2	18,7	
الاستهلاك	**10765**	**11272**	**12288**	**12938**	
البنية (%)					
الكهرباء من أصل مائي	7,5	7,7	4,3	6,6	
الفحم الحجري	30,4	32,2	31,7	29,0	
المنتجات النفطية	62,1	61,9	60,7	60,9	
الغاز الطبيعي	0,3	0,4	3,3	3,5	
العجز الطاقي	**10289**	**10748**	**11821**	**12423**	
معدل الاعتماد على الواردات من الطاقة (%) (3)	**95,6**	**95,3**	**96,2**	**96,0**	
معدل نمو الرقم الاستدلالي لانتاج الكهرباء (%) (2)	**8,8**	**6,9**	**16,4**	**3,5**	**5,0**
الانتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	**16779**	**17945**	**19517**	**21109**	
حصة المكتب الوطني للكهرباء (%)	34,4	34,8	33,0	28,1	
بما في ذلك : الكهرباء الحرارية (%)	25,8	25,9	28,2	24,0	
إنتاج ذو امتياز	56,7	56,2	62,4	62,3	
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	**15214**	**16288**	**17630**	**19258**	
بما في ذلك : (%)					
الموزعة من طرف المكتب الوطني للكهرباء	49,7	51,0	51,9	53,6	
المبيعات الاجمالية للموزعين	50,3	49,0	48,1	46,4	
استهلاك الطاقة الكهربائية الموزعة من طرف المكتب الوطني للكهرباء (بمليون كيلواط)	**7567**	**8304**	**9155**	**10326**	
الجهد العالي و المتوسط	4907	5366	5826	6499	
الجهد المنخفض	2661	2938	3329	3827	
استخلاص المياه الصالحة للشرب بالوسط الفروي	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007(4)**
انتاج المكتب الوطني للمياه الصالحة للشرب (بمليون متر مكعب)	**696**	**710**	**751**		
مبيعات المكتب الوطني للمياه الصالحة للشرب (بمليون متر مكعب)	**622**	**626**	**661**		
معدل ملء السدود(%)	**66**	**55**	**42**	**55**	**44**
سد الوحدة	80	66	58	75	66
سد المسيرة	25	28	32	19	16
سد بين الويدان	43	52	64	46	45
سد ادريس الأول	63	93	73	51	47

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات
- وزارة الطاقة و المعادن والماء والبيئة
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الوطني للكهرباء
- المكتب الوطني للمياه الصالحة للشرب

(1) الوضعية عند نهاية السداسي الأول
(2) منذ 2005 المعطيات توافق معدل تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج حسب الأساس الجديد 1998
(3) نسبة العجز الطاقي بالنسبة للإستهلاك, العجز الطاقي = إستهلاك الطاقة - الإنتاج المحلي من الطاقة
(4) الوضعية عند نهاية أكتوبر 2007

	2003	2004	2005
4.3- الصناعات التحويلية			
الناتج الصناعي (بمليون درهم)	**178361**	**187642**	**209559**
نسبة النمو (%)	**1,5**	**5,2**	**11,7**
البنية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)			
الصناعة الغذائية	33,4	31,7	29,5
صناعة النسيج والجلد	14,8	13,8	12,0
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	34,2	37,0	39,8
الصناعة الميكانيكية و الصناعة الثقيلة	11,8	11,4	12,7
الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	5,8	6,0	6,1
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)	**31,6**	**30,4**	**32,0**
الصناعة الغذائية	29,0	30,3	39,7
صناعة النسيج والجلد	39,0	39,2	38,4
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	32,1	27,9	26,8
الصناعة الميكانيكية و الصناعة الثقيلة	28,8	29,3	26,1
الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	30,8	28,3	28,6
نسبة الاستثمار من القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)	**19,8**	**20,4**	**19,5**
الصناعة الغذائية	21,0	15,1	11,9
صناعة النسيج والجلد	16,2	13,5	16,1
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	19,9	31,9	23,7
الصناعة الميكانيكية و الصناعة الثقيلة	24,4	14,0	37,3
الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	16,0	15,4	19,2
نسبة الصادرات من الناتج المحلي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)	**27,1**	**27,7**	**26,1**
الصناعة الغذائية	17,2	17,1	16,7
صناعة النسيج والجلد	66,7	68,1	66,4
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	19,3	21,4	20,6
الصناعة الميكانيكية و الصناعة الثقيلة	9,2	8,0	10,9
الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	65,8	66,0	60,6

	2002	2003	2004	2005	2006(1)
تغير الرقم الاستدلالي للناتج الصناعي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%) (2)	**4,1**	**3,0**	**2,6**	**5,2**	**4,7**
الصناعة الغذائية	3,7	5,3	2,4	2,3	3,3
صناعة النسيج والجلد	-3,7	-0,4	-2,2	1,2	-0,1
الصناعة الكيماوية و الشبه الكيماوية	5,5	3,5	4,0	3,6	6,5
الصناعة الميكانيكية و الصناعة الثقيلة	6,6	1,8	3,3	9,9	10,6
الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	2,2	2,2	4,0	0,0	4,1
نشاط صناعة السكر (بالطن)					
الإنتاج المحلي	4192	508	475		
بما في ذلك : المستخرج من قصب السكر	79	49	54		
الواردات من السكر المكرر	550	601	614	659	
استهلاك السكر	1057	1052	1070		

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات :
- وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
- المندوبية السامية للتخطيط

(1) الوضعية عند نهاية السداسي الأول

(2) منذ 2005 المعطيات توافق معدل تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج حسب الأساس الجديد 1998

	2003/2002	2004/2003	2005/2004
نشاط المطاحن الصناعية (بآلاف قنطار)			
سحق القمح	38776	38947	39751
بما في ذلك : القمح الصلب	32387	32494	32851
نشاط الصناعة الزيتية (بالطن)			
الإنتاج	45000	100000	70000
التصدير	3500	25000	31000
نسبة الصادرات من الإنتاج المحلي (%)	**7,8**	**25,0**	**44,3**

	2003	2004	2005	2006
نشاط صناعة الحليب				
القدرة الإنتاجية (بآلاف لتر)	3100	3100	3500	
إنتاج الحليب الطري (بمليون لتر)	1250	1375	1410	
كمية الحليب المعالج (بمليون لتر)	720	820	883	
نسبة كمية الحليب المعالج من الإنتاج الإجمالي (%)	57,6	59,6	62,6	
حجم مبيعات السيارات داخل السوق المحلي	**49003**	**54261**	**63965**	**84000**

5.3- البناء و الأشغال العمومية

نشاط صناعة الأسمنت				
استيراد الإسمنت المائي (بآلاف طن)	96	105	98	138
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بآلاف طن)	9277	9796	10289	11357
عدد رخص البناء	**46108**	**50185**	**50570**	
البنية(%)				
عمارات	14,9	14,2	13,6	
فيلات	7,1	6,7	5,8	
سكنى مغربية	67,9	69,5	72,0	
بنايات صناعية و تجارية	8,7	8,3	7,5	
بنايات إدارية	0,4	0,4	0,4	
بنايات أخرى	1,0	0,9	0,6	
الثمن المتوسط للمتر المربع (بالدرهم)	**1120**	**1124**	**1173**	
عمارات	1133	1129	1123	
فيلات	1463	1443	1128	
سكنى مغربية	1078	1076	1557	
بنايات صناعية و تجارية	1124	1118	1277	
بنايات إدارية	1616	1375	1267	
بنايات أخرى	1183	1204	1492	
المساحة المبنية (بآلاف م^2)	**5910**	**5646**	**5687**	
المساحة المسقفة (بآلاف م^2)	**18387**	**15407**	**15549**	
القيمة المتوقعة (مليون درهم)	**24832**	**19356**	**19725**	

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات :
- وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
- المندوبية السامية للتخطيط
- الجمعية المهنية لشركات الإسمنت
- المكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

	2003	2004	2005	2006	
6.3- النقل					
شبكة الطرق المشيدة والمعبدة (بمليون كم)	**34,5**	**35,5**	**35,5**		
عدد السيارات المتنقلة (بالآلاف)	**1874,9**	**1950,8**	**2013,1**		
نسبة السيارات السياحية (%)	73,2	73,0	72,5		
رواج السيارات (بمليون سيارة في اليوم)	**48,9**	**52,8**	**54,9**		
الطرق الوطنية	32,3	35,4	35,2		
الطرق الجهوية	10,2	10,8	12,2		
الطرق الرئيسية	6,4	6,6	7,4		
الطرق السيارة					
طول الطرق (كم)	506	529	611	639	
حجم الإستثمارات (بمليون درهم)	1221	1547	2446	3800	
رقم المعاملات (بمليون درهم)	496	562	640	808	
رواج السيارات (بمليون سيارة في اليوم)	-	70067	81225	94454	
نقل المسافرين (بالآلاف)					
النقل السككي	16540	18500	21000	23500	
النقل الجوي	6703	7698	9188	10484	
نسبة الخطوط الملكية المغربية (%)	23,2	20,6	14,6	15,2	
نقل البضائع (بآلاف طن)					
المكتب الوطني للنقل	15485	18011	21760		
النقل السككي	30210	32700	34900	35000	
النقل البحري	56114	61503	67485		
النقل الجوي	51	54	56	61	
عدد حوادث السير	**53814**	**51687**	**51868**	**54250**	
نسبة حوادث السير المميتة (%)	6,0	6,0	6,0		
عدد الضحايا	**88400**	**84044**	**80881**	**86651**	
القتلى	3878	3894	3617	3768	
عدد الضحايا ذوو الجروح الخطيرة	15061	13579	12035	12293	
عدد الضحايا ذوو الجروح الخفيفة	69461	66571	65229	70591	
نسبة التطور حوادث السير (%)	**35,2**	**33,8**	**30,4**	**29,6**	
	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007(1)**
7.3- السياحة					
الطاقة الأيوائية للفنادق (بعدد الاسرة)	**109615**	**114350**	**122556**	**133230**	
نسبة التواجد على الفنادق (%)	**39,0**	**43,0**	**47,0**	**49,0**	**51,0**
الوافدون من السياح الأجانب (بالآلاف)	**2224**	**2731**	**3059**	**3572**	**2739**
نسبة النمو (%)	**0,1**	**22,8**	**12,0**	**16,8**	**12,9**
البنية حسب مناطق الوجود (%)					
أوربا	84,6	85,4	85,4	84,7	
فرنسا	41,2	42,7	43,7	41,5	
إسبانيا	10,4	11,6	12,1	13,1	
ألمانيا	5,8	5,4	4,7	4,2	
إيطاليا	4,5	4,1	4,0	3,9	
أمريكا	4,9	4,7	4,6	4,9	
الولايات المتحدة الأمريكية	2,9	2,8	2,7	2,6	
الدول العربية	6,4	5,7	5,7	5,6	
المسافرون العابرون للحدود المغربية (بالآلاف)	**4761,3**	**5516,5**	**5834,4**	**6558,0**	**5263,0**
بما في ذلك (%) :					
المغاربة المقيمون في الخارج	44,3	48,9	50,2	47,8	48,0
السياح الأجانب	49,9	46,7	49,8	52,4	52,0
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	**11173**	**13165**	**15216**	**16327**	**11999**
البنية (%)					
السياحة الدولية	76,2	78,3	80,6	81,7	80152,7
السياحة الداخلية	23,8	21,7	19,4	18,3	-80052,7
المداخيل السياحية (بمليون درهم)	**30881**	**34794**	**40967**	**52933**	**41252**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات :

- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الوطني للنقل، المكتب الوطني للسكك الحديدية،
- المكتب الوطني للمطارات، الخطوط الملكية المغربية، مكتب استغلال الموانئ
- الإدارة العامة للأمن الوطني

(1) الوضعية عند نهاية غشت 2007

3 - المؤشرات القطاعية (تتمة)

	2003	2004	2005	2006	2007(3)
8.3- المواصلات السلكية و اللاسلكية					
عدد المنخرطين (بالألف) (1)	**8583**	**10646**	**13699**	**17271**	**21454**
الهاتف الفار	1219	1309	1341	1266	2266
الهاتف المحمول	7364	9337	12358	16005	19188
كثافة النفوذ الفار و المحمول (%) (2)	**29,1**	**35,6**	**45,4**	**56,6**	**69,6**
الهاتف الفار	4,1	4,4	4,4	4,2	7,3
الهاتف المحمول	24,9	31,2	41,0	52,5	62,2
9.3- التأمينات					
رقم معاملات شركات التأمين (بمليون درهم)	**12372**	**12251**	**13157**	**14731**	
نسبة تأمين الحياة و تأمين الرسملة (%)	28,1	23,5	24,8	28,0	
نسبة التأمين غير تأمين الحياة (%)	71,9	76,1	74,8	71,8	
بما في ذلك : التأمين على السيارات	32,9	36,2	35,4	33,1	
التأمين على الحوادث الجسمانية	11,5	12,6	13,3	13,1	

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات :
- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية
- المندوبية السامية للتخطيط
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
- مديرية التأمينات و الإحتياط الإجتماعي

(1) يضم المنخرطين في شبكتي الهاتف المحمول
(2) عدد المنخرطين بالنسبة لعدد السكان
(3) الوضعية عند نهاية شتنبر 2007

4 - المبادلات الخارجية

1.4 التطور الإجمالي

	2003	2004	2005	2005(5)	2006(5)	2007(1)
تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)	**83887**	**87896**	**94905**	**99265**	**111896**	**86974**
نسبة النمو (%)	**-2,9**	**4,8**	**8,0**	**-**	**12,7**	**4,7**
المواد الغذائية	-3,8	-10,8	24,5	-	8,9	3,5
بما في ذلك : - الحوامض	8,7	-4,0	35,6	-	-5,4	-18,2
- منتوجات البحر (2)	-10,0	-21,6	28,5	-	13,4	-0,6
الطاقة و زيوت التشحيم	-63,4	98,2	34,4	-	-10,7	-0,3
المواد الخام	-6,7	23,6	22,1	-	14,3	-0,2
أنصاف المنتجات	-0,8	18,3	11,9	-	9,7	5,5
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (3)	-7,1	16,8	16,6	-	9,2	19,4
مواد التجهيز	15,3	2,7	-9,9	-	41,6	14,3
مواد الإستهلاك	-1,2	-1,0	-4,5	-	11,1	3,9
المواد المصنعة (4)	0,5	5,9	1,1	-	14,4	6,1
البنية (%)						
المواد الغذائية	20,8	17,7	20,4	19,6	18,9	18,5
بما في ذلك : - الحوامض	2,8	2,5	3,2	3,1	2,6	1,5
- منتوجات البحر	10,9	8,1	9,7	9,3	9,4	9,2
الطاقة و زيوت التشحيم	1,1	2,0	2,5	2,4	1,9	2,1
المواد الخام	8,3	9,8	11,1	10,6	10,7	10,2
أنصاف المنتجات	23,3	26,3	27,3	27,1	26,4	27,1
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2)	14,2	15,8	17,0	16,3	15,8	18,0
مواد التجهيز	7,7	7,6	6,3	8,5	10,7	11,4
مواد الإستهلاك	38,5	36,4	32,2	31,7	31,3	30,6
المواد المصنعة (3)	69,5	70,3	65,8	67,3	68,3	69,1
حصة رأسمال الشركاء الاقتصاديين في الصادرات (%)						
الإتحاد الأوروبي (15 دولة)	76,3	73,6	70,3	72,8	71,9	
بما في ذلك : - فرنسا	34,2	33,6	30,1	30,0	29,0	
- إسبانيا	17,8	17,5	17,9	20,0	20,2	
- المملكة المتحدة	7,3	7,6	6,2	6,3	6,1	
- إيطاليا	5,2	4,7	5,2	5,0	5,0	
- ألمانيا	3,9	3,4	3,0	3,2	3,1	
إتحاد المغرب العربي	1,6	1,6	1,3	1,3	1,6	
الولايات المتحدة الأمريكية	2,8	3,9	2,6	2,6	2,0	
الهند	3,1	3,4	4,1	4,0	4,0	
اليابان	2,0	0,7	1,0	1,0	0,8	

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات مكتب الصرف

(1) الوضعية عند نهاية شتنبر 2007
(2) منتجات البحر : السمك الطري المملح و المنشف أو قشريات رخويات و محارات أو مصبرات السمك
(3) الفوسفاط الأسمدة الطبيعية أو والحامض الفوسفوري
(4) أنصاف المنتجات و المنتجات النهائية للتجهيز و الإستهلاك
(5) مع احتساب صادرات منطقة التبادل الحرة

4 - المبادلات الخارجية (تابع 1)

	2003	2004	2005	2005(2)	2006(2)	2007(1)
تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)	**136070**	**157921**	**181979**	**184380**	**209792**	
نسبة النمو (%)	4,3	16,1	15,2	-	13,8	15,1
المواد الغذائية	-24,5	19,0	14,5	-	-2,2	47,5
بما في ذلك : - القمح	-36,9	34,5	-15,9	-	-25,6	
الطاقة و زيوت التشحيم	5,0	23,8	50,7	-	13,7	5,1
بما في ذلك : - البترول	-28,3	57,6	64,7	-	5,1	
المواد الخام	13,9	6,0	10,9	-	5,6	15,0
أنصاف المنتجات	8,1	19,0	9,7	-	20,6	15,1
مواد التجهيز	14,4	16,5	6,4	-	21,4	13,6
مواد الإستهلاك	3,2	9,9	5,2	-	8,4	15,6
البنية (%)						
المواد الغذائية	8,4	8,6	8,6	8,5	7,3	9,5
بما في ذلك : - القمح	2,7	3,1	2,3	2,3	1,5	
الطاقة و زيوت التشحيم	15,6	16,6	21,7	21,4	21,4	19,8
بما في ذلك : - البترول	6,8	9,2	13,2	13,0	12,0	
المواد الخام	7,5	6,8	6,6	6,5	6,0	5,8
أنصاف المنتجات	22,6	23,2	22,1	22,2	23,5	23,4
مواد التجهيز	22,0	22,1	20,4	20,9	22,3	22,1
مواد الإستهلاك	23,7	22,4	20,5	20,4	19,4	19,2
حصة رزم الشركاء الاقتصاديين في الواردات (%)						
الإتحاد الأوروبي (15 دولة)	58,8	54,9	50,2	51,3	57,1	
بما في ذلك : - فرنسا	20,6	18,5	18,1	18,2	20,1	
- إسبانيا	12,4	12,2	10,9	11,7	13,0	
- المملكة المتحدة	3,9	3,3	2,3	2,2	2,1	
- إيطاليا	7,1	6,5	6,1	6,0	6,4	
- ألمانيا	5,2	5,9	4,7	4,8	4,7	
إتحاد المغرب العربي	2,2	1,7	2,7	2,7	3,0	
المملكة العربية السعودية	5,1	5,4	6,8	6,6	6,7	
الولايات المتحدة الأمريكية	4,1	4,1	3,4	3,3	4,6	
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري الإجمالي (%)	**61,7**	**55,7**	**52,2**	**53,8**	**53,3**	**47,8**
الميزان التجاري دون احتساب الطاقة	72,2	65,4	65,0	66,9	66,6	58,4
الميزان التجاري للمواد الغذائية	152,9	114,5	124,4	124,4	138,7	92,6
الميزان التجاري لأنصاف المنتجات	63,5	63,1	64,3	65,7	59,8	55,4
الميزان التجاري لمواد التجهيز	19,0	16,1	159,9	21,9	25,6	24,6
الميزان التجاري لمواد الإستهلاك	100,3	90,4	82,0	83,8	86,0	76,4
العجز التجاري الإجمالي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**10,9**	**14,0**	**16,7**	**16,3**	**17,0**	**21,0**
الثنوري الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**4,4**	**5,2**	**7,6**	**7,6**	**7,8**	**8,0**
الثنوري الطاقية بالنسبة للصادرات (%)	**25,2**	**29,8**	**41,6**	**41,6**	**45,2**	**41,5**
استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**6,3**	**7,0**	**7,1**	**6,7**	**7,8**	**8,9**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات مكتب الصرف

(1) الوضعية عند نهاية شتنبر 2007

(2) مع احتساب واردات منطقة التبادل الحرة

	2003	2004	2005	2006	2007(ت)	2007(ت)
2.4- ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام						
رصيد الحساب الجاري	3,2	1,7	1,9	2,8	2,1	1,2
مداخيل الأسفار	6,5	7,0	7,8	9,1	9,3	9,2
المداخيل الصافية للإستثمارات	-1,6	-1,2	-0,5	-0,6		
التحويلات الجارية الصافية	8,2	8,6	9,1	9,7	10,3	10,0
رصيد حساب الرأسمال و العمليات المالية	0,7	2,1	2,8	2,1		
3.4- الاستثمارات والفروع الأجنبية (بمليون درهم)	**23900**	**15686**	**28014**	**29287**		
حصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة (%)	97,3	60,5	93,3	87,0		
نسبة النمو (%)	**250,9**	**-34,4**	**78,6**	**4,5**		
البنية حسب بلد الدولة المساهمة(%)						
فرنسا	12,7	48,5	71,3	30,4		
الولايات المتحدة	2,1	4,9	3,0	8,8		
إسبانيا	75,9	3,1	5,4	25,2		
بلجيكا+اللوكسمبورغ	1,2	2,5	2,8	10,5		
الإمارات العربية المتحدة	1,0	9,1	2,7	4,7		
دول أخرى	7,1	32,0	14,9	20,4		
البنية حسب قطاع النشاط (%)						
الصناعة	79,9	12,4	8,8	30,7		
الأبناك	0,3	10,5	2,8	5,7		
العقار	7,1	12,8	8,8	15,0		
الإتصالات	2,6	36,2	56,8	7,7		
السياحة	1,4	10,8	10,9	28,0		
قطاعات أخرى	8,7	17,2	11,9	12,9		
4.4- الديون الخارجية						
حجم الديون الخارجية الكلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	**26,4**	**23,1**	**22,2**	**20,0**		
حجم الدين الخارجي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام	16,5	14,1	13,3	11,2		
حجم الدين المضمون بالنسبة للناتج الداخلي الخام	9,9	9,0	9,0	8,8		

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف إلى حدود 2006

(ت) توقعات مديرية الدراسات و التوقعات المالية

1.5- النقد

	2003	2004	2005	2006	2007(1)
تطور الملاءة النقدية م3 (بمليون درهم)	**386340**	**416430**	**474757**	**555526**	**617781**
النقود الإئتمانية	74890	79715	89304	108564	114483
النقود الكتابية	176247	196056	227212	263916	308440
التوظيفات تحت الطلب	47843	52918	59147	64682	70438
التوظيفات لأجل محدد	87360	87741	99094	118364	124420
تطور التوظيفات السائلة (بمليون درزام)	**36268**	**40996**	**41042**	**57931**	**50105**
السيولة الإقتصادية (بمليون درزام)	**422608**	**457426**	**515799**	**613457**	**667886**
نسبة نمو الملاءة النقدية م3 (%)	8,7	7,8	14,0	17,0	18,0
النقود الإئتمانية	7,7	6,4	12,0	21,6	14,3
النقود الكتابية	10,5	11,2	15,9	16,2	22,1
التوظيفات تحت الطلب	11,0	10,6	11,8	9,4	10,7
التوظيفات لأجل محدد	4,8	0,4	12,9	19,4	16,2
نسبة نموالتوظيفات السائلة (%)	-8,8	13,0	0,1	41,2	-6,8
نسبة نموالسيولة الإقتصادية (%)	6,9	8,2	12,8	18,9	15,7
بنية الملاءة النقدية م3 (%)					
النقود الإئتمانية	19,4	19,1	18,8	19,5	18,5
النقود الكتابية	45,6	47,1	47,9	47,5	49,9
التوظيفات تحت الطلب	12,4	12,7	12,5	11,6	11,4
التوظيفات لأجل محدد	22,6	21,1	20,9	21,3	20,1
نسبة نمو مقابلات الملاءة النقدية م3 (%)					
الموجودات الخارجية الصافية	14,8	13,6	14,9	14,5	9,2
الائتمان الداخلي الاجمالي	5,9	3,6	10,2	12,4	23,4
الديون على الخزينة	-2,7	-7,5	6,6	-2,7	13,7
القروض المقدمة للإقتصاد	8,7	6,8	11,1	16,5	25,9
مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفيرالوطني	12,1	14,1	13,1	7,4	11,3
الموارد ذات الطابع غير النقدي	-2,5	-2,4	1,2	-13,4	7,7
الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	7,9	4,9	12,0	17,0	25,9
بنية مقابلات الملاءة النقدية م3 (%)					
الموجودات الخارجية الصافية	32,9	34,7	34,9	34,2	32,7
الديون على الدولة	20,3	17,4	16,3	13,6	12,2
القروض المقدمة للإقتصاد	63,7	63,1	61,5	61,3	62,5
الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	71,0	69,1	67,9	67,9	67,3
التوظيفات لأجل محدد بالنسبة لمجموع التوظيفات (%)	**50,9**	**48,3**	**49,7**	**49,1**	**50,8**
الديون على الدولة بالنسبة للمداخيل العادية للدولة (%)	**74,0**	**63,7**	**60,4**	**52,3**	**45,2**
القروض المقدمة للإقتصاد بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**51,6**	**52,5**	**55,9**	**59,2**	**66,7**
الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإقتصادية (%)	**11,2**	**11,0**	**10,8**	**10,9**	**10,8**
معدل السيولة الإقتصادية (%) (2)	**88,6**	**91,5**	**98,7**	**106,6**	**110,8**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات بنك المغرب

(1) الوضعية عند نهاية شتنبر

(2) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي م3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	2003	2004	2005	2006	2007(2)
2.5- الادخار المالي					
بنية مدخرات الأصول المالية للعناصر الاقتصادية غير المالية					
الادخار المالي (مليون درهم)	**49207**	**56217**	**109485**	**108728**	
البنية (%)					
الموجودات السائلة	46,5	43,9	38,1	46,9	
التوظيفات لأجل قصير	17,8	8,7	13,4	21,4	
التوظيفات لأجل متوسط	-2,2	-1,9	1,1	-0,5	
أوراق مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	-5,6	13,9	-0,4	16,5	
الإدخار المؤسساتي	22,8	23,1	13,8	11,2	
أوراق الشركات	18,4	20,8	33,3	12,7	
أوراق حديثة الإصدار	18,4	20,8	33,3	12,7	
أسهم الشركات المخوصصة	-	-	-	-	
تقويم	2,3	-8,5	0,7	-8,2	
بنية الادخار المالي حسب قنوات التحصيل (%)					
الأبناك	48,1	44,8	42,0	53,1	
شركات التمويل	1,8	0,0	0,0	-0,2	
البريد و الخزينة	-0,1	-3,2	0,9	0,4	
صندوق الإيداع و التدبير و المصالح التابعة	12,1	14,9	5,5	-0,1	
مؤسسات التأمين و الإحتياط الإجتماعي	12,2	8,7	9,3	8,2	
بما في ذلك : شركات التأمين	6,9	5,6	4,3	6,2	
الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	0,9	1,1	0,9	0,6	
مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	-5,6	13,9	-0,4	16,5	
مساهمة الوسطاء الماليين	**68,5**	**79,1**	**57,2**	**77,9**	
سوق أوراق الشركات	18,4	20,8	33,3	12,7	
تحصيل الأوراق و القطع النقدية	10,8	8,6	8,8	17,6	
تقويم	2,3	-8,5	0,7	-8,2	
مساهمة الادخار المالي	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	
وتيرة الادخار المالي					
الإدخار المالي بالنسبة للإستثمار الداخلي الإجمالي	36,7	42,4	68,7	64,7	
الإدخار المالي بالنسبة للإدخار الداخلي الإجمالي	32,9	40,0	64,6	59,3	
3.5- أسواق الرساميل					
رسملة البورصة (بمليون درهم)	**115507**	**206517**	**252315**	**417092**	**575579**
نسبة النمو (%)	**32,5**	**78,8**	**22,2**	**65,3**	**54,3**
رسملة البورصة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**25,9**	**43,3**	**50,5**	**79,8**	**95,5**
الأرباح الموزعة (بمليون الدرهم)	**5398**	**6006**	**10533**	**12254**	
المردودية المتوسطة العامة %	**4,7**	**2,9**	**4,2**	**2,9**	
عدد الشركات المدرجة في البورصة	**52**	**53**	**55**	**65**	**68**
المؤشر العام للبورصة					
معدل تغير المازي	24,0	14,7	22,5	71,1	58,9
معدل تغير المادكس	41,7	11,0	23,7	77,7	61,5

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات :
- بنك المغرب
- بورصة الدار البيضاء

(1) نسبة الأرباح الموزعة لرسملة البرصة لمجموع الشركات المدرجة

(2) الوضعية عند نهاية شتنبر

5- النقد والقروض و الأسعار (تابع 2)

	2003	2004	2005	2006	2007(1)
حجم المعاملات (بمليون درهم)	**53695**	**35708**	**99209**	**139090**	**158003**
السوق المركزي	13063	16244	38278	118685	130143
الأسهم	6542	16244	37518	117385	129052
السندات	6521	1036	760	1299	1090
سوق الكتل	38629	19464	60931	20405	27860
الأسهم	38147	19319	60920	18968	25609
مؤشرات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة					
الأصول الصافية (بمليون درهم)	64490	83793	86475	116513	
سندات الدين القابلة للتداول (بمليون درهم)					
سندات الخزينة					
شهادات الإيداع	1465	1179	1482	4691	
سندات شركات التمويل	6716	5583	5021	4718	
أوراق الخزينة	60	2711	2979	906	
4.5- الأسعار					
الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (أساس 100 = 1989)	**164,6**	**167,1**	**168,7**	**174,3**	**180,2**
المواد الغذائية	166,4	169,0	169,5	176,1	187,0
الألبسة	167,6	169,2	170,4	172,3	174,8
السكن	167,0	169,8	172,0	175,7	180,8
التجهيز المنزلي	139,8	140,6	142,0	144,9	148,3
العلاج الطبي	146,7	149,3	151,0	152,2	153,4
النقل و المواصلات	163,7	165,1	172,6	187,9	181,3
الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة دون احتساب المواد الغذائية	163,2	165,5	167,8	172,6	174,4
معدل نمو الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (%)	**1,2**	**1,5**	**1,0**	**3,3**	**1,3**
المواد الغذائية	1,3	1,6	0,3	3,9	2,7
الألبسة	0,9	0,9	0,7	1,1	0,3
السكن	1,2	1,7	1,3	2,2	0,1
التجهيز المنزلي	0,4	0,6	1,0	2,0	0,2
العلاج الطبي	1,8	1,8	1,1	0,8	0,0
النقل و المواصلات	0,1	0,9	4,5	8,9	0,1
الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة دون احتساب المواد الغذائية	1,1	1,5	1,4	2,9	0,2
نسبة نمو الرقم الاستدلالي للأسعار عند الانتاج (%)					
الصناعات الاستخراجية	**-3,1**	**-7,7**	**3,3**	**11,1**	
استخراج الهيدروكربور وخدمات ملحقة	3,2	-1,2	17,0	13,5	
استخراج واستغلال وتنمية المناجم المعدنية	-1,5	8,0	12,3	-4,9	
صناعات استخراجية أخرى	-3,6	-11,0	0,8	15,6	
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والحرارة والماء	**2,2**	**-4,0**	**0,0**	**1,9**	
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والحرارة	0,0	-7,1	0,0	2,3	
جذب ومعالجة وتوزيع المياه	5,1	0,0	0,0	1,5	
الصناعات التحويلية	**1,3**	**-6,9**	**23,1**	**5,9**	
صناعات غذائية	1,8	-3,7	5,3	3,1	
صناعة النسيج و الجلد	-0,1	2,4	-3,0	-0,9	
صناعات كيماوية و شبه كيماوية	1,5	-13,7	52,0	10,2	
صناعات ميكانيكية ومعدنية	1,3	-2,1	10,1	1,8	
صناعات كهربائية و الكترونية	0,0	1,2	7,8	0,6	

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات :
- بنك المغرب
- بورصة الدار البيضاء

(1) الوضعية عند نهاية شتنبر 2007

5- النقد والقروض و الأسعار (تتمة)

	2003	2004	2005	2006
أسعار صرف الأورو مقابل العملات بالنسبة للدرزام (الشراء)				
1 أورو	10,78	10,99	10,99	11,01
1 دولار أمريكي	9,55	8,84	8,84	8,77
1 جنيه استرليني	15,59	16,20	16,07	16,16

	2003	2004	2005	2006
معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك في نهاية السنة (%)				
5 أيام	4,25	4,25		
24 ساعة			4,25	4,25
7 أيام	3,25	3,25	3,25	3,25
معدلات الفائدة السنوية المطبقة على التسبيقات المضمونة بسندات الخزينة لستة أشهر في نهاية السنة (%)	3,90	2,70	2,90	2,90
معدلات الفائدة السنوية الدائنة (%) (3)				
معدل الفائدة السنوية المتوسط المرجح لودائع ستة أشهر	4,77	3,29	3,29	
معدل الفائدة السنوية المتوسط المرجح لودائع سنة واحدة	5,19	3,48	3,61	
معدل الفائدة السنوية المتوسط المرجح لودائع 6 أشهر و سنة واحدة	3,58	3,38	3,48	
معدل الحسابات على الدفاتر	2,95	2,35	2,28	
معدل الحساب على دفاتر صندوق التوفير الوطني	2,36	2,10	1,50	
معدلات الفائدة السنوية المدينة (%) (3)				
قروض للتصدير	7,00	7,00	7,00	
قروض متوسطة الاجل (مقاولات صغرى و متوسطة)	7,25	7,25	7,25	
قروض طويلة الاجل	8,25	7,50	7,50	

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية إنطلاقا من معطيات :
- بنك المغرب
- المندوبية السامية للتخطيط

(3) أسعار الفائدة الأكثر انخفاضا عند نهاية الفترة

6- المالية العمومية (1)

	2003	2004	2005	2006	ق.م.م 2007	م.ق.م 2008
2.6- تحملات و موارد الخزينة (بملايين الدراهم)						
المداخيل العادية (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	**101583**	**108647**	**122442**	**135252**	**143706**	**149091**
المداخيل العادية (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	**98355**	**105156**	**118410**	**132528**	**140706**	**146091**
المداخيل العادية دون احتساب مداخيل الخوصصة (2)	**95275**	**103439**	**115543**	**132890**	**140655**	**146091**
المداخيل الضريبية	**83416**	**88729**	**100603**	**113475**	**124241**	**131232**
الضرائب المباشرة	33363	36402	43460	50414	56226	59002
الضريبة على الدخل	17783	19679	22880	23927	26100	27570
الضريبة على الشركات	14534	15828	19378	24796	28050	29350
البتانتا	309	277	271	301	343	340
الضريبة الحضرية	68	68	65	96	103	100
المساهمة الإضافية	449	374	709	1110	1570	1600
ضرائب مباشرة أخرى	221	176	157	184	60	42
الضرائب غير المباشرة	34087	35420	38370	43437	47604	52085
الضريبة على القيمة المضافة	18207	20613	22825	27430	30950	34955
في الداخل	8052	8834	8937	11680	13600	15280
عند الإستيراد	10155	11779	13888	15750	17350	19675
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	15880	14807	15545	16007	16654	17130
على التبغ	5349	5138	5345	5617	5920	6187
على المنتوجات الطاقية	9445	8509	9002	9202	9564	9750
أخرى	1086	1159	1198	1188	1170	1193
الرسوم الجمركية	10670	11412	12409	12344	12201	11215
حقوق التسجيل و التمبر	5296	5495	6364	7280	8210	8930
المداخيل غير الضريبية	**14939**	**16427**	**17807**	**19053**	**16465**	**14859**
المداخيل غير الضريبية دون احتساب مداخيل الخوصصة	**8631**	**11219**	**10908**	**16691**	**13414**	**11859**
احتكارات و استغلالات	5038	7135	5490	7726	7511	6911
أملاك مخزنية	184	169	0	0	0	0
مداخيل أخرى	3409	3915	5418	8965	5903	4948
مداخيل الخوصصة	6308	5208	6899	2362	3051	3000
مداخيل بعنوان الحسابات الخاصة	**3228**	**3491**	**4032**	**2724**	**3000**	**3000**
صندوق دعم الأسعار	1908	1881	2244	1007	1000	1000
الصندوق الخاص للطرق	1320	1610	1788	1717	2000	2000
مداخيل النفقات (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)(3)	**116259**	**123764**	**143165**	**145019**	**155025**	**169059**
مداخيل النفقات (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)(3)	**113031**	**120273**	**139133**	**142295**	**152025**	**166059**
النفقات العادية (مع احتساب صندوق دعم الأسعار)	**98385**	**105098**	**127229**	**124186**	**132096**	**138898**
النفقات العادية (دون احتساب صندوق دعم الأسعار)	**96392**	**102886**	**125105**	**123046**	**131096**	**137898**
السلع و الخدمات	76145	79613	98519	93459	97753	104294
الأجور	53225	56559	61897	63354	64400	66960
سلع و خدمات أخرى	22920	23054	36622	30105	33353	37334
الدين العمومي	17351	17586	17441	18570	19483	19214
الداخلي	14169	15059	15052	16136	16783	16300
الخارجي	3182	2527	2389	2434	2700	2914
الموازنة	4889	7899	11269	12157	14860	15390
بما في ذلك صندوق دعم الأسعار	1993	2212	2124	1140	1000	1000
الرصيد العادي (مع احتساب صندوق دعم الأسعار)	**3198**	**3549**	**-4787**	**11066**	**11610**	**10193**
الرصيد العادي (دون احتساب صندوق دعم الأسعار)	**1963**	**2270**	**-6695**	**9482**	**9610**	**8193**
رصيد الحسابات الخاصة (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	1996	2429	4529	2732	2000	2000
رصيد الحسابات الخاصة (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	1944	2737	4583	2595	2000	2000
نفقات الاستثمار	**19818**	**21403**	**20519**	**23428**	**24929**	**32161**
بما في ذلك الصندوق الخاص للطرق	**1183**	**1587**	**1962**	**1447**	**2000**	**2000**
رصيد الميزانية العامة	**-14676**	**-15118**	**-20723**	**-9767**	**-11319**	**-19968**
رصيد الميزانية العامة دون احتساب الخوصصة	**-20984**	**-20326**	**-27622**	**-12129**	**-14370**	**-22968**

المصادر : وزارة الإقتصاد و المالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

ق.م. قانون المالية

ق.م.م قانون المالية المحين

م.ق.م مشروع قانون المالية

	2003	2004	2005	2006	ق.م.م 2007	م.ق.م 2008
1.6- تحملات و موارد الخزينة: التغير بـ %						
المداخيل العادية (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	**10,8**	**7,0**	**12,7**	**10,5**	**6,3**	**3,7**
المداخيل العادية (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	**11,3**	**6,9**	**12,6**	**11,9**	**6,2**	**3,8**
المداخيل العادية دون احتساب مداخيل الخوصصة (2)	**4,6**	**8,6**	**11,7**	**15,0**	**5,8**	**3,9**
المداخيل الجبائية	**3,6**	**6,4**	**13,4**	**12,8**	**9,5**	**5,6**
الضرائب المباشرة	9,8	9,1	19,4	16,0	11,5	4,9
بما في ذلك : الضريبة على الدخل	8,7	10,7	16,3	4,6	9,1	5,6
الضريبة على الشركات	12,5	8,9	22,4	28,0	13,1	4,6
البتانتا	-8,8	-10,4	-2,2	11,1	14,0	-0,9
الضريبة الحضرية	-22,7	0,0	-4,4	47,7	7,3	-2,9
المساهمة الإضافية	-6,2	-16,6	89,6	56,6	41,4	1,9
الضرائب غير المباشرة	3,7	3,9	8,3	13,2	9,6	9,4
الضريبة على القيمة المضافة	8,6	13,2	10,7	20,2	12,8	12,9
في الداخل	7,0	9,7	1,2	30,7	16,4	12,4
عند الإستيراد	9,9	16,0	17,9	13,4	10,2	13,4
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	-1,4	-6,8	5,0	3,0	4,0	2,9
على التبغ	-7,8	-3,9	4,0	5,1	5,4	4,5
على المنتوجات الطاقية	1,5	-9,9	5,8	2,2	3,9	1,9
أخرى	9,0	6,7	3,4	-0,8	-1,5	2,0
الرسوم الجمركية	-12,8	7,0	8,7	-0,5	-1,2	-8,1
حقوق التسجيل و التمبر	5,9	3,8	15,8	14,4	12,8	8,8
المداخيل غير الجبائية	**90,0**	**10,0**	**8,4**	**7,0**	**-13,6**	**-9,8**
المداخيل غير الجبائية دون احتساب مداخيل الخوصصة	**19,2**	**30,0**	**-2,8**	**53,0**	**-19,6**	**-11,6**
احتكارات و استغلالات	18,7	41,6	-23,1	40,7	-2,8	-8,0
أملاك مخزنية	30,5	-8,2	0,0	0,0	0,0	0,0
مداخيل أخرى	19,4	14,8	38,4	65,5	-34,2	-16,2
مداخيل الخوصصة	915,8	-17,4	32,5	-65,8	29,2	-1,7
مداخيل بعنوان الحسابات الخاصة	**-3,8**	**8,1**	**15,5**	**-32,4**	**10,1**	**0,0**
صندوق دعم الأسعار	-4,5	-1,4	19,3	-55,1	-0,7	0,0
الصندوق الخاص للطرق	-2,7	22,0	11,1	-4,0	16,5	0,0
مداخيل النفقات (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)(3)	**5,9**	**6,5**	**15,7**	**1,3**	**6,9**	**9,1**
مداخيل النفقات (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)(3)	**6,2**	**6,4**	**15,7**	**2,3**	**6,8**	**9,2**
النفقات العادية (مع احتساب صندوق دعم الأسعار)	**7,4**	**6,8**	**21,1**	**-2,4**	**6,4**	**5,1**
النفقات العادية (دون احتساب صندوق دعم الأسعار)	**7,2**	**6,7**	**21,6**	**-1,6**	**6,5**	**5,2**
السلع و الخدمات	8,5	4,6	23,7	-5,1	4,6	6,7
الأجور	9,6	6,3	9,4	2,4	1,7	4,0
سلع و خدمات أخرى	6,3	0,6	58,9	-17,8	10,8	11,9
الدين العمومي	-0,3	1,4	-0,8	6,5	4,9	-1,4
الداخلي	7,6	6,3	0,0	7,2	4,0	-2,9
الخارجي	-24,9	-20,6	-5,5	1,9	10,9	7,9
الموازنة	20,8	61,6	42,7	7,9	22,2	3,6
بما في ذلك صندوق دعم الأسعار	17,6	11,0	-4,0	-46,3	-12,3	0,0
نفقات الاستثمار	**-2,1**	**8,0**	**-4,1**	**14,2**	**6,4**	**29,0**
بما في ذلك الصندوق الخاص للطرق	**19,0**	**34,2**	**23,6**	**-26,2**	**38,2**	**0,0**

المصادر : وزارة الإقتصاد و المالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

ق.م. قانون المالية

ق.م.م قانون المالية المحين

م.ق.م مشروع قانون المالية

3.6- مؤشرات المالية العمومية

	2003	2004	2005	2006	ق.م.م 2007	م.ق.م 2008
المداخيل العادية (بمئات الدرازم) (2)	**101583**	**108647**	**122442**	**135252**	**143706**	**149091**
البنية (%)						
المداخيل الجبائية	**82,1**	**81,7**	**82,2**	**83,9**	**86,5**	**88,0**
الضرائب المباشرة	32,8	33,5	35,5	37,3	39,1	39,6
بما في ذلك : الضريبة على الدخل	17,5	18,1	18,7	17,7	18,2	18,5
الضريبة على الشركات	14,3	14,6	15,8	18,3	19,5	19,7
البتانتا	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2
الضريبة الحضرية	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
المساهمة الإضافية	0,4	0,3	0,6	0,8	1,1	1,1
الضرائب غير المباشرة	33,6	32,6	31,3	32,1	33,1	34,9
الضريبة على القيمة المضافة	17,9	19,0	18,6	20,3	21,5	23,4
في الداخل	7,9	8,1	7,3	8,6	9,5	10,2
عند الإستيراد	10,0	10,8	11,3	11,6	12,1	13,2
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	15,6	13,6	12,7	11,8	11,6	11,5
على التبغ	5,3	4,7	4,4	4,2	4,1	4,1
على المنتوجات الطاقية	9,3	7,8	7,4	6,8	6,7	6,5
أخرى	1,1	1,1	1,0	0,9	0,8	0,8
الرسوم الجمركية	10,5	10,5	10,1	9,1	8,5	7,5
حقوق التسجيل و التمبر	5,2	5,1	5,2	5,4	5,7	6,0
المداخيل غير الجبائية	**14,7**	**15,1**	**14,5**	**14,1**	**11,5**	**10,0**
المداخيل غير الجبائية دون احتساب مداخيل الخوصصة	**8,5**	**10,3**	**8,9**	**12,3**	**9,3**	**8,0**
احتكارات و استغلالات	5,0	6,6	4,5	5,7	5,2	4,6
أملاك مخزنية	0,2	0,2				
مداخيل أخرى	3,4	3,6	4,4	6,6	4,1	3,3
الخوصصة	6,2	4,8	5,6	1,7	2,1	2,0
مداخيل النفقات (بمئات الدرازم) (3)	**116259**	**123764**	**143165**	**145019**	**155025**	**169059**
البنية (%)						
السلع و الخدمات	65,5	64,3	68,8	64,4	63,1	61,7
الأجور	45,8	45,7	43,2	43,7	41,5	39,6
سلع و خدمات أخرى	19,7	18,6	25,6	20,8	21,5	22,1
الدين العمومي	14,9	14,2	12,2	12,8	12,6	11,4
الداخلي	**12,2**	**12,2**	**10,5**	**11,1**	**10,8**	**9,6**
الخارجي	2,7	2,0	1,7	1,7	1,7	1,7
الموازنة	4,2	6,4	7,9	8,4	9,6	9,1
بما في ذلك صندوق دعم الأسعار	1,7	1,8	1,5	0,8	0,6	0,6
نفقات الاستثمار	17,0	17,3	14,3	16,2	16,1	19,0
بما في ذلك الصندوق الخاص للطرق	1,0	1,3	1,4	1,0	1,3	1,2

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

	2003	2004	2005	2006	ق.م.م 2007	م.ق.م 2008
4.6- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)						
المداخيل العادية (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	**21,3**	**21,7**	**23,4**	**23,5**	**23,8**	**22,7**
المداخيل العادية (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)	**20,6**	**21,0**	**22,7**	**23,0**	**23,3**	**22,3**
المداخيل العادية دون احتساب مداخيل الخوصصة (2)	**20,0**	**20,7**	**22,1**	**23,1**	**23,3**	**22,3**
المداخيل الجبائية	**17,5**	**17,7**	**19,2**	**19,7**	**20,6**	**20,0**
الضرائب المباشرة	7,0	7,3	8,3	8,8	9,3	9,0
بما في ذلك : الضريبة على الدخل	3,7	3,9	4,4	4,2	4,3	4,2
الضريبة على الشركات	3,0	3,2	3,7	4,3	4,7	4,5
البتانتا	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
المساهمة الإضافية	0,1	0,1	0,1	0,2	0,3	0,3
الضرائب غير المباشرة	7,1	7,1	7,3	7,6	7,9	7,9
الضريبة على القيمة المضافة	3,8	4,1	4,4	4,8	5,1	5,3
في الداخل	1,7	1,8	1,7	2,0	2,6	2,9
عند الإستيراد	2,1	2,4	2,7	2,7	3,3	3,7
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	3,3	3,0	3,0	2,8	2,8	2,6
على التبغ	1,1	1,0	1,0	1,0	1,0	0,9
على المنتوجات الطاقية	2,0	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5
أخرى	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
الرسوم الجمركية	2,2	2,3	2,4	2,1	2,0	1,7
حقوق التسجيل و التمبر	1,1	1,1	1,2	1,3	1,4	1,4
المداخيل غير الجبائية	**3,1**	**3,3**	**3,4**	**3,3**	**2,7**	**2,3**
المداخيل غير الجبائية دون احتساب الخوصصة	**1,8**	**2,2**	**2,1**	**2,9**	**2,2**	**1,8**
احتكارات و استغلالات	1,1	1,4	1,1	1,3	1,2	1,1
أملاك مخزنية	0,0	0,0				
مداخيل أخرى	0,7	0,8	1,0	1,6	1,1	0,9
الخوصصة	1,3	1,0	1,3	0,4	0,5	0,5
مداخيل النفقات (مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)(3)	**24,4**	**24,9**	**27,9**	**25,5**	**25,9**	**25,9**
مداخيل النفقات (دون احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق)(3)	**24,1**	**24,5**	**27,5**	**25,2**	**25,6**	**25,6**
النفقات العادية (مع احتساب صندوق دعم الأسعار)	**20,6**	**21,0**	**24,3**	**21,6**	**21,9**	**21,2**
النفقات العادية (دون احتساب صندوق دعم الأسعار)	**20,2**	**20,6**	**23,9**	**21,4**	**21,8**	**21,0**
السلع و الخدمات	16,0	15,9	18,8	16,2	16,2	15,9
الأجور	11,2	11,3	11,8	11,0	10,7	10,2
سلع و خدمات أخرى	4,8	4,6	7,0	5,2	5,5	5,7
الدين العمومي	3,6	3,5	3,3	3,2	3,2	2,9
الداخلي	3,0	3,0	2,9	2,8	2,8	2,5
الخارجي	0,7	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4
الموازنة	1,0	1,6	2,2	2,1	2,5	2,3
بما في ذلك صندوق دعم الأسعار	0,4	0,4	0,4	0,2	0,2	0,2
نفقات الاستثمار	4,2	4,3	3,9	4,1	4,1	4,9
بما في ذلك الصندوق الخاص للطرق	0,2	0,3	0,4	0,3	0,3	0,3
الرصيد العادي (مع احتساب صندوق دعم الأسعار)	**0,7**	**0,7**	**-0,9**	**1,9**	**1,9**	**1,6**
الرصيد العادي (دون احتساب صندوق دعم الأسعار)	**0,4**	**0,5**	**-1,3**	**1,6**	**1,6**	**1,3**
الرصيد الأولي	**0,6**	**0,5**	**-0,6**	**1,5**	**1,4**	**-0,1**
رصيد الميزانية العامة	**-3,1**	**-3,0**	**-4,0**	**-1,7**	**-1,9**	**-3,0**
رصيد الميزانية العامة دون احتساب الخوصصة	**-4,4**	**-4,1**	**-5,3**	**-2,1**	**-2,4**	**-3,5**
الضغط الجبائي (4)	**19,1**	**19,5**	**21,1**	**21,8**	**22,8**	**22,3**

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية
- المندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الخام

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة
(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق
(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة
(4) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
5.6- سندات الخزينة المتداولة في السوق النقدية (بمليون الدراهم)	143075	169917	197100	214825	251518	259954
الغير بنكية	87565	113258	129942	149865	181908	189921
البنكية	55511	56659	67158	64960	69610	70033
6.6- المديونية العمومية (%)						
خدمة الدين العمومي بالنسبة للمداخيل العادية	16,7	19,0	17,1	16,2	14,2	13,7
خدمة الدين الداخلي بالنسبة للمداخيل العادية	11,5	14,4	13,9	13,9	12,3	11,9
خدمة الدين الخارجي بالنسبة للمداخيل العادية	5,3	4,6	3,1	2,3	2,0	1,8
خدمة الدين العمومي بالنسبة لمجموع النفقات العمومية	16,7	15,9	14,9	14,2	12,2	12,8
اهتلاك الفرع الخارجية بالنسبة للناتج الداخلي الخام	3,1	3,5	3,6	2,2	2,1	1,6
عبء الدين الخارجي بالنسبة للمداخيل العادية	17,1	21,7	20,0	12,5	10,7	8,7
عبء الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	4,5	4,5	4,3	2,7	2,5	2,1
معدل المديونية للخزينة	67,2	63,7	60,9	58,8	62,7	57,4
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	41,2	42,9	44,3	44,8	49,5	46,2
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	26,0	20,8	16,5	14,1	13,3	11,2

	س 2 2000	2001	2002	2003	2004	ق.م 2005
7.6- تصدرات الخزينة العامة للمملكة :						
نفقات الاستثمار (بمليون درهم)	**11732**	**26376**	**18753**	**17294**	**20016**	**19182**
نسبة النمو (%)	**-**	**-**	**-28,9**	**-7,8**	**15,7**	**-4,2**
البنية حسب حزم الوزارات (%)						
المالية و الخوصصة	24,7	50,7	26,8	33,1	34,4	23,1
التجهيز النقل التكوين المهني و تكوين الأطر	12,1	9,1	13,7	7,1	6,9	11,1
الفلاحة و الصيد البحري	8,1	7,4	12,9	10,5	9,5	8,9
الدفاع الوطني	12,5	7,7	10,5	11,4	-	-
التربية الوطنية و التعليم العالي	7,0	7,6	11,1	11,4	9,0	9,2
الداخلية	4,0	3,6	4,9	2,8	3,5	4,5
الصحة العمومية	3,5	2,8	3,8	4,4	5,1	6,1
القصر الملكي و المصالح التابعة للملك	0,9	0,8	0,9	1,0	-	-
العدل	0,6	0,5	1,2	0,8	0,8	1,6
الشؤون الخارجية و التعاون	0,5	0,3	0,4	0,3	0,2	0,3
الوزارات الأخرى (بما في ذلك الميزانيات الملحقة)	26,0	9,3	13,7	17,2	30,4	35,3
نفقات التسيير (بمليون درهم)	**28424**	**74587**	**68684**	**77459**	**78036**	**102217**
نسبة النمو (%)	**-**	**-**	**-7,9**	**12,8**	**0,7**	**31,0**
البنية حسب حزم الوزارات (%)						
المالية و الخوصصة	21,0	18,4	14,4	14,0	14,6	24,7
التجهيز النقل التكوين المهني و تكوين الأطر	1,1	1,0	1,1	1,0	1,0	0,8
الفلاحة و الصيد البحري	2,7	2,6	2,8	2,7	3,0	2,0
الدفاع الوطني	22,8	19,5	20,8	19,9	-	-
التربية الوطنية و التعليم العالي	19,0	30,7	31,1	34,2	32,5	28,7
الداخلية	9,9	8,6	9,7	9,7	9,6	8,6
الصحة العمومية	6,9	5,4	5,6	5,8	5,7	4,9
القصر الملكي و المصالح التابعة للملك	3,5	3,4	2,7	2,7	-	-
العدل	2,6	2,2	2,2	2,2	2,5	2,1
الشؤون الخارجية و التعاون	2,3	1,6	1,3	1,8	1,6	1,5
الوزارات الأخرى (بما في ذلك الميزانيات الملحقة)	8,2	6,8	7,9	6,6	29,2	26,7

المصادر : حساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية
- المندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الخام

7- المؤشرات الإجتماعية

1.7- الديمغرافيا

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الساكنة (بالألاف)(1)	**28833**	**29185**	**29520**	**29892**	**30172**	**30506**
معدل التمدن (%)	54,5	54,8	55,0	55,1	55,5	56,0
معدل الأنوثة (%)	50,3	50,2	50,2	50,3	50,4	50,5
البنية حسب فئات السن (%)(*)						
على المستوى الوطني						
0-14 سنة	31,6	30,9	30,2	31,0	30,4	29,8
15- 24 سنة	21,3	21,2	21,1	20,6	20,6	20,5
25- 59 سنة	39,8	40,4	41,0	40,3	41,0	41,8
60 سنة فما فوق	7,4	7,5	7,6	8,1	8,0	8,0
على المستوى الحضري						
0-14 سنة	27,6	27,1	26,6	27,1	27,8	27,6
15- 24 سنة	20,2	20,0	19,7	18,8	19,9	19,7
25- 59 سنة	45,0	45,6	46,2	44,5	44,9	45,7
60 سنة فما فوق	7,3	7,4	7,6	8,3	7,6	7,7
عدد الأسر (2)	**5354**	**5497**	**5634**	**5665**		
الحضري	64,0	64,9	65,8	60,7		
متوسط عدد أفراد الأسر	**5,4**	**5,4**	**5,3**	**5,2**		
الحضري	4,8	4,7	4,7	4,8		
القروي	6,7	6,7	6,7	6,0		

	1990	1994	1998	2004
معدلات الخصوبة (3)	**4,04**	**3,28**	**3,00**	**2,50**
الحضري	2,54	2,56	2,30	2,10
القروي	5,54	4,25	4,00	3,10

	00/01	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06
المعدل العام للولادات (بالنسبة لكل)	21,9	21,5	21,0	20,4	20,1	
الحضري	19,8	19,5	19,2	18,8	18,6	
القروي	24,6	24,0	23,3	22,6	21,8	
المعدل العام للوفيات (بالنسبة لكل)	5,9	5,8	5,6	5,5	5,5	5,5
المعدل العام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة لكل)	16,0	15,7	15,4	14,9	14,6	

2.7- التربية و التكوين

	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07
المعدل الصافي للتمدرس (%) (4)	**89,9**	**91,9**	**92,0**	**92,9**	**93,0**	**94,0**
القروي	83,8	87,0	87,8	89,0	91,6	92,6
الاناث	78,6	82,2	83,1	84,3	87,2	88,7
عدد التلاميذ التعليم الأولي (5)	**746606**	**709988**	**684783**	**688980**	**702656**	**705753**
بما في ذلك التعليم العصري (%)	9,1	10,1	11,6	12,2	12,9	19,2
عدد التلاميذ (بالألاف)						
التعليم الأساسي	5125000	5220737	5231496	5254352	5260980	5253352
نسبة القطاع العام (%)	95,8	95,4	95,2	94,3	93,7	
التعليم الثانوي	515000	559414	603321	633409	656796	981369
نسبة القطاع العام (%)	94,1	94,9	95,1	94,7	94,2	
التعليم العالي	288319	298669	297321	306741	317787	
تطور عدد الأطر التعليمية في القطاع العام						
التعليم الأساسي	**186302**	**189211**	**190865**	**190914**	**185866**	**185687**
التعليم الثانوي	33300	33875	34690	35675	35130	36614
التعليم العالي (الهيئة المداومة)	9773	10064	10413	10640	9773	

المصادر : - وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
- المندوبية السامية للتخطيط

(1) إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية لسنة 2006
(2) دون لحتساب الرحل
(3)المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنتي 1994 و 2004 ؛ البحث الوطني حول الصحة و السكان II بالنسبة ل 1990
و البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة لسنة 1998
(4) يهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 سنة انطلاقا من الموسم 2000/2001
(5) دون لحتساب تلاميذ البعثة الفرنسية

7- المؤشرات الإجتماعية (تابع1)

	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07
عدد الأساتذة في التكوين البيداغوجي	**12133**	**7115**	**8036**	**5329**	**4673**	**4301**
نسبة المعلمين (%)	83,7	71,6	48,3	50,9	24,4	28,2
نسبة أساتذة السلك الأول (%)	10,7	21,7	30,9	23,2	35,0	34,2
نسبة أساتذة السلك الثاني (%)	3,6	5,0	16,7	15,4	24,8	23,5
نسبة الأساتذة المبرزين (%)	2,0	1,7	4,1	10,5	15,8	14,0
تطور أعداد المتدربين حسب مستوى التكوين المتلقى (1)	**77304**	**79310**	**98177**	**106029**	**120331**	
التخصص (%)	15,9	15,1	18,5	16,1	14,9	
التأهيل (%)	47,4	45,8	39,1	35,2	35,2	
التقني (%)	36,7	39,1	42,4	48,7	49,9	
	1971	**1982**	**1994**	**1998**	**2004**	**2006(3)**
معدل الأمية (بـ %) (2)	**75,0**	**65,0**	**54,9**	**48,3**	**43,0**	**38,5**
الحضري	54,0	44,0	36,9	33,7	29,4	27,2
القروي	87,0	81,7	75,4	66,9	60,5	54,4
	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	
تطور ميزانية التسيير لوزارة التربية الوطنية (بمليون درهم) (4)	**22868**	**21353**	**26475**	**25398**	**24994**	
نسبتها في الميزانية العامة للدولة (%)	30,7	31,1	34,2	32,5	28,7	
تطور ميزانية الاستثمار لوزارة التربية الوطنية (بمليون درهم) (4)	**2014**	**2077**	**1973**	**1811**	**1763**	
نسبتها في الميزانية العامة للدولة (%)	7,6	11,1	11,4	9,0	9,2	
تطور ميزانية التأهيل لوزارة التربية الوطنية (بمليون درهم) (4)	**24882**	**23430**	**28448**	**27056**	**31077**	
نسبتها في الميزانية العامة للدولة (%)	24,6	26,8	30,0	27,6	25,6	

3.7- التشغيل و الأجور

	2002	2003	2004	2005	2006	2007(5)
1.3.7- نشاط الساكنة النشيطة و البطالة (15 سنة فما فوق)						
عدد السكان النشيطين (بآلاف)	10379	10902	10745	10825	10990	11348
الحضريون	5558	5816	5554	5622	5578	5796
القرويون	4821	5086	5370	5376	5412	5552
البنية حسب فئات السن (%)						
على المستوى الوطني						
15- 24 سنة	25,2	25,1	25,1	24,1	22,8	
25- 44 سنة	51,9	51,8	51,6	52,2	50,6	
45 - 59 سنة	16,9	17,3	17,5	17,9	20,7	
على المستوى الحضري						
15- 24 سنة	19,3	18,7	18,4	17,7	18,1	
25- 44 سنة	59,4	59,3	59,4	59,6	57,0	
45 - 59 سنة	17,6	18,3	18,7	19,2	21,9	
معدل النشاط (بـ %)						
المعدل الوطني	50,7	52,4	52,2	51,5	51,3	52,1
ذكور	77,3	77,7	77,5	76,2	76,4	76,7
إناث	24,9	27,7	28,4	27,9	27,2	28,6
المعدل الحضري	45,4	45,9	45,5	44,9	44,7	45,4
ذكور	72,7	72,6	71,5	70,8	71,4	72,5
إناث	19,8	20,9	20,8	20,1	19,3	19,7
المعدل القروي	58,5	61,0	61,3	60,7	60,5	61,4
ذكور	84,0	84,3	84,1	83,6	83,4	82,5
إناث	32,7	37,3	39,3	38,6	38,4	41,2

المصادر : - وزارة الإقتصاد و المالية
- المندوبية السامية للتخطيط

(1) تهم القطاع العمومي
(2)المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنة 1971 و 1982 و 1994 و 2004 و البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة لسنة 1998
(3) نتائج البحث الوطني حول الأمية و عدم التمدرس و الهدر المدرسي (نهاية 2006)
(4) تهم نفقات وزارة التربية الوطنية و وزارة التعليم العالي
(3) الوضعية عند نهاية الثلاثي الثاني 2007

7- المؤشرات الإجتماعية (تابع2)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007(1)
عدد السكان النشيطين المشتغلين (بالألف)	9176	9484	9822	9913	9928	10288
الحضريون	4541	4691	4533	4593	4714	4927
القرويون	4635	5141	5289	5320	5214	5361
البنية حسب فئات السن (%)						
على المستوى الوطني						
15- 24 سنة	23,5	24,2	23,8	22,8	21,1	
25- 44 سنة	51,2	50,4	50,6	51,1	50,2	
45 - 59 سنة	18,6	18,9	19,0	19,5	22,3	
على المستوى الحضري						
15- 24 سنة	15,5	14,1	15,1	14,6	14,6	
25- 44 سنة	59,2	54,4	58,7	58,7	57,0	
45 - 59 سنة	20,8	20,0	21,9	22,5	25,0	
على المستوى القروي						
15- 24 سنة	31,3	31,7	31,3	29,9	26,9	
25- 44 سنة	43,3	43,3	43,7	44,5	44,1	
45 - 59 سنة	16,5	16,6	16,6	17,0	19,9	
بنية السكان الحضريين النشيطين المشتغلين حسب قطاعات الأنشطة (%) (2)						
الفلاحة و الغابات و الصيد البحري	4,9	5,1	5,4	5,2	5,3	
الصناعة	22,9	22,7	22,7	22,3	21,2	
البناء و الأشغال العمومية	10,4	9,9	10,1	10,1	10,3	
التجارة بالجملة و بالتقسيط	22,8	22,3	23,7	24,1	21,9	
النقل التخزين و المواصلات	6,0	6,1	6,4	7,0	6,9	
الخدمات و الإدارة العمومية	35,9	35,7	35,1	34,4	36,2	
الإدارة العمومية	9,9	9,4	9,2	8,7		
أنشطة غير مصنفة	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	
عدد السكان النشيطين العاطلين (بالألف) (2)	**1203**	**1299**	**1160**	**1197**	**1062**	**1060**
الحضريون	1017	1125	992	1005	864	869
القرويون	186	174	168	192	199	191
معدل بطالة السكان النشيطين العاطلين (2)	**26,8**	**28,7**	**28,3**	**28,1**	**27,2**	**26,8**
في الوسط الحضري	29,7	31,3	30,5	31,0	29,8	29,7
في الوسط القروي	11,9	14,0	14,8	13,3	15,6	13,2
معدل البطالة حسب اللائحة (%) (2)						
المعدل الوطني	11,6	11,4	10,8	11,1	9,7	9,4
ذكور	11,3	11,1	10,6	11,0	9,7	9,5
إناث	12,5	12,2	11,4	11,3	9,7	8,9
المعدل الحضري	18,3	19,3	18,4	18,4	15,5	15,0
ذكور	16,6	17,4	16,6	16,5	14,0	13,6
إناث	24,2	25,8	24,3	24,9	20,9	20,1
المعدل القروي	3,9	3,4	3,2	3,6	3,7	3,4
ذكور	4,7	4,2	3,9	4,6	4,6	4,6
إناث	1,7	1,6	1,4	1,5	1,8	1,3

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

(1) الوضعية عند نهاية الثلاثي الثاني 2007

(2) دون احتساب فئة الأعمار أقل من 15 سنة

7- المؤشرات الإجتماعية (تابع 3)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)						
15- 24 سنة	34,2	34,5	33,2	32,9	31,7	28,5
25- 44 سنة	18,6	19,0	18,2	18,8	15,0	15,2
45 سنة فما فوق	3,2	4,2	4,3	3,6	3,5	3,0(2)
معدل البطالة بالوسط القروي حسب فئات السن (%)						
15- 24 سنة	6,2	5,5	5,0	5,9	6,4	6,2
25- 44 سنة	3,5	3,1	2,9	3,7	3,4	3,4
45 - 59 سنة	1,5	1,2	1,0	0,8	1,2	0,9(2)
معدل البطالة بالوسط الحضري حسب الشهادة المحصل عليها						
بدون شهادة	10,4	11,3	10,5	10,2	9,2	8,8
مستوى متوسط	25,3	26,1	25,0	25,2	21,9	
مستوى عالي	26,2	27,0	26,9	26,7	19,2	
حاصل على شهادة	25,6	26,5	25,6	25,7	20,8	20,5
معدل البطالة بالوسط القروي حسب الشهادة المحصل عليها						
بدون شهادة	2,6	2,2	2,0	2,5	2,5	2,4
حاصل على شهادة	13,6	11,8	10,7	10,6	11,2	9,8

4.7-الصحة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي و الخاص)	2288	2226	2091	2000	1961	1922
عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري	12557	12285	12135	12010	11904	11855
مجموع أيام التطبيب (بالآلاف)	4547	4579	4445	4214	4411	4347
عدد السكان لكل ممرض	1088	1093	1098	1123	1115	1173
تطور عدد مؤسسات العلاج الطبي الضروري	2267	2347	2405	2458	2511	2545
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	69,7	70,0	70,3	70,5	70,8	70,9
ذكور	67,8	68,0	68,2	68,5	68,7	68,6
إناث	71,8	72,1	72,4	72,7	73,0	73,4

	1987	**1992**	**1995**	**1997**	**2003**	**2005**
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%) (3)	35,9	41,5	50,3	58,4	63,0	63,0
الحضري	51,9	54,4	64,2	65,8	65,5	65,5
القروي	24,6	31,5	39,2	51,7	59,7	59,7

5.7- مستوى المعيشة والنفقات الأساسية	**1960**	**1971**	**1985**	**1994**	**2004**
نسبة السكان تحت عتبة الفقر (%)	55,7	38,0	17,3	16,5	14,2
الحضري	43,8	45,0	32,6	10,4	7,9
القروي	60,0	42,0	26,0	23,0	22,0

	1971	**1985**	**1991**	**1998**	**2001**
عشريات الإنفاق الكلي لكل أسرة (4)					
10% من الأسر الأكثر غنى	1,2	1,9	2,1	2,6	2,6
10% من الأسر الأكثر فقرا	36,5	30,5	29,2	31,0	32,1
الفرق بين العشريين	30,4	16,1	11,2	11,8	12,3

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

(1) الوضعية عند نهاية الثلاثي الثاني 2006

(2)45 سنة فما فوق

(3)المصدر : البحث الوطني حول استهلاك و نفقات الأسر 1984/1985 بالنسبة لسنة 1985 و الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1960 و 1971 و 1994 و 2004

(4)المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنة 1971 و البحث الوطني حول استهلاك و نفقات الأسر 1984/1985 بالنسبة لسنة 1985 و البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة لسنوات 1991 و 1998 و 2001

7- المؤشرات الإجتماعيه (تتمه)

	1991	1998	2001	2004
الدور المزود بالكهرباء (%) (1)	**51,1**	**55,9**	**70,3**	**71,6**
الحضري	88,7	86,1	92,1	89,9
القروي	11,9	15,6	35,1	43,2

مصادر تزويد الماء (%)	**1995**	**1996**	**1998**	**2000**	**2001**	**2004**
الحضري						
شبكة الماء الشروب	78,1	77,7	80,3	81,7	83,0	83,0
نافورات المياه	11,0	11,4	11,1	11,3	11,4	
المنابع الطبيعية	5,1	5,6	4,6	3,5	2,7	
مصادر أخرى	5,8	5,3	4,0	3,5	2,9	
القروي						
شبكة الماء الشروب	4,0	3,8	5,5	7,8	19,8	18,1
نافورات المياه	7,0	7,5	5,4	9,1	9,5	
المنابع الطبيعية	80,6	82,9	72,5	75,9	70,2	
مصادر أخرى	8,4	5,8	15,9	7,2	10,0	

	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006(2)**
نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب (2)	47,8	50,0	62,0	60,0	70,0	80,0

برنامج كهربة العالم القروي	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
نسبة كهربة القرى (%)	50,0	55,0	62,0	72,0	81,0	88,0
عدد المنخرطين	112538	121416	989946	1176954	1420155	1598441
عدد القرى	1760	1956	13235	17208	22632	27673

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- وزارة الصحة

(1)المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنة 2004 و البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة لسنوات 1991 ل و 1998 ل و 2001
(2) برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)